





PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 007469651

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*



Syria, Mahkamat al-nagd

الجمهورية العربية السورية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعته

المبادئ والفانوسية

المقررة

في محكمة النقض

من قبل الدائرة المدنية الأولى

في أعوام

١٩٥٩ - ١٩٦٣

(Arab)

KPA

.S97 M3

1963

al-jus' 1

الترغيب

الى السادة القضاة الذين نذروا أنفسهم لاقامة العدل بين الناس
في ارجاء الوطن العربي الكبير
والى العاملين في حقل القانون
أقدم هذه المجموعة ...

الرئيس الاول لحكمة النقض
عبد القادر الاسود

مقدمة

تمشيا مع روح العصر ورغبة في خدمة رجال القانون والعاملين في حقله وتسهلا لامتلاكهم على تطور اجتهادات محكمة النقض وتمكيناً لطلاب الحقوق في البلاد العربية من تطبيق القانون على ما اكتنزه من نظريات عليية واتماما لرسالة مجلة القانون التي اظهرها القاضي الاول الاستاذ السيد عبد القادر الاسود في عام ١٩٥٠ حينما كان امينا عاما في وزارة العدل قام المكتب الفني لدى محكمة النقض بإرشاد السادة الرئيس الاول لمحكمة النقض ورؤساء الغرف بجمع وتبويب الاجتهادات على اختلاف أنواعها من مدنية وشرعية وجزائية .

وقد انجز رغم قلة عدد العاملين فيه ومباشرة أعماله في أوائل عام ١٩٦٢ تلخيص اجتهادات الدائرة المدنية الاولى في أعوام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣ واجتهادات الدائرة الشرعية والدائرتين الجنائية والجنحية الصادرة في أعوام ١٩٦٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٢ وكان يوده ان يعد جميع القواعد للنشر لولا انه اضطر بمقتضى اختصاصات اللازمة في الخزينة لاظهار هذه المجموعة فسمى للحصول على أمر من سيادة وزير العدل الدكتور مظهر الشربجي لطبع مجلدين من المبادئ القانونية الصادرة عن الدائرة المدنية الاولى بعد اجراء المناقشات المالية الممكنة ووعد باضافة مخصصات في الميزانية المقبلة لطبع المبادئ المقررة في كافة غرف محكمة النقض .

ان هذين المجلدين سيقصران على نشر المبادئ التي قررتها الدائرة الاولى في محكمة النقض وفيها اجلاء لغموض كثير من النصوص القانونية وعون على تفهم النظريات القانونية التي عالجها الفقهاء .

وان المكتب الفني اذ يضع هذه المجموعة للمبادئ القانونية المدنية في التداول يأمل أن تكون هذه القواعد حافزا للعاملين على تطور الاجتهاد وفق أحدث النظريات القانونية الحديثة على اعتبار ان ذلك هو سنة العقل البشري الذي لا يقف عن الابداع ولا يتخلف عن السعي وراء استنباط الحقائق التي تفتح ابوابها امام الفكر الوقاد على الايام وانه ليرجو ان يوفق لاداء رسالته على وجه الاستمرار .

١٩٦٣/٨/١

رئيس المكتب الفني
لدى محكمة النقض
القاضي
عسان الشبيخ

المصطلحات

الرقم الاول	يبدل على رقم اساس الدعوى *
الرقم الثاني	مجلس سي. رقم ١٢ الذي نصبت به الدعوى *
رقم الثالث	مجلس على ارجح فصل دعوى *

ق.١	قانون *
م.٢	مادة *
ق.م.٣	قانون مدني *
ن.٤.٥.٦	قانون اصول المحاكمات *
ق.م.٧	قانون التجارة *
ق.م.٨.٩	قانون س.ح.د.ع.م. *
ق.ع.١٠	قانون الجماعات *
ق.ع.١١	قانون الاحوال الشخصية *
ق.١٢	مشرع *
ق.م.١٣	قانون البيئات *

فهرس سلسل

حرف (ا)

۱ - ابطال قرار	۱۳ - رد محاکمه
۲ - اتهام محامه	۱۷ - اناه
۳ - اراء غير مبروع	۱۸ - اعداد
۴ - اجاره	۱۹ - اعراض الغير
۵ - اجاب	۲۰ - اعتماد
۶ - اخر من	۲۱ - اعصار
۷ - اخره مباني	۲۲ - اعلاش
۸ - حبس من	۲۳ - اقراء
۹ - احلاس	۲۴ - التزام
۱۰ - ارب	۲۵ - املاك دولة
۱۱ - اساه استعمال الحق	۲۶ - امور مسعله
۱۲ - اسجواب	۲۷ - اكراه
۱۳ - اسباب	۲۸ - اهله
۱۴ - سملار	۲۹ - ايجار
۱۵ - اصول محاكمات	

الهيئة العامة

١٩٦٢/٩/٤

٤٢١

٢١٠

إبطال قرار

إبطال قرار بسريخ فاص لمخالفة للاصول

الوقائع :

بمقتضى قرار من وزير الخارجية رقم ٥٦ لعام ١٩٥٩ .
بمقتضى القرار رقم ٨٣ من

الهيئة العامة :

أن الأحكام التي تنبئ بصدور هذه الدعوى استلزمها في
المادة ٨٣ من قانون ٥٦ لعام ١٩٥٩ الملحق كان نصت كقصة اجتماع
مجلس من أعضاء لائحة الممارسة المهنة المحولة إليه ووجبت أن يتم هذا
الاجتماع بقراره العدلي المصري وأجريت اجتماعه بقراره العدلي في
سورية بدمشق إذا ما قرر رئيسه ذلك وأن يكون المدعول بصورة
سريّة .

وأن هذا النص بمقتضى أحكامه يوجب اجتماع هذا المجلس
بمقتضى نصه وأن يتم المداولة بين الأعضاء قبل إصدار قراره وأن تجري
المداولة بصورة سريّة .

وأن هذا النص الذي يحدد كقصة اجتماع المجلس ومكان الاجتماع
وطريقة إصدار القرار من النصوص المنعقدة ، عدم فادالهم يستكمل
اجتماع المجلس هذه الشروط بأن عقد في دمشق دون صدور قرار من
رئيسه بذلك أو تم في مكان آخر غير دمشق أو القاهرة أو لم تحصل

مداوئه ، و كانت المداولة حرب بصورة عسقه فان قرار ان التي تصدرها
 لمجلس بعدو مسيوه ، يستعان بدورهم خلاف الموضوع المدعونه المهررة
 و ان صدر القرار فصرحه بغير ان مؤدى ذلك ان هذا المجلس هم
 يعتمد جميعا قانونا بحسب مسه و تسه لا في دمشق ولا في القاهرة وان
 الامر فنتشر على توقع مشروع وارسائه من و بن دمشق الى فريق
 بدمقه لاحد توقع عسقه وان مؤدى ذلك ان المداوئه لقانونه
 هي وحيها التي المذكور به يحصل كما ان ارسال المشروع من عضو
 الى آخر بصرحه بغير رسمي مع مداه سرية المداوئه فان ذلك
 الامر لا يمنع على هذا المشروع . - بخريره .

* * *

١٩٦٠/٢/١٦

١٥٧

٧٦٦

ابطال قرار

يراجع بحكيم

اتعاب محاماه ٣٥٢ ٧٢٧ ١٩٦٠/١١/٧

تختص المحكمة التي فصلت في اصل النزاع بالفصل في طلب
اتعاب المحاماه

ان لمحكمة المحمة بنظر في موضوع تعاب المحاماه هي في الاصل
محكمة الاستئناف في السويداء ، اني فصلت في اسراع الاصلي بمقتضى
م ٦٢ من ق. آ. م.

و ان اعقار الحكم في هذه الاعاب من قبل لمحكمة بالرغم عن وقوع
سبها بحسب لمستها رفع دعوى جديدة بها مما عملا باحكام المادة ٢١٨
من هذا القانون على اساس ان اعاب المحاماه هي من اطلبات لموضوعية .
وان المدعي القس من سلك طريق القانوني في رفع دعواه امام
محكمة استئناف السويداء لا يصير عنه ذكر المستند القانوني في ذلك
او ذكره معلوماً ذلك لان المحكمة لا يجوز لها في معرض تهريب
احصائها ان توقف عند النصوص التي يدعي بها المدعي وانما عليها
ان ترجع الى النصوص القانونية التي يحكم الواقعة .

★ ★ ★

اتعاب محاماه ١٠٦٤ ٩٠٨ ١٩٦١/١٢/٢٦

ان منع المحامي من التعامل مع موكله في الحقوق المتنازع عليها
يتعلق بالنظام العام ولا يقوى احد على مخالفته

ان المشرع عندما نص في المادتين ٤٤٠ من القانون المدني و ٢٩
من قانون المحاماة على منع المحامي من التعامل مع موكله في الحقوق
المتنازع عليها انما قصد تنظيم مهمة المحاماة والحيلولة دون تحقيق
اطماع المحامي الوكيل في مال موكله بمناسبة توليه امر الدفاع عنه

حفاظا على شرف المهنة كما ان النص الوارد في هذا الشأن يستهدف
 مصلحة اجتماعية وثيقة الصلة بالصالح العام لا يقوى احد على مخالفته •
 وان قصد اشروع قد مهر وامسحا في هذا الصدد عندما رتب حراء
 انطلاق على مخالفة الصوص المشار اليها في العقود اى سم بين
 الموكل ومحاميه سواء كان التعاقد باسم المحامي او باسمه مستعارة
 ويحور تبعة نديث قول جميع وسائل الاثبات في تأييد الدفع المنصم
 ن العقد المعمود بن المحامي وحضمه كتب صامنا لتصيد العقد المخالف
 للقانون •



اثراء غير مشروع ١٨٩ ٨٤٥ ١٩٦٠/١٢/٥

ن دعوى لاثراء بدون سب مشروع هي في حقيقتها دعوى اصلية مستقلة عن دعوى المسؤولية عن فعل غير مشروع و به يشرط في الرام من ثرى على حساب شخص آخر دعوى على هذا الشخص على حقه من الثمار الا يكون لاثراء مؤسس على سب مشروع عملاً لاحكام ١٨٠ من ق.م. *

* * *

اثراء غير مشروع ٢١٤ ٢٩٢ ١٩٦٢/٧/٨

ان استثناء القروع عن بناء جند لس فيه مخالفة للنظام العام

ن ان مشروع لدى واحد من المصلحة اعادة تحديد نسبة معينة بدل اقرار المادي يحرم الاتفاق على خلافها قد استثنى من ذلك المباني المحددة التي يرث بغيرها حدها حسن سوان *

وان خلاف حرمه تحديد سبل المادي احدثه يصد بالاتفاق على شخص او اخر بغيره و مدفع حقه رائده من الدر محدد لا يطوى على انه مخالفة لمعاد اعادة السد الى رده بغير انكسار التي لم يشهد سب من غوب محدد او سب سب و الاكراه او الاستغلال *

و ان استثناء سبل القروع الذي يستند الى سب قانوني وهو انعقد لا تتوفر فيه عناصر دعوى الاثراء غير المشروع التي يستلزم ان يكون هذا الاثراء على حساب شخص آخر بدون سب عملاً بالمادة (١٨٠) من ق.م. *

في العقد اسهدف منه الربادة في ارباحه واستعداد من انشاءه سواء من ارباحه او من ارباحه ربائي اصدق وعلى هذا الأساس فانه اذا حار القول بان اسلديه قد اثرب نسب الاسيلاء فلا محال للقول بان المدعي قد افتر ما داه انه حقق المنفعة المتوخاة مما اقامه خلال السنوات التي استثمر فيها اصدق .

كما وان مدعي هو في لائل ماحر للصدق فان الشيء الوحيد الذي افترده هو حق الانتظار وهو حق لا يعادل المدعي في انه لم يعد يملك اصراف فيه ولا ان حق الانتظار مرتبط بعقد انتهت مدة تميده بشرع سنائي اسد بسنده حرسه ناهائه فمدرست حفيها وانتهى .

ما قبل يتعلق بركب عدم المشروعه فانه يتعين ان يكون الاثراء مجردا عن نسب القانوني الذي يبرره سواء اكان هذا النسب عفدا من العقود او نصا في القانون .

اما فيما يتعلق بركب الاثراء فانه يبين مما تقدم ان الربح الذي يحتمل المدينه من احيه ناحه عن ممارسه حقها كمالكه للعقار فلا محال انقول بان هذا الاثراء قد مجرد عن نسب القانوني وبالي فانه لا وجه لساء الحكم على دعوى الاثراء عبر المشروع التي لم تتوافر عناصرها كما وان تصرف الاداره لم يؤد الا الى حرمان المدعي من فرصة اصابه زباده ارباحه من هي محتمله ولا تعتبر ارباحا حقيقه كما وانه لا يشف عن تصف في استعمال احي ، هذا فضلا عن انه كر توسع المدعي ان يدخل في امراد ونعود لاستشجار العفار نفسه .

١٩٦٢/٦/٢٤

٣٦٢

٢٨٠

اجارة

العربي بن عقد المأولة وعقد اجاره الاشياء

الوقائع :

تعهد شخص من يقوم حلال ودان لآخر ماء اخره مسئولة على
الكنبو وذلك من كية معه وحال مدة معه .

اجتهاد محكمة القضا :

ان هذا العقد من تعهد .هـ صاحب نعيجه من سوء سادته
عمل معن نواسته الادوات التي تملكها و بعد اعامله التي شرف عنها
تعهد من عقود المأولة بمقتضى ٦١٢ من ق.م.م . مما
لا يسمي ببيع عقد الاجار الذي يبرم في المؤجر تسليم العين المؤجرة
ومخصصها بمسأجر وسحقى له عنها بحالة تسليح لما اعدت له من المصفاة
وقد لما تم عنه الاعلى و اصبحت العين (٥٣٢ ق.م.م)

وان حصل برفقه من المأولة وعقد اجارة الاشياء تسهل في حصر
العمل و لأشرف الذي يقوم به المأول سواء كذب المأول مقدمه منه
او من رب عمله شرطه ان لا يخص برفقه رب العمل فبمقتضى التعهد
الى عقد عمل .

اجنبى ٤٥ ٢٠٨ ١٩٥٩/٥/٢٦

تطبيق احكام القرار (٢٢٢٩) بشأن الوصية الصادرة عن اجنبى
في بلد اجنبى والتي ظهرت وبمت آثارها في ظل نفاذ احكامه

الوقائع :

ان المورث الاجبى اوصى كل من المحاصرين في هذا اطلع شت
امواله على الوجه الثابت في صك الوصية .

اجتهاد محكمة النقض :

ان الورثة ائدين يكسبون الحق في العقارات التابعة للشركة من
يوم الوفاة مرمون بمقد هذه الوصية على اعسار ان تركة مورثهم
العقارية كات تخضع في سورته حين الوفاة الى قوانين المورث الاجبى
مقتضى المادة (٢٣١) من القرار (٣٣٣٩) .

ان مقتضى القواعد التى تحكم لاجبى في ملاده بشأن موضوع
الوصية يقضى مع مبدأ تعيين القويين الشخصية على العقارات ائدى كات
يسود في البلاد عند الايضاه .

وان امره الحديثة التى احدها لمشتري في اعدون ائدى الجديد
في صدد سدد قانون موقع اعصار على لجارة والملكية والحمون
العقارية الاخرى عه مسان لاسفرار لاسظام العقارى واسبعاد احكام
القوانين لاجبىة المخلفة التى قد تضمن ما نحن بالاسظام العام ليس
من شأنها ان تؤثر في الخلاف الخاصة او الشخصية التى بررت واكتسبت
آثارها تحت سلطان القانون القديم .

اجانب ٨٤٠ ٦٨٤ ١٩٦١/١٠/١٦

ان حصول الاجانب على رخصه بالسماح لهم ببيع عقاراتهم
ولو بعد العقد يحول دون الحكم بطلان هذه البوع

ان المشرع الذي قيد ملك الاجانب لمعترب بالاسحتسب على
رخصه مبقه تحت مائلة اعصار العقود المصطف بهذا الشأن مع فيد
استهدف من ذلك حصة ارض الوطن من السرب لالذي احسنه عبر
مصلحة .

وان اعاده التي هدف بها المشرع من حسنه شروة العرفه
وحمايه امن الدولة بتحقيق بالحصول على رخصه ولو حاصت قالية لهذه
عقود ما دام ان صدورها تؤكد اسداء المخدرات الى وضع هذه الامور
لتداركها .

ان الحصول على رخصة بعد ابرام هذه العقود يحول دون الحكم
بطلانها على اعصار ان السطالان لا يحق الا العقود التي لم يستكمل
شروط الاجارة .

وان المقصود بالترحيص السابق اما هو الترحيص الذي يعنى
للمشتري قبل تسجيل العقد ولا يمكن ان يكون المقصود به الترحيص
السابق لابرام عقد اد لا يصور صدور الترحيص الا سب عقد ابرام
بين الطرفين يكون اساسا لمعاقلة بهذا الترحيص .

اجر مثل ٤٢٣ ١٨١ ١٩٦١/٢/٢٧
مقدم اجر مثل العقارات

ان المشرع متى من في ٣٧٣ من و ٣٨٠ متى مقدم الحقوق
الدورية المحددة ضمن سواب اما قصد بها الحقوق المعلومة المقدار
وامنه بموجب عقود .

ان اجر مثل لا يخرج من كونه هو صاحب الارض عن اشغال
الارضه دون ان يسند في ذلك اي عقد . وهذه الحقوق لا تعتبر
من الحقوق الدورية المحددة لانها غير معلومه المقدار من جهة ولا
لا محال لا تفرص فيه الوفاء فيها ما دام اشغالها خارج بصورة غير
مشترعه دون ان يمسس بين الطرفين .

* * *

اجر مثل ٦٢ ٤٩٥ ١٩٦١/٦/٩
مراجع حاصلات زراعيه

اجرة مباني ٧١١ ١١٦ ١٩٦٠/٢/٤
 للمؤجر انقاع الحجز على جميع المقولات الموجودة في المأجور
 ضمانا لاجره سنين باعتبار ان حقه ممتاز

ان حق الامبار الذي يحول بعض الدائين التقدم على غيره في
 سماء دسهم بصورة استثنائية مراعاة لتسعة هذا تدبب مصدره القانون .
 ون المادة ٥٥٦ من في م . تنص على حق المؤجر في حسن جميع المقولات
 المقولات الفاسدة للحجر الموجودة في العين مؤجره ضمانا لكل حق
 يثبت له بمقتضى عقد الايجار .

وانه يسبب من الاعمال الحصرية لهذه المادة ان هذا الحق في الامبار
 يخصص في تحديد مداه لاحكام المادة ١١٢٢ من نص القانون التي تنص
 ان اجرة المباني والاراضي الزراعية لها امبار على ما يكون بالعين
 المؤجره مدة سنين او لمدة لا تجوز ان كات فل من ذلك .

ويخلص من هاتين المادتين ان التامة مهمت جانب معسره الاوس
 فمسة على حق الامبار لمدى الاجرة بالسنة للمباني والاراضي
 الزراعية على استواء احدا بالقاعدة لاصوليه من ان اضلح يجري على
 اطلاقه ما لم يوجد ما يقيد .

• • •

اجره مباني ٢٦١ ٦ ١٩٦١/١/٢
 تراجع حجز

اختصاص ٥٢٨ ١٥٢ ١٩٥٩/٥/٢

براجع استملاك

اختصاص ١٠١٠ ٢٤٢ ١٩٥٩/٦/٣

السروط الواجب توفرها لاعلان اختصاص اللجنة الجمركية في الخلاف

١- حقائق المعدن الجمركية قائم بتريق الحصر ضمن الحدود
من سبب المشرع في وضعه وان في ٢ من م (٣١٦) ح قرر اختصاص
بجهة الجمركية ليط في كل خلاف او براء او دعوى يكون فيها
منازع احد بطلان احدى مهدة عندما يكون احد كمدعي لا سيما من
حل تحصيل الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى وسفد التعهدان
المعقودة تجاه الادارة *

٢- ان مؤخر من يعمل في ح من احدى موقوف على
الحصول من الاول ان يكون د ه الجمركية مدعيه والذي ان يكون
المرجع في حل تحصيل الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى *

٣- ان س ه ه ا ح لا يمكن ان تشمل مفهومها جميع
الرسوم مهما كان نوعها بل ان اقتصرت على الرسوم الواردة على
حاصل كرسوم اسحريين مما اوجب حصول على ذره اصدار كتحصيله
من افراد شوره لا يمد اثرها في مباشرة الاداء بخصوص رسم
الطوايح لان حصيلة عائدة الى وزارة امنية *

* * *

اختصاص ٧٥ ٢٠٠ ١٩٥٩/٦/٢٢

ان طلب هدم الجدار لا يصل بحقوق الارتفاق

ان المستوى تقوم في الاسل على المصلحة هذه الجدار ادى اساء
الاداء حقه في ش ه ه ان مثل هـ براجع لا يصل بحقوق الارتفاق

نبي يعود الفصل فيها إلى مقصد الصلح إلى مدخل في نطاق الإحصاء
العام للمحاكم الابتدائية .

كما وإن حرية المالك في التصرف في ملكه تقتضي بوجوب الامتناع
عن استعمال هذا الحق بقصد الأضرار بالغير .

* * *

أحصاء ١١٢٩ ٢٤٧ ١٩٥٩/٧/٦

- ١ - يختص محكمة موطن المعرض أو مكان وقوع المخالفة للنظر
بالاعتراضات المقدمة ضد قرارات اللجنة الجمركية .
- ٢ - عند اختلاف موطن المعرض أو محل المخالفة عن مكان وجود
اللجنة الجمركية يبقى الإحصاء للمحكمة الاستئنافية الموجودة في مركز
اللجنة الجمركية المعرض على قرارها .

إن المشرع قد جعل اللجنة الجمركية حق النظر في الاعتراضات المصونة
عنده في القرارات و تقبوس المصلحة ، كما أنه في كل خلاف أو براء
قد يكون فيها مصالح أخرى ، مهددة عندما يكون الجمرك مدعياً
عملاً ٣١٦ من ق.ج.م.

إن كل براء من هذا الفصل يدخل لأغراض تتبع نظام العام
أي إحدى لجنتين قائمتين في سورية أحدهما في دمشق وتشمل في
إحصاءاتها محافظات دمشق وحمص ودرعا و السويداء والأخرى
في حلب وبادول إحصاءاتها بقية المحافظات .

وإن القرارات التي تصدر عن كل من هاتين اللجنتين تخضع لطعن
بطريق الاعتراض أمام المحكمة الابتدائية المدعية بمقتضى المادة ٣٢٦
من القانون المذكور .

وإن أمدد خصص لهذه اللجنة أي مسألتين محلولة تقوم فيها بمحاكم

استأنه معدده من طرفة واحد يجهل تكن من هذه المحاكم الولاية في فصل دلائل اعتراض منسب تدعى الاحتصاص المحلي للجهة احدى تحدده فروع العامة و به استعراض المبادئ متكرره هذا شأن في فروع اصول المحاكم تدعى ان الاحتصاص المحلى يعود عند حدود المحاكم اى محكمة موسى المعرض او اى محكمة محل وقوع المخالفة و به في احوال الاستثناء التي تقع فيها موضع أو محل المخالفة خارج امدن الداخلية في حدود الجهة المحركة به نفس النظر في الاعتراض محصورا بالمحكمة استأنه في مركز المحلة مقصورة الحكم و ذلك . ر . ر . الخامس على حكمه ٩٣٠ من هذا القانون .

* * *

اختصاص ٢٨١ ٤٥٥ ١٩٥٩/١١/١٢

يخص القضاء العادى للنظر في دعاوى منع المعارضه برسم رخصه البناء الذي تم استيهاؤه

الوقائع

ان الدعوى تسهدف مع معارضة البلدية من ملاحقة الطاعين بملع عن رسم جديد لقاء رخصة البناء التي تم استيهاؤه رسمها على الوجه المحدد في القانون .

اجتهاد محكمة النقض :

ان هدف هذه الدعوى ليس فرارا ادارى في تحقيقه بل هو نزاع على مبلغ يدعى المدعى طاعن ان الاحكام القانونية لا تلزمه به .
ان مثل هذه الدعوى من المداخلات التى تدخل في اختصاص القضاء العادى على اعنار ان السلطة التي تطالب بالرسم من حدود تضع هذا الشأن الى قواعد القانون العام مع مراعاة احكام الانظمة خاصة .

اختصاص ١١٦٢ ٤٩٧ ١٩٥٩/١٠/٢٤

يبقى القضاء العادي محبسا بالنظر في المنازعات بشأن الضرائب والرسوم الى ان يصدر القانون الخاص بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي لمجلس الدولة

الوقائع :

الدعوى تستهدف منع معارضة دائرة السدييه من ملاحقه المطاعين
ممنوع عن رسم تحرير المحررات وقد ردت هذه الدعوى بعدم
الاختصاص *

اجتهاد محكمة النقض :

في مثل هذه الامور كانت تدخل في حيز اختصاص قضاء عادي
على اعتبار ان المادة ٥١ من قانون المرسوم تضمن هذا الشأن الى قواعد
القانون العام مع مراعاة احكام القوانين والانظمة الخاصة كما سطر
عليه اجتهاد محكمة العادي قراره رقم (٨٢) تاريخ ٧ ٣ ١٩٥٩
ان المشرع الذي خص هذه الاعضاء الادري من مجلس الدولة
لمحدث بالنظر في الشؤون المتعلقة في مبررات الضرائب والرسوم على
اوجه المحدد في المادة (٨) من قانون المجلس المشار اليه اما نص في المادة
الثانية من قانون الاحصاء رقم (٥٥) على بقاء هذه المبررات سدي
الجهات الحالية المختصة الى ان صدر قانون لاجراءات الخاصة بالقسم
قضائي لمقتضى تنظيم النظر في المبررات المذكورة *



اختصاص ١٠٦٢ ٦٩٧ ١٩٥٩/١٢/٢٩

يختص القضاء العادي للنظر في فك الحجر الملقى على دار سكن
لقاء رسوم التزام

ان الدعوى تقوم على المصلحة هناك الحجر الموقوف على دار المطعون

عنه بمدة سبعة ودية أو هو مستحق لتجبه القضاة من رسوم الأسماء.
والمرجع على هذا لوجه لا يسهل إعاءة قرار دارى بل أنه
محدد بطلب فاش يحجز من القدر الذى حره المشرع حجزه مما يدخل
فى اختصاص قضاء عادى .

* * *

أحصاء ١٢٢ ٢٠١ ١٩٦٠/٢/٢٩

مسر باطلاكل شرط فى وسع الشجن او فى انه وبقة للنقل البحري
يقصد منه مخالفه قواعد الإحصاء

١ قانون البحار بحرية بحرية . فى مسر البحر
٢ فى المرسل بحرية بحرية قواعد الإحصاء . بقة مسر او
٣ مسر على المسار ان هذا الحوزة من المسر
٤ ان كل مسر مدح فى بقة شجن او انه وبقة لمس البحر
٥ مسر بحرية فى مسر الإحصاء على وجه مدكو مسر لامة
٦ فى مسر لامة و مسر لامة خلاص مطلق ولا اثر له مسر لامة (٢٢)
من فى مسر لامة

* * *

اختصاص ٥٢ ٣١٤ ١٩٦٠/٤/١٤

نخص محاكم الصلح بالنظر فى الخصومة الناشئة بسبب عقد
تضمن يمكن التعاقد من القيام بأعمال تصح المياه فى أراضي القرية

ان موضوع العقد المراد بين طرفى الخصومة هو يمكن الجهة
بطاعة من انشاء أعمال تصح المياه فى أراضي القرية الخارجة بصرف

اختصاص ٩٤٩ ٢٢٧ ١٩٦٠/٤/١٩

تخص محاكم الصلح للنظر في المطالبة باسترداد مبلغ من المال
دفعه المساجر الى المؤجر انا ظهر ان العمار خرج من ملكيه المؤجر
ولم يعد من حقه قبض بدل الايجار

يسين من الرجوع الى الاصاره ان الدعوى تقوم على المطالبة
بإسترداد مبلغ من المال دفعه المساجر المدعى بالمؤجر بوصفه مساحرا
بعد ان صهر به ان عمار خرج من ملكيه المؤجر ولم يعد من حقه
قبض بدل الايجار .

ان موضوع اصرار لا يمدى الخلاف على بدل الايجار اندي سم
ادائه بالاستناد الى عقد وان النظر في هذه الخلاف مهما سم مقدار
المدعى به اما يعود الى محكمه الصلح بمعنى المادة (٦٣) من د. ٥٠٠

• • •

اختصاص ٢٢ ٢٢٧ ١٩٦٠/٥/٢٢

بعد إلغاء مجلس الشورى وفي ظل تطبيق احكام القانون /٨٢/ تاريخ
١٩٥١/١/٢١ تخص المحاكم العامة بالمعوض عن الضرر الناشء عن
عمل او قرار اداري .

الوقائع :

لقد رفع شاعر الدعوى مطالب بالمعوض عن اضرار الاحقة
به من جراء سوفه الى حذمه العلم بتسوره محذمه للقانون وقد ردت
الدعوى تأميمها على ان الفصل فيها يستتبع النظر في مشروعية عمل
السلطة الادارية مما يعود بحته الى المحاكم الادارية .

اجتهاد محكمه الغض :

ان المشتري بعد إلغاء مجلس الشورى في سورية نقل الى المحاكم

إعانة حق الفصل في طلبات التعويض ضمن قواعد اختصاصها بمقتضى
المادة ٤ من القانون رقم ٨٢ تاريخ ٣١ ١ ١٩٥١ وحسن المحكمة
أعماله بتأني الأعصاب و شرارات والمراسم الإدارية .

وان هذا الشريع الذي تملكه المحكمة العامة أعضاء التعويض عن
الآثار التي تسبب في حالها عمل و قرار اداري بما يقول هذه
المحاكمة عند ممارسة اختصاصها في تقرير المسؤولية ان سحب في مشروعنة
العمل او التمرر الإداري دون ان حسن في حكمها التدابير التي يتخذها
سلطة الادارة على اعتبار هذه المشروعنة كما يكون عمالا في انفس
مصرفات الادارة بدون تمييز بمسؤولية مدنية في الوقت نفسه
وان وجوده في دون لا يحدد من اختصاص المحاكم العامة المقرر في
هذا الشريع المقتضى ولا سيما . تقرير التعويض عن كل ضرر
لا يفرقه القانون دون رجوع من المحاكم لادارة المختصة بتقرير هذا
المقرر .



احصااص ١٠٨١ ٦٢٢ ١٩٦٠/٩/٢٨
ان ابرام عقد المصالحة مع المجلس ينهي الاختصاص الاستثنائي لمحكمة
التقليدية .

الوقائع :

بقوة هذه السوى على ان اذ عن عقد جلب - س - في اعدائه
فصل الدين موقوف على عرض وكلاء اقليته امام المحكمة الاستدائية التي
قضت بشهر الانقاس وقبل حتم المرافعة بهذا الشأن انعقد الصلح بين
المجلس ودائسته وصدق بحكمه ح. المدرجة بصفحة .

اجتهاد محكمة النقض .

ان ٦٨٧ من و. د. ع.ب. لا اثر الدخول عن اكتساب حكم تصديق

المصلحة فود انحصار المصلحة ورست عليه تقصاع أكثر الأقاليم بصورة
تسمح انتهاء الملكية وجوده المثلث إلى إدارة أمواله والتصرف فيها
وانحلال مجموعته بدس وامتداد كل دائن حرية في قدمه الدعوى
الردية ضد المدين المصلحة ولا يمتد لاستحقاقه بصورة يستعبد معها
المثلث جميع حقوقه سابقة فيما عدا الحقوق السياسية .

ون هذا لأمر مدني رسته - بكون على إبرام عقد المصلحة من شأنه
أن يهيئ الاختصاص الاستثنائي لمحكمة استمعية الذي يحصر في
الأحوال التي عصى نفس قواعد الأقاليم أثناء سير معاملات التغطية
كما وأن اختصاص محكمة التمسك بحقوق المدون انحصار عليها في
هذه الدعوى إنما هو حده من الحالات من انحصار تطبيق القواعد
الحديثة للأقاليم ورواها بوضع كل فرع ثم تختم به لمرحلة هي
مرحلة المحسن في الأصل بصفه قواعد الاختصاص العامة .



احتصاص ٢٥٢ ٧٢٧ ١٩٦٠/١١/٧
يراجع انساب محاماه



احتصاص ١١٢٧ ٧٤٢ ١٩٦٠/١١/٧

أن صدور الحكم في ظل احكام قانون اصول المحاكمات العثمانية ببقية
حاضرا لظرف الطعن المقرر بالمعانون المذكور .

في الطلب مرفوع من أجل تعيين المرجع المختص لسطر بالدرجة الثانية
في الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بتاريخ ٣٠ ٦ ١٩٤٦ في دعوى
انصار بيع عقار لا تجاوز قيمته ثلاثة آلاف ليرة سورية .
ان اسطر في هذه الدعوى وقت تقديمها وعند صدور الحكم فيها

كان داخلا في اختصاص المحكمة الابتدائية بمقتضى احكام قانون
اصول المحاكمات العثمانية .

ون بعد ذلك هذا الاختصاص يعود للمحاكمة الصالحة حتى ينظر
في مستوى القضية التي لا تزيد قيمتها من ثلاثة آلاف ليرة سورية
و حصص الاحكام التي تصدرها هذه المحكمة بالاستناد الى احكام المحكمة
الابتدائية الاستئنافية بمقتضى قانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يمتد في
اثره الى الاحكام الصادرة عنه فيما يتعلق بالادلة الاولى من و . و . و التي
تقع سرية الامور من اختصاصه و منطقتها لغيره بمقتضى
الاحكام التي صدرت قبل العمل بها .

وان حكمه الذي صدر في حق هذا الشخص اعادته بمقتضى هذا
الاستناد حاسم لغيره من اختصاصه لاحكام المحاكم الابتدائية .



اختصاص ١٠٢٢ ٨٢٧ ١٩٦٠/١١/٢٨
ان تعديل الطلب الى ما يهل عن اختصاص المحكمة الابتدائية لا يخرج
الدعوى عن اختصاص هذه المحكمة .

ان التسريع الذي ورنه ولاية امتداد على صلب المحاكمات
تعيين الاختصاص نوعي كان منها موقوف في الاصل بالقيمة القصوى
للمدعى به حين رفع الدعوى .

ون لمحكمة الاستئناف ان ولاية لغيره في الدعوى التي رفعت
امامها بطلب داخل في اختصاصها تسمى المرجع المختص ولو عدل بطلب
في ما يهل عن صلب على اعتبار ان حكمها يساوي بالصفة الصلابة
في مجموعته سواء ما عدل منه او ما لم يعدل .

اختصاص ٢٥٠ أ ١٩٦١/١/٢

تختص اللجان التحكيمية للفصل في المنازعات التي تنشأ بين العمال الزراعيين وأصحاب عملهم .

لقد عرف مدد ٣ من اعلان ١٣٤ لعام ١٩٥٨ العمل الزراعي بأنه كل عمل يهدف إلى استثمار لأرض استثماراً زراعياً أو حيوانياً وكل عمل مرتبط به يعمل فيه الطابع الزراعي .

فالأملاك الواردة في هذا النص لا يحمل العمل الزراعي فاصراً على الأعمال المادية التي يديرها العامل نفسه وإنما يمتد في شموله إلى إدارته المشروع والإشراف عليه بشكل يتصل مباشرة بجميع العمليات الزراعية وبحجم سبي المشرق أن يقوم بأعمال مادية من تقبل ومراقبة وإرشاد عملي للزراعيين في سبل إبقاء أهمية المكوونة إليه بخلاف الأعمال لكسبه أو الإشراف الفه التي لا تتصل بصورة مباشرة بالعمل الزراعي ولا تسلم سوى أجهده المكري .

كما وأن صياغة لأوائل الزراعة من الواجهة الميكانيكية وإن كانت لا تعتبر من الأعمال الزراعية إلا أنها من الأعمال المرتبطة بالعمل الزراعي والتي يعمل فيها الطابع الزراعي بمقتضى أحكام القرار ١١٥ تاريخ ٣ ٣ ١٩٥٩ أصدر من وزير العمل تطبيق للمادة ٣ من ق. ١٣٤ الآتية الذكر .

فكل خلاف ينشأ بين العمال وأصحاب العمل الزراعيين يعود الفصل فيه إلى اللجان التحكيمية بمقتضى المادة ٢١٩ من ق. ١٣٤ المشار إليه .

اختصاص ٢٥٧ ٤٩ ١٩٦١/١/١٦

١ - بعد إلغاء المادة ١٠/ من قانون العمل الموحد يخص مجلس الدولة بالنظر في المنازعات التي تقوم بين دوائر الدولة ومستخدميها العائليين إذا نشب النزاع بعد صدور القرار ٥٥/ لعام ١٩٥٩ .

٢ - أن قانون المامنتات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ الذي الأحكام الخاصة بطوارئ العمل وامراض المهنة التي يصفها قانون العمل رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ .

أن الدخول المرفوع من بلدية ضد الحكم صادر من المحكمة الابتدائية الصادر في ١٠/١٠/٥٠ من محكمة أخرى على محكمة هذا الحكم هو بعد اختصاص بعض ولاية محكمة تأسيسا على أن المدعى مدعون هذه من مستخدمي بعض سورية مستندة في ذلك مدعى بلدية وعلى ١٠/١٠/٥٠ الدائر حول حقوقه في بعض من الأعمال السابقة مع ذلك بعض في اختصاص القضاء الإداري بمقتضى هذه ٨ من قانون مجلس دولة رقم ٥٥/ لسنة ١٩٥٩ .

أن المشرع الذي اوجد في خدمته بعض الدولة مدعاه من المستخدمين ونظم أوضاعهم وحدد حقوقهم وأسماهم بطلب خاص يوزع لهم بوعا من الاستقرار أما حول هؤلاء المستخدمين في الأقليم السوري حق الاستناد من مرسوم من رقم ٢٧٩ حين نص في المادة ٢٣٧ منه (على أنه حتى لعمل الدولة وبعض مؤسسات العامة) غير موثقة) أن مستخدمي من أحكام هذا القانون ١٠/١٠/٥٠ الأقاليم انضمت لمصلحة هذه الطائفة من مدعى ضد في أثره أي المستخدمين على الوجه الواضح من الجدل الذي جرى في مجلس النواب في هذا التمدد والذي انتهى بالاتفاق مع الحكومة على ١٠/١٠/٥٠ من هذا القانون على عمال ومستخدمي الدولة ريثما تضع الحكومة قانون خاص بهم ولقد استمر القضاء السوري في اجتهاده استقر على تسبق احكام هذا القانون مسد

صدوره حتى هذه الصائفة من المستخدمين على اعتبار ان نظام المستخدمين
الاساسي لا يخرج عن كونه نظام يسوى في الحكم مع أنظمة
المؤسسات الأخرى التي يملك من نفع لها ان يطالب المرأيا التي
فررها قانون العمل فوق هذا الصدد بمقتضى المادتين ٩٣ و ١٦٤ من
هذا القانون .

كما وأن قانون العمل الجديد الذي صدر برقم ٩١ تاريخ ٤/٥/١٩٥٩
سنة ان من المصلحة استمرار المستخدمين في الأقليم السوري
على الاستعانة من هذه المزايا واسس رده بوصف هذا شأن في المادة
٥ من قرار رئيس الجمهورية الصادر بنطق احكام هذا القانون
اسي ورد فيه ان مستخدمي وسائل الدولة بالأقليم السوري ينتمون
على الاستعانة من الاحكام الخاصة بهم والتي كان معمولاً بها بمقتضى
قانون العمل القديم الى أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية بنطق احكام
الشرع الجديد عليهم ثم عقب ذلك صدور القرار الجمهوري رقم
١٣٤ تاريخ ٩ ٦ ١٩٦٠ بنطق احكام هذا القانون على عمال الحكومة
ومؤسسات عامة والمؤسسة والوحدات الادارية ذات الشخصية
الاعتبارية المستقلة .

وباستخدام بعض قراره المشرع حتى الاذنه من مرافا قانون
العمل أن يجب من لفتة المحض أعمال حكم هذا المشرع الخاص في
كل حال نفعه في هذا فائدة فوق ما حققه شأنها نظام المستخدمين
هذا وان لفتة المحض في النظر في المراتب التي ترجع الى قانون
العمل هو المحاكم جرئة بمقتضى المادة ١٠ واذنه ٢٥٢ من
قانون العمل القديم التي يجب فائدة بشأن طوارئ العمل وامراض
المهنة .

وان هذه الولاية المفوضة بصورة استثنائية للمحاكم الجزئية في
المنازعات الناجمة عن الشريعات العمالية ولو تجاوزت في قيمتها حدود

اختصاصها الاصلى طلب شاعرة للمستخدمين لئى أن تم إعفاء المادة العاشرة المذكورة بالقانون رقم ١٦٢ تاريخ ١٠ ٦ ١٩٥٩ وناد قانون التأمينات الاحصائية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى أبقى بدوره الاحكام الخاصة بطوارىء العمل وأمرض امهه لئى بصحتها أحكام قانون رقم ٢٧٩ المذكور .

وان مراعاة القضاء العادى لفناء الادارى يقتضى هذا الاختصاص الاستثنائى بغير رتبة تالفة لحقوق احدى عدا طوارىء العمل وأمرض امهه منذ نفاذ القانون ١٦٢ ونسبة طوارىء العمل وأمرض امهه بدء من نفاذ القانون ٩٢ المذكور على عسار ان هذا الاعفاء يعد الاختصاص الى فواعده العامة كما وان القضاء الادارى يستبعد حقه في سطر مصادرات بين دور الدولة ومستخدميها بدئى بعد هذا الاعفاء على عسار ان عمل هؤلاء لا يتواءم في الاصل على حكم تعداد عداى بالافراد بل يختص للاصول المعروفة في قانون عدم وسوده الاحكام المقرره بالقوانين واللائحة الادارية سواء أقر القانون اسعادهم من قانون العمل أم اقتصر اعدادتهم على الطاء الحاض بهم وتبقى بدعوى المرفوعة من احدث مجلس دولة من اختصاص القضاء العادى بمقتضى ائده ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

* * *

اختصاص ٥٥٠ ٥٨ ١٩٦١/١/١٧

المحكمة المختصة للنظر في اعراض الفير

ان اعراض الفير هو طريق غير اعادى يسلكه من لم يظهر في «نقصه التى صدر فيها الحكم من أجل اوصول الى تعديل هذا الحكم في حدود ما يمن حقوقه» .

وترتب على الاشخاص الذين يسلكون هذا الطريق ان يقدموا

باعتبارهم أي محكمة التي أصدرت الحكم معرض عليه ، فإذا كان صادراً عن محكمة الاستئناف كدب هذه المحكمة هي المختصة بالنظر في الدعوى سواء أكان الحكم الذي أصدرته بالدرجة الأولى مصدقاً للحكم الابتدائي أو معطلاً له .

وسنجد لذلك في المحكمة الابتدائية تصحيح بعد رفع حكمها إلى محكمة الاستئناف غير محسوبة للنظر في اعتراض الغير . ذلك لأنها أقل درجة من المحكمة التي صدقت وفسخت بحكم ابتدائي ولا تصح مراجعتها من أجل تعديل الحكم الصادر من قبل محكمة أعلى .

* * *

اختصاص ٥٠٤ ١٦٥ ١٩٦١/٢/٢٠

اختصاص محكمة النيابة في دعاوى ازالة التجاور اذا كانت قضية الطلب الاصيل تجاور اختصاص قضاء الصلح .

في دعوى ازالة البناء الذي بناه الغير يؤدى إلى هدم البناء وتقرير ملكة وهي هذه الامور تخرج عن دعوى السرردد الحضارة التي تعود حق النظر فيها إلى قضاء الصلح .
وبعبر المحكمة الاستئنافية محسوبة للمصل في هذه الدعاوى التي تسؤل قبل احدى الفئات التي تمت دعوى في قضية أخرى المحدد للمحاكم الصلحية .

* * *

اختصاص ٨١٩ ٤٥٧ ١٩٦١/٥/٣١

يخص قاضي صلح الجراء للنظر في دعاوى الاعتراض على قرار فرض القرامة من جراء الناحر في دفع رسوم المواد الكحولية .

ان الدعوى التي رفعتها الجهة الطاعة أمام محكمة الابتدائية تستهدف الزام و رد الخربة بحيث من المطالبة بمراتب المفروضة

من جراء التأخر عن دفع المواد الكحولية في الاوقات المخصصة في القانون .
ان المشرع الذي ناط بأكبر موصف مدني في القضاء و المحافظة
تعيين هذه العرامة حول المصير من هذه النصف الحق بالاعراض
على اقرار الصادر بهذا الشأن أمام محكمة جزاء الصلحة في المنطقة
خلال عشرة أيام من تاريخ سلب و الاعلان سلا بالمادة ٢٩ من
لقانون رقم ١٦٥ / تاريخ ٨, ٥, ١٩٤٥ .

وان الجهة الطاعة لم تسبب كل الضم على الوجه المسموع به بل
رفضت الدعوى لدى المحكمة الاستئنافية من الحكم المطعون فيه الذي
انتهى الى اعلان عدم الاختصاص جاء معه مع هذا الترخيص احسن .

* * *

اختصاص ٢٩٠ ٦٤٠ ١٩٦١/٩/٤

بختص محكمة الاستئناف الاصلية بالنظر في الطعن بالقرارات الصادرة
عن القاضي العقاري الدائم بيب في القضايا العقارية على الطريقة
الادارية .

ا م ٤٨ من القرار ١٨٦ اخصت احكام امضى العقاري بدائم
بلفظ أمام محكمة استئناف اسطعة و لمقصود به النص الخاص محكمة
الاستئناف لاصلة لا لمحكمة الاستئنافية صحتها الاستئنافية وان صدور
القانون ٥٦ سنة ١٩٥٩ الذي اخص جميع الاحكام الصادرة عن قضاة
الصلح بلفظ أمام لمحكمة الاستئنافية بهذه الاستئنافية لا يدل على
الاختصاص المقرر لمحاكم الاستئناف بغير اقتضاء العقارية لان الاحكام
التي اخصها بمرجع بلفظ أمام محكمة الاستئنافية هي الاحكام التي
تصدر عن القضاة الجرائم في القضايا المدنية والتجارية وتدخل
بإختصاصهم يقتضي في أ. م. أما القضايا العقارية من فاضي اصح
يظهر فيها بوصفه قاضيا عقاريا دائما دائما مقام مجالس الادارة بالاستناد

أبى نص حسن في ص ١٨٦ فسمى حكمه حصة لمصن أمام المرحم
أبدي عنه هذا القرار .

* * *

اختصاص ٧١١ ٦٦٢ ١٩٦١/٩/٧

بخص المالحكم السرعة بقضايا المهر والجهاز

٥٣٠ من و . ن . م . قد نصت على اختصاص بمصماء
الشرعى بحكم قضاء مهر وأجهز . ن . المقصود بالمهر في المعنى المبني
سواء في مخرج المهر هو المهر المفقود في اعتدله الذي شور الخلاف
شأنه في . م . من المصادق فخص القضاء في رضى بتحديدته وأحكام
به . م . فخص المهر في هذا المهر وسببه بعد من تصرفها بشكل مصاد
مديا عاديا يعود اليه في للقضاء العادي .

* * *

اختصاص ٨١٧ ٦٨١ ١٩٦١/١٠/١٦

بخص القضاء الإدارى للفصل في المازعات الناشئة من الافراد والاداره
بسبب عقد يتسم بالظلم الإداري .

الوقائع :

الحق ثابت مدار معين من المصادق بعلية التي بعد فلالها
لمعنى في وصاف معية وقد انفصل من الدراسة من الحصول على
أشهادته بصورة دعى الإدارة الى ابدية من نحن تأديه بكتاب الدراسة
مُحكمة عنه يستحق وار مجلس المعارف .

أجتهاد محكمة النقض :

ان أراء في هذه المستوى يرجع في الأصل الى سد تعهد المرم
فه الصائب بأن بعد الى الجريمة بكتاب الكرسى المحامي لمصروفة عليه

موجب المادة ٤ من المرسوم ١٣٥٠ ر.ج ١٨ / ١ / ١٩٥٠ فيما اذ
برر المدرسة أو فصل عنها لسبب من الاسباب .

ان رواد هذا المعهد سبب «دفع الآري على اعمار ان موضوعه
سجل تسير مرفق التعليم العام وقد تضمن شروط امثالية غير
مأثورة «الاسس تقواعد القانون الخاص احفظت فيها الادارة بسبب
دمر رب تحولها التسيب المباشر وقد لاحكمه قانون حصة الاموال
الاميرية »

وان اسرعت سبب من هذا المعهد الاداري يعود انفصل فيها
لجنة كم ادارته عدد «حد اسرع سبب انفصل الاداري عملا بالمادة
١٠ من قانون مجلس الدولة .

* * *

احصاء ١٠٩٩ ٧٠٨ ١٩٦١/١٠/٢٥

اذا بحلى القضاء العادي واللجنة القضائية في مؤسسه الاصلاح
الزراعي عن النظر في الموضوع المدعى به يجب رفع طلب تعيين الجهة
المختصة الى محكمة تنازع الاحصاء مرفعه بوضع فلم محكمة القضاء .

ان حتى كل من جهة القضاء عادي و لجنة القضاء في مؤسسه
لاصلاح ايراعي المكلفه بالقضاء شكل اداري من اسطر في الموضوع
المدعى به يستمع رفع طلب تعيين جهة المختصة الى محكمة سارع
لاحتصاص مرفعه بوضع فلم كتب محكمة القضاء عملا بأحكام
المادتين ١٦ و ١٩ من قانون اسلفه القضاء رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

وذا لم يملك حارس هذا سبيل بل تقدم باستعفاء طعن
الى رئاسة محكمة القضاء عن طريق محكمة الاستئناف طالبا بتعيين
المرجع .

فان طلب تعيين المرجع يعود على هذا الاساس حديرا بالرفض .

اختصاص ٢٠٤ ٧٤٤ ١٩٦١/١١/٦

الاتفاق على إلغاء العقد لا يبطل صلاحية المحكمة المتفق على اختصاصها

١. المبدأ المقرر في تحديد الاختصاص المحلي يعني يقوم على أن المدعى يسمى إلى المدعى عنه ونفسه أنه محكمة موطنه إلا في حالات استثناء لا تفرق على ما فيها .

والا اتفاق في عقد على تعيين الاختصاص المحلي لمحكمة ما يستتبع عرض استبعاد الدائنة من هذا العقد على هذه المحكمة سواء ما تعلق به من الخصم العقد أو الدائن أو غير ذلك من الخلافات التي تنشأ من هذا العقد لا تحكاه . ١٤٨ من ن . أ . م .

* * *

اختصاص ٢٤٤ ٧٩٥ ١٩٦١/١١/٢٥

أن المحكمة الاستئنائية هي المختصة للطرف في الدعاوى التي ينشأ بين المالك وعماله إذا لم تتوفر العناصر الضرورية للمزارعة .

١. المزارعة وهي ما عرفها ٥٨٦ ن . هـ هي العقد الذي يقدم المؤجر بموجبه أرضه المزارعة لمستأجر مقابل أن يدفع حصة معينة من المحصول .

٢. عقد الذي يلقي على سائر ممتلكات الأرض بناء عليه بجميع أعمال الاستثمار المزارعي ويفرض فيه دو الخريف الآخر على نمون المشروع أي تقديم سلف للمالك مقابل تقاسم حصة عينية من المحصول لا يعدو كونه عقد شركة سادية يعود لمحكمة الاستئنائية المختصة للطرف في كل نزاع ينشأ بسبب هذا العقد .

اختصاص ٧٤٥ ٧٩٩ ١٩٦١/١١/٢٧

فسخ الحكم لعدم الاختصاص المحلي - إحالة الدعوى للمحكمة المختصة محليا
الوقائع :

ان وادعى انقصة تحصل في أن خصم في انتم تقدم بالدعوى الى المحكمة الابتدائية بدمشق ضد قطاع المنم في حب واستصدر بحقه حكم بمرمه بدفع مبلغ وفي أن محكمة الاستئناف بدمشق قضت بفسخ الحكم ورد الدعوى من حراء عدم الاختصاص المحلي وإحالته الى محكمة حلب وفي أن محكمة الاستئناف بحب وصفت يدها مباشرة على الدعوى وتسير الحكم المصعول فيه .

اجتهاد محكمة النقض :

ان الاستئناف لا يرفع الا محكمة الدرجة شانه اني يشمل اختصاصها اختصاص محكمة الدرجة الاولى ولان كذا الاحكام تتم في لامل الى محكمة من نفس درجة المحكمة مصدره حكم بالاحكام غير ان فسخ الحكم لعله عدم لاختصاص المحل بوجوب احالة الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى المحقة (م . ١٤٧ من ق . ب .) وانتم ذلك باعطاء العام بحول اثره تنقضا من قبل محكمة النقض .

* * *

اختصاص ١٠٢٦ ٨١٧ ١٩٦١/١١/٢٧

ان المازعات المتعلقة بالتعويضات المترتبة للمستخدمين العاملين لدى
دوائر الدولة والمؤسسات العامة هي من اختصاص القضاء الإداري .

الوقائع :

ان دعوى المدعى لمتجده في مكتب الحبوب باقمشلي تقوم على المطالبة بالتعويض العائلي =

[illegible]

✎ ✎ ✎

1971/12/11	۸۶۰	۱۱.۶	احتیاجات
------------	-----	------	----------

القضاء الإداري محض للتظلم بالمنازعات الناشئة بسبب العقود التي
يختص بها الإدارة والأفراد إذا كانت هذه العقود إدارية .

اذا كان عقد موضوع الشك في سمي عقد مرد .
فإنه يفسر على أنه لا يرد . لأن العقد لا يفسر على أنه مرد .
سواء كان العقد من نوعه أو من نوعه .
هو تدبير من تدبير من التدبيرات .
اعتباري من شخص أو اشخاص .
المعقد .
أما غير .
شأنه غير .
لاحد .

فان المجلس يندد هو صاحب :
 ١- ان يقضى في سرع الحاشية
 ٢- حول سبقة المدعى
 ٣- بعد الاداري
 ٤- الحاشية
 المجلس المذكور .

اختصاص ٨٢٨ ٨٩٠ ١٩٦١/١٢/٢٦

يخص القضاء العادي للنظر في الخلافات الناشئة بين إدارة الهاتف والمشارك حول أعمال شروط عقد الاشتراك .

الوقائع :

إن لمسة في هذه المسوى تهدف في مواقع أعمال حكم عقد الاشتراك الذي أبرمه في الأصل إدارة الهاتف مع القطاع .

اجتهاد محكمة النقض :

إن الامتناع عن اعداد شروط هذا العقد أو الإخلال به يعتبر من قبيل التصرفات المادية التي يشرها الإدارة بوصفها شخصا اعتباريا .
وإن مع لمشاركة من تدخل من عقد اشتراكه أشخاص آخر دون موافقة لإدارة بصفا بالنظم بصفة لا تدل من مسعة العقد شيئا ولا يردده عقدا إداريا بحيث قد تفرز حكم المضمون فيه بأن العقد من قبيل العقود الإدارية التي يعود الفصل في المداخلة الدائرة حوله إلى مجلس الدولة مشوب بعبء محاذة قواعد الإحصاء المتبعة بولاية المحاكم بصورة تعرضه لمقتضى وإن هذا المقتضى يستتبع إحالة نقضه إلى محكمة الاستئناف التي أصبحت مختصة بالفصل في هذا النزاع .

* * *

اختصاص ٢٦٨ ٧ ١٩٦٢/١/٦

يخص المرجع التبعي بالنظر في الاعتراضات التي تثار امامه

إن المداخلة على إنشاء دار السكن من ابيع المارة أثناء التسييد ، تعتبر من الاشكالات المبيدة التي يتوجب اثارها امام رئيس التسييد بصفة الاعتراض على قائمة شروط البيع تحت طائلة سقوط الحق باثارها بمقتضى أحكام المادة ٣٩٣ / من ق.و.أ.م.

كما وأن حصص مخرج العبد بالنظر في اعتراضات أبي
نثار أمده ثمة العهد انما يخص حصص القضاء عادي على اعتبار
أن ابراع الواحد لا يمكن أن يكون حصص مخرجين محلين في آن
واحد وأن اشرع الذي من مخرج سبدي ثمر الفصل في هذه
الاشكالات فقد حضر لأخصاص فيه سيد مديرة شؤون عقد
وتحاص ثمرات اسفديه في صدر بهذا الشأن بالصواب الكافية
ودت بحصصها لبعض ثمة محكمة الاستئناف في تصدر قراراتها
بصورة مبرمة .

والقضاء عادي بعدو على هذا الأساس من مجلس إلا عندما
يكون مراع غير مبروح على دوائر العهد حيث ساعد حسابه
بمقتضى القواعد العامة .

* * *

اختصاص ١٦ ٨ ١٩٦٢/١/٨

تخص القضاء العادي للنظر في الخلافات التي تنشأ بسبب الماحر في
تسليم المواد للإدارة .

أن احكم من يقول بأن النظر في خلاف نشأ من لأفرد
ولادته سبب تأخرهم من تسليم المواد المستودعة عليها بثمنه اسامره
يعود إلى صحة المحكمة التي جسد عليها المادة ٢٥ من المرسوم
بشريع رقم ٨٥ عام ١٩٥٣ التي استثنت من اختصاص القضاء
عادي الخلافات الناشئة عن الاسلام والخلافات لأخرى المخصوص
عنها في دفتر اشرويه وعلى أن امده ٩٥ من القرار ٦٣٠ عام
١٩٥٤ امضى دفتر شروط نصت على أن كافة الخلافات التي تنشأ عن
تصد العقود بين الإدارة والمتعاقد لاميها ما يتعلق منها بعمليات الاسلام
غير صحيح .

وذكرت لأن مساهمة هذه اللجنة المحدثة في المادة ٢٥٧ المذكورة لا تتعدى الخلافات التي نشأت بين الطرفين عن أسلام الاشتغال والموارد حيث هوام اللجنة بالتأكد من مصداقية أوصاف لمواد المصنوعة أو للموارد المقدمة على الأوصاف المحددة في دفتر شروط أو مقارنتها مع أسماذج وأجزاء المحووسات لنفسه المزمومة بذلك حتى إذا ما أصبح بعد هذا كله عدم مصداقية لمواد و لموارده أمكنها تأجيل الأسلام بعبء إصلاح الموارد و حرره تسوية مع متعاقدين وقت ما نصبت عليه المادة ٢٤ من المرسوم السابق الذكر وما نصبت عليه المادة ٩٠ من القرار ٦٣٠ لعام ١٩٥٤ المتخذ بالأسناد لأحكام المرسوم التشريعي رقم ٨٠ لعام ١٩٥٣ شأنه اختصاص أحوال المحكمين في شأن الخلافات الناجمة عن تنفيذ عقود لا يخرج في جوهره من الطائفة المحددة على بوجه المذكور. فمن هذه الخصوص يبدو أن اختصاص المحكمين بتحكيمه ينحصر في مرحلة التنفيذ والأسلام ونسهي انتهاء تنفيذ العقد ولا يمكن أن يمتد إلى الخلافات الأخرى التي يعود النظر فيها إلى المحاكم المختصة عملاً بتدريج المادة ٢٦ من المرسوم التشريعي المذكور .

* * *

أحصاء ٨١ ٦٦ ١٩٦٢/١/٢٩

حالة اختصاص القضاء العادي للنظر في دعاوى التعويض الناشئة عن العقود الإدارية والأعمال المأداة التي تقوم بها الإدارة .

الوقائع :

إن الحاكم العسكري تقدم على تأليف لجنة بدراسة الخلافات الناشئة بين الملاكين وأصحاب حول توزيع المياه بعبء تصببها ثم أصدر قراره التقاضي بتوزيع المياه وفق تقرير اللجنة المذكورة وأعقبه بأمر إداري

نقضي معافاة من يخالف أحكام فرود وأحسن والعرامة مسد في
دئث لى المرسوم الشرىى سلطلم لأحكام التوارى *
قدمت دعوى لى القضاء المدنى سارىح ٢٠ ٨ ١٩٥٨ نصب
تعویض *

اجتهاد محكمة النقض .

ان دعوى التعویض عن الأضرار الناشئة عن القرارات وبقود
لادربه وعن لأعمال امدية الى تقوم * الإدارة يعود الفصل وى
الى القضاء مدنى بحسب الشرىع المعمول به سدرفع هذه بدعوى
اد ان هذه الشرىع حصر اختصاص محكمة عسا وامحكم لادارة
لاخرى فى ائصال امراسم وقرارات الادارة ورتث امر اس فى ائساعة
بالتعویض للقضاء العادى *

* * *

اختصاص ١٤١ ٧٥ ١٩٦٢/١/٣١

بخص المحكمة الاستئنافية للنظر فى كل خلاف يقع بين أمين السجل
التجاري وأصحاب العلاقة ويخضع قراراتها للطعن كما يخضع اجراءاتها
لقواعد الاصول *

ان امددة / ٤١ من قانون التجارة انى نص على ان لمحكمة
الاستئنافية بمقتل فى عرفة ائداكرة فى كل خلاف يقع بين أمين اسجل
التجاري وأصحاب العلاقة شأن اسجل اتجاري بحكم لا يقبل طريما
من طرق امراحة قد عدلت بمرسوم شرىى رقم ٣١ ساء ٩٥٣
الى نصب على ان بمقتل امحكمه المدسة فى المحافظة لى يوجد وى
سجل اتجاره فى كل خلاف يقع بين أمين السجل وأصحاب العلاقة بحكم
يخضع لطريق الطعن بالتميز *

وبما أن النص الجديد قد حذف الفقرة التي توجب الفصل في الخلاف

في عرفة مذكوره فيه يعين رجوع الى المواعيد العامة التي توجب
دعوه بصرى قبل اصدار الحكم وسماح مدافعهم وفي لقواعد الاصول
المختارة .

* * *

اختصاص ٢٤٢ ٩١ ١٩٦٢/٢/١٥

ان صدور حكم في ظل القانون /٥٧/ لسنة ١٩٥٩ يخضعه لطرق الطعن
المحددة في هذا القانون .

ان صدر حكم عن محكمة الصلح في حل بعد اتفاق ٥٧ لعام
١٩٥٩ اظهر اخلال واحراءات الطعن واتفاق ٥٦ عام ١٩٥٩ يتعلق
" بسطة القضية " كما يخضع طرق الطعن المحددة في القانونين
المذكورين محلاً للمدعى الاولى من ق. ا. م .

وقد خصصت المادة السادسة من قانون السطة القضائية أحكام
المحاكم الصلحة بصورة مطلقة للطعن بالاستئناف أمام المحكمة
الابتدائية نهاية استنفوتة بشاء قضائياً لحياره فان هذا النص الذي
ورد منقلا يلحق جميع طرق الطعن التي نصت عليها القوانين السابقة
ويجعل لأحكام الصلحة حسمه لطرق الاستئناف .

وسلوك طرق الطعن " ضمن محصور في لأحكام الصادرة عن
محكمة الاستئناف " لأحكام صادرة عن المحاكم الابتدائية نهاية
استنفوتة وفي لأحكام الانتهاية المناقصة فلا يجوز تحجج لذلك بسوء
هذا بطرق الاشارة لأحكام المذكورة .

وما نص عليه المادة ٢ من قانون السلطة القضائية من أن
" أحكام هذه المحاكم لا تخضع لأحصائيات المحوطة لمحكمة القص
بمقتضى فوائدها خاصة يس من شأنه أن يعير من هذا انظر ذلك أن
الأحصائيات التي عنها المشرع في هذه المادة إنما هي لأحصائيات

في عود لمحكمه التمسر بمقتضى القواعد الخاصة بوصفها مرجعاً للظن في القرارات الادارية كالاختصاص المعطى بها بالنظر في الشؤون لوارده على أحكام المحاكم الحكمة والحدود تقانة المهندس وغيره من الاختصاص الاستثنائية اما الاختصاص الاصلي لمعطى لها بوصفها مرجعاً للنظر في أحكام المحاكم من قانون حالات واحكام الصناعات قد حددتها في وجه انحصار يجب لا يجوز سلوك سرق الصناعات الاصل الأحكام التي من عنها قانون المذكور .

وقانون احكام المطوع وان كان من على احتصاص أحكام المحاكم صلحه لتسير الا ان هذا النص ليس معديلاً بمقتضى المادة السادسة من قانون السلطة القضائية التي تحصر جميع أحكام صلحه الاستثنائية للظن اما أحكامه الاستثنائية بهاها الاستثنائية .

* * *

اختصاص ٦٨ ١١٩ ١٩٦٢/٣/١٢

التفريق بين الاختصاص الشرعي والاختصاص القضائي

سفر الفقه والاجتهاد على انه لا يوجد ملازم ما بين الاختصاص القضائي والاختصاص الشرعي ان لمحكمه ان تطلق في مراع قانون غير قانوني اما بالاستناد الى قانون القاضي الذي يحل في القانون الاحصائي أو بناء على اتفاق طرفي اذا كان هذا الاتفاق لا يتصادم مع أحكام النظام عام فالاساس هو استقلال هذين المسألتين وحصول كل منهما قواعد معه وما يؤيد هذا النظر ان المشرع عين قواعد مستقلة لكل من مسألتين شرع القواعد وبعض الاختصاص الدولي العام فأورد الأحكام المتعلقة بالمأله الاولى في القانون المدني والمتعلقة منها بالمسألة الثانية في قانون أصول المحاكمات .

اختصاص

١٩٠ ١٢٤ ١٩٦٢/٣/١٩

يخص القضاء المادي بالنظر في المنازعات المتعلقة بمنع الممارسة واسترداد حياة مياه الإهلاك العامة .

الوقائع :

ان لدعوى تقوم على المطالبة بثبت الحقوق المكتسبة بالانتفاع من مياه البحر ومنع الادارة من ممارسة استعمال هذا الحق .

اجتهاد محكمة النقض :

ان المادة ٢١ من قرار ٣٢٠ عام ١٩٣٠ حددت الطريقة التي يجب سلوكها بقررة حدود ملكية أو لاستعمال أو لاستعمال الحقوق لمكتبه على مياه لأم لك العمومية وبسبب ذلك يلحق التصفيه أي يتم تأليفها ماء على طلب من صاحب شئ في أربعين يوم في أن يعرف له «حق وفي أن يحافظ عليه» .

وان نصيب هيئة مختصة بثبت هذه الحقوق وان كان يحجب حياض المصاه لعدوى في تحديد هذه الحقوق وتثبيتها عن ألا يحول دون إعلان اختصاصه للنظر في المنازعات الناجمة عن استعمال هذه الحقوق و معدل في دعوى استرداد الحياه أو منع الممارسة التي تقوم بشأنها .

* * *

اختصاص

٤٤ ١٥٢ ١٩٦٢/٣/٣٠

يخص المحكمة الاسدائية بتثبيت عقد القاسمه او فسخه اذا تجاوزت قيمه المنازع عليه اختصاص المحكمة الصلحه .

ان محكمة الاسدائية هي المختصة للنظر في طلب تثبيت او فسخ العقد التجاري بين أطراف النزاع والمتعلق بقسمة الاموال المقولة

و عقاريه دا كات هذه لاموال بقوى في حبسها لئلا يصح الصحي اعمالا
لاحكام المادة /٧٧/ من ق.أ.م.

وان ما نص عليه ف ٦٣ من م ٦٣ من المادون الآنف الذكر
من ان محكمة لاصح يحص بصورة مقبلة في قسمة الاموال لقوة
والعقدية لا يعر من هذا انظر . ذلك لان القسمة التي ساهد بفسرغ في
هذه القسمة هي القسمة القضاية التي بعد اي شركاء سدا اعداد
حماهم على القسمة ارضائية واما عقود التي بعدد لامراف شأن
القسمة ارضائية وفيها يحص لقواعد الاحتص القسمة التي ترقى على
كافة العقود .

* * *

اخصاص ٢٠٥ ١٦٣ ١٩٦٢/٤/٤

محض المحكمة الاسدانية للطر في دعاوى منع المعارضه لاستلام عمار
بباع بالزاد العلني .

الوقائع :

بقوة الدعوى على المضالمة سلام سار بعد ان اشتره بحقه
امدعية بالمرء العلني مع بلم ان اشعل اعدو لا سسد الى عقد
ايجار .

اجتهاد محكمة النقض :

ان لاختصاص قضائي يتوقف على هذه بقوى فاد كات من
دعاوى لمصوص عليها في ٦٣ وما بها من ق.أ.م. التي تحدد
اخصاص فاضي اصح على وجه التحصر اعتر هذا المرجع مختصا
لفصل فيها والا كان الاختصاص للمحكمة الاسدانية بحسب ولايتها
اعامة بمقتضى حكم ٧٧ من المادون المذكور .

ان الدعوى باستلام العمار المسع لا تعتبر من دعاوى الحيارة أو

تحية المخور ولا تدخل في مرة المدعى انى اختص بها حتى يصح بموجب الموضوع المذكور بل يستهدف في الحقيقة منع المعارضة فان الاختصاص بشئها يحدد بالسيرة لنفسها وهذا كذا فيه العقار راجع على ثلاثة آلاف مرة سورية فان محكمة اشدانه هي المختصة بالنظر في هذه الدعوى .

* * *

اختصاص ٢٦٨ ١٧١ ١٩٦٢/٤/٩

١ - يختص القضاء العادي بالنظر في طلبات منع المعارضة برسم الشرفية .

٢ - سعى المازعات المتعلقة بالمراتب والرسوم من اختصاص القضاء العادي حتى يصدر قانون الاحراء الخاصه بالقسم القضائي امام مجلس الدولة .

٣ - من حيث المراتب والرسوم وان كانت تدخل اختصاص القضاء الادنى يقتضى ان ٧ من ٨ من قانون مجلس الدولة الا ان ٩ من قانون الاحدار يقتضى ان محكمة موقفة فيما يتعلق بهذه المراتب وتوجب اعتبار الجهات اذنية المختصة بنظرها وقد لقوا منها الخاصة بشئ يصدر قانون الاحراء الخاصه بالقسم القضائي تنظم هذه المراتب وبما ان قانون الاحراء لا يصدر فان الأمر في هذه المسألة يعود الى المحاكم القضائية وليس لمجلس الدولة أى اختصاص في هذا الشأن .

كما وان الادعاء الذى يسأل المتضاهى مع المعارضة باستيفاء رسم الشرفية عد رتبته ولا يستهدف التدخل في أصل الرسم المقرر بمصلحة سلطانية فهو تدخل في ممره الخلافات بدائرة حول الرسم مما يعود انفصل فيه انى القضاء العادى وانه ينبغي على المحكمة ان تفصل في هذا الطلب انبى لا يسأل اعاء أى قرار ادارى متخذ من قبل

الإدارة سواء بجهة تحديد رسم اشرفيه أو بحسين بعتار بخاصة
مصلحة التجميل .

* * *

اختصاص ٢١٤ ١٧٦ ١٩٦٢/٤/٩
تختص محاكم الطائفة التي تسمى اليها الزوجان وقت وفات شوب
العلاق عند اتحادهما بطائفة واحدة .
الوقائع :

ان الروح كان يسمى لطائفة اسرنا كاثوليك وقد روح من فاه
مسيمة بطائفة اروم الارثودوكس حسب تقدم من الكنيسة اسرانية ثم
سفل بعد ذلك الى طائفة رويحة و تسبح اسرنا من بعض كنيسة روم
الارثودوكس وبعد هذه حصل خلاف فاقب روحه المتوفى امام
امحكمة الروحة لاسرنا كاثوليك فاقب هذه المحكمة اختصاصها
وحكمت بفرس البقية لروحة على روحها .

اجتهاد محكمة القضا :

ان عقد ارواح بين الطوائف غير المسلمة لا يجوز حرؤه الا من قبل
طائفة التي يسمى بها أحد الزوجين كما وان اسرارها اسائه عن
مثل هذا العقد الذي يتجمع تقوية الاحوال الشخصية في مذهب
الطائفة التي عقدت الرواح اما تدخل ضمن اختصاص المحاكم الروحية
بهذه طائفة هي ارضى الرواحان الخصوع لاحكامها و هو سم تكس
احدهما في الاصل من ابائها فاسراع الباحة عن عقد ارواح الذي سم
على شريعة طائفة اسرنا كاثوليك يعني بالاستناد الى هذه الاحكام
من اختصاص المحاكم الروحية بهذه الطائفة ما لم يخرج اسرارها
عن نطاق مذهبها او يخرج عن ذلك الاعتناء من الاحكام الدينية التي
تسري على ابائها بصورة تسري روال ولايتها طبقا للمادة ٢٣ من

القرار ١٤٦ لـ ٠ و تاريخ ١٨/١١/١٩٣٨ •

ان اعمال حكم هذه المادة الذي يقرر المبدأ القضي باحصاء الروحين بنظام
ومحاكم منقسمين احديهما اسي يستقلان اليها باعبار ان اعتناهما المذهب
التي لهما احديهما يتضح من رادهم لخصوع لاحكامها الشخصية ولحاكمها
اعتنايه دون بقدر ما تعهد اعديته التي بقدر على تركها انما يسري على هذه
لواقعة اسي اسحق فيها روح بصفة واحدة فان هذا الاتحاد يحدث
اثره الذي هو سواء كان الروحين من صنفه واحدة وانما مشتركاً على
اسباب صفة احديهما أو كان مختلفي الصنفه واسفل احدهما الى طائفة
الآخر بحيث تحقق هذا الاتحاد •

• ان هذا المبدأ ليس سمي في احصاء الروحين لاحكام صنفه
روحه الارثوذكس حتى مع نفس المادة ٣٠٨ من ق. ا. ش. •

ان ما قررته المحكمة بروحه من ان الكاثوليك من ان اجراء
عقد الزواج لابد من حدى كنيسة بشؤون على اعتراف سلطة هذه
الكنيسة واحصاءها اربعة كل ما يستلزم هذا العقد بين الروحين وبنو
الكنيسة في اسرار كنيسة اخرى اما بعض الفواعل المجمع انبها ونظام
القوانين اعنيها التي ستؤد انعقد ذلك في عقد الزواج بين روحيين مختلفي
الصنفه الذين كنيسة ادهم وان كان بعد رضاء مهم باخصوع سلطة
هذه الكنيسة الا ان اتحاد الروحين بعد ذلك بصفة واحدة يلغي اثر هذا
الرضاء •

ان الاحصائين يعني «سنة بيوم» رفع الدعوى وان سبيل الزوجة
منها ثمة «المر في الدعوى مما لا يؤثر في احصائين المحكمة الذي
تجدد على الوجه المذكور •

احصااص ٤٠٢ ٢٢٧ ١٩٦٢/٥/١٠

تحدد القيمة المعينه في العقد اساسا للاحتصاص النوعي

ان المشتري راد ان يحدد فيه بعض المعينه في العقد اسس لتقرير الاحتصاص على اساس ب اراع في مثل هذه احواله يتناول العقد ككامله والادعاء بصوره هذه المسه ليس من شأنه ان يؤثر على الاختصاص .

* * *

احصااص ٥١١ ٢٢٩ ١٩٦٢/٥/١٢

ان الطريقة المقرره في ماده ١٧٨ من قانون الجبس رقم ٤٦ لعام ١٩٥٢ لا تعد من حق المتضرر باللجوء الى القضاء .

من من ارجوع الى ماده ١٧٨ من قانون الجبس الصادر بمرسوم شرعي ٤٠٠ عام ١٩٥٣ منها ١٠٠٠٠٠٠٠ (دفع و راره و دفع التوسعي) هذين الاسرار و حدد في مسبقها اجس اثناء عمله بالسرور ما يمكن هذين اخصه ان يكونا اخصا اخص بالسرور و شئت مسبقها لاسرار و اجبائر و هذين هذين الاسرار و الاجبائر بحده خاصه مؤتمره من (أ) مثل عن كبر مسبقه (ب) مسدود عن اكبر موصف دري في المسبقه (ج) اخص اخص اخص اخص او مختار القرية) .

ان هذا اخص تأليف المحله الاداريه و قصر مهمتها على تحديد قيم الاسرار لا يراد منه تحويرها حق حكم ولا حذف عن القصاص المعادي ولا يه اعامة بل يرمى الى سكين لاداره من قص لراع هذه الطريقة الاختيارية .

وانه ليس من شأن هذه الطريقة ان تعد من احق المصوح بالمتضرر

في مصادره وادعاءه عند استجابه من دفع ما يثبت عليها ادعاءه
من التعويض بحكم القانون *

وان اسرع المرفوع من اجل اختصاصه وادعاءه ومصادره
شأن المعوض عن اصرار الذي شأن من عدل دفعه ثبوت التمارين
العسكرية يعني دوما على هذا الاساس من اختصاص القضاء المكلف
بجديد مدى المسؤولية *

* * *

احصاء ١٢٨ ٢٢٠ ١٩٦٢/٦/١٠

ان العبرة في تقدير قيم العقارات لبعض الاحصاء النوعي هي لا
صرح به المصنف اذا لم يقع اعراض من الخصم *

٥٢ من و... سبب عو... العمل عليه في تقدير
و... العقارات من اجل تحديد لاختصاص في مدعوى لمعافاة عقارات
وبما ان القواعد المشار اليها جعلت العبرة في تقدير قيم العقارات
ما يشرح به مدعي في استدعاء الدون... يقع اصرار من اختصاص
على هذا التقدير وتقلب قول الاعراض بهذا الشأن على اثره قبل
العرض للموضوع بحسب طائفة سقوت... حتى انه ولا لا محل للحرج
من نطاق هذه القواعد بطريق الاجتهاد *

* * *

اختصاص ٥١٩ ٢٤٤ ١٩٦٢/١٠/١٢

بمقتضى محكمة موقع العار للنظر في الخلاف الناشئة بسببه
الوقائع :

ان المدعى تقوى على المطالبة بتفويض حكم صادر عن محاكم الكونت
بمقتضى صدر كآر بدمشق *

اجتهاد محكمة النقض :

ان هذا الحكم وان كان صادرا عن قضاء في حد ذاته يحترق بمقتضى
 لاحكام الصادرة عن المحكمة السورية في حدود ما يشترط لأمكان تنفيذ هذا الحكم من قبل
 سبب العامة ان يكون صادرا من هيئة قضائية معتمدة وفقا لقانون
 لمد الذي يصدر منه من خضوعه مشوا فيه شيئا مستحدا حائرا فوه
 لنفسه النفسية بصورة لا تعارض مع حكمه محدد من قبل المحكمة في
 سورة ولا مدعى بالادب والاداء العام فيها على وجه المقرر في المادة
 ٣٠٨ من ق. ا. م.

وان المقصود من سراد الاحتصاص هو ان يكون المحكمة التي
 تصدر الحكم في خارج بلاد معتمده تسمى في حد ذاته شرع ادوي
 باصدار الحكم المطلوب منه .

وهو من امير الاسناد في هذه التوسعة ان الادعاء استعطف بحق
 ملكية العقارات او وضع حد عليها لا سند اذا كانت صادرة في خارج
 عن المحكمة عن المحكمة التي تقع في دائرة ولايتها العقار على اعتبار
 انه ليس بالامكان تنفيذ الحكم بحسب ما يقدر لا بالحصر سبب
 ادوية الكائن العقار في اقلية ولا في كبره لا يسل ملكية عقار ووضع
 ا. ب. س. هو من امر يكون موضع العقار عما بأحكام المادة ٨٢ من
 ن. د. .

* * *

احتصاص ١٤٦ ٢٥٨ ٩٦٢/٦/٢٠
 حالة احتصاص القضاء العادي للنظر في الخلافات الناشئة بين الافراد
 ومصالحه الاوقاف

ان عقد موضوع ابراع ينسول ابراع اجهة المظنون صده باقامة
 عقارات سكنية لصالح وقف تقصد منها الاستثمار بخاري .

وان هذا عقد بين اربعة مسطرة لا يوجب على واحة المذكور
ومدرست فيه سبب كسائر الاراد العددي بغير من عقود العادلة
لمرمة تحفظ مكره اقتصادية ولا صفة في عقود الادارة التي
تسببها بغير اموال عامة وتعلق فيها مصلحة عامة من المصالح
مردية كما انه لا شأن في عقود الاسرة التي لا تخرج عن كونها من
عقود الادارة التي شرط فيها ان يكون اضرارها معقودا لانقاذ
خدمة عامة *

وان هذا عقد بين لا تسببها خدمة عامة جميع في اختلاف
في اى حكمه يكون الخس من عقود بغير في الى بقضاء
امادي *

* * *

احصاء دولي ٢١٢ ١١٩ ١٩٦٢/٩/١

ان المحكمة مصدره القرار بالحجر الاحتياطي هي المختصة دولاً
للنظر بطلب التعويض الناجم عن الحجر اذا ظهر ان طالبه كان غير مخق .
الوقائع .

في باب امة عربية في القدس النجوى في محكمة غير سورية
صد فؤاد عيسى في دمشق واستحق من محكمة امة التي على قرار
بحجر موان فؤاد حجار احصاء مما الى تشيده من الاموال الموجودة
في سورية ثم بعد ان قضى برفق النجوى وفيما الحجر رفع فؤاد النجوى
عام ١٩٤٤ في سورية مما انفق من اموال النجوى من هذه
المصاريف الكلي من تشيد حجر على الاموال في سورية *

اجتهاد محكمة النقص :

ان جسم هذا الرابع سنلزم ان يكون اذ كان وفعه الحجر اذ
تم تشيده في سورية تعذر افعه مستقلة من النجوى لانه لا يتصل
تحتص

المحك كسورية لفصل في انعوان من صدر المحك عنها ثم
تعد حرة من حرة بدموى مقدمة امه المحكمة عن سورته اسي
يعود اليها الفصل في النزاع المذكور *

وان امه اسي وضع اذ في صدر عن محكمة سوريه
هو اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي
سنة حب اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي
سنة لا اسي *

ون اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي
من انعوان اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي
سوريه لا اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي
لمحكمة مصدرة القرار وليس لكان اسي *

اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي
اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي
من حرة اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي
انعوان اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي
سوريه اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي اسي
في اسي *

* * *

اختصاص ٥٩٢ ٤٣٥ ١٩٦٢/٩/٨

ان فصل محكمة النفس في القضية دون التعرض للاختصاص يعني
اقرارها باختصاص القضاء العادي *

محكمة نفس اذ فصل بصدق نفس اراء حكم اقصه
في موضوع معوى تكون قد اوب سورة صميه اختصاص قضاء
عادي بغير في موضوع اراء لا سوء للمحكمة ان يقتصر في

الموضوع دون أن يكون محصية بتقفل فيه ولو كان الأمر على خلاف ذلك لعصب بتقفل الحكم . من يتقفل كل من جراء عدم الاختصاص مادم أن هذا أثر هذا السبب معقول بعدم الاختصاص ، ولأنني عفو من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .

* * *

اختصاص ٢٧٤ ٤٣٨ ١٩٦٢/٩/٩

١ - تعريف العقد الإداري .

٢ - اختصاص القضاء العادي للنظر في المنازعات القائمة بين الأفراد والبلدية من جراء نازل الأولين عن حصص من عقاراتهم لصالحه البلدية .

الوقائع :

يقوم " سراج " من مدينة وبيد اخص حول عقد استي تدرك فيه عقد قرار بقراره عن بعض " فاسمها " وهل يمكنه تبديله من أجل تخصيصها لتسليمه بانه بصفة مستحسنة اعمرائي .

اجتهاد محكمة النقض :

١ - عقد الإداري بحسب ما مره تحقه ولاجنهاد هو العقد الذي يرمي الى تسير مرفق عام ويرتبط بملامح ممرات تعلب الصالح العام على مصلحة الأفراد بخاصة بتصرف استه فيه الى لاخذ ما سوب القانون العام فيما يتقوى عليه من شروط استثنائية خارجة علىصوص قانون العادية .

ان العقد المارح عنه لا يسير على هذا الاساس من العقود الادارية لانه لا يحوي أي شرط تعلب فيه مصلحة الادارة على مصلحة المتعاقدين الآخر فمثل هذا العقد يعتبر من العقود الخاصة التي تخضع لسلطان القضاء العادي .

۱۹۶۲/۱۰/۱۳	۴۸۷	۲۲۹	احتصاص
------------	-----	-----	--------

١ - فصل رئيسي التمهيد بالطلبة المتفهمين بالاستناد لأوراق الملف .

٢ - المقصود بالطلبات التعديلية .

٣ - أن الخلاف الناشئة أثناء التسديد حول تعيين معدل الفائدة

المسئله في الصك المطلوب بعبده هي من الراغب الموصفه ولا ضمان لهذا
بالطلب التقيديه .

الوفائع :

[illegible]

اجتهاد محكمه القضاء :

في الحوادث من نفس نفسه ، فمثل في الحوادث نفسها وفي على
الحادث السابعة التي لها المشترك مما مثل حركات استعد في
من سبب في أول الأصول كيقاع اجترار شيء لا شيء أو نفس افعله
ظرا لعدم حوار جحره ووضع فائقة شروء وسبع وتغير الاحالة
قطعه وسبع الاشياء محجورة وتوايح ثمنها في مدني ، تقرير حسن
امدي وغير ذلك من الاحداث اب اني نص عليها فانول لأصول ، واما
ما سوى ذلك من حطت كدعاء امدي وناء قسم من الدين بعد حكم
في من براعات اموضوعة التي عود مثل فيها للمحاكم عادية على

أخبار أن وفاء واقعه حجة عند هو ثابت في السند التصدي .
 ن ما ينبغي لمدعي من أن فساد من الأحوال التي وردته كانت
 ثناء دين حر لا صلة له بعقد . ثمن إنما يعبر من المداغات التي لأشأن
 أي غلب الصلابة . أن فساد فيه سيرة فحس أدلة الطرفين
 ومقدورها عند لأخصاء بحسب أيمن الحاشية . كما وأن الفصل في
 بعض معادلات في حجة إراع المظروح من أمده اللاحقة للعقد وتقرير
 استغنائها عن المعدل المشروط في العقد ثم على أساس المعدل العدوي
 دون اعتماد بشروط حجة في عقد وتقدر ما إذا كان عقد يحس
 في هذه حجة محددا بحسب أصل شروطه ووجه محددين يعني أهمها
 ورجوع أي قواعد العامة كل ذلك من أركان التي يسع الفصل
 فيها بغير شروط العقد وسجلت رده الدفن المتعاقدين مما لأشأن
 له بالطلبات التمييزية .

به يعني على رأس عقد عقد الفخر بأوجه الطلاق الموضوعه ان
 يقرر دون مفسد بحق الاستمرار في آخرات العقد او الامتناع عن
 تنفيذ حتى فصل المحاكم المختصة فيما وقع الانكسار عليه من وفاء عملا
 بالمبادئ المنيرة في المادتين ٣٩٦ و ٤٧٢ من ق. أ. م. و ان قرر
 رئيس السند بقتل السند على جزء من الدين ، من من شأنه أن يحدد
 من حق الدائن والدخول الى عقد لمصلحة ما لم يجر وفاءه من حقه
 بـ مفسد سند . سمي ذلك لأن سلطة رئيس تنفيذ في مثل
 هذه الحالة التي يرى فيها ان مفسد بذلك مما يستحق تقصير
 على تحديد لغير الجائر فيه سند مع بوث الخبرة للدائن بالادعاء امام
 المحاكم المختصة بما به تناوله السند كما وان تصدى رئيس تنفيذ
 للفصل في هذه المداغات التي لا تدخل باختصاصه لا يحدد من حقوق
 الدائن بأثرة اسراع اما القضاء العددي . لان اقرار التنفيذي يعتبر
 صادرا في مثل هذه الحالة عن حجة لا ولاية لها بصورة تعمد معها
 حجته بهذا السند .

١٩٦٢/١٠/٢٠

٥١٢

٧٠٠

اختصاص

يختص القضاء العادي بنظر طلبات منع المعارضة المقدمة اليه من الافراد ضد قرارات فرض الغرامة الصادرة عن امانة العاصمة اذ ان كان هذه الطلبات لا تستند الى وجود عيب شكلي في القرار او لمخالفة القانون او الخطأ في تفسيره وتأويله .

الوقائع :

تموه دعوى المدعى على متاعه سبع معارضة امانة العاصمة بالمعركة امروضة عليه بموجب اقرار اصدار عن أمين العاصمة تأمينا على ان هذه الغرامة مشمولة بقانون العفو عدم وقد انتهى الحكم المضمون منه في رد هذه الدعوى لعله عدم الاحتصاص بمسألة قضاء على ان اقرار اصدار عن أمين العاصمة يقتضي من القرار ان لا ادوية الاسئلة التي يعود مر النظر فيها الى مجلس الدولة بمقتضى المادة ٨ من قانون هذا المجلس .

اجتهاد محكمة النقض :

يتبين من عرضة الدعوى ان ادعاء المدعي لاسيما اظهر في القرار اصدار عن امانة العاصمة بوجود عيب شكلي فيه او لمخالفة القانون أو الخطأ في تفسيره وتأويله وانما يصب على منع معارضة المدعى عنه من سبب الغرامة التي فرضها القرار المذكور بناء على انه سمعت قانون العفو عدم من جراء وقوع امحاة تاريخ سابق لصدوره .

ان لادعاء المرفوع على الوجه المذكور يطوى على مبارعة مالية بين امرين تدور حول شراء معين ترتب لاجله المدعى عليها بدمية للمدعي الذي يدعى بمضاهة أحد أسباب الانقضاء التقديرية وأن انقضاء الاداري لا شأن له بالعقل في مثل هذه المبرعات المحقوقة التي يعود نظر فيها لمقتضى العادي صاحب الولاية العامة .

اختصاص ٧٦٥ ٥٤٨ ١٩٦٢/١١/٦
يختص المحكمة الشرعية بالنظر في دعاوى الجهاز ولو تعدد المدعى عليهم
إذا قامت بينهم رابطة التضامن .

ان اختصاص محكمة شرعية بالحكم نهائيا في دعاوى اجهار تقرر
في المادة ٥٣٦ من ق.م.أ.م. وقد عمد الاحصااص الوعي لمحكمة
شريعة في الدف الاصلى مرفوع ضد الروح بالاشياء الجهارية .

وان تعدد المدعى عليهم في الدعوى مع قيام رابطة التضامن بينهم
ير اختصاصهم معا على اعتبار ان المشرع اناح ادخال الغير في الدعوى
في حالة ارتباطه بحد حصوه براضة تضامن او بالتزام لا يقلل اخرته
عنه بالمادة ١٥١ من القانون المذكور وان هذه الرابطة قائمة بين
الروح وتوريه الدين بمران تضاميين مع انروج في التمييز لذلك
ان المحكمة الشرعية هي المختصة بالنظر في الدعوى في مثل هذه
الحالة .

* * *

اختصاص ٢١٩ ٥٦٥ ١٩٦٢/١١/١٧
يخص القضاء الاداري للنظر في المنازعات القائمة بين وزارة الخزانة
والافراد حول ضريبي التمتع وبيع العقارات .
الوقائع :

تعمم دعوى المدعي على المطالبة بتمتع بمعارضة وزارة الخزانة له با
حققت عليه من ضريبي التمتع والمبيعات عن معتمه تأسيسا على انه
قام بانشائه في نهاية عام ١٩٥٣ وان المادة ١٠٣ من المرسوم التشريعي
١٠٣ لعام ١٩٥٢ أعنت المؤسسات الصناعية المنشأة حديثا من ضريبي
التمتع وبيع العقارات لمدة ست سنوات من انشائها وبعد دفعت وزارة

حجراة الدعوى بعدم اختصاص القضاء العادي لمظر في هذا الرابع *

اجتهاد محكمة النقض :

ان تعيين الاختصاص بالمصل في المنازعات على ارسوء والضرر يستتبع الرجوع الى القوانين التي أحدثتها ودا نص على مراجع قضائية معينة بقطع امامها وحس البخوا بها ودا حلب من نص يحددها وجب رجوع الى انواع اامة التي كات يحصر اختصاص القضاء الاداري باصل اقرارات لاداريه ويحمل القضاء العادي محض وما عدا ذلك من المنازعات المالية *

وان قانون رفع العقبات رقم ١٧٨ عام ١٩٤٥ ابدى نظم بطريقه سي يجب على مكلف تسعي عند الاعراض على عدم صحة الاعضاء اقرر له بحكم هذا القانون ان على المراجع المحتقة بالمصل في هذه الاعراض كما ان اقرار ٤٨ لعام ١٩٢٨ الصادر باحداث صرية التمتع تضمن بصوصا مماثلة باحداث لحد س في الاعتراضات الواقعة على فرض هذه صرية وكيفية تحقيقها ومن طرق التمتع فيها * وان ما تضمنه هذه القوانين الخاصة من تعيين مراجع خاصة لمظر في قطع بالقرارات المتعلقة بهذه ضرائب اما يحد من الاختصاص الذي كان مقرر للقضاء العادي *

ان قانون مجلس دولة نقى لهذه المراجع اختصاصها بهذا المصدد ومن شأنه ان يجعل القضاء العادي غير مختص مباشرة بالمصل في هذه النزاعات *

اختصاص

٧١٢

٥٧١

١٩٦٢/١١/٢٠

يختص مجلس الدولة بالنظر في المنازعات القائمة بين الدولة وعمالها
ومستخدميها فيما يتعلق بتعيينهم أو ترقيتهم أو منحهم العلاوات .

الوقائع :

بموجء دعوى مدعى على المنظمة بترام ادارة سكك الحديدية
السيوية برفعة تأكد من ان الشهادة الملكية التي حصل عليها
تؤممه هذا رفيع بمقتضى لائحة المراجعة الاخراء لدى الادارة المدعى
عنده وقد خصص المحكمة الادارة هذه بالدعوى لعدم اختصاصها
اولائي واحدا الى المحكمة الصلحة بالاسناد التي احكم المرسوم
مشرعي رقم ٣ تاريخ ١٠ ٣ ١٩٦١ وبعد ان نظرت هذه المحكمة
في الدعوى بر احدا اليها قررت بدورها عدم اختصاصها .

اجتهاد محكمة التنازع :

ان مشروع عند الاختصاص لمحكمة الصلحة في جميع المنازعات
الصادمة من حقوق دون العمل الموحد بها في ذلك دعاوى التبريح
لتعسفي على الوجه المقرر في المرسوم التشريعي الآف وتذكر ونسجة
دائم منه معين مقرر هذا لاختصاص اسعرس احكام قانون العمل
واسمح عم اذا كانت مسائل النزاع موضوع الدعوى وتضع له حولا
بمقتضى .

الرجوع الى هذا القانون سي ان احكامه بعد ان اعتمدت العهد
لمرم بين الطرفين اسباب تحديد احوال العامل قررت امواعد الخاصة
بحقوق العامل ونظمت علاقته مع رب العمل بصورة تكفل له حقوقه
وتقوية من كل يدبر في تبريح كمي أو تعسفي دون أن يسؤل في
الحكم الاصول التي يجب اساعها في رفعة العمل او ترقيعه .

وان اعراض وصع هذا القانون عن تقرير احكام خاصة بهذا الشأن

يستمتع أعمال أحكامه لعقد في بعده اجر بعمل ما به يكن هذا الآخر
دون الحد الادنى الذي يصدر به قرار من وزير الشؤون الاقتصادية
والعمل يؤدي بالناس الى ترك أمر رده هذا الآخر لانفق التعريف فيما
ينبغي لأعمال العديدين والتي لأنظمة الادارة فيما يخص الخلافات
لكائنه بين دولة وعملها ومستخدميه .

وبما ان المصلحة في هذه الدعوى مستحقة في ذمة من دارات
الدولة وان ترفعه وترفعه بخصمات المصلحة الادارية التي بسبب توسع
المستخدمين في الدولة وان سطر في سلبت التي تمدهم دهر الشان
من المستخدمين بخصم في مثل هذه الخلافات احكامه بالعملي و الترفعه
أو بتمسح بمعاوات مما به يساويه قانون العمل بدخول في احكامات احكامه
الادارية بمقتضى المادة ٨ من قانون مجلس الدولة .

* * *

اختصاص ٣٧٩ ٦٠٠ ١٩٦٢/١٢/٥

بمختص القضاء العادي للنظر بالمنازعات المتعلقة بالنصرفات التي
يجريها الادارة مع الافراد بوصفها شخصا اعتباريا والتي بدخول في ذمته
العقود المدنية .

ان المصلحة بدفع الدعوى بان امسيتها من ذمته بسبب المنازع
عليه من بغير المستطاع استحقاقه لصفت المدعي و بسبب ملاحضته
بمن هذا بسبب الذي سم يحق بالتبريق القاءه .

ان حقيقته هذا سراح لا يستهدف اثناء اقرارات الادارية المتخذة
شأن الاسماء ولا اقرارات المصادرة بحدثة المصلحة عن المصالحات
الاختصاص قصاصي . و بما بسبب على الاعق ارضائي بتركه هـ د
القسم من بقرار بقاء تحلي ملكية عن قيمته .

ان التصرفات التي تجريها الادارة مع الافراد بوصفها شخصا

الحرفة من أجل الحصول دون صدور احكامه معدده شهر افلاس البحر
او احد تحقيقا للمدعي التي قررهما واصبح القانون التجاري بهذا الصدد
وبما ان اوجه المدعى لا تتناول في ان المدعى عليه المطلوب شهر افلاسه
عصر في شركة تجارية تضامنة بعضى اعمام المعهد ومركزه رئيسي
في دمشق فان محكمة المركز رئيسي دمشق تعدو على هذا الاساس
هي الصالحة للنظر في الدعوى .

* * *

اختصاص ٦٤٢ ٦٢٦ ١٩٦٢/١٢/٢٠

الحالات التي يختص فيها القضاء العادي للنظر في المنازعات الناشئة
بين الافراد ووزاره الخزانة حول ضريبة ريع العقارات .

الوقائع :

تموه دعوى اوجه المدعى على المدعى به مع معارضة واداره المدعى
به بصرية ريع العقارات من ايام ١٩٥٥ - ١٩٦٠ تأسست على قيام
مابع بحول دون اثناء على هذه العقارات وعلى ان الضريبة عن اعمى
١٩٥٥ و ١٩٥٦ قد سعت بالتقادم وقد حصرت واداره المدعى بها في
الحكم امسك بشأن هذه المطالب بالدفع الذي يدور حول عدم اختصاص
القضاء العادي بالنظر في هذه الدعوى على غرار ما اعتدوا ١٧٨ عام
١٩٤٥ احدث بحداد ادارة للنظر في الاعراضات اوافعه على طرح هذه
الضريبة وان الاختصاص بالمعقد لهذه الدحل بعد من الاحساس بعدم
لمحاكم العادية .

اجتهاد محكمة النقض :

ان هذه الدفع لا تستقيم مع وفتح بدعوى لان الدحل البدائي
والاستئناف المستحدث من أجل تحقيق ريع العقارات جديده بصرية
قد فرغت من مهمتها في عام ١٩٥٣ في حين ان مبنى الادعاء مواعيد مائة
بعدد وسقوط الحق اساحم عن انقضائه بالتقادم مما لم يسبق عرضه
على الدحل المشار اليها ولم تساولة قراراتها .

وان المشرع اندي سم لاندوتز ادلية بعدد حياه هذه الصرية
 سم يعني سم في المدرجات اناشته بهذا الشئ مرجعاً خاص بل استمعى
 للمحاكم عاده انحصه سلعة افضل فيها لى أن يصدر قانون اجراءات
 انقسم القضاى لمجلس الدولة بمضى المادة ٢ من قرار اصدار قانون
 مجلس الدولة الصادر به رقم ٥٥ عام ١٩٥٩

و لى راع القاضى بن يعرف حول سقوط نصه وقيامه مع
 قانونى حاد دون بناء لاسية على عرصات يلقى افضل فيه على
 هذا الاساس من حصص القضاء اعدى صاحب الولاية العامة .

* * *

اختصاصى ٨٢ • ١٩٦٣/١/٦

١ - بمبر محكمة النقض مرجعاً للظن في القرارات الصادرة في الدرجة
 الاخرى بموجب القانون ٨٢ لعام ١٩٥١ حتى يصدر قانون الاجراءات
 لمجلس الدولة .

٢ - يفرض رسم التخزين على المواد المستغلة التي تدخل فعلاً احد
 المسودعات في المحافظة .

الوقائع :

١ - ظعن نص على القرار الصادر عن مجلس اداره محافظة حلب
 بمضى مسح قرار اجهة الاعتراضات ومضى رسم تخزين المواد المستغلة
 لمفروض على احدى شركات توزيع النقص .

اجتهاد محكمة النقض :

١ - المادة ٢ من قانون مجلس الدولة انفتت امديرات المتعلقة بالصرائب
 والرسوم من اجنبى المراجع انقصائه لى ان يصدر قانون لاجراءات .
 و ان هذا قانون انه يصدر من محكمة النقض هي المرحى المختص
 لمقتل في هذه الظن لى ساول قرار اداريا صادرا بالدرجة الاخرى
 عملاً باحكام القانون ٨٢ لعام ١٩٥١

ن امدده ٤٣ من قانون الحاي لمعدات رسم رسم على المواد
سي سم تحريرها في مسودات اسدية أو في مسودات بحثة
المخصص بها وفيما يعرفه في حدوده لمحسن اسدي *

و ان اسد من هذا اسل ان رسم رسم على فعل اسدي الذي
ضع في مائه اسديه فلا يمكن ان ي - مسود مواد اسدي مرت في
مستفها او دحت في مواد مكنت اشركه د لم يكن بم يرفيعها فعلا في
أحد المسودات على سبار ان اسدي من اسديته يرضى أعباء على
موسس عا ان رسم في د في حدوده تحت لا شمس إلا الحالات
التي تدولتها بصورة صريحة *

* * *

اختصاص ١٤٥ ٧ ١٩٦٢/١/٦

يخص لجان تحديد اجور العمل الزراعي بحدوث الحد الأدنى لاجور
العمال الزراعيين *

ل مشروع الذي اراد تنظيم حالات زراعة بين صاحب الارض
والزراعي وعمل الزراعة بصورة كامل استثمار أرض ومن استثمار
صالحه وتؤمن اقامة طاقه احصائية عده في امواسي ما اسس عدول
رقم ١٣٤ بتاريخ ٤ ايلول ١٩٥٨ *

وان هذا عدول الذي قرر انمواعه ولا حكمة عدليه بالعمل
ارر على قد اسحدث بحد بحد بحد بها من اجالات بين العمل
والعمال للزراعيين بفرق امتناعه و اشحكم *

و الاحكام تمادة اسفله "أصول محكمات يجرى تطبيقها فور
تهددها على المداوي التي هي من ارقية واسي لم فصل في اسسها
بعد مفضي امددة الاوس من عدول اصول محكمات *

و به تنين من حكمه اسد عن محكمة العمل تحت والمؤرخ في

١٥ ٢ ١٩٦٠ ان هذه مسوى كتب فائمه في ظل نظام القانون ١٣٤
لبنه ١٩٥٨ و ان هذه المحكمة قبل ان تعين جاء المحاكمه فيها فرب
عدم اختصاصها قد لا يحكم هذا القانون باعتبار ان اختصاص
الولايتي يتعلق بالنقص العام وقد سبق هذا الحكم من محكمي
الاسئناف والنقض .

وبه قد اراء ان هذه المسألة لا يجوز حمله على من هذه
الاعتبارات انما تعين ارجوع الى تصور لا يتصور معها سبيل سوى
أخرى وهذا فلا محل لاعتبار ما يحلف هذه المحكمة بقرائه
وان قرار هذه المحكمة لا يجوز العمل ارضى السرى قضى
عدم اختصاصه يكون من على حدائق قانون وتنبيهه
مما يترتب معه الفأؤد وحسب مرجعا للفصل في هذا النزاع .

* * *

اختصاص ٧٨ ١٠ ١٩٦٢/١/٧

ان القاضي الذي حكم باجراء النصفه هو المرجع المختص للفصل في
المراعات التي تحصل بسبب هذه النصفه .

ان المشرع الذي حول النصفه للنصف جميع الاعمال والارامه
للنصفه من اسببه حقوق الشركه وانواعها وبمع موقوفاتها
وتحدد احدى من اموالها ونصفه بين الشركاء . ان على مرجع
خاص للفصل في المراعات التي تحصل عند اجراء النصفه كما هو
الشأن في القصد بالنصفه وعلى هذا ان القاضي الذي حكم باجراء
النصفه يعني المرجع المختص بمقتضى ما على من ان هذه المراعات
لا يخرج عن كونها من مراعات دعوى ذات من ابي يصره .

وان تقرير الذي تقدمه امضى بشأن نصفه حساب صرفه
وتقسيم موقوفات الشركه يعود على هذا الاساس حاسما برفاهه القاضي

ويطرفين ان يختص امامه بهذا الشأن وهذا لادنه على الاحطاء و
العيوب التي تشوب الحساب *

* * *

احصاى محلي ٢٧٤ ٧٦ ١٩٦٢/٢/٢

ان يعين الاحصاى المكاني في عقد يجعل المحكمة الموقر عليها صاحبه
الاحصاى المكاني لكل ما نشأ من خلاف عن هذا العقد *

الوفائع :

ان عند السماع من يعتقد قد تضمن الاتفاق على انه اذا نكل
الطرف من هذه عن الشراء أو حتى شيء من ايرامه تصح العرون
بني ذمته حقا فمفسس ويحق بهذا الاحتداد وفسح لعقد ذون حاجة
لاعداد و يكون كل خلاف يقع في ذلك من مالحات محاكم حلب وعلى
ان مفسس بدوره « حاجة شراى عقد وكن من ايرامه اقراى مفره
بإعادة يعرفون بنى اسلمه من المضمون صدد وإعاده مثله ويكون
جذبه احدى بمضاجه أمه محاكم حمه *

اجتهاد محكمة النقض :

ان الوصح من مضمون هذا السند ان الفريق اتفق على ان من
سكل مهم عن تمديد ايرامه حوجب هذا العقد بصورة بطلان الفريق
الآخر بتمديه فان محكمة موسى الفرق المدي يكون هي المختصة
مكافيا للنظر في هذا النزاع *

وان ذهب احكام المطعون فيه فمضد العقد لاحتصاص لمحكمة حلب
هي محكمة موضع ايرامه واحدة هي ايرامه تصح العقد
بمنه ما يبرره في هذا الصدد على شاملا لكل خلاف يقع بين
الطرفين سواء ثبت بكون الفريق الآخر عن ايرامه او الاحلال
ساعة بالاسرايات *

وان كان من مبيع من حصة لا يرد من مبيع عقد عيني
عقري استعمل في مبيع من حصة لا يحال به حول من مذهب المذنبون
صده امام محكمة حلب سلا من اعتمد المذكور .

* * *

احتصاص ٢٢٢ ١٠٥ ١٩٦٢/٢/١٠

ان سائر شخص عن عقار للإدارة لانه مضمونه لا يمنع الإدارة من
التصرف بهذا العقار .

الردف:

ان المدعي كان سائر من مضمونه راس من مضمونه راسه راسه
مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه
مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه .

وان المدعي بضم مضمونه مضمونه مضمونه مضمونه مضمونه مضمونه
مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه
مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه .

اجتهاد محكمة القضا:

ان ادع على الوجه المذكور من حول من مضمونه مدعي من مضمونه
المفصل فيه الى المحاكم العامة .

وان سائر مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه
مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه
مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه
مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه مدعي من مضمونه .

وان اشترط المدعي اقامة لمحق على عيني مدعي لا تقيد اقامة

فيها سمحاً على حق المهدد بالتصايع مما اذا توافرت لديه الشروط
امتنع عن غيرها في المادة ٣١٣ من قانون اصول المحاكمات .

وان اتفق هذا النص وفق ما تقدم يجعل المدعى بحق ناشئ عن
حرم حرائي والمطالبين بحق مدعي في نفس المراكز المدعوي بالسبه لانه
المعجز عند توافر الشروط المذكورة .

وان اتفق المحرر الاحيائي في الاحوال المتقدمة يعود في الاصل
الى فاضي لامور المسمحة بمقتضى الاحتصاص المقنن به في هذا الشأن
في المادة ٣١٥ من ق. أ. م .

وان الاندء الى محكمة اخرته امتناعه بالحق الشخصي على
الوجه الذي تمناه القانون ليس من شأنه ان يثبت فاضي الامور
المسمحة الاحتصاص المقرر به بهذا الصدد على اعتبار ان احتصاص
لمحكمة اخرته الاندء به في ادعاء المحرر أو أي مدعي مسموح
عند اسطر في حل الحق أمر حوارتي كما ساعد من أحكام المادة ٣١٦
من القانون المذكور .

وان بمشروع مدى واجب تقديم الدعوى بالحق خلال ثمانية
أيام من بدء المحرر بم بشرط رفعها امام القضاء المدني فان المحكمة
اسي سعي مرادها بحق المحكمة المختصة بالنظر في اصل الحق وهي
المحكمة الحرائه عندما يكون الحق ناشئ عن حرم حرائي وبالتالي فان
حصول المراجعة بهذه المحكمة خلال المدة المذكورة يجعل المحرر قائماً
بالموجب مدني رتبته المادة ٣١٥ سابقة الذكر .

* * *

اختصاص ٢٦٨ ١٧١ ١٩٦٣/٤/٩

١ - يختص القضاء العادي للنظر في طلبات منع المعارضة رسم الشرفية .
٢ - تبقى المنازعات المتعلقة بالمراتب والرسوم من اختصاص القضاء العادي حتى يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي أمام مجلس الدولة .

٣ - مراتب المراتب ورسومه وإن كانت تدخل باختصاص القضاء الإداري فتبقى مقيدة بمرور ٧ من المادة ٨ من قانون مجلس الدولة إلا أن المادة ٩ من قانون الاستدراك نصت على تحكيم موافقة وزير معلق بهذه المراسم ووجوب استئناف المرافعة المختصة بطورها وقد ألغواها المختصة رسمًا بخلاف قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي يستقيم هذه المراسم ، وما أن قانون الإجراءات يتم تصديره فإن مرالب في هذه المرافعات يعود إلى المحاكم المختصة وليس لمجلس الدولة أي اختصاص في هذا الشأن .

كما وإن الادعاء من بساؤل المصلحة مع المعارضة رسم الشرفية عند رتبته ولا يستهدف تعديل في أصل الرسم المقرر لمصلحة المادة لا يدخل في مرفعه مخالفات مدونه حول رسمه مما يعود بمقتضى فيه إلى مختص العادي . وأنه يعين على المحكمة أن تقتل في هذا الصدد من لا بساؤل في قرار الإداري معتمد من قبل لإدارته سواء جهة جديدة رسمه بمرتبته أو ضمن لغيره مناصب منصفه التجميل .

* * *

اختصاص ١٢٦ ٢١٨ ١٩٦٣/٤/١٣

١ - اندعوى المقدمه إلى إحدى المحاكم إذا ردت عدم الاختصاص وإن ذلك لا يحول دون تقديمها إلى المحكمة ذاتها للمرة الثانية إذا انتقل الاختصاص إليها بعد ذلك إرضى تشريع لاحق .

احتمصاص ٢٩٠ ٢٢٥ ١٩٦٣/٤/١٦

١ - تعريف المهر .

٢ - ينخص القضاء المدني للفصل في النزاع الناشب بسبب المبلغ المدفوع قبل عقد الزواج من الحاطب او بالنيابة عنه الى شخص لا يحق له قبضه بالولاية عن المرأة المحضونة .

الوقائع

ان المدعى بي رغبها والده احسب بهدف الحصول على حكم بمراد ما دفعه بي والده المحضونة على سبل المهر .

اجتهاد محكمة القضا

ان مهر شرع هو المال الذي يجب على الرجل للمرأة سبب عقد الزوج عنها او سبب ومنه لها .

وان المبلغ المدفوع قبل عقد من حاسب او رعاية عنه الى شخص لا يحق له قبضه بالولاية من امرأة المحضونة لا يعتبر على هذا لاساس من قبيل المهر .

وان نزاع ناشب بين طرفي المحضومة بتعدد هذا المبلغ لا يعدو خلاف على المسائل المدنية التي تعود لمحاكمة المدعي بصلب الفصل فيها .
وان اساء اعرفين صفة مهر على هذا المبلغ ليس من شأنه ان يعبر من خصمه أو ان يسبق عدة منتهية به الاحوال اشخصة التي لم تثبت في الاصل .

ون اعمال هذه امواعد يؤدي الى تعيين محكمة اصلح المرجع المحض للفصل في مثل هذا النزاع اذا كانت قبضه لا يريد عن ثلثه آلاف بيرة سورية بمقتضى م ٢٦٢ من ق. م .

اختصاص ٣٦٢ ٢٢٨ ١٩٦٣/٤/١٨

بمقتضى القضاء المدني للنظر في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب
الذين يخضعون في بلادهم للحق المدني .
الوقائع :

١ - الطاعن ، هو "جسي" يحمل الجنسية الأميركية تزوج من المضمون
صدها رويحا ديب وفي مقوس الكنيسة اللاتينية وشب الخلاف بين
طرفين حول تعيين المحكمة المختصة بحسم المرافعة بشأنه عن هذا
رواج .

اجتهاد محكمة النقض :

ان اادة الاولى من قرار ٦٥ م م لمحكمة التقرر ١٤٦ لعام ١٩٣٨
خضعت الاحكام من سمون ابي طائفة معترف بها لاحكام قانونهم
اوسى .

٢ - المحاكم المدنية وحدها صاحبة الاختصاص بسفر في دعاوى الأحوال
الشخصية متى يكون معها أحد المتنازعين من الاجانب الذين يخضعون
في بلادهم للحق المدني بهذا صدد عملا بحكام اادة الاولى من القرار
١٥٩ ل م الصادر في ١٤/٥/١٩٣٥ .

٣ - هذا الاختصاص المفقود للقضاء العدى في قضايا الأحوال
الشخصية يمنعها الاجانب اما هو من قبل الاختصاص الوعي المنصر
بلفظ عدم بدى لا يملك الافراد الاتفاق على تعديل قواعده .

٤ - ثبوت خضوع الطاعن الاجسبي لقانونه الخاص في الشؤون
المتعلقة بحواله الشخصية يحوله الدرع بعدم اختصاص المحاكم اروجية
في أية مرحلة يكون عليها بدعى ولو اده محكمة الاستئناف على اغنيار
ان قبوله بمقتد رواجه وفقا للطريقة بدئية او سكونه عن اشارة هذا

مع عدم المحكمة الابتدائية منه، لا نجد من جهة النيابة بهذا الدفع
توصيلاً لشرط عدم اختصاص المحاكم بروحبه نظر الدعوى، ان اختصاص
المحاكم بروحبه وهو اختصاص شئائي يرتب على المحكمة الروحبه
لا بدالة التي اساسها ان الضاع احسب الخسره ان تتحلل عن الدعوى
محاكم المدعى المحضه عنه، لا لقواعد الاختصاص النوعي .

* * *

اختصاص ٢٥٢ ٢٢٠ ١٩٦٢/٤/٢٠

١ - تعريف العقد الإداري .

٢ - توافر أركان العقد الإداري .

٣ - اختصاص القضاء الإداري للنظر في طلبات تعديل العقود الإدارية
وانطالها

الوقائع :

إن دعوى المدعي الضاع تقوم على إعطائه شخص من الالتزام
العقود منه وبين إدارته شأن رسم العبور على نهر الفرات تأسيساً
على حدوث ضرر وفخاري عن موقعه بسببه خساره فادحه
احل باسوارن الاقتصادي للعقد ويدور الجدل بين الطرفين حول تعيين
المرجح المحتسب للفصل في هذا نزاع بين جهتي القضاء معادى أو
الإداري .

اجتهاد محكمة النقض .

إن الفصل في النزعة بين الاختصاص يعود لتحديد سعة العقد
المزاع عليه فإذا كان من العقود الإدارية أضحت الاختصاص لجهة

فصاء الإدارى ودا كان من عقود عاده اى يرمى لإدارة مع
الأفراد بصفة خاصة من أعضاء احدى نخس فى الفصل فيها • ون
العقد الإدارى بحسب ما قرره انفسه والاختيار هو العقد الذى يرمى
الى تسخير مرفق عام ويريدى مدعا مسر بحسب اصالح بعام على
مصلحة الأفراد خاصة بحسب انفسه فيه الى الواحد باسمه بدون
اعاء فيه يتولى بفسه من شروط سنائية خارجة على نصوص القانون
اعاده •

وان العقد لادرى سمر سطر ما تقدم ثلاث خصائص

أ — ان تكون الإدارة طرفا فى العقد •

ب — ان نخس الصلة بين العقد والمرفق العام •

ج — ان يحوى العقد شروطا خاصة بنوى على تعليق الصالح

العام •

وانه لا حدال بين المرفق فى ان العقد موضوع الرراع منهذف
نظم مرفق عام هو تأمين المرور على نهر القراى بواسطة السفن نى
عقد المرسوم بتقديمها وتحديد ارسم ندى يحور للممرم استيفاء منا
بعر مصللا ، نواحد الاساسة نى يقع على عاتق الدولة بشأن تأمين
امواسلات بين جزاء الوطن فان مفاد ذلك هو توافر الشرطين الاولين
من جهة الاسراف والصفة مرفق عام •

ونه نارجوع الى دفتر الشروط الذى م الالتزام بالاسناد • به
بتين ان مدنية احتفظت بفسها بحق الماء العقد بصورة مفردة وبإلزام
الممرم بقبول تخصص الرسم وتعديله اى غير ذلك من شروط
استثنائية غير مألوفة فى نطاق عقود المدنية وبصورة تحل ببدأ المساواة
بين المتعافدين ، ولذلك فن العقد المبرع عليه يعدو على هذا الاساس

مقتضى نصبة الادارة ويعود المصل في التراجع الدشب عن هذا العقد الى المصاء لاداري شامل سواء أعلق بصحة او بطلان العقد او تناول مرحلة تنصده أو تصفيه العلاقات والحقوق والالتزامات التي شاب عنه سبلا . ماده (١٠) من قانون مجلس الدولة .

وان مؤدى ذلك اعتبار مصاء العادي عنه محض لسطر في موضوع هذه الدعوى كما قررته احكام المضمون فيه .

* * *

اختصاص ١٤٦ ٢٣٦ ١٩٦٣/٤/٢٠

محض القضاء العادي للنظر في المنازعات القائمة بين الافراد والادارة حول مساءلة مدير الشركة عن اخطائه الشخصية .

الوقائع :

ان دعوى المدعي تقوم في الاصل على طلب مع معارضة ورأيه بدفع من مصابه مبلغ محقق في دمه اشركة التي كان يوسى ادارتها ورفع الحظر عن امواله تأسيسا على ان مسؤولته في شركة اسي هي من الشركاء المحدودة بحصر في حدود حصته في هذه الشركة وامم مسؤولته كمدير للشركة عن اخطاء الادارة عنها لا تقرب الا في حالة غر اشركة او فلتاسها بمقتضى احكام المادة ٣٠١ المعطوفة على م ١٩٥ من و.و.ب. فصلا على ان حق مداعاته من أجل هذه الاخطاء يعود للشركة دون الغير .

اجتهاد محكمة التعض :

ان البطل يدور حول تعيين المرجع المحتص وهل هو اقضاء لعادي ام القضاء الاداري .

نه ليس مما تقدم ان دعوى المدعى استعس لا تستهدف فرار النعم بم
صادر عن وزارة الدفاع واما تسؤل تحديد مدى مسؤولية المصدر
الشخصية عن الاخطاء في الشركة .

ان الفصل في هذه المسؤولية اسخيه من تفسير اما يتم على ضوء
حكام قانون التجارة مدى نظم احوال الشركات التجارية مما لا صلة
به بالعمود او القرارات الادارية .

وان المرجع المحتسب نظر في مثل هذا لاداء هو القضاء العادي
صاحب ولانه مع انه دون القضاء الاداري مدى يحصر اختصاصه
في امثال المحددة في قانون مجلس الدولة رقم (٥٥) سنة ١٩٥٩ .

وان صدور قرار من مديرية لمسة بده ايجز على صدر استعس
لا يمس من صفة مرجع ولا يعدل في حد الاختصاص لانه لا يحدو
الاعتماد امدتي اداء استعس على غير محقة في مساءه من .

* * *

اختصاص ٢٩٧ ٢٤١ ١٩٦٢/٤/٢٤
بخص مجلس الدولة للنظر في طلبات ابطال قرارات سريخ الموطنين
العموميين .

الوقائع :

ان دعوى المدعى استعس بقوه على مضاع الادارة يصعون صده
بسمويص عن الضرر الذي على به من جراء القرارات الادارية
الصادرة بتسريعه من مديرية اسخيه ومن اخذمة الالرامة بالاسناد
الى تقارير علمية ثبت فسادها .

اجتهاد محكمة النقض :

في المادة ٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ / عام ١٩٥٩ تنص على أن هذا المجلس يختص بهذه قضاء إداري ينظر دون غيره في طلبات سي عليها الموضوعون العموميون بالغاء القرارات الصادرة بحقهم عن غير سريوس التأديب كما أن المادة التاسعة منه تنص على اختصاص هذا المجلس بالنقض بطلبات استعويض عن قرارات القاضية بتسريح الموظفين .

وبالدعوى المدعى ابي ساول استعوض عن الضرر الذي لحقه من جراء قرار التسريح تكون على هذا الأساس من اختصاص مجلس الدولة سواء تم هذا التسريح بالاستناد إلى مرسوم من راعته أو لا ي سبب آخر ما دام أن استعوض المصاب به ثأً صورة مباشرة عن قرار التسريح .

وبإدعاء استوور في التقارير الطبية المرتكن إليها ليس من شأنه أن يدل في الاختصاص المفود بمجلس الدولة لمنظر في هذه الدعوى .

★ ★ ★

اختصاص ٤٠٢ ٢٤٨ ١٩٦٣/٤/٢٧

تضمن الاختصاص التنوعي في التعاوى المتعلقة بالمقار يعتمد على القبة التي يعنها المدني في استدعاء دعواه .

الوقائع :

من المدعة الطاعة التي تطلب ائال التحمل لحاصل لصاحب المدعى

عليه من العتار قد حرج في استثناء دسواه أن تمن احصة العتار به
المنزاع عليها يعادل عشرة الاف ليرة سورية •

اجتهاد محكمة النقض :

ان الفقه التي تعين المدعي هي التي يجب ان تكون معيار تقدير
قوة الدعوى لمعينة بالتقدير وبما في محدد لاختصاص بسوعي
وفق ما نصت عليه م • ٥٢ / من ق • أ • م •

وان لحكم المفعول به من انتهى الى رفض هذه الدعوى اتحد
من مفعول عنه المحدد في عقد ألف ليرة سورية اساسا لأعلان عدم
لاختصاص مسند الى احكامه عند استع المبره بين الطرفين ولى احكام
المادة ٥٥ / من القانون المذكور •

وان ما ذهب اليه حكم غير سديد حيث ان ما حسب عنه هذه المادة
شأن تقدير قوة الدعوى بقسمة المفعول به الى هو نفس ما يقس
على جميع العقود في حين ان المادة ٥٢ نصت بشكل خاص تقدير
قوة العتار •

وان الادعاء على الوجه المذكور الذي هو تعديل قيد عقارى
ويقتضى على غير اقل من تسع اصل النص الخاص لمعقن بالعتار •

★ ★ ★

اختصاص ١٦٥ ٢٦٦ ١٩٦٢/٥/٩

ابر اعتراض الغير المقدم الى محكمة لا تصلح للعصل في اساس النزاع •

الوقائع :

ان اطاعن نقده بذكره ان محكمة الاساق معتزلة اعراض

اعبر على الحكم اتقاصى تصحيح من يصحون صده صاب عدم
الاحد بلقد الحديد ومضهره لثبات ذلك بالكشف
الطبي .

اجتهاد محكمة النقض :

١ - الاعتراض المقدم من اطاعن على الوحه المذكور هو اعتراض
طارىء على حكم استئنائي صادر عن محكمة صلح بصورة لا تحصع
لطعن امام محكمة الاستئناف وعلى هذا الاساس فان الراع استدى
صده وه الحكم لا يدخل فى اختصاصها مما سسمع تقدم اعتراض
اصلى صده ذلك الحكم امام نفس المحكمة التي أصدرته عملاً بالمادة ٢٦٧
من قانون اصول المحاكمات وبذا يكون ما يثيره اطاعن بحجة عدم
اعتراض بقصد الحديد واخراج المعاينة الطبية لتقدير من المظعون صده
غير قائم على اساس ما دام انه لم تقدم اعتراض اصلى امام المحكمة
المختصة بالنقض فى هذا الاعتراض .

* * *

اختصاصى ١٨٧ ٢١٢ ١٩٦٢/٦/٢

نخص القضاء العادى للنظر فى دعوى مطالبه البلدية بالمطل والضرر
من جراء تعديل او اساءة تنفيذ المصور التنظيمي .

ان دعوى المدعى اطاعن تقوم على مطالبة البلدية المظعون صدها
بالعويض عن الضرر الذى الحقته بسبب ابناء اشباع الذى يحد
عمارة .

ان الدعوى المرفوعة على الوحه المذكور تناول مساءلة البلدية
عن عمل مادي قامت به فان القضاء العادى هو صاحب الولاية العامة

لفصل في البراءة المتعلقة بمؤولة الدولة عن اعمالها الصادرة وفق
ما استقر عنه اعقده والاجهاد في هذا الشأن .

وان ما نصت عليه المادة ٧ من قانون تنظيم عمران المدن بشأن
عطاء المصربين الحق بالاعتراض على المصور التنظيمي وتعيين لجنة
محصنة بمفصل في هذا الاعتراض اما يحصر بالشؤون المتعلقة بتعديل
الخدمات وكيفية توزيع التدرج كما ان اختصاص اللجنة محدد ضمن
نطاق هذا القانون .

ون دعوى المدعى لا رمي الى تعديل المصور واما تستهدف المطالبة
بالعزل والضرر الناجم عن اساءة تمثله فان هذه الدعوى التي لم يعين
لها مرجع خاص في قانون حصص لقواعد العامة تبقى على هذا الاساس
من اختصاص القضاء العادي .

* * *

اختصاص	٤٦٩	٢١٥	١٩٦٢/٦/٤
	يراجع جمارك		

* * *

اختصاص ٤٠٠ ٣١٩ ١٩٦٢/٦/٥

يختص القضاء العادي للظر في الدعاوى التي يقيمها الموظفون والافراد على الدولة بفضه الحصول على ما يستحق لهم عند توزيع قيمه المصادر التي تمت بناء على اخبارهم .

ان دعوى المدعي الطاعن الموصف في مكتب الحبوب تقوم على المطالبة بحتسه من العرامات وقمة الحبوب المصادرة بوصفه محررا يستحق بسبه مشوة بحسب التشريع النافذ .

ان احكام المرسوم ٦٨٥ عام ١٩٥٢ تنص على توزيع العرامات وقمة الحبوب امتداده الساحة عن المخالفات على اساس سبة مشوة معينة تعنى بمصادرين والمخربين وحرية المكس وللصندوق اشترك هائد لموصفي المكس .

و نه يظهر من هذا انص ان هذا التخصيص عذره عن مكافأة لمخربين بمعنى انهم شجعوا على كشف المخالفات سواء كانوا موظفين أو غير موظفين .

وان لمكافأة اننى بسحبها المحرر بصر على هذا الاساس جملا خاصا و التراما فبونا تقدمه الدولة عن عمل تقوم به المخبرون لا شأن له بالمرتبات أو مكافآت لى يتفصدها الموظف في عمده الرسمي ، فاذا قام الموظف بهذه المهمة استحق هذا العمل كسائر الافراد وصفت بشأته اتقواعد العامة المطبقة على المخبرين .

وان اختصاص مجلس الدولة بمقتضى ائدة الثانية من قانون هذا

امحس بحصر في المدعىات الخاصة بالمكافآت المستحقة للموظفين عن الاعمال التي قاموا بها بحكم وصفتهم فان انقضاء الصلة بين عمل المحررين ولعمري رسمي يجعل الرابع مذكور خارجا عن الاختصاص المعمود مجلس دولة وادخلا اختصاص القضاء العادي صاحب الولاية العامة •

* * *

اختصاص ٦٧ ٢٢٤ ١٩٦٢/٦/٨

الاتفاق على التحكيم يمنع القضاء من السر في الدعوى •

ان اشراط التحكيم امام هيئة تحكيم معينة يعتبر شرطا واجبا للرعاية كسائر الشروط •

ان هيئة التحكيم في عرفة التجاره الشبكوسلوفاكية ليست من المحاكم العادية •

• يدعى الطرفان على احده سراع الى هيئة تحكيم معينة حصروا فيها تفهم منع قضاء من سر في الدعوى لان التحكيم طريق استثنائي لبعض حصومات فوائده الخروج عن طريق القضاء العادية في كل ما انصرفت اليه ارادة المحكمتين •

• الشريعة اسورى حر حرية المتعاقدين بصفة عامة على اشراط عرض ما قد يشأ بينهم من سراع في تعقد عقد معين على محكم واحد أو أكثر بصورة تمكنهم من ختم قضاء تفهمون قضائهم ويساعدونهم على حل برعاتهم بطريقة سهلة على الوجه المخصوص عنه في ليات الرابع من قانون المحاكمات •

وانه يجوز على القضاء في مثل هذه الحالة ان يبحث قبل كل شيء

فما توجّهت إليه إرادة المتعاقدين وأن ينزل على حكمها في الأقوال التي لا تكون فيها حرية انحصار مفيدة بخصوص قانونية أمره أو ناهية .

وأن اشراط التحكيم أمام هيئة تحكيم معية يعتبر شرط واجب للرعاية كسائر الشروط الأخرى التي ارتضاها المتعاقدان على اعتبار أنها لا تعالج النظام العام في شيء .

وأن القوانين شيكوسلوفاكية التي اعق الطرفان على الخضوع لأحكامها تعتبر هيئة الملجأ إليها خارجة عن نطاق محاكم الدولة العادية ومن الأحكام التي هذه الهيئة لا يتعارض مع هذه القوانين التي سود اتفاق الطرفين .

وأن حوائج حد المتعاقدين الحق للمدعى المطعون ضده لا يحول دون تسلك المؤسسه المدعى لم يتعلق بعدم الاختصاص على اعتبار أنه كذا من جهة أن تدبر هذا الدع قبل المحل المتعارف معها وفي مصاد الحوالة عملاً بالمادة ٣١٢ من ق.م .



اختصاص ٢١٧ ٢٢٧ ١٩٦٢/٦/٩

يخص القضاء العادي للنظر في الاعراض على فرض ضريبة وبيع العقارات
ان المشرع متى احصى العقارات الخاضعة لبيع العقارات
الاعراضه لرسوم سنوية اما اوجب تحديد هذه الرسوم بنسبة القيمة
المحمية لتعقد على اساس القيمة المدونة في دفتر المائنة عملاً بالمادة ٢٠
من القانون رقم ٤٣٩ لعام ١٩٤٨

وأن واضع القانون الذي قرر مدء فرض الضريبة على أساس القيمة
المحمية على الوحة المذكور لم يعين مرجعاً خاصاً للنظر في الاعتراضات

الوفقة على نصريه التي يحدد بالاستناد الى جدول سوية بحري
تنظيمها من قبل أمانة السجل العقاري *

وان عدل هذا مشروع محاسن النص على مراجع استثنائية لمب في
الاجلايات الحثي عن تنظم من يحدد النصريه يصد برك الامر لفواعد
العمه التي تحول لمكلفه الحوء الى الفصاء في كل براع يرى به المس
بحقوقه *

* * *

اختصاصي ٢١٥ ٢٤٤ ١٩٦٣/٦/٢٤

يختص القضاء العادي للنظر في طلبات التعويض عن الضرر القائمة
ضد الإدارة *

ن المبرعات لشراء مضافه لإداره بالتعويض عن امدل
لمعصب تمي خاصيه لقواعد الاحصاء المرمية لأجراء قبل صدور
قانون مجلس الدولة بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون دي برهم ٥٥
لص ١٩٥٩ *

وان هذه ادعوى تكون حسب الشريع السائد قبل صدور قانون
محس الدولة من اختصاص القضاء العادي سواء كان يعطل والضرر
نجا عن صدور قرار اداري أو عن فعل المعر على سبار ان احصاء
القضاء الإداري كان محصرا باطال القرارات لإداريه وبن الفصاء
العادي يختص في جميع الاحول بدعوى التعويض من هذه القرارات *

اختصاص ٢١٥ ٢٤٤ ١٩٦٣/٦/٢٤

تختص اللجان التحكيمية المنشأة بموجب القانون ١٢٤ لعام ١٩٥٨
للفصل في الخلاف الناشب بين مستاجر الأرض ومن يدعي قيام عقد مراعاة
بينه وبين مالك الأرض .

الوقائع :

ان دعوى المدعى المفعون صددت تمهيداً على المطالبة بالرام الطاعنين بالاصرار
الى لحصته من حراء استأنتهم على العقارات المزارع عليها الدخلة
في استئجاره وديت دون فاء الى عقد سهم وبين المالك يحونهم وضع
يدهم عليها أو استثمارها . وقد دفع جاعون هذه الدعوى ان الأرض
تحت يدهم بطريق المراجعة من المالك الاصلى وانهم استثمروا على هذه
الاساس وان اذلك نظم عقداً صورياً للمظنون منه فدخلت السلطة
لاداريه وسلمتهم عقارات وان قانون العلاقات الزراعية أوجب تمديد
العقود لكن المدعى كانت يدهم على الأرض يد مراعاة أو كل حل
العلاقات الى اللجان التحكيمية مما يجعل الدعوى خارجة عن اختصاص
القضاء العادي .

اجتهاد محكمة النقض :

ان مؤدى ما يثيره الطاعون هو ان المراجعة عقد حولهم الاستمرار
في استثمار العقارات الى أن يتم فسحة بقرار قضائي أو بتقاضي الطرفين .
ان الفصل في هذا الخلاف الناشب حول بقاء عقد المراجعة أو انقضاءه
انما يعود الى اللجان التحكيمية المنشأة بموجب القانون ١٣٤ لعام ١٩٥٨
الذي ناطق بهذه اللجان النظر في الخلافات التي تنشأ بين العمل وارباب
الاعمال الزراعية .

وان جاء المراجع من المسأجر المظعون صده وبنى شخصين اندس
يدعون بلقي بحق من نفس المالك لا يعرف من هذا الرأي اذ ان المسأجر
في هذه الحالة يقوم بمضاء ادلته ويسعمل نفس حقوقه ويخضع لقواعد
الاختصاص المصفاة بحقه فصلا عن ان شروط العقد لا يسأل بسبب
اعتبار من رب عمل اى آخر ومن ما نص عليه المادة ١٨٣ من قانون
العلاقات الزراعية المشار اليه *

وان المحكم المظعون فيه الذى قرر ان الصالح لا يرتدون بمقد مع
ادلته قد تجاوز قواعد الاختصاص اذ كنه يعين على المحكمه في صوره
ما تقدم ان تكلف شخصين بمراجعة الدخان انقضائه لمس في صحة قيام
عقد المراجعة الذى يدعونه وان سأجر الظرف في الدعوى لحين الفصل
في هذه القضية ودا ثبت بمضاء العقد اعتبرت القضية من اختصاصها
والا وبسبب بردها *

الفرقة المعنية

بصفقتها مرجعا لمجلس التدقيق

اختلاس ٧٥٧ ١٣٦ ١٩٥٩/٢/١٨

ان مجرد تصرف الموظف بالمال الموكول اليه حفظه يشكل جرم الاختلاس
الوقائع :

يظهر من افاده الممر عليه انه عند اجراء التسليم لحظفه كذل منصرفا
مطلع من المال اسلمه بحكم وبعه لحساب صندوق الدولة وقد اعطى
به تحويلا لحظفه على راسه فقام هذا الاخير بسديده ثم اقتطعه من
رواتب المميز عليه .

اجتهاد محكمة النقض :

ان حرم الاختلاس يتم وتكامل عناصره بمجرد تصرف الموظف بمال
الذي اوكل اليه امر حفظه ، وان استبعاد الموظف لسديده بعد اكتشاف
أمره لا يفي الصفة الحرمة عن العمل المذكور حتى ولو سددته فورا .

أرث ٦٤٨ ٥٦٩ ١٩٦٢/١١/١٩

١ - ان اكتساب العقار بالأرث لا يبدأ اثره الا اعتبارا من تسجيل هذا العقار في السجل العقاري باسم الوارث .

٢ - يحتمل لسماع دعوى الوارث او المستحصل على حكم قضائي بشأن العقارات المسجلة ان يتم اجراءات التسجيل قبل اقامه الدعوى .

ان حقوقه في ملك الارث لا تسجل الا في سجل عقاري كما وان هذا السجل وسيلة للاحتجاج بحق هذه الغير ولا يسعح وراثتها فيه فيما تسجل اليه من الغير احواله الا بعد موتها .

النص الذي ورد في مشروع المدي على ان من اكتسب عقارا بالأرث يكون ملك له قبل تسجيله مقيد بان اثر هذا الاكتساب لا يبدأ الا اعتبارا من استكمال مقتضى حكمه . ٨٢٥ من ن ٥٠٠ الموعود من قرار ملكته عقاره رقم ٣٧٣٩ . وانه يستفاد من هذا ان الوارث الذي يملك عقار بطريق الخلقه يعتبر صاحب حق التسجيل بمجرد اوقافه تأسيسا على ان الارث هو أحد اسباب سببك ولكن لا يظهر اثر هذه ملكته في حقوق العقبه الا في التسجيل .

وان المبر على سوء هذه القواعد القانونية اسي آخرها انشراح المدي والعقاري يحتمل على ووارث او المستحصل على حكم قضائي بشأن العقارات المسجلة ان يتم اجراءات التسجيل لاسمه فادام لم يتم بهذا الاجراء عند غير دي صفة في اقامة الدعاوى العبية التي تدور حول النزاع في ثوب هذا الحق او مدته ونتيجة لذلك فانه يرتب في مثل هذه احالة دعوى الوارث لاجراء معاملة الانتقال ووضع اشارة للدعوى في صفحة العقار .

اساءة استعمال الحق ٧٥ ٣٠٠ ١٩٥٩/٦/٢٢
يراجع اختصاص

* * *

اساءة استعمال الحق ٩٢٢ ٧٤١ ١٩٦٠/١١/٧

ان ممارسة حق النقاضي واثارة الدفوع والصع في الاحكام اما هو
حق مشروع لكل مدعى عنه فاذا ثبت مساهمته وردت دفعته فلا يحوز
مساءلته الا عن مضاريف الدعوى ، اما اذا اساء استعمال هذا الحق
بتقديمه الدفوع التي تتناقض مع مستنداته ورفع الطعون الكيدية فاصدا
الاصرار بالحصم فيه يكون مسؤولا عن جميع الاضرار المباشرة وغير
المباشرة الناجمة عن الاسراف في استعمال الحق +

* * *

استجواب ٢٢٦ ٦٩٢ ١٩٦١/١٠/٢٣

ان رفض المحكمة استجواب أحد الخصوم لا يعد منها قصورا وليس من شأنه أن يخل بحق الخصم الآخر في الدفاع .

ان الاستجواب مرسوم ترك المشرع مسوكة لمصلحة القاضي سر فيه عندما يحد من هذا النهج معه على كشف الخصم عنه بحكام المادة ١٠٥ من قانون البيات فان استعمال المحكمة حقها في تقرير عدم وجود ممر بهذا الاستجواب لا يضر قصورا وليس من شأنه ان يخل بحق الطرف الآخر في الدفاع عن الوجهة التي يتخذها .

استئناف ٢١٢ ١٠٢ ١٩٦٠/٢/٢

يجوز الطعن بالاستئناف لأول مرة بعد نقض الحكم الذي لم يسبق
الطعن به استئنافاً .

إن الطعن به طريق النقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية
أول مرة لا يحول دون العمل في الحكم الذي يصدره ثلاث محاكم بعد
النقض بطريق الاستئناف لأن صدور من ضمن في الحكم الأول بالنقض
عن حقه في استئناف ذلك حكم لا يسمح بمقود حقه في استئناف
الحكم الذي صدر في حق النقض فيه بالاستئناف و بالنقض
حسب مصلحته .

* * *

استئناف ١٠٢٨ ٤٦٩ ١٩٦٠/٥/٢١

الطعن بقرارات القاضي الفلسفة المسدب

النقض لحد أقصى محكمة الدرجة الثانية بالاستئناف المقرر الذي أصدره
رئيس المحكمة الابتدائية بوصفه قاضياً مسدباً لمصلحة .

إن القرارات التي يصدرها القاضي المسدب بهذه الصفة لا تقبل
الطعن بطريق الاستئناف وإنما نظر في النظام المرفوع صده من قبل
محكمة المصلحة التي عينه وذلك بطريق الاعتراض وفي الحالات التي
نص عليها المشرع في قانون التجارة .

* * *

استئناف ٢١٢ ٥١٤ ١٩٦٠/٦/٢٣

إن استعمال المسمى عليه حقه في الكول عن البيع اعادة شروط
العقد لا يعتر من قبيل الطلبات الجديدة التي حرمت المادة ٢٣٨ من

و. ٢٠٠٠ م. ابتداءً لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وأما هو وسيلة من وسائل الدعوى نحو اندرع بها لأول مرة في الاستئناف عملاً بمادة ٢٣٧ من القانون المذكور .

* * *

استئناف تبغي ١٠٧١ ٧٩٢ ١٩٦٠/١١/٢١

من مخرد عن الاستئناف بعد لا سرر عدم الفصل في دعواه استقالة
لني يوسف عن استئنافها حله الرع وان عدل حكم المطعون فيه
الب في الاستئناف اعني على الوجه المذكور يجعله مشبوا بمحاكمة
القانون بصورة تعرضه للنقص .

* * *

استئناف تبغي ٢٧٠ ١١٨ ١٩٦١/٢/٦

تقديم الاستئناف التبغي لا يحصغ للأجراءات والرسوم

من اشرع الذي توجه عن استئناف الاستئناف رفع الاستئناف
باعتداء تراعى فيه الاوضاع المقررة لاعتداء استئناف الاستئناف
باعتناء عليه من عدم استئناف تبغي بعد جواب المهمل المطلوب وم
بعد حقه بعد سوى ما كان من وجوب ممارسة هذا الحق في اتظلم من
حكم قبل قبل من المرافعة سواء باستثناء عدم أو بمذكرة عادية برفعها
بطلب للمادة ٢٣١ من و. ٢٠٠٠ م.

استئناف ٢١٥ ١٧٧ ١٩٦١/٢/٢٣

يجوز المطالبة بالفائدة مجددا بعد أن رد هذا الطلب من قبل محكمة الاستئناف لأسباب شكلية .

الوقائع :

إن الحكم المصون فيه قضى برد الدعوى المرفوعة بالتعويض تأسيسا على أن ادعى المدعى أن طلب في دعوى استدائه سابقة أحكامه به بالفائدة واستوى وأنه أراء أعمال المحكمة المصل في هذين المطالبين مع في الحكم استئنافا لجهة الفائدة فحسب فقضى برد طلبه وعلى أن التعويض لا يخرج في حقيقته عن المطالبة بالفائدة القانونية لأنه تناول العطل والضرر عن حبس المبيع المعلوم المقدار وعلى أن الحكم السابق الذي قضى برد دعوى الفائدة يسع من سماع هذا الادعاء الجديد لوحده الموضوع في الدعوى .

اجتهاد محكمة النقض :

به وإن كان التعويض المطالب به لا يعدو الفائدة التي سرت على المال في هذه الدعوى غير أنه بين أن الحكم الاستئنافي السابق يدي فقضى برد دعوى الفائدة قد أسس قضاءه على أن إطلاعهم يطالب بها أمام المحكمة الاستدائية فلا يجوز له المطالبة بها للمرة الأولى أمام محكمة الاستئناف .

وإن رد الدعوى بهذا السب لا يحول دون تحديد الادعاء بهذا الشأن ما دام أن سب الرد كان شكليا وكان الحكم السابق لم يفصل في الخلاف القائم حول هذا الموضوع بصورة حاسمة للراجع .

١٩٦١/٢/٢٧

٢٥٠

٥٢٢

استئناف

ان الاستئناف يوجب سحب ما أتى من دفع امام محكمة البداية

ان الاستئناف المرفوع ضد الحكم الاسدائي يقبل الدعوى من محكمة الاستئناف ما سبق ان ابتدته اذ جهة المناظر عليها من دفع ووجه دفاع ثم محكمة اول درجة ورتب على محكمة الدرجة شابه الفصل فيها بمجرد دفع الاستئناف بها ما لم تمارل منها اذ جهة المناظر عند الدرجة او سحب ووجه يقع من فيها استئناف يعني ما داه ان الحكم الاسدائي قد انتهى لمصلحة جهة المناظر منها .

* * *

١٩٦١/٥/١٥

١١١

١٠٥

استئناف

عند انقطاع الخصومة بسبب وفاته المستأنف شطب استئناف الاستئناف بمرور ستة اشهر .

ان محكمة قرب ساربع ١٨ شباط ١٩٥٦ وقف سير الخصومة نظرا لوفاته المستأنف عليه ثم ساد ساربع ١٦ ١٩٥٧ وقررت شطب الاستئناف نظرا لمرور اكثر من ستة اشهر على ترك الدعوى دون مراعاة احد الطرفين بنفس المدة ٢٣٥ من و.١٠٠٠ في حين ان وفاته احسد خصومه بوجوب انقطاع الخصومة في الدعوى انى ان يقوم أحد ذوي العلاقة بسبع مذكره الدعوة الى وارث الخصم المتوفى بمقتضى حكم لمدة ١٦٨ من القانون المذكور .

وان انقطاع الخصومة الذي شرع لخدمته ورثة المتوفى ومن في حكمهم ممن فقد أهلية استقاضى لا يمكن ان يفيد منه الخصم انى أهمل ممارسة حقه في مباحة الدعوى وعهد الى تركها لمدة التي اعتبرها المشرع كافية لشطب الدعوى من أجل تنظيم حسن سير القضاء وان تطلان

الاحترام اسي تتم بعد اقتناع سبب الخصومة هو بطلان سببي لا يحور
لخصم التمسك به وعليه ان قرار الشطب الذي صدر وفقا لاحكام
المادة ٢٣٥ المذكورة لا نشوبه عب من عبوب مخالفه القانون .

* * *

استئناف ٦٩٠ ٧٩٧ ١٩٦١/١١/٢٧
استئناف يعني اثره ضد شخص لم يساف استئنافا اصليا

ان الاستئناف اسعى الذي يرفع ضد استئناف الاصيلي لا يحور
ان يعتدى في اثره موضوع الاستئناف الاصيلي على عار انه لا يعتدى
في الواقع ان يكون دفعا لهذا الاستئناف لا يصح توضحه الى غيره من
المساف عنهم ممن لم يسافه استئنافا اصليا ويكون عدم سلوك
سفر الاستئناف الاصيلي ضد شخص . يسافوا حائلا دون قبول
الاستئناف اسعى اموجه صدهم .

* * *

استئناف ٦٢ ١٠ ١٩٦٢/١/٨
مهل الطعن في القضايا الجزمكية لا تسري الا اعتبارا من تاريخ تبليغها
اذا صدر الحكم غيابيا .

ان الاحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية في الاعراض على
قرارات الدخان الجزمكية تابعة لقرق المراجعة المخصوص عليها في ١٠٠٠٠
بمقتضى المادة ٣٣١ من ق.ج.٠ فان هذه الاحكام تخضع لمواعيد الاستئناف
فما يتعين مهل الصل ومعد سرديها .

هذا صدر الحكم الابتدائي علانا فان مهل الصل لا تسري صده
الا اعتبارا من تاريخ تبليغه .

فيص المادة ٣٢٦ من د.ج.ع. على اعتبار الحكم وجاهيا حتى ولو
تعبت المعترض لا يتناقص مع هذه القاعدة اذ ان الشارع قصد من هذا
النص عدم قابلية الحكم للاعراض ونم يرم الى احراء مواعيد اطقن
اعتبار من تاريخ صدور حكم بحق المعترض المنعيب لان هذا اربأى
فضلا من تناقصه مع فواعد الاصول المدمع اليها فانه يتناقص ايضا مع
تاريخ نص المادة ٣٣٣ من د.ج.ع. التي نوح على القضاة تليغ الاحكام
اي الحصوة لمدة ١٥ يوما على الاكثر من تاريخ صدورها ، فلو صح
القول ان سرمان المواعيد تكون من صدور الحكم المعترض وجاهيا لما
وحد من اروق سبيع الاحكام الممركة .

* * *

استئناف ٥٧٧ ٢٨٩ ١٩٦٢/٧/٧
يراجع تحكيم

* * *

استئناف ٧٦٢ ٥١٨ ١٩٦٢/١٠/٢٩

لا يعتبر قرار تمهيدي القرار القاضي بتصفية الشركة وبعين مصف
لها وهو يقبل سبجة لذلك الظن لانه حكم موضوعي اسهت به الحصوة .
ان الجهة الطاعنة المدعى عليها تأخذ على محكمة الاستئناف مخدعة
بما دون فيما قررته من عسار الحكم الاسدائي القاصي تصفية اشركة
من قبل الاحكام التمهيدية التي لا تقبل اطقن على وجه الاستقلال .
من الرجوع الى الحكم لالتدائي المستأنف يظهر انه قصى باعتار

عند الشركة باحالا من جراء استخلف عن القيام باجراءات شهرها وقرر
تصفيتها وندوة الطرفين للاتفاق على تعيين مصفها .

ان هذا الحكم الذي أتد في فضائه انتهاء الشركة وتصفيتها قد فصل
في هذا الحساب الموضوعي من الرابع وانهى مهمته في هذا الصدد واد لم
يعد من حق المحكمة نفسها ان تعود الى الرجوع عما قضت به أو تعبد
الى تعديله . وان الحكم في الموضوع على هذا اموال لا يكون مجرد
حكم تهديدي بل هو حكم موضوعي انتهت به الخصومة في درجتها
الاولى من هذه الناحية .

وان الحكم الذي سبقت به الخصومة كلا أو بعضا يحوز بطعن
فيه على حدة عملا بالمادة ٢٢٠ من ن.أ.م. . ولا يعبر من هذا البطلان
الحكم قد قضى في ن. و حد ندوة الطرفين لتعيين مصف على اعتبار انه
من الآثار طعن في الحساب الموضوعي من الحكم الفاصل في طلبات
متعددة .

* * *

١٩٦٣/١/٢

١

٢٠٤

استئناف

يمنع طرير شطب الاستئناف في حالة وجود مانع قانوني

الوقائع :

ان محكمة الاستئناف التي قررت ايقاف الخصومة نظرا بوقاف
امسائه عادت ففصل بناء على اعطى المقدم من المسئناف عليه شطب
استدعاء الاستئناف تأسيسا على عدم مناعة احد الطرفين الدعوى خلال
سته اشهر وبما للمادة ٢٣٠ من قانون اصول المحاكمات .

اجتهاد محكمة النقض :

ن شطب استدعاء الاستئناف شرع جراء للاهمال او التراخي او

الامتناع عن سير في الخصومة التي لا تعوق سيرها عائق اما في حالة وجود حد انواع دعوية من وفاة أو تعبير الحالة الشخصية أو روال دعوى فليسيع يقرر شطب حتى يرول المانع تطبيق احكام المادة ١٦٨ من القانون المذكور •

وان احكم هذه المادة توجب في حالة وفاة احد الخصوم انقطاع الخصومة اي لا يقود دوى العالقه بسلع مذكرة المدعوه الى ورثة الموق حتى يمكن اعتبارهم خصوما في الدعوى •

وان لامتناع في هذه الحالة كما يدو من النص المذكور قد شرع لخدمة ورثة الموق فان ايمان الخصم بسلع مذكرات المدعوه الى الورثة يبطله لاشهر سنة المنصوص عليها في المادة ٣٣٥ الالفه الذكر ، لا يمكن ان يحكم به شطب الاستئناف وسقوط حق الورثة اذ لا يسوع لاحد ان يسقط من خصمه واهمائه في متابعه دعوى للحصول على حكم صاد حتم غير موجود فعلا وان حكم استئناف دي ارقم ٤١١ لعام ١٩٦١ ساول بخدمه لني بهل فيها المستأنف بسلع مذكرة المدعوه الى ورثة المستأنف عليه وهي حالة تختلف عن لحاله موضوع هذه الدعوى التي وقع لاهمال فيها من المستأنف عليه الذي طلب شطب استئناف الورثة وسدور قرار استئناف صالحه •

وان انقطاع الخصومة على الوجه المذكور مهما مال امده لا يمكن ان تؤدي الى شطب دعوى الورثة المذكورين والاصرار بهم ما دام ان ضمون لم يقرض عليهم أن موجب في هذا الصدد ولم يكن الانقطاع ناجما عن فعل منسوب اليهم •

استئناف

٩٠

١٢٠

١٩٦٣/٢/٢١

لا يرد الاستئناف الا بعد تبليغ دعوة الخصوم للمحاكمة اصولا

ان مجرد رفع الاستئناف وانقضاء زمن تبادل استوائح بين طرفي الخصومة يرتب عرض اصارها القضية من قبل كاتب المحكمة على الرئيس من أجل تعيين جلسة للنظر فيها بمقتضى القواعد المقررة في اصول المحاكمات .

وان تصدى المحكمة لرد الاستئناف واستقال حق التقاضي قبل دعوة استئناف الى مجلس قضاء بعد اخلاص جوهريا بحق الدفاع الذي صممه المبادئ الأساسية لقواعد الاصول بصورة يحول دون امساع فوزه استند على الحكم . ذلك ان معاميل السخلف لا يطق بحق الطرفين الا بعد عتب دمج عن حرد من حضور المحاكمة اثر توجه الدعوى على الوجه المنظم في القانون .

* * *

استئناف

٤٥١

٢٧٩

١٩٦٣/٥/١٦

ان وصول استدعاء الاستئناف الى ديوان محكمة الاستئناف بعد مضي المهلة المقررة لرفعه يحول دون قبوله شكلا ولو قدم لديوان المحكمة الاسدائه ضمن مهلة الاستئناف المقررة قانونا .

بين من لا و ان ان الاستئناف الذي قدم لديوان المحكمة الانتد عليه يصل الى ديوان محكمة الاستئناف الا بعد انقضاء المهلة القانونية .

ان المادة ٢٣٢ من قانون اصول المحاكمات التي حددت اشروط الشكليه التي يجب مراعاتها حين تقديم الاستئناف اوجب ان يرفع الاستئناف باستدعاء يقدم الى محكمة الاستئناف تراعى فيه الاوضاع المقررة لاستدعاء الدعوى .

وان حدد هذه المحكمة مرجع اقوال استدعاء الاستئناف بفتح
عن قصد لمشتزع بغير حق بلقى هذه الطل فيها دون غيرها من
لمحاكم دلو كان نفسد على خلاف ذلك تتم لترخص لقطاع بتقدم
استئناف بواسطة محكمة موضعه نفس صريح أسوء نفس انحص
الوارد في امادة ٢٥٣ من قانون اصول المحاكمات شأن بطن بطريق
القض .

وان وصور انظر الى ديوان محكمة الاستئناف بعد انقضاء المهل
القانونية يستمع رفعة شكلا دون اعداد التاريخ الذي قدم فيه الى
ديون المحكمة لاسدائه او لتأخير الذي يحصل ودوعه في رفع
الاوراق ما دام ان الصاع هو المسؤول وحده عن خطئه في اختيار هذا
المرجع .

استملاك ٥٢٨ ١٥٢ ١٩٥٩/٥/٢

ليس للقضاء المدني حق الرقابة في تحديد العقارات المستملكة للتمتع العام
يعتبر تحديد العقارات التي يشملها برع الملكية لمصلحة العام منروكا
للسبيلة المحضه التي تنعقد في تقديره دون ان يكون لنقضه امدى حق
برفاته عليها في هذا الصدد . فاد كان مرسوم لاستملاك الذي اصدرته
هذه اسلمة يقرر وجود النعم اعم في برع ملكه لمصلحة عن كمال
العقد من المحكمة لا يملك في مثل هذه الحالة لبحث في الطعن القائم
على ان المساحة المطلوب برع الملكية عنها اكبر مما تحتاج اليه الاداره
في تحقيق لمرص الذي يرمي اليه من المشروع المبرح .

* * *

استملاك ٤٨٤ ٢٠ ١٩٦٠/١/٧

- ١ - استيلاء بلدية على جزء من عقار دون استصدار مرسوم استملاك
يحررها من حق اقتطاع ربع العقار بغير مقابل .
- ٢ - بقدر التعويض الحاصل من فعل القصب غير المشروع بحسب
ما صار اليه القرار .

الوقائع :

استولت البلدية على جزء من عقار لحمله طريقا عامة دون استصدار
مرسوم باستملاك هذا الجزء ودون ان تصح اية اشارة في مود السجل
العقاري على صحيفة العقار وقد انتقل الى غير المالك الاصلي شراء .

احتجاج محكمة النقض :

ان شراء العقار استنادا الى مود السجل العقاري الدالة على ملكية
الدفع يقل الى المشتري حق دفع التعصب الواقع على جزء من العقار .

وبن استملاء البلدية على العقار دون استصدار مرسوم بالاستملاك
اعنداء بحرمها من حق اقتطاع ربع العقار بغير مقابل لأن حق البلدية في
هذا الشأن مؤسس على بعد الاحراءات التي رسمها القانون لاستملاك
العقارات •

وان فعل العصب غير المشروع الذي قامت به البلدية يلزمها بالتعويض
عن الضرر يسبب من عملها امخالف للقانون بصورة كفة لحرر الضرر
كاملا دون اعتد بما كان عليه عندما وقع بل لا بد من مراعاته ما صار
اليه وقت التقدير •

* * *

استملاك ٩٣٦ ٤٠٣ ١٩٦٠/٥/١٠

ان امشروع وان وحب في ادمه ١٦/ من ادمون ٢١٢ تاريخ
١٩٤٦/٦/٦ على رئيس المكتب العدوى تسجل العقارات المستمكة
باسم لبلدية و الدائرة امستمكة بناء على طلب احدهما ولكن هذا
الايجاب لم يؤد الى الرقم بلبلدية او الجهة المستمكة تحاه العير
بالاصرار الناجمة عن عدم اتحاد احراء السحيل •

* * *

استملاك ١٠٨٣ ٦٥٧ ١٩٦٠/١٠/٤

ان استملاك البلدية قطعة ارض بعد ان اشترتها وصادق على شرائها
وتمنيتها من قبل المجلس البلدي لا محل البلدية من دفع الثمن

الوقائع :

اشترت بلدية رفعة الارض المارعة عليها شراء صادق عليه وعلى
تمنه المجلس البلدي •

اجتهاد محكمة النقض :

ان هذا اشراف عقد صحيح مارست سلطته سلطانها في ارامه بصورة
تكسب الحق في تسجيل المبيع على اسمها في السجل العقاري عملاً
بأحكام المادة ٨٢٦ من ق.م.م.

ان هذا العقد وان كب سوفف بعده وظهور اثره القانوني على
سجله في السجل العقاري غير ان ذلك لا يمنع امطعون بعده من
البداعة فيما يتعلق بالانراامات التي يقضي عليها تطبيقاً للمادة /١١/
من القرار ١٨٨ الصادر في ١٥ ٣ ١٩٢٦ وان يحوز البند بعد هذا
بعدم الى سلوك سبل الاسلاك لا يحتملها في حل مما التزمت به من
الشن *

استملاك ٢٠٤ ٦٧٩ ١٩٦٠/١٠/١٢

ان استملاء البلدة على جزء من عقار دون استصدار مرسوم بالاستملاك
يجعل النزاع خاضعا الى قواعد القانون العام ويقادمه

تقوم بدعوى على مطلقة البلدة الطاعة بقسمة ما أقطعت من عقار
المدعي بدون حق رددها، بخلاف قانون الاسماء من مساحة لا تتجاوز
ربع ارض العقار *

من مساءله بلديه عن هذا التصرف الذي له تمسك به الى استصدار
مرسوم بالاستملاك يخضع الحق المارح فيه الى قواعد القانون العام
بصورة تحول دون تطبيق احكام التقادم الخاص المصومس عليه في قانون
البلديات المالي *

★ ★ ★

استملاك ٥٦١ ١٢٧ ١٩٦١/٢/٨

الاستملاك المجاني والجهات التي يحق لها ذلك

ان الاستفادة من ربع احدى الناتج عن الاستملاك محصوره
ببنديات وسائر دوائر الدولة ولا تعد منه المؤسسات العامة التي تتمتع
بالشخصية الاعتبارية والاستملاك المالي التي نسب بالطابع التجاري *

لان الشذوذ في انتزاع قسم من ملك الغير بدون عوض عادل قد
ورد بشكل استثنائي لمصلحة اللدات وسائر دوائر الدولة ولا يحور
تطبيقه في حالة الاستملاك الحارثي لمصلحة المؤسسات والمشاريع العمرانية
من الاستثمار الحارثي او الصناعي وفق للمادة /١٠/ من المرسوم
التشريعي رقم /٤٠/ لسنة ١٩٥٠ ولان الاعتراف من الوجهة الادارية
لاحدى المؤسسات بالشخصية الاعتبارية العامة لا يستتبع افادتها من
احكام المادة السادسة من قانون الاستملاك رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٤٦ *

تسهم الدولة في اقتناء هذه الاجراءات ودفع بدل نفقات اعماده ١٦ ،
من قانون للاستملاك رقم ١٧٢ عام ١٩٤٠ اتي حسب عني رئيس
المكتب العقاري ان شواء تاسجل عندما يتم دفع بدل الاستملاك الى
المالكين او ايداعه في المصرف .

وان وضع اشارة للاستملاك في صحيفة عقار ليس من شأنه ان
يبدل في هذه الاحكام بل يقتصر مفعوله على تسه الكافة في حصول
هذا عقار بالاستملاك والاعلان ان الاعداد على العقار رغم وجود هذه
الاشارة لا يوقف اجراءات بيع الملكة ولا بيع من يرسب نتائج
وسريان ثاره على العقار بل يظل حقهم اتي تدبني استعوض في حال
تنفيذ الاستملاك .

كما وان اشراط المادة ٢ من قانون ١٠٨ لعام ١٩٥٨ وضع
شروط تشترط حصول لعقد للاستملاك لى حق من يظل اليه
عقار كافة لاجراءات عدوية اقصاه على ثلث السابق لما يقتض عن
رغبة المشرع ألا تكون لهذه الاشارة اثر في منع نقل عقارات
الحاصفة للاستملاك ولحد من التصرف فيها قبل تمام اجراءات
الاستملاك .

• • •

استملاك ٣٢٨ ٧٢٤ ١٩٦١/١١/٦

١ - للتأثير المستملكة بغير الخطط السابق للاستملاك دون اعتبار
ذلك عدولا عنه .

٢ - حق اصحاب العقارات المستملكة باسردادها .
لا يجر عدولا عن الاستملاك للفق العام التعديل الذي يصيب
المخطط السابق للاستملاك لحدى وفق الاصول لان المشرع الذي
اجار بيع ملكية عقارات من اجل البيع اعدم لقاء تعويض عادل لم
يسمح اصحاب هذه العقارات الحق في اسردادها الا في حالة عدول
الدائرة نهائيا عن القيام بالاعمال اتي تم للاستملاك من اجلها ولان عرض

امانة العاصمة الاضواء انما هي من اعتبارين المسكين لمع بعد هدم
البناء واقناع اجراء الارض توسيع الطريق لا يمر عدولا عن
لاستملاك ما دامت امانة العاصمة لم تعد العدة التي به الاستملاك من
اجلها .

* * *

استملاك ٧٠ ٨٧ ١٩٦٢/٢/١٢

١ - تخمين العقارات المستملكة والاعتراض عليه .

٢ - صدور مرسوم الاستملاك لا يؤدي الى خروج العقار من ملك
صاحبه .

ان المشرع الذي حرص على صيانة حق الملكية لم يسمح بزع هذه
الملكية الا في سبل دفعه عمدة ولقاء تعويض عادل وقد نص في قانون
الاستملاك ذي الرقم ٢٧٢ لعام ١٩٤٦ على الاجراءات الواجب اتباعها في
هذا الشأن فوجب على الدائرة المستملكة ان تقوم بتعيين هذه
العقارات وفي حالة اعتراض المالكين على التعيين ان يعرض اختلاف
على لجنة تحكيمه فاذا ما اكتمل تعيين الدرجة المقبولة وتم دفع
البديل الى اصحاب العقارات او ابداعه في المصرف الرسمي بحسم على
رئيس المكتب العقاري لتحيل العقار باسم الدائرة المستملكة .

ان مجرد صدور المرسوم القاضي بالاستملاك لا يؤدي الى خروج
العقار من ملك صاحبه سواء توفر لهذا الاستملاك صفة الاستعجال
ام لم تتوفر اذ ان المرسوم ٤٠ الذي تضمن احصر اجراءات
الاستملاك واسماح للدائرة المستملكة بوضع يدها على العقار المستملك
بعد دفع البديل وقور صدور مرسوم الاستملاك انما اوجب من جهة
ثالثة في المادة ٩/ اتمام عمليات الاستملاك وفق احكام القانون ٢٧٢
اساسا في انه جعل تحيل العقارات المستملكة رها بأداء فيته
وفق ما نصت عليه المادة ١٦ من القانون المذكور وعلى هذا فان الاستملاك

وحده لا يمنع الثالث من حياء التعهد على الغير ويرى تسخيه وسريته
آثاره .

استهلاك ٢٠ ٨٨ ١٩٦٢/٢/١٥

١ - دفع بدل الالتزام بالاستناد الى سبب صحيح لا يجزئ اسرداد
ما دفع .

٢ - اثر باحترام تنفيذ البلدية هدم العقار في منطقة التنظيم .

٣ - لا يحق للبلدية اسرداد ما دفعه لقاء التعويض المترتب للمالك
العقار ومساحته ما دام مرسوم التنظيم نافذا .

في دعوى المدعى تقوم على المضالعة بين معارضة امانة العاصمة
بما قضيه من تعويض بناءً على انه ان معمله المتبقي في منطقة شمالها
مرسوم تنظيمي . انه لا جدل بين الطرفين في ان مرسوم التنظيم قد
صدر وقد جرى تقدير فيه التعويضات من قبل لجنة حكمته بمواجهه
السيد الذي لم يجدل في دفع التعويض المذكور لمستحقه وان بعد
اد بعود على الوجه المذكور بغير اضرار مستحق التعويض من قبل
الآلات وعلى اي مكان آخر فيما يخص التعويض ساجم عن هدم
البناء ان لا جدل له بين هذين الواقعيين وبحرته مدفوع المرسوم
وبدا يكون ما قضيه القاضي مسدداً في مسدد وبوي صحيح وان
سبب لاسراء د كان صحيحاً وان المرسوم الذي دفع بدل هذا الالتزام
لا يحق له اسراده دفعه الا ان لا جدل بين الطرفين بخصوص حكم
١٨٣ من و . . . وان يصح الذي استحق هذا التعويض لا يتوجب
عنه سوى حياء اعتبار سيد المدة بالهدم فان آخر السدي هدم العقار
لامور تعود اليها بتقديره لا تؤثر في حقوق المدعى ولا يرب أي حق
ايها اسراده دفعه ما دم سبب لاسراء قائم .

وان قام السدي هدم العقارات في منطقة التنظيم دفعة واحدة
و على عدة مراحل لا يجرح عن كونه تصرف مرسوم الامر للبلدية مما
لا علاقة له باستحقاق التعويض .

اصول محاكمات ١٢ ١٢٧ ١٩٥٩/٢/١٦

لا يعطى لقانون يتعلق بمسائل اداريه معمولاً رجعياً
من ناحية طرق الطعن الا ينص خاص

ان المادة الاولى من قانون اصول المحاكمات تعكس على سريان
قوانين الاصول على ما به يمكن قد فصل فيه من الدعاوى او تم من
الاحكام قبل تاريخ العمل بها واستتب من ذلك ان القوانين المنطوقه
طرق الطعن بالنسبة ما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بها منى
كتب ملغى او منتهى بطريق من تلك الطرق .

واب هذا ينص عليه عن قاعدة عامة سري على بقائها معاديه
والاداريه لهذه وجود بعض معاكس في المصداق الاداريه ولا مراع مع
هذه القاعدة لاعتناء قانون يتعلق بمسائل اداريه معمولاً رجعياً من ناحية
طرق الطعن الا ينص خاص .

* * *

اصول محاكمات ٢٥٨ ٥٥ ١٩٦٢/١/٢٨

ان القانون الذي يلغى طريقاً من طرق الطعن ليس من شأنه ان يمتد
في شموله على احكام صدرت قبل نفاذه

ان صدور شريع جديد يلغى طريقاً من طرق الطعن ليس من
شأنه ان يمتد في شموله الى ما صدر من احكام قبل نفاذه لان المادة
الاولى من قانون اصول المحاكمات معكس سريان الاصول الجديد
انظمة لطرق الطعن على ما صدر من الاحكام قبل نفاذها وعلى هذا
فانرسوء التشريعي ٩٩ تاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٦١ الذي اعاد العمل باحكام
٧٥ من ق. م. م. وألغى طرق الطعن امام محكمة الدرجة الثانية
بالنسبة للاحكام الصلحيه وأحصتها للمعنى بالقص لا يمكن ان يسري

الأعلى الأحكام الصادر بعد بعده وعنه حقوق ثب من قبله ولان
 التشريع حميد لا يحوي نصا ذا اثر رجعي يحول دون اعادة صرق
 المحسومة من سلوك مرتب الاستداف الذي بشر بقضية امام القضاء
 من احسن الدعوة والموسوعة على خلاف رفاة محكمة احسن
 التي لا تعدى المسائل الدنيوية كما وان ما ورد في المادة ٩ من هذا
 المرسوم من ان الدعوى المسممة امام المحاكم هي اصحاب ميعاد وغير
 محضه يحل الى المحاكم ذات الاختصاص دون رسم او نفقة بما يفرض
 في ثمنه من خلاف احصاه ميعاد او تعديل صرق التصل التي احفظ
 فيها شرع اذ لا يصحب النكاح حق سندها على الوجه الذي
 يسفر عنها اجتهاد الهيئة العامة .

* * *

١٩٦٢/١٠/٢٩

٥٢٠

٨

اصول المحاكمات

براجع اعاده محاكمه

* * *

اعادة محاكمه ٩٢٤ ٣٤٠ ١٩٥٩/٧/٦

ان طلب اعاده المحاكمة بشأن قرارات القاضي الفرد العقاري لا يقبل
الظعن بطريق النقض الا اذا كانت الدولة طرفا فيه بمعنى
المادة /١/ من القانون /٧٠/ لعام ١٩٥٨

ان المشرع قصر طرق المراجعة ضد قرارات اعاضى الفرد العقارى
على الاستئناف وحول محكمة الاستئناف سلطة الفصل في موضوعها
هراوات مبرمة لا يحضج برفادة محكمة الفصل كما هو صريح المادة ٢٩
المعدلة من القرار رقم ١٨٦ تاريخ ١٥/٣/١٩٢٦ .

وان طلب اعاده المحاكمة المرفوع الى محكمة الاستئناف لا تسمى
شأنه الاستئناف له الا انه يحسن شكل تقديم الطلب ومعاودة
والمقدمات التي يحق تقديمها عملا بالمادة الثانية من القرار
٣٢٣/٤٠٤ المؤرخ في ٢٢/١١/١٩٣٦ .

وان الحكم الذي تصدره المحكمة المشار بها برفض او قبول
اعاده محاكمة لا يقبل الفصل برفض استئناف الا في الدعاوى العقارية التي
تكون الدولة طرفا فيه بمعنى المادة الاولى من القانون رقم /٧٠/
الصادر في ٩/٦/١٩٥٨ .

* * *

اعاده محاكمة ٢٤٤ ٣٧٦ ١٩٦٢/٦/٢٠

ان طلب اعاده المحاكمة تكون الى المحكمة مصدره الحكم

ان المشرع ندى احوار للخصوم ان يتنازلا باعادة المحاكمة في
الاحكام التي حوت قوة القسوة المقتضية عند تحقق سبب من الاسباب
التي حددها القانون اما اوجب رفع الطلب باستدعاء يقدم الى المحكمة
التي اصدرت الحكم عملا بـ /٢٤٣/ من ق. ا. م .

وان سلوك هذا الطريق من طريق الظعن عبر العادة لا يقبل ضد

فيما بعد واصر استعداده لاثبات ذلك بطريق الحره ثم اسطرده لو كفل
فانثلا ان التوقيع المسند لموكلته يقرض وجوده منه مأخوذ بطريق الحيلة
والدسيسة والفتن والحادعة والتدليس وهذه اركان على ذلك انه يتبين
مما تقدم ان هذه المذكورة لا تضمن الرجوع عن الادعاء بالتدليس الى
حاش الادعاء بالتزوير منه يجعل الادعاء بوقوع التدليس قائما في الدعوى
يصح الرجوع الى البسك به بعد انقضاء وجود التزوير المدعى به فسي
بعض العقد وان هذا الدفع للدعوى اسي رفعها كتاب اعاده لمحاكمته
تأسسا على ما ثبت العقد المركب انه من حيث التدليس متى سموع
مهما سال عنه العهد ذلك لان الدفع في الدعوى بالتصديق لا يسلط
بالتقادم ولا تسري بشأنه قواعده .

٢ - في اعتاله انه ان مسمى بعض في هذه الحالة يصب على ان
حكم البعض الآخر مماقت مع احكامه بعض البسك الصادر في هذه
الدعوى مما يخالف قوة القضية لمقصية من جهة ويرد حسب اعاده
لمحاكمته بالاستناد المقرر (ج) من ٢٤١ من ق. ا. م .

ان المشرع اثار في الفقرة المذكورة انحاء ان طلب اعاده لمحاكمته
د صدر بين الخصوم انفسهم ويدل الصفة والموضوع حكمين
متناقضين .

وانه يشترط في هذه الحالة ان تكون الساقط بين حكمين موجودا
في ذات موضوع القضية وان تكون احدهما قد قضى بعكس ما قضى
به الاول بشكل لا يمكن اسأل سبها وبعبارة اوضح ان يكون
الحكم اشي قد يحال قوة القضية لمقصية التي تمنع بها الحكم
الاول .

وفي هذه القضية فقد كان حكم القس الاول قاصرا على بحث الاثر
القانوني المترتب على ما ادعاه طالب اعاده لمحاكمته من انه دفع ثمن العقارات
وهو فيما عدا ذلك لم يعرض في صحة المستند المتعارف عنه وفوقه الثبوتية

وحكم القصد اشبي صدر لأشاد محكمة الموضوع ابي القوائد بعامه
اسي بحكم السدوت ونزلت البحث في عبوت لأاراده التي قد تشوب
اسد كما ون حكم القصد لاجل الصادر في ٣١ آب ١٩٦٠ م
سبر على هذا المنهاج وقر ما قضى به الحكم اساناس .

وانه بجنى من سبق ان هذه الاحكام به يقتض في موضوع النزاع
ولا في شئ منه وما تضمنت على بوجه محكمة الموضوع ابي بواءد
القانونية ابي حكم اسعد بهذا للفصل في النزاع وب اساء صدور
حكمين خارجين على قوة القصد انفسه في الموضوع على الوجه الاقل
لذكر يؤدي الى رفض طلب اساده المتحاكمة .

* * *

اعادة محاكمة ٥٠١ ٥١٦ ١٩٦٢/١٠/٢٢

لا قبل طلب اعاده المحاكمة امام محكمة القصد الا في قرارها
الفصله في الموضوع

الوقائع :

تمت بقرار اساده المتحاكمة في الحكم اسادر عن محكمة القصد
ساربح ٢٨ ٣ ١٩٦٢ وقد ابر في وجه هذا القصد دفع مؤداه ان لماده
٣٦٤ لمعادلة من و . . . لا سوح القصد في احكام محكمة القصد
بصريق اعاده المتحاكمة الا في حالة تصديها لموضوع في حين ان الحكم
موضوع اعاده المتحاكمة به يقتض في الموضوع وانما انتهى ابي رفض
طلب قصص المرفوع ضد احكام الصادر عن محكمة الاستئناف .

اجتهاد محكمة القصد :

ب هذا الدفع صحيح في القديون لان سلطة محكمة القصد في حاله
عدم الفصل في الموضوع متى فاصره على تقرير اسادىء القانونية في
النزاع ونسلبه به كما اثبها الحكم المطعون فيه وان الحكم اسدي

تتبدلوه بهذا الشأن يصح حداً للحدود حول هذه المبادئ القانونية
 بصورة لا يصل معها هذا الحكم انفس مرة اخرى ولو بطريق اعاده
 المحاكمة ، كما وان هذا النظر ينفى مع احكام المادة ٢٦٤ الالفة المذكور
 التي نصت على ان احكام محكمة نقض لا تصل الطعن بطريق اعادة
 المحاكمة الا في حالة تبديله للحكم في الموضوع ان هذا النص يستتبع
 رد طلب اعاده المحاكمة امروغ ضد الحكم الذي به يمارس فيه المحاكمة
 سلطة النقض في الموضوع مع تعزيم ثمانية بمرامه فدرهه خمسون بمره
 سورية عملاً بمادة ٢٤٧ من القانون المذكور .



اعادة محاكمة ٨ ٥٢٠ ١٩٦٢/١٠/٢٩

ان خصوع الحكم الصادر عن محكمة التمييز لطريق اعاده المحاكمة
 بموقف على وجود نص في قانون الاصول الذي يسود واقعة الدعوى
 يسهم في طلب اعاده المحاكمة ، بحكم الصادر عن العرفه اعدية في
 محكمة التمييز بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٥٨ ، بحكم رقم ٢ وان يحتمل لمصغون
 صدها تدفع بعدم حوار قبول الطعن تأسيس على ان احكام محاكمته
 التمييز ما كانت تخضع لطريق اعاده المحاكمة .

ان است في احصاء الحكم لمصغون في لطريق اعاده المحاكمة بموقف
 على نصين قانون الاصول لدى يسود واقعة دعوى ، وان احكام
 اعطون في قد صدر عن العرفه اعدية لمحكمة تمييز لمحولة بموجب
 القانون رقم ٨٢ / عام ١٩٥٠ النظر في اقرارات الادارية الصادره
 بدرجة الاحيره ، وان القانون المذكور انسي عقد الاحصاء للعرفه
 اعدية بهذا الشأن لم يشرع لها اصولاً خاصة لذلك فانه يتعين على
 هذه العرفه بماسية النظر في هذه القضايا ان تتبع الاصول المقررة لها
 لان حجب الاحصاء في هذا الشأن عن انقضاء الاداري واداسه محاكمته

المسمر التي هي من محاكمه أعضاء العادى يقتض عن رادده المشرع
بوجوب تصديق قانون أصول المحاكمات المسع في سائر القضايا المعروضة
عنها ولا يمسى لها خروج عنه الا بقصر صريح .

وبما ان المسمر صريح غير عادى فان حكمه الذى يصدر عن هذه
المحاكمة لا يقبل ضمن طريق اعاده المحاكمة على اعتبار ان هذه طريق
توري وتعديل في نظر المشرع ضمن بطريق التقص ولان من حق احد
مرفى الخصومة سلوكه في تقديم شيء ضد احكامه الاصيل عند توافر
الاسباب .

وان ظهور شرع جديد منح ضمن في احكام محكمة التقص عند
تصددها لتقص في موضوع مس من شأنه ان يسري على ما فصل فيه
من الدعاوى او تم من الاحراءات بمقتضى المادة الاولى مس قانون
أصول المحاكمات فطلب اعاده المحاكمة في هذه القضية يعدو على هذا
الاساس غير مفعول .

✱ ✱ ✱

اعاده محاكمه ٦١١ ٥٥٨ ١٩٦٢/١١/١٢

١ - لا يقبل طلب اعاده المحاكمة الا ممن كان حصصا في الدعوى
الاولى .

٢ - لا يعد الوارث محكوما عليه مباشرة اذا لم يظهر في الخصومة
الاصلية للدفاع عن حق شخصي يمتعه .

ان استثناء اعاده المحاكمة لا يقبل الا ممن كان حصصا في الدعوى
الاولى وثار الحكم بعده قوة التقصه المقصدة اما من كان احكامه مجعما
حقه ولم يحصر المحاكمة الاولى ولم يدع اليها ولم يتدخل فيها فهذا
لا يقبل منه سب اعاده المحاكمة بل له ان يعترض على احكامه بطريق
اعتراض العرف في كل ما يمس حقوقه على الوجه المقرر في م / ٢٦٦ /
من ق. آ. م .

وان الورث الذي يظهر في الخصومة من اجل الدفع عن حق شخصي يدينه وان كان بحر ممتلا فيها عن طريق بابه الورث الاخر الا انه لا يعد محكوما عليه مباشرة وانما بظل من العبر الذي بحق له ان يستلث طريق اعراض بحر من اجل خرج بحكم كفه او بعضه بالاستناد الى دفع شخصي .

★ ★ ★

اعاده محاكمة ٤٥٢ ٢٢٠ ١٩٦٣/٦/١٢

لا يجوز طلب اعاده المحاكمة في دعوى اعتدت فيها المحاكمة ورد هذا الطلب بقرار اكتسب قوة القضية المقضية

ان اعاده المحاكمة لا يخرج من كونها سرية اشياء من سرى البعض الى اسرار المشرع بها احكاما خاصة وفندهم يملكون معه فاداء سلوكها الطاعن وحكم برفض معنه بحكم اكتسب قوة القضية المقضية فلا يسوع له سلوكها ثابته وبو ظهور اسباب جديدة لعدم حوار بعدد طريقته بطعن عن ذات الحكم ولا يصفى اشياء في البعض بهذا الفراق عن الطعن بطريق الاستئناف الذي يستعد عرضه بمجرد سلوكه بصورة تحول دون تحديد البعض في حكم المسأله بعد فصل فيه مهمه كانت الاسباب والمبررات التي يدعيها الطاعن .

وان الاحد بهذا المدعى بسوء فوائده عن تسليح بقرار عدم حو راضين باعاده المحاكمة في حكم سبق ان معنه به هذا الطريق بطلب اقترن بالرفض .

وان ما نصبت عليه المادة ٢٤٩ من و.و.أ.م. لا يعارض مع هذا امدد اعني اعتبار ان ما قررتة هذه امددة من عدم حوار الطعن بصريق اعاده المحاكمة شأن بحكم الذي يصدر برفض طلب اعاده المحاكمة ينتهي في النتيجة الى مع سلوك هذا الطريق ايضا ضد احكام

الأصلي لأن الطلب الجديد لا يستهدف في الحقيقة الحكم الأصلي موضوع
الاعتراض الأول ولأن حرص المشرع على سد هذا الطريق ضد
الحكم يقتضي رفض الطعن يرمي إلى تخصيص الحكم المعترض عليه من
الطعن المحدد سواء أوقع مباشرة أو بصورة غير مباشرة .

اعالة

٥٨٠

٤١٩

١٩٦١/٥/١٥

ان مجرد المساهمة في الاتفاق يجعل من تلقى التكلفة من عيال العامل المتوفي
ان المشرع فرض سهما مقدرا من سعودي لوالدين ولدين كان
الولد يعملها فرحت ناسا لا يحوز الاندس من سواء أكل لوالدين
مورد آخر أم لم يكن .

وان مجرد ثوب ان الوالدين بعد ان في توفير اسباب المعيشة على
اعالة ولدهما كسهم حق الاسعاده من السعودي الناتج عن الوفاة
سبعة درين عمل على الوجه المحدد في اعمان ولو لم يكون مقيم في
كسبه لان واضح اعمان لم يشهد لاسحق لوالدين ان يكون
صاحب سعودي اسد بوحد لهما .

* * *

اعتراض الغير ٥٥٠ ٥٨ ١٩٦١/١/١٧

براجع احصاء

* * *

اعتراض الغير ٦٤١ ٤٦٠ ١٩٦٢/١٠/٢

- ١ - لجواز سماع دعوى اعراض الغير يجب ان يكون الحكم المعرض عليه قد مس حق المعارض .
- ٢ - ان الطلب بانقضاء الشركة بين باقي الشركاء بعد ان افلس احدهم يعيد الدعاهم لحكم الافلاس .

الوقائع :

استحصلت شركة دريك على حكم قطعي ببراءة سبب مبلغ ثمن حصل على حكم آخر يقضى باعلان افلاسها لتأخره عن سداد هذا المبلغ واقامت بالاستناد الى هذا الحكم الدعوى على شركة خالد وسعيد التضامنة مقابلة بحلها وتصفيتها على اقرار ان المحكوم عنه لمفلس هو احد اعضاءها التضاميين ولا يزال هذه الدعوى قيد الرؤية امام محكمة الاستئناف .

وافاء خالد وسعيد المذكورين بالدعوى معترضين اعراض الغير على الحكمين الصادرين بحق سبب طالبي ابطالهما علما بان احكام الاول لم يلزم المعارضين بأي التزام او مبلغ .

اجتهاد محكمة النقض :

تبين من الاوراق ان الحكم الصادر بحق سب قد تضمن ابرامه بأداء مبلغ وان هذا الحكم قد اكتسب الدرجة القطعية بعد ان سبكت المحكوم عليه جميع طرق الطعن صده وان سعيد المعارض كان طرفاً فيه .

ان الحكم الصادر على الوجه المذكور لم يتضمن ابرام المعارضين

حده وسعيد تأتي مبيع سواء كان في ماله كذاه فليس هناك ان تطالب
فه بدعوى اضرار الغير ما دام انه لا يمس حقوقهم وان كون المحكوم
سبب شريك مع المعارض في شركة تضامنه وما يسبغ ذلك من اعلان
افلاسه وحل الشركة فان ذلك كله لا يحول دفي اشركاء الفسخ في هذه
الحكم بقوى اضرار الغير قد نشأ من جور وساغ هذه بدعوى ان
يكون احكم المعارض عنه قد انتهى الى الزاء المعارض في سرام مادي
او معنوي او الى المساس بحقوقه .

وان الحكم الصادر باعلان افلاس الشريك سبب في افساد اثره في
حل اشركته وتصفيها وعلى هذا الاساس انه لم يلحق ضررا
بالمعارضين .

وان شركة دريك قامت بدعوى على اشركه التضامنه «الاستداد»
الى هذا الحكم مضاهي عنها ونقصها توصلت بمقتضى حكم الافلاس
واقضاء دينها فثبت للمعارضين ثمة رؤية هذه الدعوى عنهم
الاستمرار في الشركة من دفي اشركه «ملوا قصه» تصفيه على
حصة الشريك المفلس عدلا من ٧٥ من ١٠٠ .

وان ثبتت المعارضين في الدعوى القائمة بموضوع حل هذه الشركة
التضامنه وتصفيها بقدر التصفية على حصة الشريك المفلس من حل
سياسة حقوقهم وبحسبهم المحادير بعد الادعاء بحكم الافلاس
المذكور .

وان ذهب محكمة الموضوع الى رفض قبول طلب المعارضين شكلا
لايعدام مصحهم واضرارها على تصفية شركة لا توفر شروط دعوى
اغراض الغير ما دام ان توسع المعارضين الطعن بشأن هذا الحكم فضلا
عن ان صدور حكم بهذا الشأن في دعوى استصفاة بحول دون تحديد
الزاع شأنه بطريق اغراض الغير حتى ولو لم يكتسب بحكم الصادر

الدعوى العسقة المدرجة العسقة نظراً بحدده حوار رؤيته السوقى بواحدة
مرتين امام مرجعين مختلفين •

★ ★ ★

اعراض الغير ٧٢٢ ٥٠٧ ١٩٦٢/١٠/١٨

دعوى اعراض الغير برفع الى المحكمة مصدره الحكم المعروض عليه

ان اعراض الغير هو طريق غير اعتيادي يسكنه من هم يظهر طرفاً في
عسقة التي صدر فيها الحكم من اجل الوصول الى تعديل هذا الحكم
في حدود ما يمس حقوقه ويرتبط على الاشخاص الذين يسكنون هذا
الطريق ان يقدموا باعراضهم الى المحكمة التي اصدرت الحكم المعترض
عنه ودا كان صادراً عن محكمة الاستئناف كانت هذه المحكمة هي
لمحكمة تاسطر في الطعن سواء اكان الحكم الذي اصدرته بالدرجة
الثانية مصدقاً للحكم الابتدائي أم معدلاً له وعلى هذا الاساس وان
المحكمة الاسدانة تصح بعد رفع حكمها الى محكمة الاستئناف غير
محتصة للطرف في اعراض الغير ذلك لانها اقل درجة من المحكمة التي
صدور الحكم المعترض عليه اعراض الغير ولا تصح مراجعتها من اجل
تعديل الحكم المصدق من قبل محكمة أعلى •

★ ★ ★

اعتراض الغير ١١٢ ١٥٥ ١٩٦٢/٢/١٤

ان اعتراض الغير طريق اختياري يجوز لصاحبه الاستغناء
عن سلوكه وطلب حقه بدعوى اصلية

ان اعراض الغير طريق استثنائي من طرق المراجعة بحق لكل شخص
لم يكن طرفاً في الدعوى ولا ممثلاً ولا متدخل فيهما ان يسلكه معترصاً
على حكم يمس حقوقه بمقتضى ما نصت عليه م ٢٦٦/ من ق. أ. م.

وان اعراض العرف طريق اختصارى نحو للعرف ان يسلكه كما يحوز
ان يستعفى عنه وان يطلب تقرر حجه بدعوى اصلية .

وان هذا النص لم يشترط سوى توافر امرين هما صدور حكم
يمنح حقوق المقرض وكون هذا المقرض غير ممثل او مدخل في
الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم فان مجرد توافر هذين الشرطين
بحول المقرض سلوكه من غير ابداء النظر بالحكمة التي من حقوقه .

★ ★ ★

١٩٦٢/٥/٩

٢٦٦

١٦٥

اعراض الغير

براجع اختصاص

★ ★ ★

اعتماد ١٧ ٧٦ ١٩٥٩/١/٢٧

- ١ - أن معهد التوريد حشما يتصرف بالبطل إنما يعمل ذلك لحساب نفسه .
- ٢ - بحق للإدارة استرداد ما دفعه لقاء بعض المستندات ولو حول المعهد بالتوريد قسمة الاعتماد إلى عمله احتيبي .

إذا تدفقت حجة إدارية مع معهد مورد بها تصاعده حدد ثمنها في العقد وفتح له اعتماد بالحجة الأسري في أحد التصرف ثم حول هذا المعهد الاعتماد إلى دولارا وبعد مرور فيه حجة بهيكوله عن تصد العقد و عدد لجهة الإدارة لمعتمد الذي دفعه بالحجة الأسري محققا لنفسه ربحا من فرق العمل في محكمة الموضوع إذ حكمت باعتبار معهد التوريد في تحويل العينة وكما أن الجهة الإدارية تكون قد أخطأت لأن المعهد المورد حسب تصرف البطل وبحول العينة بعيدا لدفع من التصاعده في معهد المورد، وأخطأ إنما يعمل لحساب نفسه وفقا لما هو مخول له بموجب العقد .

وإذا تم في عقد معهد التوريد على ما فتح لاعتماد يكون لقاء سسهم بواحد الشغل من الثمن لا يصح في هذه الحالة منسحبها للمعهد التوريد إلا عند فسخه هذه الواض ولا يحرج المبلغ عن ملكية جهة لإدارته المشربة من يمتى من حقه سر داده في حالة فسخ العقد .

اعتماد ٢٢ ٨٩ ١٩٦٢/٢/١٠

- ١ - تعريف عقد فتح الاعتماد .
- ٢ - بطلان عقد فتح الاعتماد .

أن عقد فتح الاعتماد المسمى هو عقد سسرم فيه المصرف فتح

الاعتماد أن يصع تحب تصرف المتمد له مبلغ من المال يتناونه دفعه
واحدة أو عني دفعات حسب حاجة خلال مدة معينة وفق ما نصت عليه
م / ٤٠٥ / من ق . ت .

وان هذا العقد الذي تصرف في الحقيقة فرضا معلقا على شرط واقف
وهو طلب العمل القود لا يتحل اذا لم يتضمن اتفاقا لطرفين عني
تحدد زمن آتني لمضاهة بالاعتماد عني اعتبار ان العقد يفتسي
بمسقاة العمل مقدار الاعتماد او «نقص» أجل معقول بعينه القضاء
عند الاحلاف .

ويجوز للمصرف أن يشرم في هذا العقد أن يكون له الحق في سحب
الاعتماد المحدد بسبع مئة في أي وقت يريد بعد توجه اشعار للمضند
. وهذا بعد ان مدة الاعتماد سنة لتجديد وفق رغبة المصرف .

اعداد ٤٤٤ ٥١ ١٩٥٩/١/٢١

بجوز اناره دفع عدم بوجيه الاعذار لاول مره امام محكمة الاستئناف

ان اعدد معقود بين الاداره وأحد المبرمين به نفس هذا
اعضاء الاداره من الاعذار ولا يمكن مقاضاة المبرر باسمه في
دون تحقق شرط الاعذار عملا م ١٥٨ من ق.م.م.

ان سكوت المدين من بارة عدم نفس هذا لمرور في المحكمة
مدانة لا حول دون بسببه به هذه محكمة الاستئناف اد لا تشكل
مساء رصدا أو ادعاء جديد بل انه ان المدين لم يصف شي الى ادعائه
الاول وما فوق دفع جديدا يوجب على محكمة الاستئناف بحسبه
الاستناد الى م ٣٣٧ من ق.م.م. اني است على ان هذه المحكمة بقرار
في اضمن على ساس ما تقدم به من ادلة ودفع جديده بالاستناد الى
ما قدم الى محكمة الدرجة الاولى.

★ ★ ★

اعداد ٢٧٥ ٤١٧ ١٩٦١/٥/١٥

صحيفة الدعوى التي ساؤل الاضرار والمطالبه القضائية تقوم

مقام الاعذار - تعاقب الدعوى

ان صحيفة الدعوى التي ساؤل الاضرار والمطالبه قضائية
في وقت واحد تقوم مقام الاعذار لانها تدعو الخصوم الى تصفد
لتزامهم ود ما نادروا اي تصفد عقيب اعلا هذه صحيفة ابهم
حسب مقام الادعاء على المدين لان المدين يكونون في هذه الحالة قد
تفقدوا التزامهم بمجرد الاعذار.

اعذار ٢٩٦ ٤٧٠ ١٩٦١/٦/٥

ان الاعذار غير منوجب في حالة المطالبة بالتعويض عن عمل غير مشروع
ان الاعذار اما سوجب في العلاقات التعاقدية التي تلحق فيها أحد
المتعاقدين الى اعذار انصرف الآخر بعدية تسببه الى اقدم دائرته حتى
د لم يستجب لهذا الاعذار انصر دكلا وانصر الاعذار وسله لأثبات
هد سكون وبرس عبه المسؤوله اعقدته واما في المسؤوله احمه
من العمل غير مشروع فن غطاله بالعقل وانصرر ابحم عن هد العمل
لا تتوقف على الاعذار د لا حدود من هد الاعذار بعد ان وقع انصرر
وانصرر بخلاف بين الطرفين في برسه وتحديد مذاره وقد انساب
اراده الملائع واعده في هد اعدد في امده ٢٢١ من ق.م.
سي نص على عدم ضروره الاعذار اذا كان محل الاسراء يعويص
عن عمل غير مشروع .

* * *

اعذار ١٤٦ ٢٥٨ ١٩٦٢/٦/٢١

١ - ان سكوت الدائن عن اعذار المدين يسقط الحق بالمطالبة بالتعويض .
٢ - ان تحديد مهلة معسة للابراء بالانترام لا تقوم مقام الانذار .

ان التعويض لا يستحق الا بعد الانذار بمقتضى م ٢١٩ من
ق.م.

وان سكوت الدائن عن اعذار المدين يسقط حقه بمضاله بالتعويض
على اعتبار ان هد السكون قرنه صمسة على عدم حقوق الضرر فصلا
عن ان الانذار وسله اثبات سد الدائن بقم بها الدليل على تعصير المدين
واذا لم يعم في الانذار ، لم شب التفصير لاحتمال اقيام بالوفاء في الوقت
المناسب فيما لو تم الاعذار .

وان تحديد مهلة معيه للابراء بالانترام لا يحل المدين معذرا

بمجرد حلول الأجل ما به ضمن العقد بما حريجه يعفى الدائن من
الاعذار أو تتوفر إحدى حالات إعفاء المستوفى عنها في م ٢٢١
من ق.م.م.

* * *

اعذار ٦٢٢ ٦٢٠ ١٩٦٢/١٢/١٣

ان نكول المدين عن تنفيذ الالتزام رغم اعذاره يعطي الحق للدائن
بطلب فسخ الالتزام أو تيممه ولا يضر هذا النظر اعلان
المدين استعداده للقيام بانفاذ العقد

الوقائع .

ان العقد امره من طرفين ضمن العهد الصانع تسليم العتار الماع
خلال مهلة لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ ابرام العقد . وقد عطف
الصانع عن تسليم العتار في الموعد المحدد رغم الاعذار مما دنا انشري
رفع الدعوى بفسخ العقد وباعتل واضرار الصانع عليه .

اجتهاد محكمة النقض :

انه في حال نكول احد المتعاقدين نحو لطرف لآخر بعد اعدار
المدين ان يصاب بفسخ العقد او فسخه مع تعويض في الحالتين ان
كان مقتصي وفق ما نصت عليه م ١٥٨ من ق.م.م.

وان اظهر المدين استعداده بتنفيذ العقد توفيا للصح لا يعبر
من هذا النظر لان من حق الدائن وقد نكل المدين عن تنفيذ التزامه في
لوقت المحدد ان يعرض نفسه في حل من العقد الذي لم يعد له مصححة
في تيممه وأن يلجأ بإقضاء للحصول على حكم بفسخ العقد والامر بترك
بعد ذلك لتفاسي الموضوع بقتل فيه على ضوء ما يكشفه التحقيق من
ظروف الدعوى وملابساتها .

اعسار

١٩٤

٤٢٤

١٩٦٢/٩/٦

- ١ - ابطال تصرفات المدين المعسر وعلم التصرف اليه بهذا الاعسار .
- ٢ - احكام الشريعة الاسلامية المتعلقة بالتصرف باموال الشركة قبل ابعاد ديونها .

الوقائع :

ان المدعي انفسه ادّعى ان المدين بفساد افعال التصرف اوقع من وراء مدينه المصروفات بده بوجوب اي اتممون صدهم الاخرين احسد وكم من شأن العسر لمنازع عليه تأسيس على ان هذا تصرف انقص من حقوقه كذا في بعض ادا اسباب معه لا يسند اي احكام دعوى مع بعد التصرف لمصروفين منها في م ٢٣٩ من ق.و.م. واما سند الى حكمه الماده ٢٤٣ من القانون المذكور التي تنص على انه اذا كان من تلقى حقا من المدين المعسر لم يدفع منه فانه يتخلص من الدعوى - دعوى ابطال التصرف - متى كان هذا شئ هو شئ مثل وفاء باندعه حرارة المحكمة وهو في شأن ذلك ان احالة الموضوع عليها في هذه المادة لا تقوم على اساس توفر عنصر الغش في تصرف من على اساس مقدار شئ فذا تب ان مدعي التصرف معسر وان التصرف اليه سواء كان غالبا او غير عام بمصدر المدعي لا يستلزم تحصيل من دعوى الاتصال الا اذا ثبت ان الشئ الذي دفعه للمدين المعسر هو شئ المثل او اذا قام بايداع هذا الشئ الى المحكمة ونصف اقطاع بأن من الثابت في هذه الدعوى ان المدين معسر وانه ناع احذر بأقل من ثمن لمثل ومن يودعه صندوق المحكمة مما يعين معه ابطال التصرف كما يستدل ان سماع يستدل ايضا اي احكام الشريعة الاسلامية التي تمنع الارث قبل وفاء الدين .

اجتهاد محكمة النقض :

ان المشتري هدف من حكم م ٢٤٣ من ق.و.م. اتاحه الفرصة تمام المنصرف

ببه الذي تلقى حقه من ائمن المدعي من ثمن بوقى دعوى الاصل في
حده اى سم فيها اسم قد دون ان بقوة المشترى يدفع ائمن لمدعي
وديث ديدع ائمن الى المحكمة متى كان هذا الثمن هو ثمن لمثل وان
هذا الحكم لا يعدو كونه وسيلة لتخص من دعوى ابطال انصرف فلا
وجه له فخره انصاع من ان استغنى من هذا النص بطلان تصرف المدين
معتبر ان يدفع انصرف اية ثمن امثل ان لم يتم تأمينة في صندوق
لحكمه بقصوره منصفه وان انصرف لى يقوم بها المدين المعسر بموص
بفى مرسة ومعتبره اى ان ثمن صاحب مضبحة ان انصرف بادر من
المدين وهو عام بامساره وان انصرف اليه كان طالما بهذا الاعسر
بمقتضى حكمه ٥٥ ٢٣٩ من ق. م.

وان افاعده الفقهه الى تجعل مستحق الارث مرهونا بوقى الدين
لا انصاعه مع الاحكام المانع بها ذلك ان لئدان ان يدعي الورثة في
حدود ما يقبل ان من مولى مولى وان يحصل على حقه ولا يثبت
نفس بوقى بفتح صد من مائة الى شخص ثمن الا اذا كانت
الركة مغيرة وكان انصرف بها صد بعد الاعسار .



اعسار ١٠٤ ١١٨ ١٩٦٢/٢/٢٠

يعلن الاعسار اذا كانت اموال المدين لا تكفى لوفاء ديونه المستحقة الاداء

ان الاعسار ائمنى حافة فبوقى بخور للدعوى ان يقررها دا تحقق
لديه ان مولى ائمن لا تكفى بوقى ديونه المستحقة الاداء عملا باحكام
٢٥٠ من ق. م. ك. ون البحث في تأجل وفاء الديون الى
مسره النسبة الى الديون المستحقة الاداء وهن بقديم ائمن الدليل
على عدم كفاية امواله لوفاء بئديون المستحقة الاداء بجمع وسائل
الاثبات .

١٩٥٩/١/٢١

٩٢

٤٢

افلاس

يجوز ملاحقه كفلاء وشركاء المدين الذي عقد الصلح الوافي تكميل اصل الدين

لا سعدى لاثرا العدوى للصلح الوافي الى شركة ادين كفلائه .
وان الدائنين حتى ادين قبلوا عقد الصلح يختصون بجميع حقوقهم
بحام الشركاء والكفلاء المذكورين عملا بحكمه . ٥٩٨ من و . ب .
فاد كان مدين قد عقد صلحا واثب بينه وبين اعلته الدائنين سمي
أن مقاضي هؤلاء نسبة معيه من ديونهم وكان ادعى عليه كفلا
مضافا للمدين في أداء قيمة السداد موضوع هذه الدوى فانه يكون
ملزما بأداء كل القصة التي تضمنها هذه السداد ويكون محكمة
الموضوع التي حكمت أن هذه القصة لا تدرجه أكثر من مرة في دمه
لمدين مقضى لصلح او في قد خلف اعدون .



١٩٥٩/٢/٨

١٠٩

٥٠٢

افلاس

- ١ - شروط شهر الافلاس بعد اعزال التجاره .
 - ٢ - أن التوقف عن الدفع واعتزال التجاره وفاته عاده يجوز اثباتها
بكافة الوسائل .
 - ٣ - لا يعتبر مجرد تحرير اسناد للامر استمرارا لمعاطي التجاره .
- ن اشهار افلاس السحر لدى اسرل التجاره مفيد بشرطين الأول ان
تقام الدوى خلال سنة واحده من اعزائه التجاره ، والى أن يكون
توقفا سابقا لذلك الاعتزال .
- ان تعاطي التجاره او اعزالها من الامور الواقعه التي يحوز انتهها
بمسائل وسائل الاثبات ولم يقيد القانون التجارى ولا قانون اليبات اثبات
هذه الامور بصريقة الاعلان كما وان مجرد تحرير اسناد للامر لا يهض
دليلا على استمرار تعاطي التجارة .

١٩٥٩/٥/١٢

١٨٢

٧٦١

افلاس

عند وجود وكيلين للنقل لا يحق لاحدهما ان نفرد باقامة دعوى
او رفع طعن

الوقائع :

ان قضاء عين وكيل على نفسه عملاً معاً على تحصيل المساءة
بين الدائنين والحفاظ على أموال المعلن ودارتها .

اجتهاد محكمة النقض .

المرجع الذي اثار بعض كثر من وكيل للقضاء بأعمال سفلية
ما اوجب عليهم في مثل هذه الحالة ألا يمتنعوا الا متحدين كما هو نص
م ٦٣٢ من ق.و.م.

وانه لا يحق لاحد وكلي نفسه بعد هذا النص ان يفرد باستصراف
وحده دون موافقة الآخر على رفع الدعوى أو رفع الطعن الذي يخضع
الى اعمال الفكر وتبادل الرأي .

ون احق التحول للنقضي المسند بالادان لاحد الوكيلين في القيم
على افراد بعض الاعمال الادارية لا يمتد اثره الى الخصومة على
اعبار أنها لا تعد من أعمال الادارة حفصتي القواعد العامة بل يخرج
عن نطاقها بحكم م ٦٦٨ من ق.و.م التي ورد فيها « لا بد من
وكالة خاصة في كل عمل من أعمال الادارة ويوجه خاص في
السرعات ووضوح والاقرار واستحکام ويوجه اسمي والمرافعة امام
القضاء » وعلى هذا لاساس فان اطمح المرفوع من أحد الوكيلين لا يقبل
دون موافقة الآخر أو عرته من قبل السلطة التي عيسته على الوجه المقرر
في القانون .

افلاس

٨٤٤

٢٤٩

١٩٥٩/٦/٩

ان توجيه الاحتجاج عند استحقاق الدين ليس شرطا
لائبات التوقف عن الدفع

ان اثبات حالة استوقف من المدفع واثريها في المراكز التجارية أمور
يعود ساحتها من لودائع التي بعد توقف المدفع عن أداء ديونه في
فضاء الموضوع .

د م أوجه شرح في ٤٦٨ ٠ ٠ من و ٠ ٠ من بوجه
لاحتجاج الى المدين في اليومين التاليين تاريخ استحقاق الدين الاستدلال
على توقف عن الدفع لا يعد شرف لاشهر الافلاس باعتباره ان المدعي
يستطيع اثبات استوقف من المدفع بالطرق الأخرى .

* * *

افلاس

٩٤٢

٢٥٥

١٩٥٩/٨/٢

١ - منحصر حق المصافي بوكلاء التفليس من غير تفرق بين الديون
التجارية والمدنية .

٢ - ان وقف الاحراءات في التفليس قبل ختامها بسبب عدم كفاية
الموجودات لا يعطي الحق للمفلس في مفاضة دائنيه ومدنيه .

ان المدعي يصح حد صدور احكامه بشهر افلاسه عبر أهل المصافي
شأن الاموال الخاصة للمدعي العام المقرر في القانون بحديه مجموع
الدائنين .

وان حق المصافي منحصر في مثل هذه الحالة بوكلاء انفسية غير
تفرق بين الديون التجارية والديون المدنية مقتضى الفقرة الشامة من م
٦١٩/ من و ٠ ٠ ب .

وان وقف الاحراءات في التفليس قبل ختامها بسبب عدم كفاية
الموجودات لمتابعة العمل ليس من شأنه أن يؤثر في هذا الحق على اعتبار

ان الوفاء موقوف لا يتجه منه سوى مسح كل دين حق في اقامة الدعوى
على الانفراد من اجل الحملواه دون سكين المقتبس من التعيث بالحقوق
عملا م. ٧١٧/ من ق. ت.

وان حكم الصادر بعلاق سقسه على بوجه الايف الذكر لا يهي
مهمه وكلاء القس في تعيينه امام قضاء لا يند المقتبس ما رالست
ممر مرفوعة من داره امواه بحكم الافلاس الذي به تصل الى نهايه
الحقيقه بالصحيح او بالتلف ايجاد ادائين .

* * *

افلاس ٥٩٠ ٥٢ ١٩٦٠/١/١٤

يمنع على المحكمة تصديق الصلح الذي لا يحقق المساواة بين دائتي المقتبس
ان عهد الصلح الذي به بين المقتبس ودائته على بارل هؤلاء عس
٣٥ في انه من ديوبهم مع قبول استعفاء الذي على حصة اقتصاد
سبويه قد نص في مدته الزبعة على حق كل دين في استعفاء قطعة او أكثر
من جميع عقارات المدين أو حصصه المسجلة استعفاء لتسام بدل الدين
المثبت بصفه بانه وانه عند المرافعة على قصه ارض بين بعض الدائنين
يكون الاقصاه من قدم منه أولا ، ودا قدمت اقطاب معا أحريه
القرعة بين الدائنين .

ان هذا حق شفع عن تعصيل بعض ادائين على البعض الآخر
نصوره لا تحقق المساواة سهم في اقتضاء ديوبهم بل مؤداها ان يور
بعض ادائين بكامل ديوبهم فورا في حين ان البعض الاخر لا يزال الا
ما يعادل ثلاثة ارباع ديوبهم مقسطة على خمس سواب .

وان الصلح على هذا الوجه الذي لم يراع فيه المساواة بين الدائنين
يتمتع على المحكمة التصديق عليه من حراء مافانه لهذه القاعدة التي

بحكم بقررها في تنظيم الصبح بفتح ماره بحق الافسه التي عارض
في عمده مع انفس بضع لاحكمه ٢٨٥ من م. ب.

✱ ✱ ✱

افلاس ٢٦ ٢٥١ ١٩٦٠/٣/١٦

- ١ - ان هه مال العائنين من قبل غير مالها فاته للاطال .
- ٢ - بطل الهبه التي يدفعها وكيل الفلسه من مال الفلس لثائره الاوقاف .

ان وكيل الفلسه المكلف بمتبى القاون سمع اموار الفلس المعونه على خلاف انواعها ومن حمها لثجر قد سح هذا لثجر ما فيه حق الانجار (بدل الفروع) وان وكيل الفلسه لثى سمع عليه نور سمع امول الفلسه على الدائين بسبه ادى المثب لكل مهم قدوم دفع سمع المسم المدكور الى دائره الاوقاف سى سمع فصها هذا املى من يد وكيل الفلسه ومده بدوتره هه من اسارى الدى اسأجر منها العقار .

ان وكيل الفلسه لا بملك اجهه فى اموار الفلسه ولا التصرف فيها على غير الوجهه الممينة فى القاون .
وان هه مال الدائين من قبل غير مالها فاته للاطال ادا لم يجر امراره من قبل هؤلاء .

✱ ✱ ✱

افلاس ٨٦٤ ٢٧٥ ١٩٦٠/٤/٢٨

لا يبعد بالتوافق على فسح عقد بيع صدر عن الفلس بعد بوقعه عن الدفع
الوقائع :

ادعت احدى الشركات ان لها بدمه تاجر ملعا من المال ثمن حرير

• انه بدلاً من تسجيله في معبئه هـ • • • وقد تمت من دفع ديونه ووافق
بعد ذلك على اقامة عقد بيع واعداده ليبيع له • • • سرداد استدان المحررة
ضمنه المبيع •

احتياط محكمة النص :

ان موافقة المجلس على مسح عقد البيع لا تبيح تركه تنفيذ منه
لمسح هذا العقد لان هذه الموافقة هي تصرف من المجلس بعد موافقة
عن الدفع لا يعتد بها •

* * *

افلاس ١٠٢٨ ٤٦٩ ١٩٦٠/٥/٢١

براجع استئناف

* * *

افلاس ١٠٨١ ٦٢٢ ١٩٦٠/٩/٢٨

براجع اختصاص

* * *

افلاس ٤٤١ ١٢٨ ١٩٦١/٢/١٣

الاحتجاج بالسبوع العقارية على كنهه الثانيين

الوقائع :

• اشترى شخص من آخر عقارات ولم سجل العقد في اسجل العقارى
واعترف للبائع شخص الثمن وقبل ان يتم الفراغ شهر افلاسه فوضع

وكيل القسيمة اشارة بحجز على العقارات الماعة وعرض الشاري بهذا
اسم وطلب تثبت البيع وتسجله في السجل العقارى باسمه .

اجتهاد محكمة النقض :

ان مثل هذه العقود غير اسفده التي لم يوضع الاشارة بشأنها في
السجل العقارى على قيد العتار لا يمكن لاحصاح بها صد كسلة
بدائى اى شىء لها سجل حكم الافلاس تأمسا حريا على عقارات
المدين امسلس بمقتضى م ٦٢٢ من ق . ب .



افلاس ٧٦ ٢٤ ١٩٦٢/١/١٥

محكمة النقسية غير ملزمه باحالة الطرفين الى جهة قضاء اخرى اذا قام
نزاع بشأن الاساد المرتكن اليها في طلب شهر الافلاس

ان اشوف من دفع الذى يوجب شهر الافلاس يكون باسمه لدين
معين المتذر مسحق الاداء حال من سراع لذلك فان محكمة القسيمة
عند اثاره الدفع في حده السراع بشأن الاساد المرتكن اليها في طلب
شهر الافلاس ان بحث في هذا الدفع ، عذر اللزم يكون فدعها في
هذا الصدد ناسسة لظاهر احوال دون ان يكون ملزمه باحالة الطرفين الى
جهة قضاء اخرى ذلك لان الاستدلال على قيام حالة اشوف عن الدفع
المؤدى الى شهر الافلاس من مسائل اواقع التي يعود اليها تقريرها ولان
اقتصد من شهر الافلاس حماية حقوق بدائى وليس الفصل في
النزاع .



افلاس ٥٠٦ ٢٤٠ ١٩٦٢/٥/٢١

شروط شهر الافلاس ، وحالاته

ان م ٦٠٦ / من ق . ب . حسب الظروف التي يجب توفرها لاعلان

الافلاس واعتبر في حقه الافلاس كل سحر توقف عن دفع ديونه
سحاريه وكل سحر لا يسلم منه لانه لا يوساكن بظهر بها عبر
مشروعة .

ان مدعى شهارة افلاس السحر بالحق الاول هو اتوقف عن دفع
وكون مدعى سحاريه وان يؤثر هذين الشرطين يؤدي الى اعتبار الموقوف
في حقه افلاس و و كذا موجوداته تفوق ديونه .

وان وجود انقاس لدى السحر أو ظهور ريبه في أمواله على ديونه
سبب من شأنه ان يؤثر في تعيين حقه السحر امفلس الذي يعبر مقتضى
مجرد توقفه عن دفع الديون السحاريه لمحققه في دمنه .

كما وان مدعى سحر في بعض الديون لا يحول دون اشهار افلاسه
من جراء استمراره في الامساع عن دفع الديون الاخرى عبر المارغ منها .

١٩٦٢/١٠/٢ ٤٦٠ ٦٤١ افلاس

يراجع اعتراض الغير

١٩٦٢/١٠/٤ ٤٦٥ ١٧٧ افلاس

يراجع خصومة

١٩٦٢/١٠/٨ ٤٧٦ ١٣٩ افلاس

اثر تحفظ احد دائني المفلس أثناء عقد المصالحة معه

ان الحكم القاضي بصدق المصالحة بين المفلس ودائنه يبرم جميع
بدائني سواء اكدت ديونهم مشنة أو غير مشنة وسواء منهم من وافق
على هذا الصلح أو لم يوافق عليه ولا يستثنى من ذلك سوى اصحاب
الرهون والامتيازات اذا كانوا لم يشارلوا عنها والدائنين العاديين اذا

شأنهم عند حال الافلاس مقتضى ٦٧٦ من قانونه وانهم
 قرر احكامهم بتقدير اصدار هذه الترخيصات في الاراء فان اثر الحفظ
 الذي يترتب له احد بدائش شراء فضايلة لا يمكن ان يفتقر في حقه في
 مناصرة الدعوى ضد شركة المفضل على اصدار ان هذا الحفظ لا يجوز
 بدائش ان يفتقر دون دفع البدائش بدائش عليه بقوى الترخيص
 حذره عند اصداره ١٠١ بدائش مع مسعة حكمه انشئ من
 جميع الدائش .

★ ★ ★

الافلاس ٦٥٥ ٤٨٥ ١٩٦٢/١٠/١١

١ - اثر الحكم الاحتيالي القاضي بسهر الافلاس .

٢ - صحة التمثيل امام المحاكم السورية من حكم بسهر افلاسه امام
 محكمة احتية .

ان من المبادئ المقررة - حكم بسهر الافلاس اصدار من محكمة
 حدى الدول لا من مفعولة الا على اموال المفضل لموجوده في اراضي
 تلك الدولة وان الحكم المجد بهذا شأن من قبل محكمة احية من
 له قوة الشيء المحكوم به قبل اقراره بالصيغة التنفيذية باعتبار ان
 لاجراء ان الافلاس صفة افلمية محضة ، ان نظير اوجده الدولة
 ليعلمه يحاح الى قانون او معاهدة تمنح حكمه بسهر الافلاس الاحية
 قوة سفيدي اراضي دولة اخرى وان حكم بسهر الافلاس في دولة
 احية يعتبر على هذا الاساس عديم الاثر في الاراضي السورية قبل
 اكتماله صيغة التنفيذ وعلى هذا الاساس فانه بقي لمن ادعى افلاسه
 الحق سعالى اعماله بمقتضى الشريعة اما في سورية ويجوز له التفاضل
 بعينه أو بواسطة وكيل عنه دون تدخل وكيل التفليسة .

افلاس ٥٢٨ ٥٦١ ١٩٦٢/١١/١٤

١ - أن يوقف المدين عن دفع ديونه التجارية التي لا نزاع عليها بفتح مدينها عن عجزه المالي .

٢ - على المحكمة التأطره بدعوى شهر الافلاس المحقق من مثانه مركز المدين المالي والسبب من ان يوقفه عن دفع ديونه لم يكن سبجه عجز حقيقي وان النزاع بينه وبين دائته جدي .

٣ - أن فرار المحجز الاحصائي لا يحد من سلطه المحكمة في تقدير جدته النزاع اذا القي هذا الحجر على اموال طالب شهر الافلاس سواء على ادعاء من المطلوب شهر افلاسه .

الوصاف :

بعد وفاته لانه في المدون ان مؤسسه ادعته بدار الشركه لمصور حدها سبع بموجب مصادق بحريه استجبت و تم دفع ربحه بوجه لاخراج فرجهت مؤسسه المدون تحت شهر افلاس لشركه سوفها عن دفع و من هذه الشركه قامت المدون وحصلت حسن حكم بحجر مؤن مؤسسه بدارتها استجبت اذاع طله .

اجتهاد محكمة النقض :

ان مجرد توقف مدس عن دفع ديونه التجارية التي لا نزاع عليها بفتح بصورة مدينه من عجز هذا المدين لدى توقف عن دفع تدويه لا يبره معها لدائن لبعده دليل آخر فترتب على المحكمة في مثل هذه حذر ان تثبت من ان هذا توقف به يكن ولند اضطراب مالي وانما يحذر عن راع حسي وان مركز المدين لم يسلح لا يتعرض معه دائره حصر محقق في حال عدم شهر افلاسه .

وان مجرد حصول فرار بالحجز الاحصائي وبوفر امسب الفء هذا الحجر لا يحد من سلطه المحكمة في تقدير جدته الراع التي تثار في

معرض دعوى الافلاس ذلك ان الحجر لاحتياض اما هو يدبر وقضى
 يحدد في حالات متعددة بقصد المحافظة على حقوق الدائنين عند عدم
 وجود مؤس مستتر للمدين في سوريّة أو سد حصول خوف من تهريب
 أموال المدين وحقائها او اذا كانت تأمّن الدائنين مهددة بالصباغ وهي
 كلها حالات لا صلة لها بحدية النزاع ولا بقصد ان المقلب المدعى بها على
 قدر من الحدية يجعل من المرجح ان يقضى بها في حين ان النزاع الذي يبرر
 رفض اشهار الافلاس اما هو ذلك النزاع الحدى الدائم بين المدينين
 والدائنين حول استحقاق هذه الديون او برسها و استصائها مما لا شأن
 له بالاسباب التي تبرر لقاء الحجر .

ان التثبت من جدية النزاع يرتب على المحكمة التصريح امامها دعوى
 شهر الافلاس ان تقتضى حقيقة النزاع من مظهر المسندات ومن ظروف
 الدعوى فان استجلب وجود قرائن قوية على حدية النزاع او انق
 ان هذا النزاع لا يسم تصاع حدية ذلك كلمها في هذا الصدد على
 ضوء ما ينكشف عنه فحص على اسرار ان عدم هذه الحدية يعود
 نوحه الحصر الى المحكمة اسما في الدعوى التي تتر امامها هذا الدفع .
 ومن كان يعود للمحكمة حق استخلاص حالة الحجر او بقيها من
 جميع القرائن المصروحة امامها بما فيه حجر الا ان ذلك لا يعفي المحكمة
 من قول كلمها في هذا الشأن ولا يبرر ترك هذا الامر للمحكمة التي
 قررت الحجر ان مؤدى ما فاته المحكمة هو تحليلها عن حفظها الاصل
 بتقدير وقائع الدعوى الى محكمة اخرى في حين انه يتعين عليها بعد ان
 سب لديها توقف المدين عن دفع ديونه البخارة ان تعمد قبل رد الدعوى
 شهر افلاس الى التحقيق في حدية النزاع ومائة مركز المدين ادلي وان
 تثبت من ان توقعه عن الدفع لم يكن فاجعا عن حجر حقيقي .

أفلاس ١٨٠ ٦٠٦ ١٩٦٢/١٢/٨

١ - أن دعوى بطلان بيع المعلن لمعاره بعد شهر أفلاسه يخصص للتقادم الطويل .

٢ - يجب تسجيل حكم شهر الأفلاس على صحائف عقارات المعلن ليسنى الاحتجاج به تجاه الغير ولاشاء بائع جبري لصالح كتلة الدائنين .

٣ - سري تصرف المعلن بمعاراته على كتلة الدائنين اذا وقع تسجيل حكم شهر أفلاسه على صحائف عقاراته .

الوقائع :

ان دعوى وكيل القسمة هذه تقوم على عدله بفتح تسجيل معار المارح عنه وانظر مع شئ كان مسند بهذا التسجيل لأسبب على أن هذا البيع باطل ووقعه من المعلن بعد شهر أفلاسه .

اجتهاد محكمة النقض :

ان هذه الدعوى يجب على حال مع هذه النقض وان واصل قانون لم يحدد مدة حتى لأداء بها مدة معينة وهي نفى مسوعة ما لم يقض هذا الحق بالتقادم الطويل على إصدار ان دعاوى الاتصال التي تسقط بالنقصان لمدة شهر شهرها تختص في دائرة من التصرفات الواقعة أثناء فترة اية وفي تسجيل رهون جديدة بعد شهر الأفلاس عملاً ٥٥ ٦٢٧ من ق.و.ب .

ان المشرع الذي أصدر التصرفات الواقعة من المعلن بعد شهر أفلاسه عن سري على كتلة دائنين وقرر ان الأفلاس يشئ حراً شاملاً على اموال المعلن يصبح هذه الكتلة اما اخرج عن هذه المواعيد العامة لعقارات العائدة للمعلن اني اقردها حكماً خاصاً في م ٥٣٢ من ق.و.ب . قرر فيه ان شهر الأفلاس فيما يتعلق بالعقارات واحقوق العينية العقارية العائدة للمعلن يخصص فواعداً شهر المحصة

دبرهون والاعتمادات عندئذ وان على وكلاء المجلس ان يقوموا بشهر الافلاس في السجل العقاري يثبت من هذا السجل واسارا من تاريخ وقوعه تأمين جبري لمصلحة كتلة الدائنين .

وان احكمه بآراء على الوجه المذكور فربح في وجوب سجل حكمه شهر الافلاس على مصنف عقارات المجلس لتتسبب الاحتجاج به تجاه المبرور شاء بان جبري لمصالح كتلة الدائنين .

وان هذا الوجوب جاء مؤيدا "توسعة التشريع" على انني خصصت للسجل الاحاديث الاجتهاد التي يعلن بها الافلاس والاحكام التي يعلن افراح اصفهه اعتمادا فيما يخص الحقوق العينية غير المنقولة المدخلة في موالن المجلس بتمشي المادة ١٠ من قرار ١٨٨٨ لعدم ٩٢٦ المعدل بالقرار ١٤٥/ له ر .

كما وان الحقوق ووجبات والاحكام والاحداث حقوقه الخاصة للسجل الاحاديث غير يعاون الحق اعمر مما بها غير مستغنى على الوجه المبني في الاسباب الموجهة هذا ر .

ان من يثبت الحق في عقارات من حسن منه لاسناد اي قود سجل اعقاري الجدية من الاشارة الى كل ما يمس فيه غير المقبول او غير مسجعه انقود او لا يمكن استظهاره عند فحص سجل من سبب من حمته المشرع فليس الحق .

ان مؤدى هذه الاحكام انه اذا ثبت المجلس حقا على هذه العقارات او تصرف بها الى غير من دون انه احسنة قبل تسجيل حكم شهر الافلاس فان هذا التصرف يبرئ على كتلة الدائنين انني اطلب اتحاد الاحترامات الكفيلة بصيانة حقوقها . ذلك لان مع المدين من انصرف في الغرض لا يند في هذه الحالة الا بعد التسجيل ولان قود السجل اعقاري بعد مصدر لاكتساب الحقوق العينية ونهها ولا يجوز ربح

الحقوق التي كنسبت للاسناد اسما الا اذا ثبت فعلا سوء نية الاشخاص
الذين اكتسبوا هذه الحقوق سنة ١٣٠٥ المعدلة من القرار
١٨٨٨ / الآنف الذكر .

* * *

افلاس ٨٤٧ ٦٢٥ ١٩٦٢/١٢/١٥
براجع اختصاص

* * *

افلاس ٣١٨ ١٦٧ ١٩٦٢/٢/٢٣

ان مجرد توقف باجر عن دفع بعض ديونه يحول باقي الدائنين المطالبة
باشهار افلاسه .

ان الافلاس حالة توقف فيها باجر عن دفع ديونه التجارية او بلحاظ
ديونه بدسهم نفسه لمدة بوسان يظهر أنها غير مشروعة وفي ما نصت عليه
م ٦٠٦ من ق. س .

وان الديون التي يترتب الافلاس على سحلف عن دفعها هي الديون
التجارية المستحقة الحقة من ابراع الخدي .

كما وان مجرد توقف الباخر عن دفع بعض ديونه يحول باقي الدائنين
لمفاته باشهار افلاسه لان ملك الافلاس هم اجراء تحفظي مصححة
جميع يفصد به تقاضي الكارثة سحمة عن هذا ايجر والتي قد
تؤدي سديد اموال المفسر ويسهدف تصفية عامه بجميع ديونه .

افلاس ٢٤٧ ٢٨٠ ١٩٦٢/٥/١٦

١ - تدخل النيابة العامة في دعاوى الافلاس .

٢ - اثر عدم تدخل النيابة العامة في دعاوى الافلاس .

ان المشتري لم يجعل تدخل النيابة العامة في فضاء الافلاس ازامي
وان الاعراض عن مطالع رأي النيابة العامة في المبرعات اسي
لا تخصم النيابة فيها كصرف اسي لا يربط عليه أي بصلان في
الحكم .

* * *

١٩٦٢/٦/١٧ ٢٤٩ ٢٠٦ اقرار

تعريف الاقرار العاطف للتقادم .

الاقرار المعلق على شرط .

ان لاقرار انقطاع ببداية صريحا كان و صمتا هو كمن قول او عمل صادر عن مدعي يستند منه الاعراف بالحق المتسرع فيه دون ان يشوب هذا لاقرار لعموم او يعنونه الشك .

وان تعلق الاقرار على شرط يحول دون مؤاخذة المقر به ما لم ينحرف الشرط عن سائر ان المتسرع مع بخرته لاقرار على صاحبه الا اذا انصب على ورائع منعه و كان وجود واقعة منها لا يقتضي حتما وجود اوقائع لاحقة مثلا ١٠١ / من ١٠٠ ب .

* * *

١٩٦٢/١١/٢٩ ٥٩١ ٨١٨ اقرار

براجع سناب

* * *

١٩٦٣/٢/٢٧ ١٧٧ ٢٥٨ اقرار

براجع بينات

* * *

١٩٦٢/٤/٢٢ ٢٢٥ ١٢٧ اقرار

براجع بينات

* * *

١٩٦٢/٥/١٨ ٢٨١ ١٣٦ اقرار

براجع بينات

* * *

١٩٦٢/٥/٢٢ ٢٩٤ ١٩٥ اقرار

براجع التزام

الكرام

٦٨

١١٢

١٩٦٢/٢/١٨

ان تقدير وسائل الاكرام ومسمع حاسمتها وتأثيرها في نفس المتعاقد
مسألة موضوعية يعود لمحاكمة الموضوع تقريرها بالاستناد الى ما تنحصره
من ظروف الواقعة بصورة سائفة .

* * *

التزام

١٩٥٩/٢/١٤ ١٢٥ ٦٧

١ - أن المورث لا يمثل وارثه في العقود التي يجريها الأول توطأ قصد الأضرار بالآخر .

٢ - للوارث أن يطعن بالعقود التي أجراها مورثه والمصره به ويثبت صورهها بجميع الوسائل .

٣ - المورث لا يمثل وارثه في العقود التي يجريها توطأ قصد الأضرار به ولهد الأخير نصفه شحفاً إذا أن يضمن تلك العقود ويثبت صورهها بجميع وسائل الدلائل على اعتبار أن ليس بممكنه أن يستحصل على مستند المصادق أن للوارث أيضاً أن يطعن بالعقد الذي يحمي وحده لوارث على عذر أن العقد المذكور مخالف لنظام العم والمصرر أن يثبت عدم مشروعته بجميع وسائل الدلائل وذلك عملاً بالمقررتين الثالثة والأخيرة من م٠ م٠ ٥٧ / من ق٠ ب٠

* * *

التزام

١٩٥٩/٢/١٨ ١٤٠ ٧١

أثر إبطال العقد بسبب نقص أهليه المتعاقدين

١ - إبطال العقد يحض في أهليه المتعاقدين لا يجعل هذا الأخير في حل من الدين المترتب بدمه نسخة منه ملما من أدل من المتعاقدين معه بل يبقى مبرماً يرد ما غاد عليه من المبيعة حسب قصد العقد وذلك عملاً بأحكام م٠ م٠ ١٤٣ / من ق٠ ب٠

التزام ٦١٥ ٤٢١ ١٩٥٩/٩/٦

يعود لقضاء الموضوع تقدير وجود اسباب التدليس المبطله للعقد
الوقائع :

ان دعوى الفاعلين تقوم على المصاة باصل عقد اسبح من حره
التدليس لدى خطاب ابيه الشركه المشرنه حيث وعند بان تدفع لهم
الفرق بين اثنى المسمى وبين اعلی سعر تعهدت على أساسه مع أصحاب
العقارات المجاورة *

اجتهاد محكمة النقض :

انه يشترط لابطال عقد بالتدليس ان يكون الخلل الذي اسببه
العقد من الخسامة بصورة تؤثر في نفس المعاهد الآخر فخلله على
انرام انعقد عملا بالحكم ٥٥ ١٢٦ من ق ٥٥

وان استظهر وجود الفرق الاحسانية ويتدبر مدى تأثيرها على
اقتصاد رضاء العاقد الموضوع مما يعود لقضاء الموضوع ينترشدون
فه بخانة المعاهد الشخصنة وبالظروف التي حاصت بالعقد *

* * *

التزام ٢٥٢ ٥٥٢ ١٩٦٠/٨/٢٢

ان شرط التعهد بدفع العطل والضرر لا يعيد اعطاء الحق للطرف الناكل
بالانفراد بفسخ العقد لقاء دفع التعويض *

لقد تضمن سند الح تعهدا من النائم بالفراغ لمشتري عن الحصه
المباة تحت طائلة دفعه عطلا وضررا *

ان مجرد وضع مثل هذا اشرط اجرائي في العقود الثائية لا يفيد في
حد ذاته اعطاء الحق للطرف الناكل بالانفراد بفسخ العقد لقاء دفعه

التعويض المشروط اذا ان للصرف الآخر بمضى ١٥٨ ٠٠ من ق. م. ٠
 اختيار بين المطالبة بسند عقد أو بسند مع التعويض في احسن
 ان كان له مقتضى مما يحد حوار اجمع بين المطالبة بسند واعطى
 واصبر يدي نفس في مثل هذه الحالة تعويضاً للدائن عن تأخر المدين
 في تعهد الترامه وبما ان المدنى احذر سبيد العقد ولم نحمل عن حقه
 في هذا الشأن وان المدنى عنه لا يملك حمله على قول فتح العقد
 مادام ان العقد لا يحوى نص صريحاً بفساد العقد مبروحاً في حالة
 تخلف المدين عن القيام بالتزامه .

* * *

التزام ٢٨٧ ٥٥٥ ١٩٦٠/٨/٢٢

لا يحكم المدين بالتعاقب الا بعد قيام الدائن بالتنفيذ فعلاً

نص م. ٢٠٤ من ق. م. ٠ على أن المدين يحبر على سبيد الالتزام
 اذا كان ممكناً ان اعاد هذا النص الذى يظهره المشرع طريقة التنفيذ
 العسى بوجوب على اعضاء أن يحكم بالزام المدين بالسند العسى ولا يتصار
 الى الحكم عنه بالبقات الا عند قيام الدائن فعلاً بالسند على حساب
 المدين فعندها يحكم له بمقدار ما اتفق .

* * *

التزام ١٢٢٩ ٧٧٤ ١٩٦٠/١١/١٥

ان بيع الاداره بعض الاموال بموجب عقد تحقيقاً لفكرة اقتصادية
 يخضع لاحكام القانون المدني .

ان العقد امرم بين طرفى الخصومة بشأن بيع حطب الوقود على
 سوقه في الحراج قد حدد لقبل المبيع ستة اشهر مع الاتفاق على غرامة

فدورها حسون لديه مسؤولية عن كل يوم من أيام السحب في مصد
الانصرام .

ان هذا العقد الذى برمه مصلحة اخرج في ورايه الزراعة
بوصفها شخص اعتبارى لا يرمى الى تنظيم المرافق الخرجية عامة
أو سريها و ادارتها بل يهدف مع الحسابات الخرجية .

ون مثل هذا العقد الذى يصر في الادارة في مع ابدل تحقضا
بفكره اقتصاديه يخصص في الانصرام المديونية الناجمة عنه الى احكام
القانون المدينى شأنها في ذلك شأن سائر الافراد .

* * *

الترام	٢٦٠	٦٢	١٩٦١/١/٢٣
	يراجع نهب		

* * *

الترام	٤٩٨	٢١١	١٩٦١/٢/٦
	١ - يحق لمن عذ عذنا تعهد فيه بتقديم مواد للابارة المطالبه بالتعويض في حالة الارهاق .		

٢ - التزام رده الى حبه المفقول .
الوقتات :

تعهد شخص بتقديم كمية من لصحب وورده الدعج خلال عدة
اشهر وثناء تعهد تعهد وفعت حوادث طارئة أدت لارهدن المتعهد
سبب علاء المواد التي تعهد بتقديمها وورد في سبك التعهد بأن لمتعهد
ينحمل تمة الحادث المصاحبه ودموه انقاهرة ولا يحق له أن يدعي تجاه
الادارة بالصرر والخسارة من جراء ارتفاع الاسعار أو لاي سبب كان

وتقدم المدعوى مطالب المدعويين بسبب الأضرار التي حوِّلت المدعوى لعله
 صوله دون تحفظ بشروطه أو إرادته في عقد التوريد المذكور .

اجتهاد محكمة النقض :

لقد قرر القضاء الإداري في العقود التي تبرمها الإدارة من أنه
 يجوز للمتعقد مع الإدارة أن يصاب بموَضَع من الأضرار الناجمة
 عن ظروف الصارئة بعد أن يكون قد سقيد التزاماته التعاقدية وبو
 انتهت إليه هيئته شيئاً بعد ذلك ضماناً لسر برفق بعام
 الذي يخضع مع الإدارة مواصلة تعقد التزامه بعداً من
 الإحلال بمصالح العامة .

وأنه ليس في تعقد مثل هذه عقود بحول دون المصلحة المدعوى
 أو ما يعبر عنها الحق المتعقد بهذا الشأن مما قد أنها مرفقة لا سيما
 بعد أن ذهب القضاء الإداري إلى أن توقف الالتزام في غير الحالة التي
 ستحصل فيها السقيد بعد تقبُّلها في وجه العقود مع الطرف الآخر
 يعرضه للمسؤولية .

والسماح حتى السقيد من الإحلال بالقوة القاهرة والحدث
 لمحقق وانعفاء الإدارة من المصلحة المتعقد واعتل وأحضر السحيم عن ارتفاع
 لأسعار أو أي حدث مما لا يصلح سبب رد هذه المدعوى وذلك لأن
 الظروف المثارة بهذه القصة تتعلق بالحوادث الصارئة ولا علاقة بها
 بالقوة القاهرة التي تؤدي إلى إحالة السقيد مما لا مجال معه لتطبيق
 خصوص المتعلق بضمان القوة القاهرة ولأن الاتفاق على الإعفاء من
 تحمل السعة الناجمة عن الحوادث الصارئة مطلق لا يكون له أثر في إعفاء
 الإدارة من تحمل سعة هذه الحوادث لمخالفتها القاعدة أخرى تتعلق
 بالنظام العام على الوجه المقرر في م/ ١٤٨ / م ق م .

١٩٦١/٢/١٢

٢٢٥

٤٢٦

التزام

١ - تجديد التزام مع أحد المدنين المتضامين .

٢ - انقضائه بالنسبة لبقية الدائنين .

الوقائع :

تقوم دعوى المدعي على المطالبة بفسخ الدين المترتب بموجب
السداد التي يحملها احدى شركاء - المدعى عنها - تأسيسا على
أن الدين يحدد سها وليس أحد مظهرى السداد تتجه قده في حساب
محاري لدى السهي بفتح وتحريم سداد حدينه بين شركة المدعي
عليها وبين المظهر .

اجتهاد محكمة النقض :

صت م ٣٥٣ من ق ٥ م على أن الالتزام يحدد هتبع رصد
احساب محاري واعتراف وان مثل هذا تحديد اذا حصل مع أحد
المدنين المتضامين يكون من شأنه ابراء دمة باقي المدنين الذين لهم
يحفظ الدائن بحقه فلهم على أساس أن احددته يقضى الى انقضاء
دينه القديم على وجه وضع ويثبت مكانه دينا جديدا يحلف في صفاته
وبودعه وفي تأميمه عن دين القديم .

اذا لم يحفظ الدائن بحقه من المترين الآخرين بالدين الاصلي
بل اخرى التحديد دون قد او شره يقتصر ان سبه انصرف الى براءة
دمتهم من الدين الاصلي الذي يقضى بالتحديد طبقا م ٢٨٦/
من ق ٥ م .

الشَّام

E A 1

214

1971/5/27

اسقاط الحق بطلب ابطال العقد لمعبى خلال سنته وبدء سريان هذه المده

الوقائع :

بفضل المدعي سبيع ربيع الحضانة اثناء عدم مدرسا في هذا الاثناء
أعطني ملاكراه فذبح المدعي سقوط الحق بصل هذا العقد بالاستناد
م/ ١٤١ / من ق م *

اجتهاد محكمة التقص :

ان نص امدده ١٢١ من و. م. ح. ب. في ان يحق في ابطال العقد
لعب من عبوب الارادة سقط اذا لم يثبت به صاحبه خلال المدة
المعينة فادع ما انقضت العقد صحيحا ولم يعد من العاثر ابطاله
ولا يستند بهذا الحق احد لا عن طريق الدعوى ولا عن طريق الدفع
لان لا كراهه ان ياتي هو عب من عبوب الارادة كما يحفظ و سلب ليس لا يجعل
العقود مبرمة يجب استيفاء مثله بطلان مطلق ولا يؤدي الى ابطالها
وقد اذعننا بامثال مثل هذا عقد من جراء ما شابه من لا كراهه يجب
ان يتم خلال المدة المحددة لسقوطه .

و ستر على خلاف ذلك يقضى الى تعضل حكمه الماده ١٤١ المذكوره
وبناء جميع العقود مهدده بفسخ وهو الامر الذى حرص المشرع على
تفديده بوضعها ضمن المدكور بدى فصدمة استقرار المعاملات باعطاء
اوقاف الكافى لتفكير وممارسه الحق بابطال العقود التي تعرضت
فيها ارادة المتعديين لشوائب بحيث ادا مر دون مذاعة غنروا اهمهم
اجازوها واستقر الوجود القانونى لها .

التزام

١٩٦١/٥/٢٩

٤٤٩

١٨٩

ان اتفاق المتعاهدين على تحديد قيمة المبيع بالتقيد الاحسي في الوقت الذي لم يكن لهذا العقد سعر الزامي محدد قانونا لا يخالف النظام العام .
ان الرابع بين سرقي الخصومة يقوم على تحديد قيمة التقود الاحسية
بشي تم الاتفاق في العقد على ان يكون موزع بها واني احد الباعين
المدعى عليه على عاقبة ذاء اسم به في وقت به سكر له . سعر ارامي
محدد بنص في القانون .

ان هذا الاتفاق الذي لا يخالف النظام العام عند ارامه يلزم
الباعين بذاء بمقود على اساس السعر الذي يمثل في علاقه الخصومه
بين العقد رسمي واقيد الاحسي بعد ان اقصت عليه
اراده انفسهم في العقد ان الحكم المتضمن فيه باني فني بالارام
الباعين المدعى عليه بانه استند الاحسي سعر اشرف في السوق
اخبره بحره الذوق به اوام قصاءه على ما استخلصه من مقود
العقد .

وان ما اقيم عليه الحكم لا يخالف حكم .. ١٢٥ من و.م .
ولا يعارض مع الاوامر الارميه مكتب لقصع بن مقود على اعمل حكم
الاتفاق المبرم في امر كان مباحا .

وان مساع الطاعن عن دفع الثمن بالتقود المتفق عليها في العقد
يستوعب اعتباره مقصرا بالتوفاء الكامل بصوره تحول المدعى اطعون صده
تقاضي فروق السعر مع انقوائه عن هذا الحرة من الثمن المحسوس تحت
يد الطاعن بدون حق .

التزام ٢١٠ ٦١١ ١٩٦١/٨/٧

١ - أن مصادره التأمين عند تكول الزائد لا يحط من المسؤول ما لم
تضمن الاتفاق اعتبار التأمين شرطاً جزائياً .

٢ - أن تقديم الزائد العطاء في المزايدات هو بمثابة إيجاب إذا ما رسا
عليه المزاد .

الوقائع :

رسا على شخص في إحدى المزايدات امراد وقد بكل بعد ذلك عن
تسديد العقد مما أصدر لطرف الآخر تحديد مرادته بتسوية بحم عنها
ضرر لحق بهذا الأخير .

اجتهاد محكمة النقض :

إن المزايدات التي تجريها الدولة الرسمية أو الأفراد بسبب الإ
ساره من رسوم كل راعى لمعاقد ود دخل في المرد ويقدم بعطاء
فيكون ذلك بمثابة عقد ود حيث المراد به ويرتبط عليه امراد وصدق
ذلك من قبل طرف الآخر أعبر ذلك قولاً من هذا الأخير يصح العقد
بموجبه مما بين طرفين لمعقودين فلا يحق لأحدهما أن يعقد بموجبه
أو يعقده بصفه بالحكمة العامة التي بسود العقود .

وإن رسو مراد على المراد وأمرام العقد على الوجه المذكور يجعله
مسؤولاً عن استبدال العقد عليه ون يكونه عن تصيد
العقد بوجوب مسدده عن مقدار الضرر الذي يحتم عن إخلاله بالالتزامات
التي تضمنها العقد .

وإن ما شترت عند بدء المزايدة على كل مراد من دفع تأمين قبل
توقيع قائمة المراد على أن يبقى هذا التأمين حتى انتهاء تصيد وإصدار
عند يكون المراد أو إمساكه عن تنظيم السداد من شأنه أن يحل المراد

من المؤولية سعده م لم يتضمن الاتفاق على اعتبار هذا التأمين
شرا حرا .

* * *

التزام ١٠٦٤ ٩٠٨ ١٩٦١/١٢/٢٦
يراجع ألعاب محامه

* * *

التزام ٢٠ ٨٨ ١٩٦٢/٢/١٥
يراجع استملاء

* * *

التزام ٥٩ ١٦٠ ١٩٦٢/٤/٢
ان ارتفاع الاسعار بشكل غير مألوف عن وقت التعاقد شكل خادنا استثنائيا
ان ارتفاع الاسعار بشكل غير مألوف من جراء تغير الظروف
الاقتصادية ، في فاه عنها العقد وقد تكونه بعد فحاشا لم يكن في
الحيثان بصورة تهدد بحساره فدحه اما يعتبر من قبيل الاحداث
الاستثنائية العامة غير اموقعه التي تحير لقاصي رد الاسرام المرهق
الى الحد المعقول تضاعفا ١٤٨ م ق م

* * *

التزام ٢١٤ ٢٩٢ ١٩٦٢/٧/٨
يراجع آراء غير مشروع

التزام ١١٥ ٢٠٥ ١٩٦٢/٦/٢

ان يمكن منعها عند تكول انصرف لآخر عن القضاء بالزاماته انصار
بين انفسه بسند العند أو بصلحه مع معوض ان كان له مقتضى
كما ان له بعد انفسه بالنفس العسى ان بعد الى المصلحه بالنفس مع
معوض أو بالعكس وهذا نص عنه ١٥٨ من و. د. *

* * *

التزام ٢٤٠ ٤٦٩ ١٩٦٢/١٠/٦

١ - اعاده التوازن بين التزامات المتعاقدين بسبب استغلال احدهما
لطش الآخر البى وهواه الجامع .

٢ - ان عن القاصر بوجب ازاله جزء منه سواء كان هذا القبر
بسببه استغلال ام لا .

٣ - لا يقتصر العند في التدليس على نوع معين مادي او معنوي
واسرط ان تكون هذه الخيل على جانب من الحسامه بحيث لولاها لما ارم
العند ولا يسرط في التدليس ان تكون الطرق الاحتماله قائمه بذاتها
ومستقلة عن الكذب .

ان امشروع اسس في ١٣٠ من و. د. وعده عامه حديه
استهدف منها اعاده اسس بين التزامات المتعاقدين عند احتلاله احتلالا
وذلك بسبب استغلال أحد المتعاقدين بصلح المتعاقدين الآخر اسس أو هواه
جامع وهذه القاعده تقوم على اسس لحقوق عب في اراده المتعاقدين
لمعوض بغير تقاضى ابطال او تعديل كل عقد اسعمل فيه طيش العاقد
المعوض أو هواه الجامع .

وانه لا يبدل من هذا السطر نصيحه ٣٩٣ من و. د. من احكم
خاصه بالنفس الذي نصيب اساع القاصر مما لا شأن له بسعوى الابطال
لؤسسه على نظرية استغلال اعش والهوى الجامع اد ان لمشروع

استهدف من هذا النص توفير حماية إضافية للقاصرين الذين يتسهم
العنصر عند بيع عقاراتهم وأوجب إزالته جزء من هذا النص «بإلاع الثمن
في أربعة أقساط سواء كان هذا العنصر نتيجة الاستغلال أو لم يكن
ويعني آخر أن المشرع أخذ في هذا المبحث بالمعنى المادي فاعترض مجرد
حصول العنصر بسنة معه مرور المدة وإزالته وبه يفسد بالمعنى
القضيي مدّته على عبث في إرادته معاقبة المصنوع ومعرفة المعاقبة الأخرى
بهذا العيب واستغلاله له »

وإنه يبدو مما تقدم أن العنصر الذي بحثه الماده ٣٩٣ المذكورة يتعلق
بمخالفة خاصة تختلف في موضوعها وفي الأساس الذي تقوم عليه عن
العنصر المنصوص عليه في الماده ١٣٠ من ق.م.م. مما لا يتعارض معه بمقتضى
أن أحدهما مدرج في الآخر أو عند أحكامهما »

وإن عدل هذه الأحكام يستتبع اعتبار عقد بيع كغيره من العقود
خاصة بالأشخاص أو التعديل ذاته الاستغلال على لوجه الآتي
الذكر :

كما وأن المشرع الذي غرس على حوار أبطال العقد المتدليس ذاته
لحداً أحد المتعاقدين إلى أنواع من حيث التدليس على إرادته لمعاقبة
الأخر لم يقصر هذه العقوبة على نوع معين مادي أو معنوي ولم يشترط
سوى أن تكون هذه العقوبة على وجه خاص من الخصائص بحيث لولاها لما
أمر بظرف الآخر العقد وعلى هذا الأساس فإنه لا يشترط في التدليس
أن تكون طرق الاحتيال فاحشه مدتها ومسبقة عن الكذب إذ يكفي
في بعض الأحوال أن يكون الكذب ذاته طريقاً احتمالياً في التدليس لأن
الغش في كل ذلك أن يكون المتدليس قد التمس على المعاقبة الأخير وجه
الحق وحمته على العقد بصفلا ولأن مجرد السكوت عمداً عن واقعة
أو ملاحظة يعد صراحة من التدليس إذا ثبت أن المتدليس علمه ما كان ينبغي

اعتد بـو علم سبـك بـوائـفـه او هـدـه اـمـالـسـه عـلى اـلـوـحـه اـمـدـى فـرـرـه مـ.
١٣٦ مـن وـ٠٠ مـ

* * *

التزام ٥٩٩ ٥٠٤ ١٩٦٢/١٠/١٨

لتتزم البائع بتسليم المبيع بمجرد العقد ان لم يتضمن العقد نصا خاصا
يحدد من هذا الالتزام .

الوقائع :

انسب البائع ان يدعى عليه ضم في حياز المبيع عليه بوصفه
مالكاً لخصه منه ومساهم بحصة المبيع من شريكه وانه اقدم بالاتفاق
مع شريكه المذكور على بيع هذه الحصة للمدعى الذي رفع هذه
الادعاءات مدعى عليه بسبب تسلمه وقد قضى المحكم للمدعى عليه
بتسليم المدعى المبيع حيا من كل شأن .

اجتهاد محكمة النقض :

ان بيع المدعى عليه وشريكه المبيع المذكور من المدعى بصفته وحده
يرتب اسرارهما بتسليم المبيع بمجرد العقد ان لم يتضمن العقد نصا
خاصا يحدد من هذا الالتزام وان يحدد هذا الالتزام تحول دون مزاغة
المشتري في استلام المبيع لا بد ومن المبادئ حقوق بعد بيع تحوله
الامساع عن تسليمه كما وان انفس جميع حقوق المتعقد بالمبيع من
المشتري دون ان يشف المبيع عن نفسه أي قد لا يجعل مزاغة
أحد الداعين بالامساع الى حق ساق به يعين عنه يستلم الرام بالساع
تسليمه ببيع غير مثقل بأي حق عملاً بحكمه مـ ٤٠٣ مـ من قـ مـ .

النزام ٢٥٧ ٥٥١ ١٩٦٢/١١/١٠

ان بيع محتلاب تعاطي البقاء مع معروشات باطل لخالعه الآداب العامة
الوفائع :

يسى من الاوراق ان المدعة اجتماعه بسن بموجب عقد من المدعى
عنها نصف الرحطة المعنفة لها من المستطاب الادارية بفتح دار تعاطي
البقاء مع جميع معروشات هذه الدار سى اتحدث للمارسه هذا العمل
و يدون المنفعة بدمه الساب النواى شتعل فى هذه المحل .

اجتهاد محكمة النقض :

ان العقد المبرم بين الطرفين بدين اسهدى الاشراف فى اسثمار
سب لمعاره بغير على هذا الاساس مخالف لآداب العامة كما وان
الحصول سى رخص من الاداره لا يفتح عقد ان سرحض
شخصي بمعنى لاهداف صحة واحسانه ولا يؤدى الى تعديل اراده
المعافدين التي اتجهت الى اراء عقد مبنى على سب غير مشروع .
كما وان العقد سامل ليس يعمل و وى وان من حق كل دى متسلحه
ان ينسب ، لفعال وللمحكمه ان تنسى به من بقاء نفسها ب دامت
دعوى استلان لم تقف ، بقاء خمس عشره سنه من وقت العقد
تطبيقا لاحكامه م ١٤٢ من و . . .

وان المشرع الذى قرر بطلان العقود التي لا تقوم على سبب
مشروع اوجب فى حابة القضاء بامتلان اعادة المعافدين الى احاله سى
كدوا عليها عمل العقد واحار الحكم بنعوض معدل د استحاب
الاعاده عملا بالمادة ١٤٣ من القانون المذكور .

* * *

النزام ٥٧٣ ٥٧٦ ١٩٦٢/١١/٢٢

يراجع ذهب

التزام	٢٨٩	٦١٠	١٩٦٢/١٢/٩
	مراجع بيع		
	* * *		
التزام	٦٢٢	٦٢٠	١٩٦٢/١٢/١٣
	مراجع أعتار		
	* * *		
التزام	٧٩	٨٨	١٩٦٣/٢/٧

١ - أن عرامه الباجر في السعد لا يخرج عن كونها تمويضا اتفاقيا
حدده المتعاقدان مسبقا في العقد .

٢ - لا يجوز النازل مسبقا عن مراجعته القضاء شأن ما قد يقع من
خلافات حول تنفيذ العقد .
الوقائع .

١- دعوى الجهة المضمون سنده بقوة على امضائه باسترداد العرامه
التي امضاه الاداره امضاه من سنده المدفوعة اليها بسبب تأخر
الطعن من تسليم المصلحة المتعاقدين وذلك تأسيسا على أن هذا
تأخر لم يقع في ضرر بالاداره المذكوره وان الحكم المطعون فيه
الذي استلزم صريح اخره أن الضرر الحقيقى اللاحق بالاداره بهي
في حدود مبلغ ٢٠٠٠ ل. من حول الاداره الفاعلة الاحتفاظ بهذا بقدر
من العرامه التي استوفىها تمويضا بها عن الضرر الذي اصابها واورامها
يرد ما قاض عن هذا المبلغ للجهة المدعية .

اجتهاد محكمة النقض :

ان ما فهم عليه الحكم سندو سيما لا محاذة فيه للقانون ذلك أن
عرامه التأخير التي نص عليها بقدر لا تخرج عن كونها تمويضا اتفاقيا
حدده المتعاقدان بصورة مسبقه في العقد ولا يكون مستحقا اذا ثبت
المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر ويجوز للقاضي تخفيضه اذا كان
مسلما فيه الى درجه كبيرة بمقتضى م نص عليه م/٢٢٥/ من ق ٠ م .

وان ما يدورع به الجهة الصاعدة من ان السد ٣٣ من العقد حول الادارة فرض انعامات المذكورة بمجرد حلول الاجل وتأخر المصعون صده عن اوفاء بالتزامه دون ان يكون له حق لاصحاح بالقوة القاهرة ومن انه لا يحق لتقصاء تسجل في ارادة المصاعدين بعدد ما انفق عليه وان ذلك لا يحول دون ممارسة القاضي سلطته بهذا القصد على اعتبار ان الاحكام المصعوص عليها في امدد المذكورة تعتبر من استقوص المصلحة بالنظام العام انى لا يسوع للصرفين الاتفاق على ما يجانبه تدس ما فررتة انقرة ثلثة من هذه المادة من انه يقع باطلا كل نفس يخالف احكامها .

* * *

التزام ٨٨ ١٠١ ١٩٦٢/٢/١٢
١ - شروط تجديد الالتزام .

٢ - ان تجديد الالتزام الذي يعادل الوفاء لا سم الا اذا خالف الالتزام الجديد الالتزام القديم .

ان تجديد الالتزام مدى يعادل الوفاء لا سم بمقتضى فواعد الاحكام المدة الا اذا خالف الالتزام الجديد الالتزام القديم في محله أو في مصدره أو في عينه المدين أو الدائن عملاً بأحكام م. ٣٥٠ / من ق. م .

وان التجديد لا يستفاد من تعديل سند مدين مدين موقوف من قبل ولا مما يحدث من تغيير في الالتزام قاصر على رمن الوفاء أو مكانه أو كميته على الوجه المقرر في م. ٣٥٢ من المذكور .

وان اعمان هذه الاحكام تؤدي الى تقرير ان اسبدال السد اذرع عنه سند جديد لا يكفي لرد دعوى الصاع بل يستتبع حسم البراع اندثر بين الطرفين حول الاثر الساجم عن هذا الاسبدال .

التزام ١٠١ ١١٦ ١٩٦٢/٢/١٩

ان استبدال سند قديم بآخر جديد لم يوقعه الضامن الاحباطي
لا يعتبر تعديلا للالتزام ينقصي معه التزام هذا الضامن .

ان الالتزام لا يحدد الا باستبدال لاسراء الاصلي والزام جديد
يختلف عنه في محله أو مثيره أو بعض الدائن شخص أو شخص آخر أو سعي
الدين اذا تم لاتفاق على حلول حتى مكنته طفا لم يص عليه .
٣٥٠ من في ٣٠٠

وان التجديد مدعى حتمه اقتصر على استبدال السيد القديم
الذي وقعه اصحاب كتمان احصائي بسدين جديدين بم توقعهم
الطاعين وضمت اليهما الفائلة المستحقة .

ان الاستبدال احدث على وجه المذكور لم يصح من الدين
مثلا في محله أو مثيره أو بعض الدائن في بدائل أو لمدين لا يعتبر
على هذا لاصح بحدود لاسراء دين التجديد لا يستبعد من كفاية
سند جديد ولا من غير لا يسأل سوى الفائده أو رسم وفاء
وكيفية ما لم يوجد اتفاق ينقصي بغير ذلك عملا ٣٥٢ من في ٣٠٠ .

وان ابدال دين عمد سطية سند جديدا على لمدين الاصلي لم
يعد اذ عن سند القديم الذي يحمل توقعه من احفظه بهذا السند
بعد ان هذا الاستبدال لا يتولى على ائتمار حسن يرمي الى تجديد
الدين ويؤكد ان الدائن احفظ حقه من ائتمار ولم يره دمه منه .

★ ★ ★

التزام ١٢٧ ٢٠٢ ١٩٦٢/٤/٧

يراجع سند

التزام ١٦٥ ٢٦٦ ١٩٦٢/٥/٩

اثر القصر على المتبرع

ان ثبوت قصر المتبرع وبطلان تعهده يدفع قيمة مشنرياته لا يتوجب احلاء دعوته من أى التزم بسبب اسطراره لهذه الاشياء ولكنه يلتزم برد ما عاد عليه من مسعفه بسبب هذا العقد وفق ما نصت عليه م ١٤٣ من ق ٠ م ٠

* * *

التزام ١٩٥ ٢٩٤ ١٩٦٢/٥/٢٢

١ - اقرار المبرهن بعدم دفعه بدل التامين بعد صورية السبب المصرح به في عقد التامين .

٢ - جواز الاخلاء بالاقرار غير القضائي .

ان اقرار المضمون صدده بعدم دفعه بدل التامين للدائن بعد صورية سبب المصرح به في العقد ويرتب عليه اثبات وجود سبب مشروع للالتزام بمقتضى حكم م/١٣٨/ من ق ٠ م ٠

وان المضمون صدده وورثته المستحقين اظهروا استعدادهم لانتساب السبب المشروع وهو وقوع التأمين مسدا بوفاء دين طعن لمحل سنده وذلك باقرار وكيله امام دائره السند .

ان هذا الاقرار الذى يؤيد ان للالزم سببا مشروعاً وهو بوفاء دين لصاعى حق لمحكمه ان تعتمده وان لم يكن من نوع لاقرار القضائي ما دام انه لم يفهم بدسل على خطأ المقر بمقتضى ما نصت عليه المادتان ٩٩ و ١٠٢ من ق ٠ ب ٠

املاك دولة ٢٢ ٩١ ١٩٦١/١/٢٠

١ - عدم التصرف بالاراضي يردّها الى املاك الدولة .

٢ - اكتساب حقوق الارهاق .

الوقائع :

ثلاث قطع من الارض بئر واحة حسن راسي اشخاص معسرين
حرى سجنها باسم هؤلاء الاشخاص بقرار صادر عن قاضي العقارى
اكتسب الدرجة القطعة وملك اماره الدولة فتح واصل سد المسك
مع تسجيل الاراضي باسمها .
اجتهاد محكمة القصر .

ان مجرد كون الارض خاصة به سبق لاحد ان تصرف فيها يجعلها
من املاك الدولة الخاصة بحكم امدده باسمه من القرار ٢٧٥ / ل . د .
كما وان ملكه بدونه لغرض تجويع وحده الحق بدارته و تصرف
فيه سوا او باجرا او بخصمه بغيره الى يردّه .

وان حقوق الارض كغيره من حقوق العينية لا تكسب الا
بالصرف او بغير ذلك من سبب اسلك وان مهمة القضاء تنحصر في
هذه الحالة بمسئول احكامه كدفع هذه الحقوق .

* * *

املاك دولة ٢٧٤ ٤٢٨ ١٩٦٢/٩/٩

يراجع احصااص

* * *

املاك دولة ٢٢٢ ٤٨١ ١٩٦٢/١٠/١٠

يراجع عقارية

املاك دولة ١٦٠ ٥٦١ ١٩٦١/٧/٢

ان المالك الذي ينازل عن جزء من عقاره للبلدية لقاء تحسينه بـسيجة
فتح طريق لا يملك حق استرجاع أي جزء من عقاره بـسيجة تصديق الطريق
ويحصر حق المالك بالمطالبة بالتعويض لأن الحرية بعد التصديق يدخل في
عداد امتلك البلدية الخاصة .

الوقائع :

نارل شخص بلديه عن قسم من أرضه محدد بحمل منه طريق
معرض معين وتبحة لذلك فقد دخل هذا القسم في عدد الاملاك العامة
وقد صفت البلدية بعد ذلك عرض الطريق .

اجتهاد محكمة النقض :

ان قسمه الارض موضوع الموقوف قد دخل في عدد الاملاك العامة
لمخصصة البلدية بعد ان سوان عنها اصحابها محدد .
وان هذا انارل بخافي الذي لا يمكن ان يوصف به مشروع
لا يبعد الحق الممنوح للبلدية بتعديل الطريق أو تعديلها كما تقتضيه
المصلحة العامة ذلك عملاً بمادة ١٧ من القرار رقم ١٦٠ / مكرر
تاريخ ١٠ ٦ ١٩٢٥ الصادر وقد .

وان استعمال هذا الحق في تعديل الطريق يؤدي إلى تعديل ارتفاعه
الخارجة عنه ضمنها العامة ، سواء العرض الذي حصلت له بصورة
يمكن أن يدخل معها في عداد املاك البلدية احصاة كما هي م/٩١/
من ق م .

وان صاحب الارض الذي يقرر مسرلاً عن ملكية بناء ما حصل
عليه من تحسين في عقاره الواقع على حاسي الطريق لا يمكن في مثل
هذه الحالة استرجاع أي جزء من ملكه بناء ملكية عنه بل يفي حقه
محصولاً في مظانه البلدية بالتعويض عما لحقه من ضرر ان كان
لذلك وجه .

١٩٦٣/٢/١٤	١٠٥	٢٢٢	املاك دولة
		يراجع بلدية	

* * *

١٩٥٩/١/٢٢	٦٤	٤٢٢	امور مستعجلة
		يراجع حجز	
		* * *	
١٩٥٩/٢/٨	١٠٨	٨	امور مستعجلة
		يراجع خبره	
		* * *	
١٩٦٠/١٠/١٠	٦٦٤	١٢٨	امور مستعجلة
		يراجع تحكيم	
		* * *	
١٩٦١/٦/١٢	٤٨٢	٢٢٢	امور مستعجلة
		يراجع نقاد	
		* * *	
١٩٦٢/٢/٢٦	١٣٠	٤٠٨	امور مستعجلة

نحسب الطعن على الحكم القاسى باتحاد تدير مستعمل يوفى
تعيد بيع سياره لقاء كفاله وناحراء الحبرة على عقد التأمين والامساد
لمعرفة المبالغ المتوجب دفعها .

ان جاب هذا الحكم الذى تم اصداره بالدرجة الثانية بشأن التدير
المستعمل لا يقلل أى طريق من طرق الطعن بمنفى المادة ٢٢٧ اعمدة
من قانون اصول المحاكمات كما ان الحاب التمهدي من الحكم المتعلق
بحراء الحبرة لا يحور الطعن فيه بطريق النقض الا مع الحكم النهائي
عملا بأحكام المادة ٢٢٠ من هذا القانون .

* * *

١٩٦٢/٢/٤	٧٧	٧١	امور مستعجلة
----------	----	----	--------------

عدم قابليه قرارات رفض وقف تسليم العقارات المحالة احوالة قطعية
الطعن بطريق النقض

ان دعوى المدعي الطاعن تقوم على مطلبين الاول ويستهدف اتخاذ

تدبر مستعجل لوقف اجراء التنفيذ وتسليم العقارات المحاطة احسة
قصبة لفسح الوجه المطعون صدها والثاني ويتناول فسح تسجيل هذه
العقارات واعادتها باسم الطاعن .

ان اخص يفتى على حكمه الصادر بشأن لطلب الاول الفصي
رفض وقف التسليم وهذا حكمه الذي صدر عن محكمة بدخلة اشيه
بشأن تدبر مستعجل لا نفس طريقا من طريق اخص عملا بأحكام م ٢٢٧
المعدلة من ق. آ. م.



امور مستعجلة ١٢٧ ٢٠٣ ١٩٦٢/٤/٧

١ - يجوز لصاحب الحق ان يطلب من المحكمة المحصنة للنظر في اصل
الحق لقاء الحجز الاحتياطي .

٢ - ان المطالبة بالاستدعاء آخر مقدم الى المحكمة بصفتها المستعجلة
هو ماكبى للدعوى لا يبدل في الاختصاص .

ان اشرع حذر صاحب الحق ان يفتى من المحكمة المحصنة لسطر
في نفس الحق اثناء لحجز الاحتياطي بقرار تصدره وحسم عليه في مثل
هذه حالة ان يدمم عليه بالاوضاع المبرره لاستدعاء الدعوى أو أن
تأتي في هذا الاستدعاء على المصلحة بالنسبة الحق ما م يكن سدعوى
وئمة به أمام لمحكمة على الوجه المتخصص عنه في م. ٣١٦ / من
ق. آ. م.

وان امطعون صده في رفض الدعوى الى المحكمة الابتدائية
المحصنة بالاستدعاء جامع لمصلحة تأصيل الحق ودلحجر معا اما وقت
عندها مع احكمه لمادة المذكورة من الاستدعاء التالي اقدم خطانا الى
محكمة بصفتها المسمحة بتكيدا بدعوى لا يبر في صفة لمحكمة
ولا يبدل في الاختصاص المعقود لها ما دام أن المبره في تكيف
الدعوى لمصنات الاصلية المرفوعة في مرجعها طبقا للاجراءات المقررة في
القانون .

أهلية ٧١ ١٤٠ ١٩٥٩/٢/١٨

يراجع التزام

* * *

أهلية ١٦٥ ٢٦٦ ١٩٦٢/٥/٩

يراجع التزام

* * *

١٩٦٠/٤/١٩ ٢٢٧ ٩٤٩ ايجار

يراجع اختصاص

* * *

١٩٦٢/٢/١٢ ٨٢ ٧١ ايجار

ادخال التحسينات على العقار المستأجر لا يخول المستأجر بملك
الأرض ولو فاقب قيمه التحسينات قيمة العقار

ان قدم المستأجر باحداث وتغييرات في عقار المأجور بدون
وتفويض من المؤجر يحوله رجوع على المؤجر بمسئولية نفسه بمقتضى
م ٥٥٩ من ق ٥ م

ر هذه التحسينات ليس من شأنها ان تحول المستأجر بملك لأرض
ويوجد في قيمتها العقار او شرب لملك الأرض حتى الالتحاق
بمقتضى المادة ٢١٦ من القرار ٣٣٣٩ الذي يحكم واقعة ادعوى أن
يعتد ايمانى حسن به انه يسي في أرضه مما لا يتألف مع الحالة التي
تكون فيها امانى مستأجر للعقار الذي يطلب تملكه .

فهرس حروف (ب)

١ - بلدية .

٢ - بناء .

٣ - بيع .

٤ - بينات .

بلدية ٤٨٤ ٢٠ ١٩٦٠/١/٧

١ - ان استيلاء بلدية على جزء من عقار دون استصدار مرسوم استيلاء يحرمها من حق اقتطاع ربع العقار بدون مقابل .
٢ - بقدر التعويض الحاصل عن فعل العصب غير المشروع بحسب ما صار اليه الضرر .

الوقائع :

استولت البلدية على جزء من عقار جعله سريفا عمدة دون استصدار مرسوم استيلاء هذا جزء ودون ان يصح فيه اشارة في فيود السجل عقاري على صحيفة العقار ، وقد انتقل الى غير ايداء الاصلي شراء .

اجتهاد محكمة النقص :

ان شراء عقار استنادا الى فيود السجل عقاري دالة على ملكه استيعى بطل الى المشتري حق دفع العصب الواقع على جزء من العقار .
وان استيلاء البلدية على العقار دون استصدار مرسوم بالاستيلاء اعتد بهرمها من حق اقتطاع ربع العقار بغير مقابل لأن حق بلدية في هذا الشأن مؤسس على حد الادعاء ان الشراء القانون لاستيلاء عقار .

وان فعل العصب غير المشروع الذي قامت به البلدية يبررها بالتعويض عن الضرر الناتج عن عمدها المخالف للقانون بصورة كونه لضرر الضرر كاملا دون التقيد بما كان عليه عندما وقع بل لا بد من مراعاة ما صار اليه وقت التقدير .

* * *

بلدية ٩٣٦ ٤٠٢ ١٩٦٠/٥/١٠

يراجع استيلاء

بلدية ١٦٠ ٥٦١ ١٩٦١/٧/٣

ان المالك الذي يمتاز بمجاها عن جزء من عقاره للبلدية لقاء تحسينه
سجته فتح طريق لا يملك حق استرجاع اي جزء من عقاره بسجته بتضييق
الطريق وتختصر حق المالك بالمطالبة بالتعويض لان الجزء بعد التضييق
يُدخل في عداد املاك البلدية الخاصة .

الوقائع

سارل شحتن ببلدية عن قسم من ارضه مجاه سيجعل منه طريقاً
تعرض معنى وتسجته لذلك فقد دخل هذا القسم في عداد الاملاك العامة
وتدعى البلدية بعد ذلك تعرض الطريق .

اجتهاد محكمة النقض

ان قسمة الارض موضوع ادعوى قد دُخِل في عداد لاملاك العامة
المختصة للبلدية بعد ان سارل عنها اسجها مجاه .
وان هذا السارل المحسني الذي لا يمكن ان يوصف به مشروع
لا يندرج الحق الممنوح للبلدية بعد ان الطريق او العائنه كلب اقصص
المصلحة العامة ذلك عملاً بملاده ١٧ / من اقرار رقم ١٦٠ / مكرر
تاريخ ١٠ / ٦ / ١٩٢٥ النافذ وقتئذ .

وان استعمال هذا الحق في تعديل الطريق يؤدي الى فقدان الرقعة
الخارجة عنه صفتها العامة بانتهاء العرض الذي خصصت له بصورة يمكن
ادخل معها في عداد املاك البلدية الخاصة كما هي م ٩١ / من
م ٣٠ .

وان صاحب الارض الذي يعتبر مسدداً عن ملكيته لقاء ما حصل
عليه من تحسين في عماراته الواقعة على حاسي الطريق لا يملك في مثل
هذه الحالة استرجاع أي جزء مما رأت ملكيته عنه بل يبقى حقه
محصوراً في مطالبة البلدية بالتعويض عما لحقه من ضرر ان كان
لذلك وجهه .

١٩٦٢/٢/١٥

٨٨

٢٠

بلدية

١ - دفع بدل الالتزام بالاستناد الى سبب صحيح لا يجوز استرداد ما دفع .

٢ - اثر نأحر سبب البلدية هدم العقار في منطقة التنظيم .

٣ - لا يحق للبلدية استرداد ما دفعته لقاء التعويض الترتيب للمالك العقار ومستأجره ما دام مرسوم التنظيم نافذا .

١- دعوى الطاعن تقوم على المنافسة مع معارسة أمده العدمية بما قصه من تعويض لقاء فك أدوات معبئة المصنوع في منطقة شمه مرسوم سببه وانه لا حدل بين الطرفين في أن مرسوم اسطيم قد صدر وبعد وحرى تقدير قسم المعارات من قبل امحه التحكيمية بموجب البلدية سى سم تحادل في دفع التعويض المذكور لمستحقه وان نقد امرسوم سى الواحه المذكور يحمل الطاعن مسجما للتعويض عن فك الالات ونفها الى مكان آخر مثلا اسحق اسعوى الناحم عن هدم البناء اذ لا محال لمعربى بين هذين الواقعين وتحركة مفعول المرسوم وهذا يكون ما قصه الطاعن مسندا الى سب قانونى صحيح وان سبب الالتزام د كان صحيحا فان الملتزم الذى دفع بدل هدم الالتزام لا يحق له استرداد ما دفعه الا اذا رال سب الاسراء بمقتضى حكم المادة ١٨٣ من ق. م. وان الطاعن الذى اسحق هذا التعويض لا يتوجب عليه سوى احلاء المقدر عند اذاره بالهدم فان نأحر البلدية بهدم المقدر لامور تعود اليها تقديرها لا يؤثر في حقوق الطاعن ولا يرتب أى حق لها استرداد ما دفعه ما دام سب الالتزام قائما .

وان قيام البلدية بهدم المعارات في منطقة التنظيم دفعة واحدة أو على عدة مراحل لا يخرج عن كونه تصرف مبروك أمره للبلدية مما لا علاقة له باستحقاق التعويض .

بلدية ١٤٨ ٢٧٥ ١٩٦٢/٦/٣٠
مراجع مسؤولية

* * *

بلدية ٣٧٤ ٤٢٨ ١٩٦٢/٩/٩
مراجع خصومة

* * *

بلدية ١٩٢ ٥٨ ١٩٦٣/١/٢٨
مراجع رسم شرفية

* * *

بلدية ٢٢٢ ١٠٥ ١٩٦٣/٢/١٤

ان منازل شخص عن عمار للإدارة لقائه معسنة لا تمتع الإدارة من
التصرف بهذا العقار .

الوقائع :

ان المدعى كان يدارل عن قسعه ارضى اى دائره سبلده لاشبه محجر
عليه وان البلديه بعد ان لاحظت عد ملاءمه اعقار المتبارل عنه لىساء
محجر حصصت ارضيا اخرى لاقامه المحجر وباعب العمار المذكور . وان
المدعى يطالب البلديه باعاده مافصته من ثمن العمار تأسيس على ان عدول
البلدية عن بناء المحجر على عقاره يحتج رجوع اعقار الى ملكيه لان
تأريه كان مشروط ويحق له الرجوع عنه عند عدم تحقق الشرط .

اجتهاد محكمة النقض :

ان اسراع على بوجه المذكور بدور حول اثر عقد التبارل اسدى
يعود الفصل فيه الى المحاكم العامة .

ون استور المحمي متى لم من من المدي رولا عند حكم القانون
اسا يحكم عنه دخول العشر في حدود الاملاك العامة المخصصة للبلدية
وان دخول العشر متى وحه مذكور في نصق الاملاك العامة لا يسهم
بطلان اهمه المشروعه ١٨٨٧ ان المشرع اوجب تخصيص رقعته من الارض
اهذه العامة .

وان شئ . المدي قومه محقر على من هذا اقرار لا يصد البلدية
في اعدادون عه اى ممارسه سنسها في اشاء المحقر على مدار آخر تصديق
بالمصالح العام .

وان عدول بلدية عن قامة المحقر فوق هذا معار تؤدي اى ففدانه
سقة عامة نسيه اعرض اى اريد تخصيصه به بصورة يريد معها
ملك بلدية يمكنها استرف ١٨٨٧ من ٩١ م ١٠٠ م
وان تصرف ابلدية في اعدر ١٨٨٧ لا يرب للمدى حق في الشئ
الذي يلقيه .

★ ★ ★

بلدية ١٨٧ ٣١٢ ١٩٦٣/٦/٢

١ - مسؤوليه الدولة عن اعمالها الضاره كمسؤوله الافراد وبخصص
لنفس القواعد .

٢ - اسس المفوض عن الاصرار الي بلحقها البلدية بالافراد .

٣ - ان تنظيم مطقة وقعا لاحكام قانون عمران المدن لا يحول دون
اعاده تنظيم نفس المنطقه مجددا بعد استقرار وضع اصحاب العقارات
القانوني .

٤ - عدم اختلاف المركز القانوني لصاحب العقار اثر التجميل عن المركز
القانوني الذي يحوزه صاحب الملك بمقتضى ملكه الثانيه بالتسجيل في
السجل العقاري .

الوقائع :

ان الوقائع اى استثنائها الحكم عند - البلدية طبقت عام ١٩٤٨

قانون عمران المدن على مبنية قصر المحافظة في حلب وان الصاع حصص
بقرار ٣٣٩٧ يحده شارعين ثم ان البلدية قامت عام ١٩٥٩ بتنظيم جديد
كان من نتيجته إلغاء أحد الشارعين فتقدم اطاعن مدعيا بأن إلغاء هذا
الشارع انقص من قيمة عقاره وألحق به ضررا يرب مسؤولية البلدة
التقصيرية .

اجتهاد محكمة النقض :

ان مسؤولية الدونة أو أشخاص الحق انعام الناجمة عن اعمالها
نصاره لا تختلف في شيء عن مسؤولية الافراد فيمنع وقوع خطأ
من جانب الشخص العام ولحق الضرر وقدر راضيه سببه بين الخطأ
المركب والضرر الحاصل .

وان سبق تنظيم حي المحافظة عام ١٩٤٨ لا يحول دون اعاده تنظيمه
طبقا لحاجات المدينة وتوسع العمران فيها وفق للقوانين واللائحة المربعة
فإذا أصاب أحد المالكين ضرر من جراء هذا التنظيم فلا يحق للمضرر
مداعاة البلدية الا اذا توفرت في العمل احدى قمت به ركن الخطأ الذي هو
أسس المسؤولية سواء بالنسبة للأفراد أو للدونة .

وان المركز القانوني الذي حازه المطعمون صده بمقتضى التحميل
اسبق لا يختلف في شيء عن المركز القانوني الذي يحوزه اصحاب
الاملاط بمقتضى ملكيتهم الثابتة بالسجيل في السجل العقاري والتي
لا تحول دون تطبيق قانون عمران المدن بشأنهم وإلغاء بعض اشوارع
التي تحيط بهم اذا كان في ذلك يحقق لمصلحة عامة فلا يشأ لاحدهم
أي حق مداعاة البلدية عن الضرر الذي أصابه اذا تم هذا الإلغاء تظسفا
لاحكام القوانين البائدة بصورة لا يعتورها أي خطأ .

وان اعمال هذه القواعد يرتك على القضاء عند تحديد المسؤولية
التقيد بالاحكام التي نص عليها القانون المدني وبالتحقيق عن توافر
عناصر المسؤولية التقصيرية الناجمة عن الخطأ .

بناء ٢٧٨ ٢٠ ١٩٦١/١/٩
المقصود من الهدم الموجب لـمسؤولية صاحب البناء وتحقيق هذه المسؤولية
أن المشتق الذي نصب سقف البناء لا يعتبر من قبل الهدم الذي
لا يستحق إلا في حالة سقوط السقف بصورة كلية أو جزئية على أرض
العرفه بحسب عكث وتفصل من بعضه ، كما أن مسؤولية حارس البناء
لا تتحقق في حالة حصول الضرر من أثر هذا الانهيار والسقوط .
وإن المشتق الذي لا يعدو كونه سيب من العيوب الفارثة احصاه في
بناء المأخوذ و لى يسرم المتوَجِّر باصلاحها بعد احظاره من قبل المسأحر
وفقا لما نص عليه م ٥٥٣ من ق ٥٠٠ بعد معه تطبيق قواعد
القانونية المتعلقة بحراسه بناء .

* * *

بناء ١٤٨ ٣٧٥ ١٩٦٢/٦/٣٠
تراجع مسؤولية

* * *

بناء ٤٠٠ ٦٦٣ ١٩٦٢/١٢/٣٠
١ - تقع مسؤولية انهيار البناء على حارسه ولو لم يكن مالكا له .
٢ - تتحقق الحراسه كلما بوفرت للمالك أو الحائز السطره الفعلية
على البناء .
٣ - ان ثبوت كون البناء معيب قبل انهياره لا يعفي الحارس من
المسؤولية .

٤ - بوفاتع ثالثة بعد بأن الضاع اشترى لعذر موضوع هذه
الدعوى من مالكة قبل حادث الانهيار وانه بعد تسجيته باسمه وعقيد
استلامه هبط سمعه بسبب البحر الحاصل مما ادى الى انهيار الطابق
الارض فوق ساكنيه والتسبب لوفاتهم .

ان مسؤولية اهدام البناء تقع على حارسه ولو لم يكن مالكه ما لم
يشت أن يحدث لا يرجع له أى إهمال فى لصانة أو قدم فى البناء
أو عيب فيه وفى ما نصت عنه ١٧٨ / من ق.م.

وان طاعن الذى اعترف بسلام البناء قبل وقوع الحادث بسوم
واحد بدو المسؤولية عن نفسه تأسيسا على أنه لم ينس له اكتشاف
المعد سجن من وجود عيب فى البناء على اعتبار ان ذلك لا يتأتى إلا
لارتب لاحتصاص من المهندسين كما هو ظاهر من اجراءه وان مسؤولية
احسنه فى هذه الحالة لاصقة بالمالك السابق الذى أهمل اصابته لانه
صاحب الحراسة الفعلية .

ان احراسة تتحقق كلما توفرت للمالك أو الحائز سيطرة الفعلية
على البناء ولو كانت السيطرة غير مشروعة اد كفى فيها بكونه هو
المكلف بحفظه وحمايته من الاخطار .

وان لما لك بمقتضى الحقوق التى يستمد من حق الملكية هو
الحارس على العقار لانه صاحب سيطرة عليه ولان الملكية تعتر قريه
على تمام الحراسة وتبقى هذه القرينة قائمة حتى اثبت انتقال هذه
السيطرة الى حائز آخر يصبح بدوره حارس للبناء .

وان لطاعن المشتري الذى اتفقت اية ملكية العقار يفدو على
هدد الاساس صاحب السيطرة الفعلية عليه ما دام ان سيطرة المالك
السابق قد انتهت تخليه عنه وتسليمه للمشتري وانحصار الحراسة
بالطاعن بجمعه مسؤولا عما يحدثه اهدام البناء اذا لم يشت قيام السب
الاجنبى .

وان ثبوت كون العقار الذى استلمه طاعن معيب وانه لم ينس
له كشف عيوبه بالطرق المعتادة فان ذلك كله لا يؤدي لاعفائه من
لمسؤولية على اعتبار ان هذه المسؤولية تقوم على خطأ يقتصر من حاب
الحارس لا يدفع الا بقيام السب الاجنبى .

بيع ١٧ ٧٦ ١٩٥٩/١/٢٧
يراجع اعتماد
* * *

بيع ٤٢١ ٢٢٧ ١٩٥٩/٧/١
ان البائع لا تضمن العيوب التي يعرفها المشتري وقت البيع او كان
يمكنه معرفتها لو فحص المبيع بعناية الرجل العادي .

ان البائع لا يضمن العيوب التي كان يشتري يعرفها وقت ابيع او
كان يستمع ان يسمع نفسه لو انه فحص المبيع بعناية الرجل العادي
لا اذا اشترى من البائع قد تعمد اعضاء العيب غشا منه كما هو
مدرج م ٤١٥ من ق ٥٥٥

و انه لا وجه لضمن البائع اذا كان العيب صاهرا او علم به المشتري
عند حصوله يستطيع الباصر المغطى ان يكشفه دون صعوبة .
* * *

بيع ٩٧٨ ٢٩٧ ١٩٥٩/٩/٢
ان تصرف المشتري في المبيع بأي وجه كان بعد اعلائه على المبيع
الحتمي يوجب سقوط حقه بتلك المصارف بمقتضى القواعد العامة .

* * *

بيع ١٠٠٢ ٤٧٤ ١٩٥٩/١٠/١٤
١ - احفاظ بائع العقار بحق الانتفاع بعد تسجيل البيع في السجل
المقاري لا يخرج هذا العقد عن كونه بيعا منجزا .
٢ - التسجيل في السجل العقاري بنقل الحيازة .
الوقائع :

ان موث طرقي الحصومة مع حقوفه في العقار موضوع الدعوى

بعد قضاء من أقر فضة في عقد البيع واقرن هذا بيع نقل ملكية العين بالسجل .

اجتهاد محكمة النقض :

ان ثبوت احتفاظ الساع بحق الاستماع لا يخرج العقد عن كونه بيعاً مجرداً يخضع فيه الساع عن حق ملكية العقار بناءً على ائتمار الذي فضله .

و ان امورث الذي نقل الحق بالسجل الى المشتري قد تخلى عن العين بحكم هذا السجل بصورة يفسر معها غير محقق بالحجارة ذلك لان السجل في الحل العقارى من شأنه ان نقل الحجاره الى المشتري التي باستدعائها ان تستمر على الحق اوارد عليه الحجاره عملاً بأحكام المادة ٩١١ من القانون المدني .

و ان احتفاظ الساع بالحجاره اذنيه وحده لا يحقق له الحجاره لمصلحة تركها القانونى والمادى على اوجه المقصود في ٨٧٨ من م.م. ما دام ان السجل نقل الحجاره بتركها القانونى .

* * *

بيع ٨٦٤ ٢٧٥ ١٩٦٠/٤/٢٨

يراجع الفلاس

* * *

بيع ١٠٢٨ ٤٢٨ ١٩٦٠/٥/١٧

ان عقد اسم امرء بين الساع والمشتري في وقت كانت فيه اشارة التأمين موضوعه على صحيفة العقار يفسر ملزماً للطرفين على اقرار ان علم المشتري بهذا التأمين مقترض لان قبود الحل العقارى عليه .

وأرفاه محصره ، اما قصد بيان جميع الاوصاف التي يفيد في تعيينها
فانه نحتج الرجوع الى هذه القائمة معروفة العقارات التي تم طرحها في
المزاد وجرت عليها الاحالة القطعية .

كما وان قائمة الشروك تعتبر بثه يجب من دائره التمسك بللاس
كافة بعضهم فيها بأوصاف العقار الذي اعربت عنه فيقدمون على
الشراء بالاسناد لما تضمنه ويعتبر المضاء لعدم من المراد الاخير فبولا
هذا الايجاب .

* * *

بيع ٢٨٩ ١٠٢ ١٩٦١/١/٣٠

براجع دهن

* * *

بيع ٢٢٢ ١٢٦ ١٩٦١/٢/١٢

اتبات صوره البيع بين المورث والوارث

ان السع الواقع من المورث لبعض ابورثه واندى بحفي وحسه بحور
اثباته بالنسبة الشخصيه من قبل نفة الورثة على اعتبار ان هؤلاء يعبرون
من العبر بالنسبة لتصرفات التي بحريها المورث مع باقي الورثة
اضرارا بهم .

* * *

بيع ١٨٩ ٤٤٩ ١٩٦١/٥/٢٩

براجع الترام

١٩٦١/١٦/١٩

٤٩٨

١٤٤

بيع

يضمن البائع للمشتري التعرض الناتج عن استحقاق البيع ولو
لم يتدخل في دعوى الاستحقاق التي علم بها

الوقائع :

يقوم دعوى المدعي على مطالته المدعى عليه بتسليم له المسح وهو
محرث آبي (دسك) ثم يبعه ثم حجر بتاريخ ١٣ ٥ ١٩٥٧ من قبل
دفع سائق وبعه بمراد المسمى استواء ضمن المربة بهذا سائق .

اجتهاد محكمة النقض :

بمقتضى ما نص في المادة ٢٠٨ من قانون المرافعات
أن من أجراء أو مواعيد استحقاق المسح أو بيعه للمشتري
منه وذلك لجهة المربة له المتدخل في هذه الأجراء يدفع هذا
التعرض بوصفه أكثر اتصالاً على مرفوع انقصه والتدبير منه عن رد
هذا التعرض .

وأما ما كانت هذه هي المادة المشرع فيه نسوي في نظر القانون
أن كان هذا العلم حصل عن طريق حضور المشتري بسائق أو أي طريق
آخر فإذ ما علم السائق بحصول انقصه بقانونية في الوقت الملائم أصبح
من واجبه التدخل فيها ودفعها بما لديه من أدلة وبراهين .

وإن المدعى عليه دأبه عن وصول العلم اليه في الوقت الملائم
لم يتدخل في الأجراء استعديه التي به يستحق بيعه بديك فإنه
لا يستطيع أن يتخلص من التضمن المترتب على هذا الاستحقاق إلا
ثبت أن بائعه به تكن على حتى في ادعائه عملاً ٥٠٠ / ٤٠٩ / من ق.م .

بيع ٤٦٢ ٦٤٩ ١٩٦١/٩/٤

ان اعادة الثمن الى المشتري هو نتيجة خضبة بقضاء باطل البيع ولو كان المشتري الذي يعارض في الاتصال لم يسق به المطالبة باستعادة هذا الثمن .

* * *

بيع ٥٤ ٥٩ ١٩٦٢/١/٢٩

بيع البيع باطلا اذا احتفظ البائع عند البيع بحق استرداد المبيع

يسمى في عقد البيع أو في عقد آخر معاشرته . وقد وقع تاريخ لاحق فليس خلال مدة معينة اعتدالا لحكمه . ٤٣٣ / من ق . م .
ن المفهوم اوضح بهذا النص ان الاحتفاظ بمثل البيع يجب ان
يسمى في عقد البيع أو في عقد آخر معاشرته . وقد وقع تاريخ لاحق فليس
من شأنه ان يؤدي الى افساد الادا من محكمة ان اراده بطريق
انعقدت على هذا الشرط وقت البيع وأن هناك عروفا دعت لأحبر محل
هذا الشرط .

* * *

بيع ٢١١ ٢٨٦ ١٩٦٢/٧/٤

يراجع دهن

* * *

بيع ٦٥ ٤٧٧ ١٩٦٢/١٠/٨

- ١ - بحق للوكيل بيع اموال موكله لمن شاء اذا لم يعيده هذا الاخير .
- ٢ - لا تدخل في المنع المنصوص عليه في المادة / ٤٤٧ / القارب الوكيل .
- ٣ - لا يرجع لاحكام الشريعة الاسلاميه عند وجود النص .

ن المشرع الذي قرر في المادة / ٤٤٧ / من القانون المدني عدم
حور بيع الوكيل مال موكله لفسده اما اعترض مثل هذا البيع موقوف

على إحارة الوكيل بصورة تفيد ان تحديد صلاحيات الوكيل فاصر على
 معه من بيع المال لنفسه ولا يتضمن معه من بيع ائدة لأفاره الأدين
 الدين لا يجوز شهادتهم له ، و ان الاشياء من القايده العدة انني تحول
 الوكيل بيع ما من موكله لم شء ما به تحدد الوكيل سلطانه ويمعه من
 البيع لأشخاص معينين يجب أن يصر بفسرا صفا لا يفسح احتمال في
 التوسع بندائه للأفارب اذ لو كان ذلك من أهداف المشرع يحرض
 على إيراد بيع خاص كما هو الشأن بالنسبة لبيع الوكيل مال موكله
 نفسه و ان قول المراجع في هذا الشأن الى أحكام الشريعة الإسلامية
 يستقيم فيما عدا كتاب المشرع لم عن بحث هذا الموضوع ونظيره من
 خاص اما وانه قد قرر بفسق هذا البيع عدم جوار بيع الوكيل مال
 موكله لنفسه و يرد ذلك بفسق عن إرادته المشرع بفسق حرية الوكيل
 ببيع لأفاره بصورة لا تتوسع معها أعماله بعارض مع هذه الإرادة
 من بواعده و انه لا يحل للموكل في مثل هذه الحالة التي يقد فيها الوكيل
 وكأله الا ان يرجع عنه بفسق فيما الحقه به من ضرر اذ وجد
 في بيعه مفسدا و انه اذ يك حقا في استعمال الوكيله ببيع تأكل من
 ثمن المثل *

* * *

١٩٦٢/١٠/١٨	٥٠٤	٥٩٩	بيع
	يراجع التزام		

* * *

١٩٦٢/١١/١٠	٥٥١	٢٥٧	بيع
	يراجع التزام		

* * *

١٩٦٢/١٢/٨	٦٠٦	١٨٠	بيع
	يراجع افلاس		

بيع ٢٨٩ ٦١٠ ١٩٦٢/١٢/٩

١ - لدائتي البائع ان يمسكوا بالعقد المستتر حتى يتمكنوا من التنفيذ على العين المبيعة .

٢ - الحكم في مثل هذه الحالة يقرر امرا واقعا .

د دعوى الحقبة الطاعة بسبب في الاصل على صورة تصرف المدين المصنوع منه الذي تواضع مع المصرف اليه تعهد الاصرار بدائنه وبيعها الاموال بقرين الاحمال .

وان لاساس الذي تقوم عليه الدعوى هو صورة عقد بيع المحر التي تحول غشائات حقيقته انعقد بجمع وسائل الاتساع والتمسك بالعقد الحقيقي المفسر دون انعقد بظاهر الذي نصر بمصاحبه عملا م ٢٤٥ من ق م .

د لدائتي البائع ان يمسكوا بالعقد المستتر حتى يتمكنوا من السند على عين المسعة على اساس انها لم تخرج عن ميث بائع حتى ولو لم يشك حقهم في دمه البائع الا بعد صدور بيع اضوري لان الحكم يقرر في هذه الحالة امر واقعا وهو ان العين لم تخرج من ملكه المدين وهي باقية ضمانا عاما لديونه .

★ ★ ★

بيع ٤ ٢٦ ١٩٦٢/١/١٩

يكفي لتوفر عنصر سوء النية عند المشتري ان يكون عالما بالعيوب التي تشوب المبيع

د تركة المشتري حسن من حرم الاحمال لا يسبغ على سوء ائمة د مكفي لتوفر عنصر سوء النية عند المشتري ان يكون عالما بالعيوب التي تشوب المبيع في حين ان جرم الاحتمال لا تتوافر عناصره بمجرد هذا العلم ولا سيما اذا قام المدعى عليه بعمل احتياجي من اصطاع

بحسبه و ساع الدسائس لا شرر المال كما وان حسنية المشتري حسن
لا بحسن ان يكون المشتري من وفجرى بدورهما حسنية لاحتفال
اتصال علمهما بشوائب البيع عن طريق آخر .

★ ★ ★

بيع ٥ ٥١ ١٩٦٣/١/٢٨

نمبر عقد بيع الولي ماله تاما بعد ان يعبر عن ارادته باسم الطرفين في التعاقد
الوقائع :

شهد اوقائع ان المظعون صده والده الصاعين كان ساربع ١٩٥٦/٩
فر امام القاضي الشرعي انه محمد صده من امول اولاده القاصرين
مبلغ ، وانه يود بيع عقاره لهم لقاء المبلغ المذكور ، ويوصفه ويبا عنيهم
فهو يفتد من المحكمة الادلة بالفراغ عن العقار لهم بالنسابة . وبعد
ان صدر الادلة له ، احراء معاملة الفراغ ومراجعة جميع الدوائر لاتمامها
رفض مدير الدوائر معاربه احراء معاملة الفراغ بالاستناد هذه الوثيقة
وصيب من القاضي الشرعي بحسب وصى عن القاصرين لقول الفراغ ،
بحسب القاضي وصى آخر لاسم المعاملة قسم الوصى المذكور يدفع
الرسوم المقررة . وبه سم المعاملة نظرا لوفاء أحد الاولاد واركتاب
المظعون صده جرما حائلا فر عني ثره من وجه العدالة .

اجتهاد محكمة النقض :

انه بسبب ما تقدمه ان الواكد المظعون صده اعلى ارادته بصورة
وصحة سم العقار لم يراع علمه لاولاده القاصرين لقاء ما تحقق لهم بدمته .
ون الاب ولاية على مال القاصر حفظا ونسرف واستثمارا بمقتضى
المادة ١٧٣ من قانون الاحوال الشخصية .
ون لاب المصعون صده الذي قام مقام نفسه ومقام القاصرين في
عقد اسيع قد أعلن ارادته التي حلت محل ارادتي اطراف العقد .

وان اظهر المضعون صده لارادته بيع العقار لاولاده ومشارته على دفع الرسوم العقارية لانحاز العقد يشعر بانه قام باجراء عقد البيع بوصفه نائباً عن طرفه وناشر بمقده بهذا الاجراء الفراع والنسجل .
وان هذا العقد يعبر تام بعد ان قام المضعون صده الذي يوصى بريمه بالتعبير عن ارادة المتعاقدين بالاعتراف بقص اشمن من البائع .
وان انعقاد البيع على الوجه الاعلى الذكر يجعله تاماً مبرماً ويخول المشتري المطالبة بتممه فاداً لكل البائع عن الوفاء مدعياً افالة البيع واعاده الثمن فانه يعين عليه اثبات منعه بالقرن القانونية .

* * *

بيع ٢٥٧ ٥٥١ ١٩٦٢/١١/١٠

يراجع التزام

* * *

بيع ٢٧٢ ١٦٤ ١٩٦٢/٢/٢٠

ان القيمة المحددة لاستبدال الحكر تؤلف في الحقيقة ثماً للحق العيني يكلف صاحب العقار بدفعها بضعه لهذا الحق وتدفع مرة واحدة .

الوقائع :

ان السيد رابع من عند البيع نوح على البائع اقطاعاً له بصوم مسدند كافة القسرات والرسوم واشرفيات والاحكام المستحقة على العقار وسرقة دمه حتى تاريخ الفراع .

اجتهاد محكمة النقض :

ان الواضح من هذا ان يبعد البائع انصب على دفع لصرات السنوية التي تترتب على هذا العقار بما فيها المرتب الدائم للحكر حتى تاريخ الفراع .

ان القيمة المحددة لاستبدال الحكر تؤلف في الحقيقة ثماً للحق

المعنى يكلف صاحب العنار بدفعها بمصيه لهذا الحق وتدفع مرة واحدة
وعنى هذا لاساس وان المعادس عندما ذكر كلمة الاحكار في العقد
هم يقصد هذا الدل وانما قصدا المراد الدائم للحكر الذي يتحقق حال
بقاء الحكر قائما .

وانه ما يؤيد هذا العهد ان القانون رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٨ الذي
قضى بوجوب استبدال الحكر قبل اجراء أية معاملة عمارية قد صدر
بعد تاريخ العقد بصورة لا يمكن قبلها صرف كلمة الحكر الا لمرتب
السنوي الدائم .

وان من استبدل الحكر في هذه الوافعه يقع على عاتق المشتري
ما دام ان السائق منه العنار بحالته ابراهه مثقالا بحق الحكر .
وان توقف معاملة المسجل على دفع هذا البديل يرتب على المشتري
المصعون صدمه ان يقوه هو بدفعه وان تأخره عن تدبده يجعله المعصر
في عقد موحد . العهد ما لم يثبت ان السائق تعهد من جديد بالالتزام
ببديل الحكر .



بيع ١٢١ ١٩٣ ١٩٦٤/٢/٢١

ان وفوق البيع اثناء مرض الموت ناقل من قيمه المبيع بمقدار ثلث
التركة لا يستتبع ابطال العقد والغاء معاقبه .

ان الذهاب الى الامرار وفوق عقد السع في مرض الموت بشئ يقل
عن قيمه المبيع وقت الموت بمقدار تجاوز ثلث التركة لا يستتبع ابطال
العقد والغاء معاقبه وانما يحصر أثره في عدم مريان السع فيما تجاوز
اثنى ثلث اذا أقره الورثة أو رد المشتري للتركة ما بقي شكلة الثلثين
عملا بالمادة ٤٤٥ من ق.م .

وان اعمال هذه الاحكام يرتب على المحكمة ان تعتمد الى مدى جبر
لتقدير امول التركة ومعرفة ما اذا كان البيع يخرج عن الثلث أم لا .

بيع ١٥٧ ٢٥٥ ١٩٦٢/٤/٢٠

- ١ - أن أبواب صوره العقد يؤدي إلى اعتباره كان لم يكن ويحول كل ذي مصلحة التمسك بالعقد المستتر .
- ٢ - أن أثر ثبوت صوره العقد الواقع على عقار سبيع اعتباره غير موحود ويؤدي إلى إلغاء التسجيل الذي تم بالاستناد إليه .
- ٣ - ينحصر أثر التسجيل الجارى على صحيفه العقار بالعقود الحقيقية التي تثقل الحق .

الوقائع :

د دعوى المدعي مضمون حده تقوم على المطالبة بإصدار البيع الواقع من الدفعة رهرة إلى المدعى محمد بأسما على أن هذا اسم قد تم من الدفعة لأن احدها اشترى شكلا على سبل المواطاة بعية تهريب العقار من اسم الدفعة وبمقدى حجره اسماء بدين المدعي الذي صدر له حكم قتل حصول الفراغ .

اجتهاد محكمة النقص :

أب لدعوى المروعة على الوجه المذكور تناول الادعاء بصورته العقد وسبب الحصول على حكم بغير أمر واقع وهو ان انقصار المدع لم يخرج من ملكية الدفعة وبه برل داخلا في اضمات العام لمداين الدين يعتبرون من الغير .

وان ثبوت الصورية في العقد يحول كل ذي مصلحة من أصحاب الحقوق العيبة على التعار او من ذوي التعهد ان يسلك بالعقد المستتر توفيه حكم المادة ٢٤٥ من ق. م. التي أعطت هذا الحق لجمع الدائنين دون تفرق بين من كان حقه مستحق الاداء او غير مستحق الاداء .

وان تكيف المدعى على هذا الاساس سنوجب تطبيق احكام الصورية على هذا النزاع وبالتالي فانه لا وجه لاثارة عدم ثبوت اعتبار

امدين وعنه لمصرف له وتوافر قصد العث وسرها من الشروط الى
تحتصر تقييدها في دعوى مع حد الصرف مما لا شأن به بهذا المراع
وان ثبوت صوريه اعتمادا واقع على اعتبار بسع اعباره غير موقوف
ويؤدي دسسي ابي العاء السجل الذي لم بالاستد به فلا وجه له
يسبب له اعباء له جهة مقابل السجل العددي الذي تم شأن عمار
حسب صحفه من فيه اشره دث ان اكتساب الحقوق اعميه وانقاه
طريق السجل وفق ما نص عليه ٥٥ ٨٢٥ من ق. ٥٠ اما محله انعقود
الحفصه ابي يسجل بها الحق الى صاحب سند ولا يبرع منه الا اذا كان
سبيبه السه ما انعقود بصوريه التي يفسر كأنها لم تكن فان مجرد ثبوت
صوريه يكفي في حد ذاته في العاء ، السجل الذي اسند اليها +

بينات ٥٠٢ ١٠٩ ١٩٥٩/٣/٨
براجع افلاسي

★ ★ ★

بينات ٦٧ ١٢٥ ١٩٥٩/٢/١٤
١ - ان المورث لا يمثل وارثه في العقود التي يجريها الاول بواطاً قصد
الاضرار بالآخر .

٢ - للوارث ان يظعن بالعقود التي اجراها مورثه والمصره به ويشب
صوريتها بجميع الوسائل .

ان المورث لا يمثل وارثه في العقود التي تجريها بواطاً قصد الاضرار
به ولهذا الاخير يصفه شخصاً ثالثاً في بعض تلك العقود وشب صوريتها
بجميع وسائل الاثبات على اعتبار ان ليس بممكنه ان يستحصل على
السد المضاد كما ان للوارث أيضاً ان يظعن بالعقد الذي يحمي وصه
بوارث على اعتبار ان انعقد المذكور مخالف للنظام العام وللمتصرف
ان يشب عدم مشروعيته بجميع وسائل الاثبات وذلك عملاً بمفترتين
الاشقة والاخيرة من م ٥٧/٠ من ق ٠ ب ٠

★ ★ ★

بينات ١٠ ١٢٩ ١٩٥٩/٢/١٧

للمحكمة ان تهمل تنفيذ قرار طلب فيه تقديم بينة اذا ثبت لها
ان تكليفها ثابت من ادلة اخرى في الدعوى

انه من حق المحكمة ان تكلف أحد طرفي الخصومة بتقديم ابيية
وبين لها ان ما كلفه به ثابت من ادلة الاخرى القائمة في الدعوى خارج
لها ان تهمل تنفيذ هذا القرار دون ان تعرض حكمها لمقضى *

* * *

بينات ٩٧٩ ٣٩٨ ١٩٥٩/٩/٢

الدفاتر التجارية واثراها في الاتبات

ان المشرع اوجر للقاضي في الدعوى القائمة بين التجار ان يقبل
او يرد بيه سى يحتس من الدفاتر التجارية الاحيائية او الدفاتر
الاجارية غير المنظمة حسب ما يظهر له من ظروف القصة عملا بالمادة ١٧
من ق. ب.

ون تقدير فيه اميود احصائية في مثل هذه الدفاتر واستظهار
فوتها في الاتبات اما ترك للقاضي يستلزمه من ظروف كل دعوى
على حدة *

* * *

بينات ٨٥٢ ٤٢٥ ١٩٥٩/٩/٦

ان المشرع قد حدد صلات القرابة المعبرة من الموانع الادبية
ولكنه ترك للقضاء تقدير الموانع الاخرى

ان المشرع الذي اعتر صلات القرابة بين الحواشي الى الدرجة
ثالثة مانعا ادما يسوع قبول البسة الشفصة في اثبات الالتزامات التي
يريد قيمتها على منه يره سوربه اما ترك أمر تقدير الموانع الادبية في
الحالات الاخرى الى تقدير محكمة الموضوع فقررها بحسب ما تبينه

من الظروف والاحوال في كل دعوى على حدة عملاً بأحكام م ٥٧/
من ق ٥ هـ .

* * *

بينات ٩٣٤ ٤٦٩ ١٩٥٩/١٠/١٤

يراجع عقارية

* * *

بينات ١٠٧٢ ٥٢٢ ١٩٦٠/٦/٢٩

بمبن حاسمة بوجهها

ان المحكمة بسب ملزمة و و ان تكشف مقدماً عن عقبتها في
تقدير الدليل لتعرض على أحد الخصوم بوجه البمين الى خصمه لان
الامر في توجبه البمين أو عدمه بوجهها يرجع الى مطلق اراده الخصم
وطليه .

* * *

بينات ١٩٧ ٧٢٩ ١٩٦٠/١١/٧

اتفاق المتعاقدين على اعطاء القوة الشبوية لقود احدهما

ان اتفاق الطرفين على اعطاء القوة الشبوية لقود احدهما ليس من
شأنه أن يسع على هذه القود قوة ثبوتية فوق القوة التي رتبها
امانول لان اعمال هذا الشرط سطوي على حصاص أحد الطرفين
لمشيئه الآخر الكففة بصورة تحرده من حق الدفاع المرتبط بحق
التقاضي .

* * *

بينات ٢٨٤ ٢٢ ١٩٦١/١/٩

١ - البمين الحاسمة احتكام الى ذمة الخصم .

٢ - ان وجود اقرار خطي لا يحول دون توجيه البمين الحاسمة .

ان البمين الحاسمة التي تصوى على احتكام الخصم الى ذمة خصمه

و لتل ل عما سواها من اسباب هي ملث الحقن توجيها ابي حصمه في كل حين ، وعلى لمحكمة ان تادن هذا الوجه ، الا ان لها ان لقصد من هذا التوجيه الكيد والتصف •
والاقرار ، عسي لا يمي في حد ذاته الوافعه لمراد ائتها بالنسب الحاسمة ولا يحول دون توجيهها •

* * *

سبأ ١١٤ ٧٢ ١٩٦١/١/١٣

المعن الكبدنه وحى المحكمة في تقديرها

ان صدر ما د كات السبي لوجهه فقد ها الكد اه انها وسيله من وسائل الشوب هو من لأمور الموسوعة سى تسفل محكمة الموضوع بقدرها •

★ ★ ★

سبأ ٢٣٩ ٧٤ ١٩٦١/١/٢٣

١ - اثبات عكس الدليل الكتابي •

٢ - الاتبات بالبيانات والقرائن في الالتزامات التجارية •

٣ - الشركات التجارية واثبات وجودها •

ان امشروع ، من "فر مد" حرية الاتبات في الالتزامات التجارية ، لظفر لما خطفه بحسب مسعها من اسرعه والسماحه اسشى من هذا لمبدأ عقود الشركات التجارية عند امحصاة وأحصها بعدة الاثبات الكتابية بمقتضى م ٥٦/ من ق. ت •

وان هذا الاستثناء يمع صور السة الشحصة والقرائن في اثبات الممارعات سى تقوم بين اشركاء شأى التحلل من هذه العقود او نقصها أو تعديلها بصورة يتختم معها الرجوع الى مبدأ الاتبات المقند المطبق في الالتزامات المدنية •

كما وأن تعديل هذا المبدأ ينبغي تطبيق احكام م ٥٥/ من ق. ب •

التي نصت على عدم حوار اثبات ما يحالف و يجوز العقد الكتابي
موضوع الدعوى الا بدليل كتابي مثله .

• • •

بيانات ٥٤١ ٨١ ١٩٦١/١/٢٤

لا يبطل اثر البمين شطب الدعوى

ان التحلف الذي يحسم ابراع لا يصل كثراره ولا يسمط الحق
بالسك به بمجرد شطب الدعوى وانقال استدائها لان اشطب
لا سمط الحق ولا الادعاء به ينقضى المادة ١١٩ من ق. ا. م.

• • •

سناد ٢٢٢ ١٣٦ ١٩٦١/٢/١٢

يراجع بيع

* * *

سناد ١٢ ٢٠١ ١٩٦١/٢/٦

ان نقل الحقوق العينية يجوز اثباته بالبينة الشخصية عند وجود
المانع الادبي

ان عدم نفاذ العقود المتعلقة بمثل الحقوق العينية لا يحول دون
المدعاء فيما بين المتعاقدين بالاستحصال على حكم بتسديدها وفق ما نصت
عليه المادة ١١ من القرار ١٨٨ . كما ان العقود التي تصلح لنقل هذه
الحقوق لا يشترط ان تكون حصة لان القانون لم يشترط لانفاذها
شكلا معينا وهى تخضع فيما يتعلق بثبوتها الى القواعد العامة للاثبات
مما يحول كل مدع اثبات العقد الذي يدعه بالبينة الشخصية عند وجود
المانع الادبي .

١٩٦١/٧/٦

٥٨٤

٦٤٨

ممتاز

- ١ - التدليس من عيوب الارادة ويجوز اثباته بجميع طرق الاثبات .
- ٢ - انكشاف التدليس لا يمكن ان يتم وقت ابرام العقد .

الوقائع :

دعوى اعدى هو على انه حرر لمضى عليه سند مملع اسند به منه لاصق على مشروع المدعى برعى ثم اتفق مع المدعى عليه على اثره في هذا المشروع شريفة ان هو يدور المور وعندما سبب المدعى الى المدعى عليه بناء على ما وافقه اسد اشرفه هذا الاخير ان يصنع الاول سدر به موضع التأمين لديه بناء مملع على ان يرد له اسد ويدفع عنه الدماء المستحقة عنه سبب هذا المشروع ود حرر للمدعى هذا العقد امسح المدعى عنه من عهده السد وسدديد بينهم وبعد اربع سبب شرع بسعد عقد التأمين من حصل عليه نصرتى التدليس .

اجهاد محكمة النقض :

ان انكشاف هذا التدليس لا يمكن ان يتم في حال من الاحوال في وقت ابرام العقد ذو انكشف امره لا تمتنع المدلس عليه عس التعاقد .

وان المدعى لمصوص عنها في اعدده ١٤١ من و . م . تبدأ من الموم الذى بكشف فيه التدليس وسس من نوم برم العقد .

وان التدليس الذي هو من عيوب الارادة كالحيف والاكرام مما يخور اثبت وقائعه يصعب طرق لاثبات على اعتد ان هناك مامد ماديا يحول دون استحصل المدلس عليه على سد خطي من المدلس ولان التدليس يشكل واقعة مادية يخور اثباتها بالنسة الشخصية .

بينات ٧٦٤ ٧٧٢ ١٩٦١/١١/٢٠

اثبات صحة التوقيع على الاسناد العادية بعد انكاره يكون باجراء
التطبيق وليس بسماع الشهاده على حصول التوقيع

ان اشريع القائم في سورة عشر ان الاسناد العادية بسند قوتها
من توقيع صاحب الشئ عسها بامضائه أو ختمه أو بصمة اصبعه وأن
انكار هذا التوقيع من قبل من سب أنه أو من قبل حلقه و نأثسه
بحكم على المحكمة اخراء الضيق والمصاهاه بلشب من صحة ما دامت
ووثق الدعوى ومسدداها لا ساعده على تكوين عمدتها في صحة
التوقيع عملا بأحكام ٢٨ ٠٠ من ق.و.ب.

وسا ان الضيق بواسطة الخراء هو بالاصل لاثبات صحة الخط
أو التوقيع أو الخدم أو التمه فانه لا يجوز قبول الية الشخصنة
في اثبات حصوله ما لم يكن هناك مدأ دليل كدني على اعسار ان سبر
على غير هذا الصبح تؤدي الى اثبات جميع الالتزامات مهما كانت فبمتها
بالشهادة مما لا يتفق مع ارادة المشرع .

* * *

بينات ٢٠٦ ٢٤٩ ١٩٦٢/٦/١٧

براجع القرار

• • •

بينات ٢٤٦ ٤١٧ ١٩٦٢/٩/٤

ان التعاقب بين الاقارب بالكتابة يحول دون اثبات ما يخالفها بالبينة
التشخصية بحجة المنع الادبي

الوقائع :

ان الدعوى التي رفعها محمد وسليمان تقوم على المطالبة بتسجيل

السهم المنفعة اى حصة من العنصر بتريق الارث أساسا على اهما
اشترياها من المورث بموجب سند خطي .

اجتهاد محكمة النقض :

ان هذا العقد وان كان مبرما بين الاقارب غير ان المتعاقدين فيه
قد رجحا ثبته بالدليل الكتابي وأظهر ارادتهما بهذا الشأن في اختيارهما
ربط التعاقدين سند ، وان هذا الاحساس وتفصيل الدليل الخطي ما يحول
دون قبول اية الشخصنة لاثبات على اعتبار انها وسيلة اعراض الطرفان
عن قبولها في اثبات العقد .

وان اعطاء اموه في اثبات العقد للدليل الكتابي لا يصح المحال
لقبول اية الشخصنة ذات اموه الثبوتية المحدودة بالاستناد لى
وجود موثق المبرمة الادسية بعد ان تخلى بأن ليس ما يسمح انصرفين
من عدد امدل الكتابي و يصح ان صلاح عزمي بينهما لا تقوم على
اشفه مسادلة التي تفر وجود امدل الادبي بمقتضى أحكام م ٥٧ /
من ق ب .



سبب ٢٢١ ٤٤٢ ١٩٦٢/٩/١٠

طلب توحيه اليمين كالاجاب في العقود يمكن العدول عنه طالما
لم يقرن بالقبول

ان توحيه يمين احدى أطراف على معنى التنازل عن كل سنة سواء
انما يعبر كالاجاب في العقود يمكن العدول عنه طالما لم يقرن بالقبول
ون بعدل الصيغة التي جرى طلب الخلف على أساسها يستتبع
الافراد بالموافقة الصريحة أو الضمنية على الخلف بالصيغة
لحديثة .

بيانات ٢٠٢ ٥٢٣ ١٩٦٢/١٠/٢٥

ان توجيه البمين الحاسمه مع التحفظ بعد المدول عن التحفظ
الوقائع :

تقوم دسوى المصعون صده على المطقة باسرداد ما دفعه لمطاع
كسلطه من أجل شراء الثمن لان هذا الأخير تكلي عن تسليم الثمن وقد
دفع المطاع هذه الدعوى بأن يحسمه عند باحاره عن التسففة واسرد
اسلفه وتطاهر بمرق اسد ثم ما بث أن رفع هذه الدعوى وأراد
اصاع ثاب هذا الدفع سبة الشخصية على ابار ان مريق المسند
بشكل وائمة عن مدونه فصلا عن ان المريق من طاقه الطار وقد
ذهب احكم المصعون منه لرفض سماع السه الشخصية وقضى للمدعي
بطلاته مقبب قضاء سى ان الطاس به يش بالدليل اقول اعاده
لميع وحلف حسمه البمين حاسمه على بقى الاعاده وانطاهر بمرق
المستند .

اجتهاد محكمة النقض :

ان ما افهم منه احكم صحيح في القانون لان البمين اسي حسمه
المصعون صده تعتبر بمس حاسمه ولان البمين الحاسمه بحسم ما عرفها
القمه هي اوسسه الاخيره اسي بلح ابيها المدعى عند عجره عن الاثبات
محكمه في ديث الى صير حسمه اذ ان توجيهها بمضم السارل عن كل
سبة سواها بمقتضى م ١٢٥ من ق. ب.

وان هذا السارل عن الاحتجاج باسباب لآخرى الناجم عن توجيه
البمين على الصوره المذكوره بحول دون تحديد الررع او اثاره المطاع
هذا شأن اذ أن الموافقة على توجيه هذه البمين تمت المدول عن
التحفظ .

١٩٦٢/١١/٢٩

٥٩١

٨١٨

بينات

١ - اقرار المورث لمصلحته اجنبي ملزم .

٢ - اثبات الطعن بصورته هذا الاقرار من قبل الورثة .

ان اقرار المورث بمصادره في حالة نسخة مصححة حسبي م يكن من ورثته بما هو قرار مدعي لا يصح الرجوع به وان اصنع بصورة هذا الاقرار من قبل الورثة لا يقبل في اثبات النسبة اشخصية اسي يرد منها اقامة الرهان على ما يخالف الدليل الكتابي وذلك لان الورثة يحاولون محل المورث في هذا تصرف ويصدون بقرائن الاثبات في يصد .

* * *

١٩٦٢/١/٢٩

٥٩

٢١٤

بينات

اثر تعيب طالب بخلف الوصية قبل تصورها

ان نص ١١٨ من ق. و. ب. م. اوجب على من يصب توجبه اليمين حصته ان يبين دافعه اوقائع التي يريد استخلافه عنها ولا يذكر صيغة اليمين بعبارة واضحة جلية .

وانه يستبعد من هذا النص ان اشترع القاضي على عائق طالب استخلاف عبء تصوير اليمين اسي يريد بخلفه يبين لمخبره اداء موافقه عنها او رفضها .

وان تعيب طالب الخلف عن حضور مجلس القضاء قبل اظهر ارادته في تحديد الصيغة التي يريد استخلاف حصته عنها يؤدي اسي استبعاد هذا الدليل من نسخة الوجود .

- ١ - الإقرار يعني الملك الصادر في غير مجلس القضاء بتحديد مدلوله وكيفية إثبات العدول عنه .
- ٢ - أنباء ما يعاكس الإقرار عند توفر شروط صحته .
- ٣ - الخطأ الذي يبيح الرجوع عن الإقرار .

١- الإقرار الإرادي يعني الملك الصادر في غير مجلس القضاء المتاح يحسم العدول عنه بمواعيد الأثبات العامة .

وإن الإقرار الذي تتوفر فيه شروط صحته وحسنه عن المقر مدعياً سوفيحه يعتبر دليلاً حقيقياً لا يجوز قصه إلا بدليل مماثل له في القوة تطبيقاً م ٥٥/ من ق. ب.

وإن اعتراف عن ائمه هذا الدليل يحول دون قبول العدول عن هذا الإقرار مقرر الاستصحاب في التوقيع المدنية وفقاً لقررته م ٩٩ من القانون المذكور ومذكرتها الايضاحية .

وإن هذا الخطأ الذي يبيح الرجوع في الإقرار لا ينحصر إلا في حالة الاعتراف بأمر لم يكن موجوداً في واقع كما إذا أقر بوارث بدين استدانته مورثه ثم صهرت من أوراق مورث محتضنة من الدين .

وإن الأخطاء بملكوته لأموال بعد الإقرار بها لمعتبر لا يمكن أن تعتبر من الحقائق التي اعترف بها المقر اعتراف غير مشوب بعبث من عبث الرضاء .

وإن هذا الأخطاء المخالف ما هو ثابت بالدليل المذكور لا يسوع ثباته بالنسبة لشخصه إلى لا يحسم من الرجع والمخانة مدام أنه لايسم بالخطأ المادي لمجهول لدى المقر عند الإقرار .

* * *

الإقرار غير القضائي وتعديره من قبل محكمة الأساس الناطقة في النزاع إن الإقرار الصادر عن الخصم في واقعة أخرى غير المدعى بها

يعتبر اقراراً غير قضائي وهو سم بحضور القاضي عملاً م ٩٥ / من ق. ب.

و من مثل هذا الاقرار الذي وقع من المثر في سبيل هي احرمة عن نفسه سواء كان او ر شقوبيا و مكشوبا فار قصد فائده بالانترام به عر و صبح ومن حق محكمة الموضوع بتقدير الظروف التي صدر فيها و المقصد من حصول من حياها نفسه لاحكامه المادة ١٠٢ من لقانون الآنف الذكر .

وان محكمة من قررت ان الترخيص المعطى أمام قاضي المحمي باستثناء قيمة السد و قد حصول الحق به كان او ارا صوراً سم للوفوف في وجه الادعاء . حصل من المدعي الاسمي بترتيب اسند قد دعيت رانها بغيره اسنده من عدم اسنده ما يشعر بعض قيمة السد انما مارست حقها في حدود سلطتها التديرية بصورة سائمة .

وان في حق المحكمة ب الاقرار غير القضائي لم يكن معزاً عن حكمة يلقي على عاتق المدعي اثبات ما دعه من و قد ما مبلغ المدعى به طبقاً للقواعد العامة المختصة بالاثبات .

* * *

١٣٦ ٢٨١ ١٩٦٢/٥/١٨ نيسان

بمسك احد الخصوم بوجبه بحول الخصم الآخر الزامه بتقديمها

ان اسناد الخصم في انه مرحلة من مراحل الدعوى الى وثيقة يخول خصم الآخر ابرامه بتقديمها بمتقضى ما نص عليه م ٢٠ / من ق. ب. و ان تمسك الطاعن بالدفاتر ايجازيه لعام ١٩٥٥ التي رفض المطعون صده تقديمها بحمل اعراض المحكمة عن دعواه لابررها متطوياً على معجاة بقواعد الاثبات بصورة تعرض احكامهم لبعض .

بينات ١٢٦ ٢٨١ ١٩٦٣/٥/١٨

يجوز اثبات ما يخالف الاقرار من قبل المقر له

ان المدعى الذي قرره ١٥/٠٠ من ق. ب. بشأن عدم حوار بحرثة ما ورد في الدفاتر التجارية انه هو تطبيق لمدعى عدم حوار بحرثة الاقرار المخصوص عنه في امدد ١٠١ من القديون المذكور .

وان عدم حوار بحرثة هذا الاقرار انما يحصر شأنه في احدة التي لا يوجد فيها لدى المقر له دليل آخر غير الاقرار وعدئذ ينعين عبسه أن يأخذ به أو طرحه حملة واحده ام اذ قدم الادلة المقبولة بشأن اثبات وفتح تحريف أو بعض الوقائع التي يصحها الاقرار فلا شيء يحول دون لاحد بالوقائع التي يصحها الادلة المذكورة .

سناك ١٩٥ * * * ٢٩٤ ١٩٦٣/٥/٢٢

مراجع التزام

بينات ١٦٦ * * * ٣٠٧ ١٩٦٣/٥/٢٠

- ١ - يجوز لمن يمسك بالدفاتر التجارية التي انقضى على احتتامها عشر سنوات ان يثبت وجودها لدى صاحبها .
- ٢ - ينفي للدفاتر التجارية التي انقضى على احتتامها عشر سنوات قوتها الثبوتية .

ان ما نصت عنه ١٩٠٠ من ق. ب. من وجوب احتفاظ التاجر بالدفاتر التي لم يقضى على حتامها عشر سنوات انما يقتصر في اثره على الزام التاجر بالاحتفاظ بدفتره لمدة عشر سنوات ولا يصح هذا حسن التاجر من الاحتفاظ بها لمدة الطول فاذ انقضت هذه المدة فبان ذلك يشكك قرية قانونية بحسنه تسمح له بالادعاء بأنه أتمها وتعميه من افامه الدس على ذلك ولكن هذه القرية تقبل اثبات العكس فمحور لمن يدعي بقاء هذه الدفاتر ان يقيم الدليل على وجودها اذ ان هذه الدفاتر تنفي بالرفع من ذلك محتمة بقوتها الثبوتية ما دام ان حق الادعاء لم يقض بالتقدم .

فهرس حرف ال ب

تصحیح قرارا	نامین
تعویض	بلغ
تفسیر	ببلغ
تصادم	بجاره
تقاعد	بتکیم
تمثل	بتدخل
تملك بالانصاف	بتدلیس
تازع فوائین	ترکه
تغیید	نزویر
	تسجیل

١٩٥٩/١١/٢

٥١٧

٩٨٨

تأمين

ان شرط تطبيق مسؤولية شركة التأمين على قيام المؤمن له بقيادة السيارة المؤمن عليها لا يخالف النظام العام اذا كان منفصلا عن الشروط العامة المطبوعة .

ان عقد التأمين يضمن شرط خاصا منفصلا عن اشروط المطبوعة العامة يحدد مسؤولية شركة التأمين في حالة وقوع اضرار اثناء قيام المؤمن به شخصيا بمادة السيارة المؤمن عليها بصورة لا تخفى النظام العام ولا يخالف احكام التأمين الواردة في القانون المدني .

ان حق المتضرر تجاه شركة التأمين المسند في الاصل من حق المؤمن به ضد مسؤوليه المدينه اما يحول هذا المتضرر حق الادعاء المباشر على الشركة لمطالبةها بالتعويض من جراء الحادث مندي اصابه ضمن حدود لمبلغ المؤمن عنه عملا بأحكام المادة ١٣٧ من قانون السير الصادر بمرسوم التشريعي رقم ٧١ تاريخ ٢٦، ٩، ١٩٥٣ .
ون هذا الحق الذي يمتنع به المتضرر حيال شركة التأمين يعتبر وحده مصدر الالتزام .

وان عند مسعد سراحة من اضرار الحضر الذي يحصل عندما يكون سياره بقيادة شخص غير المؤمن له بصورة يمتد اثرها الى المتضرر الذي لا يملك حق اوسع من حق المؤمن له .

وان وقوع الحادث في وقت لم تكن السارة في قيادة المؤمن له يجعل شركة التأمين في مثل هذه الحالة مسجاة عن اضرار بوجه لا يروع فيه تحميلها سائح هذ حادث غير المضمون وان من حق شركة التأمين في مثل هذه الحالة أن تحض بمواجهة المتضرر بالدفعوع اثنى تحويلها انعقد الاحتجاج بها تجاه المؤمن له .

* * *

١٩٦٠/٥/١٧

٤٢٨

١٠٢٨

تأمين

يراجع بيع

١٩٦٠/١٠/٢١ ٧٢٦ ١٠١٢ تأمين

- ١ - بحق المدين المزارع المحجوز على اراضيه الزراعية الاعراض على الحجز في جميع اطوار الدعوى .
- ٢ - ان قبول المدين المزارع وضع اشارته التأمين على عقاراته الزراعية لا يحول دون بمسكه بحقه في عدم جواز حجزها تجاه غير صاحب التأمين .

استهدف المشرع حماية المزارع وعائلته من الشرد عندما نص في ٥٥٣ م.و.م. على عدم حوار حجر ما يصرف به المزارع من الاراضي الزراعية بانقدر الذي يكفي لمعيشته مع عائلته .
ون الاستفادة من هذه احديته يحول المحجور عليه التمسك بحق الاعراض على الحجر في جميع اطوار الدعوى كما وان قبول المدين وضع اشارته التأمين على عقاراته الزراعية لا يحول دون امكان بمسكه بحقه في هذا الشأن بعدد غير صاحب التأمين لان تعدد عقود التأمين لا يساقى مع استغاده المدين من استعمال هذا الحق لاحماله يقوم دلويه بها سواء وان يبقى له بعد سنده ما يصسر معيشته مع عائلته .

* * *

١٩٦٠/١١/١٤ ٧٦٠ ١٨٦ تأمين

- ١ - لا يجوز للمؤمن الاحتجاج ضد المسئمان بكل ما ورد في وثيقة التأمين من شروط مطبوعة تتعلق بطلان التأمين او سقوطه ما لم تبرز بطريقة خاصة .
- ٢ - لا يعتبر من حيث المبدأ شرطاً بصعباً يخالف النظام العام اشتراط دفع بدل التأمين في مكتب المؤمن .

فوق الشرع على ما تضمنه عقد التأمين من النص على اعتبار عقد مسسوح في حال تخلف مسئمان عن دفع الاقساط المستحقة خلال سنين يوما من تاريخ استحقاقها دون حاجة لتوجيه اذار واعتبار الاقساط المدفوعة حقا للشركة .

ن هذا النص يؤدي لسقوط حق المسأمن في التعويض ومصادره
الافساد التي دفعها ويجعل لأثر المحقق عملاً بهذا الشرط المحقق في
بائنه من دفع الذي من شأنه أن يعد الطرفين إلى الحالة التي كانا
سبها قبل العقد تطلب بحكم المادة ١٥٨ من ق. م.

و ان اشترع متى نص في فـ ٣٠ من مـ ٧١٦ من هذا قانون
على خلاف جميع الشروط المنصوصة في اختلاف التي تؤدي حقوق
المسأمن فيها اذا لم تترتب بشكل صاهر في العقد ان أراد مع الاحتجاج
صحة المسأمن بكل ما ورد في وثيقة تأمين من شروط منصوصة على
بجائه من حالات استثناء أو السقوط ما لم يترتب بطريقة خاصة . وان
لا تترتب عن الاحد بهذا الشرط المصوغ بعد أن محدد التحق على
دفع القسط المستحق في موعد استحقاقه لا يحكم عنه سقوط الحق
في مبلغ التعويض بل لا بد من أن يشهد قيام الشركة المؤمنة المكلفه بالسعي
إلى المدين ومصاله واعداًه حتى دأب تحق بعدد عن التوء بالزامه
امع عنه لاستفاده من لأثر اساحمه عن العقد . ان قواعد العامة
بالإسرامات المنصوص عنها في مـ ٣٤٥ من ق. مـ لا تسع الدائن من
اقتراض محله الدين ودفعه في مكانه جرحاً عن لقاعدة عامة اني
يرد الدائن بسعي إلى المدين لاستقاء حقه .

و ان ادراج مثل هذا الشرط في العقد لا يضر من حيث مبدأ شرط
تصفي يعالف النظام العام .

• • •

١٩٦٠/١٢/٢١ ٩٠٤ ١٤٠٩ تامين

ان ناجير مدين المصرف الزراعي عقارات الغير بالوكالة لا يتحول المصرف
اعتبار محصول هذه العقارات داخلاً في حدود التامين .

ان الوقائع تؤكد أن المصرف الزراعي الذي عقد قرضاً مع مديه

التي الحجز على الاقطاع المزروعة في عقارات والد هذا المدين المستأجرة
من قبل شخص ثالث .

ان حق الامتياز الذي قررته المشرع لمصرف على أموال المدين
وكفالاته المضممين معه لا يمتد في ثمره الى لاموال الضامنة في مصرف
أو ملكية الغير .

وان تولي المدين تأجير هذه العقارات دون كونه عن نفسه لا يحول
المصرف الحق في امتياز محصول هذه العقارات داخلا في حدود التأمين
د لا تثاره بين التوكيل بالتأجير وبين عقد الاقراض بوجه من ابوجه
حتى في حالة ثبوت صورة الايجار بين العقدين غير المدين بمصرف .

* * *

نائب ٢٤١ ٢٢٨ ١٩٦١/٣/١٣
الأثر المترتب على ابرام عقدين للتأمين لدى مؤمنين مختلفين

ان عقد التأمين هو من عقود تعويض اسي يستهدف تأمين الضرر
الذي يلحق المؤمن به من احدث الذي حصل التأمين بسببه فان مفاد
الضرر هو الضرر الاساسي الذي رجع اليه في تحديد ابرام المؤمن
فادما اسعى الضرر فان ذلك يسع عنه استحقاق المؤمن له أي تعويض
وفق ما نصت عليه م٠ ٧١٧/ من ق٠ م٠

وان اقدام المؤمن له على تأمين امور به تأميناً مضاعفاً لدى أكثر من
شركة لا يوجب الخروج عن هذه القسمة ولا يجرى الحكم له بأكثر من
الضرر الحقيقي الذي أصابه تأميناً على أن هذا ابدأ شرع لاعتبارات
تعلق بالنظام اعم وقد استهدف المشرع من اقراره تعادي الاخطار
التي يهدد المجتمع من جراء اسباب الافراد لتسهل لوقوع الحوادث

* * *

تأمين ٢١٠ ٦١١ ١٩٦١/٨/٧
يراجع التزام

للمؤمن صدها تبعاً في اقصاء بن التأمين بمصداق كما قصد ألا يعصب
الى وسببه بمصداق غير المشروعة بدلاً من ان يكون عاملاً آمناً
واطمئنان *

* * *

تأمين ١٠٧٨ ٧٠١ ١٩٦١/١٠/٢٤
ان نطاق التأمين هي اخبار بوجود عقد التأمين الذي يرجع اليه عند
تعارضه مع مضمون البطاقة *

المرع في الدعوى يحصر في تحديد وقت متى يسهي فيه عقد
التأمين المفعول من الطاعن المدعى و شركة المدعى عليها وقد فصل الحكم
المصعور فيه هذا الرابع وحدد ظهر يوم ٢٦ سبور ١٩٥٧ موعداً لانتها
عقد مع قضاءه على ما تبين له من ان عقد التأمين نظم لمدة سنة
من يوم ٢٦ سبور ١٩٥٦ سبور و سهي ظهر يوم ٢٦ سبور ١٩٥٧ *

ان هذا القضاء سيم في القانون لان عبارة العقد هي اعمول عنها في
سعر عني رده التعويض من اجل تحديد متى امر ما بهم وان ما سمك
به بطاعن من ان نطاق التأمين اني سميها من الشركة قد عك يوم
٢٦ تكامله موعداً لانتها عقد احده من كلمه سبور وان هذه بطاقة
هي المصدر في التعريف عني رده التعويض لا يستقيم في القانون لان
سدادها المشار اليه ليس عقد حديداً للتأمين وانما هي اخبار عني وجود
العقد متى يجب الرجوع اليه كما حصل تاس بن عبارة بطاقة وعنده
العقد *

* * *

تأمين ٢٦٨ ٧ ١٩٦٢/١/٦
ان عقد التأمين شمل كامل الوحدة العقارية

سلخص وفائع الفصه بما يلي
ان المدعي الطاعن اتفق مع المدعى عليه عني ان يؤمن لديه الطووس

الثالثة اني سلكها في محضر ١٦٠ ٢ ونظرا لعدم تسجيل أحد الضوابط في السجل العقاري عند حصول هذا الاتفاق فقد تم عقد رهن على صاقيين وحرر للمدعي سجدا يعهد فيه بتسجيل الضائق اثنان وادخله في عقد التأمين . ولما شكك المدعي عن إجراء معاملة التسجيل وبسبب بعده فقام المدعي عليه بتسجيله سنة عن المدعي وطلب ادخال الضائق المذكور في عقد التأمين وعندما أحاطه بدائرة المحفظة الى صله ويؤثر بسيد عقد التأمين ومع الطابق الثالث اسرع عنه أقام المدعي هذه الدعوى سنة مشهورة من عقد التأمين بانشاره عبر مشمول تأكيده هذ العقد فقصي رد صله بحكم صادف عليه محكمة بعض أسبابا على ان المحضر ١٦٠ ٢ امسجل باسم المدعي يشمل ضوابط اثنان وان التأمين يشمل الطابق الأخير الذي مؤلف وحده عقاره مع العقارين الآخرين مشموله ذلك وحد ودخله في محضر واحد ولا محض حرثه التأمين انواقع على وحده عقارية الا اذا انصرف سنة الطرفين عن راحة على سعاد أحد الضوابط من العقد وهو أمر لا يوفر في هذه القضية بل ثبته عكسه . اد ان العقد الخاص بين الطرفين قد تضمن ابعدها على ادخال هذا الطابق في العقد مما عدم ادراج الضائق اثنان في التأمين بسب عدم تسجيله وبالعقد فيه لا يعني إعفاء أعضاء المدعي من البرامه ترتب تأمين على هذا الضائق الذي علق العقد بشأته بحسب ما استجيل .



تأمين ٢٤ ٨١ ١٩٦٢/١/٣١

ابطال عقود التأمين او تعديلها في ظل قانون الشركات العثمانية

الوقتاع :

أكرم بين بلدته دمشق وشركة الاسود للتأمين عند تأمين ضد الحريق على مستودع للمخروقات نص فيه على المطالبة بالمعطل وصرر خلال ٣/ أشهر من تاريخ وقوع حادث الحريق . وتاريخ ٤/٢٦ ١٩٢١

رسل ممثل الشركة ك : الى السندية طلب فيه تعديل شروط التأمين
وبالاعه لمواقفه على هذه الشروط احدثه والا اعتبار عقد التأمين ملغى
اعسارا من ظهر ذلك اليوم الذي رسل فيه الكتاب المذكور وان حريقا
مستبعدا لمؤمن حصل بتاريخ ٦ ٥ ١٩٢١ قبل ورود ثمة موافقة من
البلدية .

اجتهاد محكمة النقض

ان امادة المقررة في امادة ١٣ من قانون شركات التأمين
الاشهادي الذي اقره العقد في كل بعد احكامه تفيد ان اطلاق عقود
التأمين او تعديلها المتعلق تنعيا لظروف حوادث غير موقعة بعد العقد
يسوغ ابطال التأمين و بعدد بعد احكام اخرى بالظروف التي
توجب هذا تعديل حال برهه كافه للتأمين واجداد الاحراءات اللازمة
بعد تأمين جديد .

فعند تصد شركة التأمين بهذه المدة وانفرادها (في هذه الحالة)
برادة الرسم واحتمار السندية بصور هذا التعديل تحت طائلة إلغاء العقد
حلال ساعد محدودده بصورة ليس من شأنها ان تعد البلدية لا سيما
دائره رسمه تحضيم لاحراءات وانظمة مصفاة تحول دون استصدار
قرار بالقول أو الرقص خلال فترة وجيزة وثمة سن لاحد المتعاقدين ان
يحكم في الوقت اللازم لاحادة هذا الطلب أو بعد من الوقت الذي
حدده سببا لانهاء عقد معرف بوجوده فذلك انه لم يصدر عن الطرف
المستوفى من المتعدين أي تصرف بعد احضاره الموقفه على إلغاء العقد .
بحصول التحريق بعد دفع الرسم المعين فيفق الطرفين يستنسخ
تعيينه مكرر الطرفين على سوء هذا الاتفاق وبو قبل تنظيم صك تأمين
أساسي وبوحد مساهمة شركة التأمين عن التعميم على الحادث
المؤمن ضده .

١٩٦٢/٢/٢١	١٠١	٢٢٣	تأمين
		يراجع رسم	
١٩٦٢/٦/٦	٢٠٩	٢٧٤	تأمين

* * *

مسؤوله شركه التأمين عن القروض

الوقائع :

حري تأمين احدى السيارات لدى شركه التأمين وقد سئلت عقد التأمين احوال التي تقع المييره عند استمارة على غير وجه التأمين في العقد أو د كات وقت الحادث نفس عددا من ا كات برتد عن العدد المرحض به وسين ان الساره بحسب صومس العقد معده نفس المحروقات وان سئلتها ب تكون يعملها هذه احاده عند وقوع الحادث بل كان سهل ثمر د سئلتها واسل شحات برتد عددهم من احدى القابولي المرحض به وهم سعه في مكن لا سيع بركونهم .

اجتهاد محكمة القضا :

ان استعمال مركبه لثقل الاشخاص على غير الوجه المصرح به في العقد لا يعني ان الحادث امؤ من غير مشمول بعقد التأمين على كل حال لان ما ين عليه من الخطر على سائق المركبه براكات شحات أو بحسب حمويه برتداد عن العقد قابولي المسموح به لا يمكن ان يحسب شركه التأمين من مواحه مسؤوليها المحدده في العقد بكاملها الا اذا كانت اختلافه هي اسي سبب الحادث أو ساهمت بحداته .

وان برال طرق اخصومه على هذا الحكم من العقد فصلا عن كونه ينف مع القواعد العامة التي تسود عقد التأمين وبه تأسف مع احدى قرارات العقد التي اوجب على المتعاقدين مؤمن ان يشب ان الاصرار بم سنج عن احدى الحالات المذكوره فيه تصوره مباشرة أو غير مباشرة مما يفسح عن ردة اضرقي المتعاقدين ان لا يكون للمخاطبات أثر في سقوط حق المؤمن له اذا لم يجه بها الضرر المدعى به .

١٩٦٢/١٢/٨

٦٠٦

١٨٠

تامين

يراجع افلاس

* * *

١٩٦٢/١٢/٢٩

٦٦٠

٨٢٢

تامين

الحالات التي يجب فيها اتباع التامينات متعددة من قبل
المعرضين على قرار اللجان الجمركية

ان تشريع من راد وضع حد للاعتراف انى رفع رسوم ترو
تقدم له فيه و سوف ضد الاحكام من تلقها اللجان الجمركية
ان من فى المادة ٣٢٧ من قانون الجمارك وجوب اتباع التامين
بمضى سنة الا ان من وعلى انه لا يمكن ان من لاجوان ان يصل فلم
امكنه استبداء الاعتراف ما به لكن مرفق احصا يشب اندع سامين
مذكور *

وان هذا من ضمن اندع سامين و حد على كل من من مقدم
تضمن وفي المادة التى يجب رفع القرض فيه احكام من الاخر ان
تتوفره انى يتضم مراعاتها يجب ماله عدم قبول القرض وانه بوجود
هذا القرض المتعلق لا سوع انحد حاة استثنائه يكون فيها المعرض
معقوا من التامين الذى تنصحه لاحكام الجمع انما عند كل من فى حاة
تعدد اصعول من حراء حسان اختلاف مانع الاعتراف *

وانه لا يحق بعض المعرضين بتمتعي هذه القواعد ان يستفيدوا
من التامين الذى دفعه معرض آخر لو كان احكام المعرض عليه
و هذا ما به بقده القرض منهم مجتمعين و يظهر موافقة مودعة على
ان يستفيد منه المعرض منص من معه حاة بالمدى اعامة التى وردت
فى المادة ٨٨ من قانون الرسوم والامنيات انصاته انصته انه يودع
تامين واحد مهم تعدد المتداول فى موضوع واحد مشترك بينهم اذ
ك و مجتمعين *

١٩٦٢/٤/٢٣ ٢٢٨ ١٥٠ تامين

حالة مسؤولية شركة التأمين عن تدمي فيه سيارة اثر حادث اصطدام
 ان متى الصنع نصب على أن شروط عقد التأمين لا ترم شركة
 التأمين ضمان تدمي فيه سيارة متضمن أحد بنود عقد التأمين الذي
 يحصر ضمان تصحح الاضرار المادية الناتجة عن حوادث ومخرم على
 المؤمن أن يتحمل أي تعويض عن تدمي فيه سيارة .
 وان الحكم المطعون فيه الذي انتهى الى ابراء الشركة بضاعة تدمي
 فيه السيارة استند فيما قرره الى أحد بنود عقد التأمين المدعى استلحق
 بالاحذر البتة .

وان البند المذكور الذي نص على استثناء الاحضرار الناجمة عن
 عبث في صناعة السيارة أو قدمها أو تدمي فيها أو عدم العناية بها مالم
 تثن المؤمن له أن لها سببا آخرامشرا هو حدوث تدهور أو اضطراب
 لا يدور على إعفاء الشركة المؤمنة من تعويض عن تدمي فيه سيارة
 عند حصول التدهور .

وانه سين مما تقدم أن هذا الدخاء بفسير لشروط اعامه بصورة
 تستتبع ضمان استمرار الدخيم عن التدمي في فيه السيارة انتهى منه
 الحادث نفسه .

وان المحكمة التي تعرضت على مفاد المعروفين من عبارات العقد
 قد أحسبت تصديق أحكامه على شركة الضمان فيما الرمنها نه من
 استعويض عن التدمي اللاحق بنفسه السيارة بسبب الحادث الذي وقع
 عندها .

* * *

١٩٦٢/٥/٢٢ ٢٩٤ ١٩٥ تامين

يراجع الترام

بلغ

٤٩٥

٢٢٤

١٩٦٣/٦/١٦

بجوز مصادره واسطه نقل التبغ المهرب

ان مسمى التبغ ينصب على تحصيله بحكم انصهون فيه فيما قضى به من مصادره السارة بدسوى بها استعمال في نقل التبغ المهرب مع ان الحكم الجزائي لدى قس في المحاكمة السخمة عن نقل التبغ دون ترخيص لاداره قد س في هذه المسألة وهي استعمال السارة في النقل .

انه بالرجوع الى الحكم الجزائي المذكور سبق ان المحكمة بعد ان قضت بفرض العرامات على ناقلي التبغ المهرب استأب لمعالجة اطعس الوارد بشأن مصادره السارة المسمى بها استعمال في النقل وقابل ان القرار ١٩/لره لم يحسم في نص حاسم بحر مصادره وسائط نقل وان قرار القاضي الجزائي لدى قس مصادره اسارة من سى هذا الاساس مبني من انه وان فضلا عن ان مكافئ الاداره به تصدوا السيارة كذا اربك بحرر وان تصدوا بحرر المهرب .

وانه يصح من هذا الحكم انه قضى بعدم مصادره اسارة بصورة اساسية نظر بمقدار النص النوبى لدى بحر هذه المصادره ثم استورد بعد ذلك للقول بأن السيارة به تصد كذا اجل .

وان احصاء الحكم الجزائي على القول بان السارة م تصد أثناء النقل دون تعرض لاداه المسافة بشأن استعمالها في نقل التبغ لا يطوى في حد ذاته على سى استعمالها كواسطه لنقل اذ ان مجرد عدم صطلح لا يمنع سيات استعمالها قبل ذرر ساجه . هـ وان الحكم الجزائي لا يكون من جهة ثمة جهة الا في وقتئذ الى فصل فيها فضلا لارم وضرورة بمقتضى ما نصت عليه المادة ٩١ من ق.و.ب .

وان فقدان النص النوبى لدى يسمح مصادره واسطه النقل يكفي وحده لمقتل في النص المثار عند المصادرة فان الصدى بعد

ذلك لثبوت أو عده ثبوت استعمال السيارة لم يكن لازماً ولا ضرورياً
للفصل في الصع ولا يكسب بالناسي أنه حجه تحده القاضي لمدي .

* * *

تبليغ ٢١ ٤٢ ١٩٥٩/١/٢٠

لا فائدة من تبليغ حكم صدر مبرما

ان حكم المحكمة المحل في صدر المحكمة قد تضمن تفويض
المحكم بالصلح واشترط أن يكون حكمه مبرما .
ان صدور الحكم مبرما لا يجعل من فائدة لسمعه محتم ان
لسميع مسهوف اعلاء الحكم لا يمكن سران اهل القابلية لاستئناف
حكم هذا كان الحكم غير قابل للاستئناف لعدم الفائدة من
التبليغ .

* * *

تبليغ ٤٢٤ ٧٢ ١٩٦٠/١/٢٠

يراجع جمارك

* * *

تبليغ ٤٧ ٧٢٤ ١٩٦٠/١١/٢

يجب تبليغ المركز الرئيسي للشركة الاحضيه عندما لا تكون لها فرع في سوريا
دفع مدعى عليه الدعوى بعدم صحة الخصومة باعتبار ان المحاصيه
وجهت الى الشركة المدعى عليها مثله بفرعها في بيروت في حين أن هذا
فرع لا يمثل الشركة الا في الاعمال المتصلة به نظقا لحكم م. / ٨٣ /
من ق. ٠. ٠. ٠.

ان هذا المدعى يدعى حقيقة على صحة التليغ وليس على صحة
شئ لان الخصومة في الدعوى موجهة في لاساس الى الشركة المدعى
عليها، المشبه بمركزها رئيسي في نيويورك والضعف قائم على عدم حوار
تسمع هذه الشركة بوسقة فرعها في بيروت .

ان التسمع باسمه لمشاركات تجارية تحت أن سم في مركز ادارة
الشركة التي رئيس مجلس الادراء أو المدير قداد وحده الى شركة أحية
لها فرع أو وكيل في سورية حتى تسمع اني هذا الفرع أو الوكيل
شخصه أو موثقه وقد لما تص عنه م. ٢٥ من القانون المذكور .

ان شركة المدعى عنه ليس لها فرع في سوريا يجب سماعها في
مركزها الرئيسي اسماً للقواعد المذكورة وان الاكتفاء بتسمع قسرع
بيروت مخالف للقانون .

* * *

١٢٠ ٧٧١ ١٩٦٠/١١/١٤ بليغ

١ - ان اخراج الحكم من قبل احد الخصوم للاطلاع عليه لا يجري
ميعاد الطعن بحقه .

٢ - يبدأ ميعاد الطعن بحق المعلن والمعلن اليه على السواء من وقت
وقوع التبليغ .

ان ميعاد الاستئناف المرفوع ضد الاحكام الصادرة عن محاكم
الاستئناف لا يبدأ الا من اسوة الذي يبي تاريخ سلخ الحكم ما لم ينص
القانون على خلاف ذلك نصفا للمادة ٢٢٩ / من و. أ. م.

ان مجرد اخراج الحكم من قبل أحد الخصوم للاطلاع عنه لا يحري
امداد بحق هذا الخصم ما سم بعد اني انقياء باجراءات التبليغ ويعلى
حصصه به بتأخذ أكثر التليغ في الظهور .

وانه يحرم عن هذا المبدأ أن فيه مستخرج الحكم لتبنيه الى حصصه
يحقن المهل القانونيه مناريه بحق المعين والمعين اليه على السواء من وقت

وقوع التبليغ على اعتدال ان فاعده سية الاثار المرسلة على احرء ان السبع لا تصح في حالة عدم امكان تحرئه معانيل هذا التبليغ لان طسها تؤدي الى صيروره الاحكام فصعه بحق المعلن انه وثقاتها معرضه لمصن من قبل المعلن كما انه يساهي مع القواعد العامة للاعتدال الصمي .

* * *

تبليغ ١١ ٥١٢ ١٩٦١/٦/١٩
يراجع طعن

* * *

تبليغ ٢٨٨ ١٩٥ ١٩٦٢/٤/٢٤

اثبات عكس محضر ضبط التبليغ لصفا

ان محضر ضبط التبليغ لا يخرج عن كونه سند رسميا يحوز الحجية با دونه من قعد مادية وم بها الموصف في حدود مهمته او وقعت من ذوي الشأن بحضوره بمقتضى المادة ٦ من ق. ٢٠٠٠ .

وان ما ورد في محضر التبليغ من انه تم طريق الاصل على باب محل إقامة المطلوب تبليغه وان كان من الأفعال المادية سي لا يحوز اثبات عكسها الا بطريقه الروبر تمتصى النص المذكور عبر أن هذا النص لا يمنع في الوقت نفسه من ادعاء ابرهان على أن المخاطب ترك منزل لدى نشر انه محضر التبليغ أو أنه لم يسكه مطلقا ما دام أن استظهار الموظف سكن المخاطب فيه اما سم عن طريق التصريحات التي يقدمها له ذوو الشأن وانني تعمر صحيحة حتى تقوم الدليل على ما يتخالفها بمقتضى ق. ٢ من ق. ٢٠٠٠ المعهوث عنها وبالتالي فانه يحوز ثبات هذه الواقعة باليه الشخصيه .

١٩٦٢/٦/٢٧

٢٧٠

١٧٦

ببلغ

الدفع ببطان التبليغ

ان مبلغ حكم لاندائي اما هو اجرء من اجراء اب الخصومة يحق
 سيم انه السك بطلانه اذا ثابه عب جوهري الحق به ضرر •
 وان السك هذا البطلان يحرق بطلب سدى أثناء نظر الخصومة
 دون حاجة لاقامة دعوى مسفنه كما عسه اعقه والاختلاف في هذا الشأن •
 وان التسع بطريق الاعلان في الصحف غير جائز الا اذا اسمرت
 بحراب عن جهالة مومن المطلوب تبليغه عملاً • • ٢٦ / من و. أ. م. •
 وقد ثبت وجود محل اقامة مضمون للمضروب بلعه تختم بلعه الى
 محل اقامته مذکور. وكان سلطع الواقع اليه عن طريق الصحف باطلا
 لانه حارسه وبني الاملاع على الحكم وممارسة حقه بالظن فيه ضمن
 المهلة القانونية •

* * *

١٩٦٢/١٢/٢٦

٦٥٢

٧٢١

ببلغ

ان الحجية المعرف بها لمذكرات التبليغ تكون للوثائق الصحيحة

سب من الاورق ان سند السلح اخوى تاريخ احدها مثب
 من قبل امخصر في ٥ ٢ ١٩٦٢ والثاني موضوع الى حاب اسم
 المخاطب في ٦/٢/١٩٦٢ •

ان الحجية المعرف بها لمذكرات التبليغ اما تكون للوثائق الصحيحة
 الحادية من كل شبه أو تناقص وهي وحدها التي لا يحور اثبات مايقصها
 الا عن طريق الادعاء سرورها اما اذا كانت الوثيقة نفسها بالتناقض
 فبلمحكمه ان تتولى استظهار الحقيقة والكشف عنها بجميع وسائل
 التحقيق •

تبليغ

١٩٦٢/١/٦ ٨ ١٩٩

١ - ان الاحكام الصادره بالنصحح يجمع لطرق الطعن الجائزه في موضوع النصحيح .

٢ - ان احصاع احكام النصحيح للطرق المرعه بشأن الاحكام المصححه يرتب تطبيق قواعد اصول المحاكمات عند سلوك هذه الطرق .

٣ - ان الطعن الجاري بعد التبليغ من دائره التبعيد يعني قبول هذا التبليغ .

سبب من الاورق ان الحكم المنعوض فيه اعصى بالنصحح صدر عن محكمة الاستئناف تاريخ ٢ ٥ ١٩٦٢ ووقع في دائرة التبعيد من قبل المنعوض حده لتبعيده وان دائره استئناف هذا الحكم لمناقش تاريخ ٥ ٩ ١٩٦٢ فقدم هذا الى المحكمة مصدره الحكم بطلب عاده الطر بهذا النصحيح فادبرت المحكمة حكما مؤرخا في ١٣/١٠/١٩٦٢ برد الطلب .

ان الاحكام الصادره بالنصحح يجمع بطرق طعن اعثاره في موضوع النصحيح ان تخاورت المحكمة فيه خفيها بالنصحح الاحكام الماديه واحكامه وفق ما نصت له المادتين ٢١٤ و ٢١٥ من ق. ا. م. وان احصاع هذه الاحكام طرق الطعن المرعه بشأن الاحكام المصححه يرتب تطبيق قواعد ائى عن عليها وبون اصول المحاكمات عند سلوك هذه الطرق من الطعن سواء جهة ممارسه هذا حق ضمن المهل المحددة او استعفاء جميع الشروط ائى نص عليها القانون المذكور . وان ممارسه الجهة ادعاه خفيها سلوك طريق اعصى صدر الحكم ائىها عن طريق دائره التبعيد بقيد قبولها بهذا التبليغ وادعائها به وان الطعن بالنقض في الحكم اعصى بالنصحح يكون على سبب هذا السبب واحد بعد المهلة ادعائه ويتعين رفضه شكلا .

سليم ٢٤٩ ٢٢٩ ١٩٦٢/٦/١٠

١ - يعتبر التبليغ الجارى للزوج بواسطة زوجته في محل اقامته الاصلي صحيحا ما دام صلة الزوج بهذا المسكن لم تنقطع .

٢ - ان اجال الاستئناف محدد لا يمد الزمن فيها الا على اساس المسافة بين موطن المساف ومقر المحكمة .

٣ - الداعي بحسب الحكم فيما انتهى منه من امر الاستئناف مرفوعا بعد انقضاء المدة لان تسع احكام الاستئنافي له بحر الى شخص الطاعن المقيم في الكويت ولان من حقه الاستعانة من امهات سنة المسافة بين مقدمه في الكويت ومقر المحكمة .

٤ - مواقع الدعة تؤيد ان المحضر انتقل الى محل اقامه الداعي في شارع صالح اعني دمشق وسلم الحكم الاستئنافي الى روحه اني تقسم معه .

٥ - ان هذا التبليغ الجارى نصت رسمي طبقا لمواعيد المخصوص عليها في امدده ٢٢ من و . و . و . مصر صححت تربت عليه جميع آثاره .

٦ - وان وقوع التبليغ الى محل اقامة الداعي الاصلي الذي به تقطع صلته به ولم يوفق اليه في عدم الرجوع اليه انما تسع سرعان الميعاد بحقه بد من ليوم التالي لتسليم لان مجرد وجود طاعن او سكنه في مكان آخر معلوم خارج موطنه لا يحول دون تمام اجراءات التبليغ فيه .

٧ - وان وجود موطن الداعي في مدينته دمشق التي تسقط فيها المحكمة لا يسوع به الاستعانة من مد الميعاد لان مواعيد الاستئناف آجال محددة لا يمد الزمن فيها الا على اساس المسافة بين موطن المستأنف ومقر المحكمة .

٨ - وان احكم لمصون فيه الذي قضى برد الاستئناف المرفوع بعد انقضاء الميعاد جاء موافقا للاحكام المدمع اليها فان الطعن فيه لا يمد به في القانون .

تجاره ٢٨٢ ٥٢٨ ١٩٦١/٦/٢٦

يرجع الى العرف بين التجار لتعريف بين المعاملات المالية والعادية

الوقت:

توقع على المعاملات المالية في شركة تجارية تصاميم اشركاء مجتمعين وعلى المعاملات العادية أحد الشركاء .

اجتهاد محكمه النقض :

ان قانون التجاره لم يضمن تحديدا يصلح للفرق بين مساهمة معاملات العادية والمعاملات المالية فانه يتميخ الرجوع في هذه اشان الى العرف المتوسد بين التجار والذي كان محل غبار عند تنظيم عقد شركة الا اذا ظهر ان المتعاقدين قصدا محالفة حكمه العرف توفيقا لحكم م / ٤ / من ق . ت .

* * *

تجارة ٩٠٧ ٥٥٧ ١٩٦١/٦/٢٨

تحكيم ٥٤٦ ٦٨٠ ١٩٥٩/١٢/٢٣

* * *

تحكيم ٤٩٠ ٥١ ١٩٦٠/١/١٤

نزول احصاء المحكمين للفصل بالزراع بانقضاء الاجل المحدد
لهم لظنه باتفاق الخصوم

و احصاء المحكمين بالفصل في الرع يرون بانقضاء الاجل
المحدد لهم باتفاق الخصوم بصورة يعود فيها السلطة للقضاء صاحب
الولاية سلفا للمواعيد المتأخرة على اعتبار ان المحكمين طريق استثنائي
للعن الخصومات يبقى مقصورا حتما على ما تصرف اليه ارادة
المحكمين .

* * *

تحكيم ٧٦٦ ١٥٧ ١٩٦٠/٢/١٦

لا يجوز الطعن بحكم المحكمين بدعوى الانطال امام المحكمة الابتدائية

و د . م . م . المدعي لدى نظم في المواد ٥٠٦ اى ٥٣٤ / الاحكام
الحاصلة بالنحكيم ثم يأخذ بمبدأ الفصل في حكم المحكمين بدعوى
الانطال محققا في ذلك دعوى المرافعة المصرية .

و د امدد ٥٣٢ - ١ من ذلك القانون صاحب الطعن بحكم
المحكمين بطريق الاستئناف وقررت ان استئناف تلك الاحكام لا يقبل
اذا كان المحكمون مفوضين بالصلح أو كانوا محكمين في الاستئناف
او اذا كان الخصوم قد تنازلوا صراحة عن حق الاستئناف أو كانت
قيمة اسراع الحارى شأنه التحكيم مما يفصل فيه بحكم غير قابل
للاستئناف .

وان مؤدى هذا النص الصريح أن احكام المحكمين لا تقبل الطعن
بأنه صوره أمام المحكم الابتدائية لعله انها صادرة من هيئة اعترها
المشترع في نص درحة المحكمة الابتدائية .

* * *

تحكيم ١٢٨ ٦٦٤ ١٩٦٠/١٠/١٠

ان منح رئيس المحكمة سلطة اعطاء حكم المحكمين صفة التنفيذ
بوصفه قاضيا للامور المستعجلة لا يحوله حق مناقشة هذا
الحكم مجددا أو ابطاله

ان المشرع ينقذ من رئيس المحكمة اى ودع ايها حكم المحكمين
سلطة اعطاء هذا الحكم صفة التنفيذ بوصفه قاضيا للامور المستعجلة
لم يقصد تحويل انفاضي المشار اليه حق مناقشة احكام مجددا أو ابطاله
لأنه في الشكل أو في الموضوع لأن ذلك ساقى مع صفة الاستعجال
بل أراد من صفة هذه السلطة افساح المجال لوقف تنفيذ الحكم المنشوب
بالطالان المطلق بالنظام العام كذا يكون الموضوع المدعى عنه مما
لا يجوز فيه التحكيم .

وان الطالان الذي أفاد احكام استعجل منه قضاءه عليه بخصوص
عدم احتواء الحكم على صوره لتبث التحكيم وأقول الصرفين وأساب
الحكم انه هو الطالان نسبي دشيء عن معالجة فواعد لمرفعت ولا يحق
لمحكمة أن تثيره عموا لعدم بطله بالنظام العام .

* * *

تحكيم ٢٥٠ ٧١٢ ١٩٦٠/١٠/٢٦

ان طلب أحد طرفي العقد من لحة التحكيم البحث في موضوع
خارج عن النواع المعوض اليها لا يشب بها حق الحكم فيه ولا يعتبر
اتفاقا متبادلا بالتروك على حكم اللجنة بهذا الشأن .

١٩٦١/٦/٥

٤٦٢

٢٩٧

محكم

يراجع طعن

* * *

١٩٦١/١٢/٢٦

٨٨٢

١٢٢

محكم

المحكم وشروطه - الطعن بأحكام المحكمين

١- ان المشرع من أحرار محكم في خلاف حاشه بين الافراد
 ود وسع هذه المؤسسة الحقوقية شروط حاشه في اصول المحكمات
 فأوجب اثبات المحكمات بكونه وان يكون الحكم والمحكم كمي الالهة
 ونص على عدم جواز عرض المحكمات الا سراى بخصوه وأثر المحكمين
 بناء اسطر في خلاف مبدأ الاصول والموايد المتبعة امام المحاكم
 ما لم يعقوا منها صراحة وبمصدر احكامهم بمقتضى القانون كما وأنه
 أحصى احكامهم للاسلاف منها لموايد واهل المرفة لاستيف
 الاحكام الصادرة عن المحاكم وأصبح لمحل للمطالبة باعادة المحاكمة
 صدر هذه الاحكام فليس من هذه ان المشرع اعترى الاحكام الصادرة
 عن محكمين بمثابه لاحكام صادرة عن المحاكم وهذه الروح حرص
 على حمايتها بالصداقات التي تكفل سلامة خراب المحكم كما أوجد
 طرفا للمراجعة صدها وسنهدف المشرع من كل ذلك ايحاد وسيلة سهلة
 أمام المتقاضين بمحكم من احصار قصاه يفهمون قصاياتهم ويساعدتهم
 على حل نزاعاتهم بأيسر السبل وبأقل اسعفت .

وبما أن غاية المشرع استتات من ايحاد هذه المؤسسة فانه يتعين
 التقيد بطرق المراجعة التي نص عليها قانون الاصول بصورة لا تسوغ
 معها سلوك طرق أخرى لم يرد عليها النص وهذه اسطرة معززة بما
 نصت عليه امددة ٥٣٣ من ق. أ. م. التي تجارت الطعن في أحكام
 المحكمين عن طريق اعادة المحاكمة وأخضعتها للطعن بهذه الطريقة

الاستثنائية في الحالات التي يحور سلوكها ضد الأحكام امرية ناشئة
حالة الحكم بما به نفعه الخصوم أو أكثر مما طسوه مما يقصد استبعاد
الادعاء بالابطال بدعوى جديدة إذ لو كانت دعوى الاصل مسوعة
بـ وحد المشرع من حاجة بعض على هذه الطريقة الاستثنائية على
اعتبار أن دعوى الاصل يحول الظاهر الاحتجاج بجميع أسباب الاصل
بما فيها العدة المشاه من حالات إعادة المحاكمة كما ينبغي من جهة
أخرى أن مشروع قانون أصول المحاكمات كان يحوى مادة بعض على
حوار الادعاء بالابطال حكم المحكمين ثم حذف عند صدور قانون
بصوره تفصح عن قصد المشرع استبعاد هذه الطريقة مما لا مسامح بعده
لاستنتاج ما يحالف هذه الارادة الصريحة .

* * *

تحكيم

١١٩

٢٢٩

١٩٦٢/٦/١٠

عند صدور حكم من المحكمين يمنع على المحكمة النازرة في أساس
النزاع السير في الدعوى أو تعيين غيرهم من المحكمين

انه وان كان من حق الخصوم عند امساع المحكمين عن اصدار
حكمهم في المهلة المسموحة لهم أن يرجعوا الى المحكمة التي أوقف
الخصومة لمعادتها تعيين غيرهم أو استئناف السير في الدعوى أو اعتبار
التحكيم مفوضا في احوال التي ينبغي فيها من صك التحكيم ان الطرفين
لم يبقا على التحكيم بصفة عامة واجا قصدا حل النزاع عن طريق
محكمين معينين بأشخاصهم حصروا بينهم أنفسهم بحيث اذا اعتدروا أو حال
جائلا دون قيامهم بواجبهم وحب الرجوع الى المحكمة الا ان ذلك كله
مفيد بأن لا يكون قد صدر حكم من المحكمين فاصل في موضوع النزاع
فإذا صدر مثل هذا الحكم امتنع على المحكمة اسطر في أمر تعيين غيرهم
من المحكمين أو السير في الدعوى لان التحكيم طريق استثنائي بعض
الخصومات قوامه الخروج عن طرق التقاضي العادية في كل ما انصرفت

به ارادة المحكمين ولأن حكم المحكمين قد ان تعرض على محكمة الاستئناف بطرق امرسومه لتضع بالاحكام صدره بالدرجة الاولى أو تصدر بي استصدار قرار تنفيذه وفق ما شرعه القانون .

* * *

تحكيم ٦٧ ٢٢٤ ١٩٦٢/٦/٨

يراجع احصاء

* * *

تحكيم ٥٧٧ ٢٨٩ ١٩٦٢/٧/٧

لا يجوز الطعن استئنافا بحكم رئيس محكمة الاستئناف الذي يعطي قرار المحكمين الصيغة التنفيذية

ان صا اعضاء حكم المحكمين تسعة التمسد يرفع الى رئيس محكمة الاستئناف وما اذا كان بحكم واقع في رابع معروض على هذه المحكمة سيقبل فيه بوصفه قاضيا بالامور المستعجلة .

وان التمس على عرض طلب في هذه الحالة مباشرة على رئيس محكمة الاستئناف دون المحكمة بطلبها الكاملة لا يحرج الطلب عن سعيه ولا يبعد من الاصول المقررة للدعوى المستعجلة .

وان المشرع الذي حدد درجات استعاضة على وجه يحقق العدالة ويضوئ الحقوق غير لاي لا يترك من طرق من طرق عملا بسنن لئلا ٢٢٧ من م. م. المعدنة بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٥٨ وعلى ذلك لا يسع محكمة الاستئناف الا احترام هذا المظهر للاحكام التي لا تقل الطعن اذا ينزب على هذا الاحترام رفض الصل بالاستئناف المرفوع ضد الحكم الذي أصدره رئيس الاستئناف بوصفه قاضيا بالامور المستعجلة .

تدخل ٩٠٢ ٢١٥ ١٩٥٩/٥/٢٧

يراجع جمارك

* * *

تدخل ٥٧٤ ٥٥٨ ١٩٥٩/١١/٢٤

ان القانون لم يوجب على الخصوم او ديوان المحكمة ائلاغ
النسبة العامة عن الدعاوى التي يجوز فيها تدخلها

ان المشرع وان احار لمسألة العامة التدخل في بعض القضايا ومنها
قضايا المتعلقة بإدارة عامة لا يصح عنه في المادة ١٢٣ من و. د. أ. م.
الا أنه لم يوجب على أحد من الخصوم ولا على ديوان المحكمة التي
ترفع اليها مثل هذه الدعاوى ائلاغ امرها الى أسان العامة .

وان مؤدى ذلك ان المشرع رأى ان يترك الامر لمسألة العامة ان
شاءت استعملت الرخصة الممنوحة لها بمعنى المادة ١٢٣ أسانها اذكر
وان شاءت اعترضت عن استعمالها .

* * *

تدخل ١٠ ٤١١ ١٩٦٠/٥/٢٦

على قضاء الموضوع الفصل في طلب التدخل ولو فرقا
بينه وبين الدعوى الاصلية

ان الطاعن تدخل ثناء المحكمة الاسدانة بمواجهه طرق الخصومه
مدعى ملكية المحل التجاري مطالب ببيع معارضة المدعى بالاشياء
المحجورة وتقصيه العطل والضرر من جراء القاء الحجر .

ان نص م. ١٦٢ من و. د. أ. م. الذي حرص فيه المشرع على
الا يؤدي التدخل في الدعوى الى تعطيل سيرها وارجاء الفصل فيها
منى استعملت أساس الحكم اما رب على قضاة الموضوع الحكم في
الدعوى الاصلية والتمريق بينها وبين طلب التدخل اذا اقتضت الضرورة
هذا التمريق .

وان ترك سفر لمضاه المشاور اليهم في تقدير هذا السفر لا يقصد
تحويلهم الحق بالامساع عن الفصل في طلب التدخل وانما يقصد منه
س في ادعاء التدخل مع الدعوى الاصلية بحكم واحد متى أمن ذلك
مع حور استقاء طلب التدخل للحكم فيه على حدة بعد الفصل في
الدعوى لاصيلة عندما يستدعي تحقق العداء سلوك هذا الطريق .

* * *

تدخل ١٤٤ ٦٥ ١٩٦٢/١/٢٩

تقديم طلب التدخل واصوله

ان مشروع الذي أوجب في ١٩٦١ من و . و . تقديم طلب
التدخل قبل موعد الجلسة ومع قبول التدخل بعد فعل باب المرافعة
انما استهدف من هذا الأثر . فإساح المجال أمام الخصوم بيان أفعالهم
ومدافعاتهم بشأن هذا الغالب كما نسي للمحكمة أن تحكم على وجه
السرعة في كل نزاع يتعلق بهذه الحساب وفق ما نص عليه م . ١٩٦٢ /
من القانون المذكور .

وان واضح يتبين أن يرتب النظام على تقديم طلب التدخل بعد
تحديد موعد الجلسة . بل قصر النظام في حدة واحدة وهي تقديم هذا
الطلب بعد فعل باب المرافعة . ومؤدى ذلك أنه ترك الأمر للمحكمة حتى
إذا رأب ن الدعوى مهأه للحكم فصب رقص انطب وقصب فيها والا
أهت الأطراف بيان أفعالهم بشأن هذا الطلب .

* * *

تدخل ٦٧٠ ٥٢٤ ١٩٦٢/١٠/٢٨

يراجع كفايه

* * *

تدخل ٣٧٤ ٢٨٠ ١٩٦٢/٥/١٦

يراجع افلاس

تدليس ٦١٥ ٤٢١ ١٩٥٩/٩/٦

براجع الترام

* * *

تدليس ٦٤٨ ٥٨٤ ١٩٦١/٧/٦

براجع يات

* * *

تدليس ٥٥ ٤٠ ١٩٦٢/١/٢٢

تعريف التدليس

ان التدليس بحسب ما عرفه ائمه ١٢٦ من ق.م.م. كما يكون بلحوء
للمعاقد الى الحل و... منسئس بحسب المعاقد الاخر على قبول التعاقد فانه
بسم اخصا... سكوت عمدا عن دفعه او ملائمة ان... ان المدس حقه
ما كان... العقد و... وافقه او هذه... لئلا... .

* * *

تدليس ٤ ٢١٥ ١٩٦٢/٥/٧

تحقق عناصر التدليس باستعمال الطرق الاحتمالية للتأثير

على ارادة الغير

ان التدليس يجعل العقد قابلا للابطال من جراء البطل الذي يولده
في نفس المعاقد بصورة تحميه على تعاقد عملا م. ١٢٦ من ق.م.م.
وان عناصر التدليس تحقق استعمال الطرق الاحتمالية للتأثير
على اراده الغير قصد... ليحصل الى عرض غير مشروع .
ونكفي ان يكون المدلس قد االس على المعاقد وجه الحق وحده
للتحصول على توقيع العقد بأية وسيلة تؤثر في نفس المعاقد .

تدليس ٢٤٠ ٤٦٩ ١٩٦٢/١٠/٦
يراجع الترام

* * *

تدليس ٥٥١ ٤٩٤ ١٩٦٢/١٠/١٥
يراجع اعاده محاكمة

* * *

تدليس ٥٤٨ ٥٨٧ ١٩٦٢/١١/١٩
لم يحدد المشرع ماهية وطرق اصطناع الحبل كما انه
لم يشترط أن يكون مستقلا عن الكذب
اجتهاد محكمة النقض .

ان المشرع يحدى رب اصطناع الحبل مثلا ان يحدد
ماهية، ومعرفة، وم يشترط أن يكون مستقلا عن الكذب اذ قد يكون
الكذب مجرد في بعض الاحوال شرط احسان كما يكون كتمان للامور
انهاية التي طبع عليها أخذ المصنفين وم بعض بها بالآخر نوعا من
التدليس اذا أثر في التعاقد وحمل عليه .

١٩٥٩/٢/١٠ ١٣٤ ٦٨٤
براجع حصومه

* * *

١٩٦٠/٦/١ ٤٧٥ ١٠٠٦
ان يعين مصف للتركة لانهوله التنازل عن التركة الا بعد تسجيل قرار نفسه

ان المشرع قد حل حول أخذ الورثة الحق في أن يصيب حصص من
الدين نفسه مثلاً في مركب أسى له يقرر بنفسه ودرست في
النداء أسى نفسه على نفسه أو أنه حقير بخصومة بمصفي في حالة
اعلان تصفية التركة بمقتضى المادة ١٣ من و.و.م.

وان يعين المصفي على وجه المذكور لا يحول التنازل عن التركة
الا بعد تسجيل قرار نفسه في سجل مة تدون فيه اسماء المورثين بحسب
الأوضاع المقررة لتفهرس لا يحدده عملاً المادة ٨٤٠ من و.و.م.

وان هذا المبدأ الذي يكفل طاب ان التركة قد خصص لأجراء ان
التصفية هو الذي يحدد وقت الذي يسمح فيه التصفية جماعة بصورة
يتمنع معها اتخاذ أي اجراء فردي .

* * *

١٩٦٢/٩/٦ ٤٢٤ ١٩٤
براجع اعتبار

* * *

١٩٦٢/١٠/٧ ٤٧٦ ٦٥٨
تركة

ان وجود اتفاق بين الورثة على استثمار مشروع قائم
بذاته يخرجهم من التركة

لا حدال بين طرفين في أن المشروع ارراعي المدرع عليه تأسيس

سوجب عقد أبرم بين المائت وبين مورث المدعية اطاعة محمود لمدة عشر سنوات وان احببه المصعون صدها اني قلعتي أن هذا المشروع لا يعود الى مورث محمود وانما الى تركة والده احمد مورث الطرفين وقد ابررت اثباتا لادعائها وثائق توضح أن مورث الطرفين أحمد توفي قبل طرح العقد .

ان اعضاء أحد الورثة على الاتفاق مع باقي الورثة على استثمار مشروع مشترك وتمويله مما يسعه من عقارات اسركة ان يشكل اتفاق خاص بين الورثة المذكورين لا يسع اسرار المشروع المذكور من حصه محتفظات اسركة ولا سوف حل الرابع الشئ شأنه على تخصيصها مادام ان الخلاف لا يسدول عن اسركة بالذات ولا حصه كل وارث فيها .

وانه سبي مما تقدم أن المشروع برراني استثمار قائم بذاته مستقل عن اسركة تأسيس بعد وفاة لمورث لمشارك أحمد فهو اما ان يكون عائدا لمورث احببه فانه المدعية فلا محل سوف اسراع شأنه لتسجحه تصفیه اسركة الاصل واما ان تكون مشتركا بين الورثة جميعا فتسجحه الاتفاق اعضاء المعقود بينهم بعد وفاة مورثهم فانه يجب اتمام شروط هذا العقد وعلى كلا الحدين لا يحوز تقرير وجود مسأله متأخرة لحين تصفية اسركة .

* * *

١٩٦٣/٣/٣١

١٩٢

٢٢١

تركة

راجع سج

تزويز ٢٥٦ ٥٢٥ ١٩٥٩/١١/٥

١ - ان التحقيق بالتزويز امر جوازي منوط للمحكمة .

٢ - عند البدء بالتحقيق في التزويز يتوجب وقف السير في الدعوى الاصلية .

ان المادة ٤٣/ من قانون اسباب نقص على أنه (اد كان الادعاء بالتزويز منحا في الراجع ولم تكف وفائع المدعى ومسدات لافاع المحكمة بصحة بورقة أو الد او تزويره ورات أن اجراء التحقيق لدى منه مدعي التزويز في استدعائه أو لاثعنه مسح وجائر أمرن بالتحقيق) كما نصب المادة ٤٦ / من ذلك قانون على ان (الحكم بالتحقيق عملا بالمادة ٤٣/ يوقف العمل بالورقة أو السد المدعى تزويره اسي أن يعقل في موضوع التزويز دون احلال بالاجراءات لاحاطة) .

وان مؤدى هاتين المادتين أن الامر باجراء التحقيق في الادعاء بالتزويز جوازي للمحكمة اذا رأت أن اسحق مسح وجائر قاد رأت ذلك كان عليها ان تأمر بوقف السير في الدعوى الاصلية .

* * *

تزويز ٢٠٦ ٦١٠ ١٩٦١/٨/٧

يحق لمن يخشى الاحتجاج عليه بورقة مزورة ان يخاصم

من بيده تلك الورقة سواء اكتب استعملت ام لم يستعمل

ان المادة ٤٩/ من قانون اسباب اجرت لمن يخشى الاحتجاج عليه بورقة مزورة أن يخاصم من بيده تلك الورقة أو من يسهل منها لسماع الحكم بتزويرها بموجب دعوى أصية ترفع بالاوضاع المعادة .

وان المشترك بهذا الص قد فتح الباب أمام كل مدع لافمة المدعى الاصلية بالتزويز امام المحكمة المدعة سواء أكانت الورقة المدعى

بترويرها قد تمتعت أم لم تعمل إذ أن إعطاء الحق بإقامة المدعى
الاصلة لمن لم يعمل الورقة صده معه دفع الضرر الاحتمالي الذي
قد يصبه من استعمالها يسلم إعطاء هذا الحق لمن استعملت الورقة
صده مدعى ثمة فحقه ضرر من حره استعمالها •

* * *

١٩٦٢/٤/٢٤	١٩٥	٢٨٨	تزویر
	براجع مبلغ		

* * *

١٩٦٢/١٠/١٥	٤٩٤	٥٥١	تزویر
	براجع اعاده محاكمة		

* * *

١٩٦٢/١٢/٢٦	٦٥٢	٢٧١	تزویر
------------	-----	-----	-------

تسجيل ١٦٨ ٢٠١ ١٩٥٩/٦/٢٣

المنازعة في طبيعة العقارات المسجلة في السجل العقاري

ان العقارات التي جرى تسجيلها في السجل العقاري من النوع
الاميري لا يمكن المنازعة في طبيعتها ونوعها ما لم يتم الرهان على انها
دخلت في حدود الاماكن الميية المحددة اداريا على اعتد ان اراده
امشرع انصرف في مثل هذه الحانة الى اسباع صفة الملك عنها .

* * *

تسجيل ١٠٠٢ ٤٧٤ ١٩٥٩/١٠/١٤

يراجع يسع

* * *

تسجيل ٢٢٢ ٥٤٤ ١٩٥٩/١١/١١

يراجع عقارية

* * *

تسجيل ٥١٧ ١٢٢ ١٩٦٠/ ٢/١٠

يراجع عقارية

* * *

تسجيل ٦٤٧ ٢٨٦ ١٩٦٠/ ٥/ ٣

يراجع عقارية

* * *

تسجيل ٨٧٩ ٢٩١ ١٩٦٠/ ٥/ ٤

يراجع عقارية

* * *

تسجيل ٩٣٦ ٤٠٣ ١٩٦٠/ ٥/١٠

يراجع استملاك

١٩٦٠/ ٦/٢٠	٤٧٩	٢٢٧	تسجيل
	يراجع عقاره		
	* * *		
١٩٦٠/ ٨/٢٧	٥٧٦	٢٢٨	تسجيل
	يراجع عقاره		
	* * *		
١٩٦٠/١٠/ ٤	٦٥٧	١٠٨٢	تسجيل
	يراجع بيع		
	* * *		
١٩٦٠/١١/٢١	٧٨٤	٩٧	تسجيل
	يراجع عقاره		
	* * *		
١٩٦١/ ١/١٧	٥٣	٢٢٤	تسجيل
	يراجع عقاره		
١٩٦١/ ١/٢٠	١٠٠	١٢	تسجيل
	يراجع عقاره		
	* * *		
١٩٦١/ ٢/١٢	١٢٨	٤٤	تسجيل
	يراجع افلاس		
	* * *		
١٩٦١/ ٢/ ٦	٢٠٢	٢٥	تسجيل
	يراجع عقاره		

١٩٦١/ ٣/٢٧	٢٤٥	٤٦٦	تسجيل
	يراجع عقاره		
	* * *		
١٩٦١/١١/١٣	٧٥٢	٢٥٦	تسجيل
	يراجع عقاره		
	* * *		
١٩٦١/١٢/١١	٨٤١	٨٤٨	تسجيل
	* * *		
	يراجع عقاره		
١٩٦٢/ ١/١٥	٢٥	٩٤	تسجيل
	* * *		
	يراجع عقاره		
١٩٦٢/ ١/٢٩	٦٧	١٢٤	تسجيل
	* * *		
	يراجع عقاره		
١٩٦٢/ ٤/١٤	١٧٩	١٢٨	تسجيل
	* * *		
	يراجع عقاره		
	* * *		
١٩٦٢/ ٥/٢١	٢٣٥	٨٢	تسجيل
	يراجع عقاره		

١٩٦٢/١١/١٩	٥٦٢	٦٤٨	سجیل
	براجع عقارہ		
	* * *		
١٩٦٢/١١/١٩	٥٦٩	٦٤٨	تسجیل
	براجع ارن		
	* * *		
١٩٦٢/١٢/ ٨	٦٠٦	١٨٠	سجیل
	براجع نفوض		
	* * *		
١٩٦٣/ ٢/١٢	١٠٠	٧٩	سجیل
	براجع نفوض		
	* * *		
١٩٦٣/ ٢/١٣	١٥١	١٠٨	تسجیل
	براجع عقارہ		
	* * *		
١٩٦٣/ ٢/٢٨	١٨٠	٦٤	تسجیل
	براجع عقارہ		
	* * *		
١٩٦٣/ ٤/١١	٢١٦	٢٨١	تسجیل
	براجع عقارہ		
	* * *		
١٩٦٣/ ٤/٣٠	٢٥٥	١٥٧	سجیل
	براجع عقارہ		

١٩٦٣/ ٦/ ٢	٢١٢	١٨٧	تسجيل
	يراجع بلدية		
	* * *		
١٩٦٣/ ٦/ ٤	٢١٦	٤٨٤	تسجيل
	يراجع عقارية		
	* * *		
١٩٦٣/ ٦/ ٩	٢٢٧	٢١٧	تسجيل
	يراجع ضريبة		
	* * *		
١٩٦٣/ ٦/ ٢٤	٢٤٦	٢٦٩	تسجيل
	يراجع دهن		

تصحيح قرارات ٢٩ ١٠١ ١٩٦٠/١/٣٠

يراجع نفسه

* * *

تصحيح ١٩٩ ٨ ١٩٦٣/١/٦

- ١ - ان الاحكام الصادرة بالتصحيح تخضع لطرق الطعن الجائزه في موضوع التصحيح .
- ٢ - ان اخضاع احكام التصحيح للطرق المرعيه بشأن الاحكام المصححه يربط بتطبيق قواعد اصول المحاكمات عند سلوك هذه الطرق .
- ٣ - ان الطعن الجارى بعد التبليغ من دائره التعميد يعنى قبول هذا التبليغ .

ينسب من الاوراق ان احكام المطعون فيه القاضي بالتصحيح صدر عن محكمة الاستئناف تاريخ ٥/٢ ١٩٦٢ ووصف في دائره استبعاد من من المطعون صده لئلا يثار دائره التعميد بطلب هذا الحكم لطاعن تاريخ ٥ ٩ ١٩٦٢ فمده هذا الى محكمة مصدره بحكم يصاد عنه لدار بعد التصحيح فاصدرت المحكمة حكماً مؤرخاً في ١٣/١٠/١٩٦٢ برد الطلب .

ان الاحكام الصادرة بالتصحيح تخضع لطرق الطعن الجائزه في موضوع تصحيح اذا تجاوزت المحكمة في حقها تصحيح لاختصاص ائمة والسلسله وفق ما نصت عليه ائمتين ٣١٤ و ٢١٥ من ق.أ.م . وان احصاء هذه الاحكام لطرق الطعن المرعيه بشأن الاحكام المصححه يرتب تطبيق القواعد التي نص عليها ق.أ.م عند سلوك هذه الطرق من اطمئن سواء لجهة ممارسة هذا الحق ضمن اهل المحددة او استبعاد جميع الشروط التي نص عليها انقايون المذكور . وان ممارسة الجهة الطعة حقها سلوك طريق الطعن ضد الحكم المبلغ اليها عن طريق دائره التعميد سيد قولها بهذا التليغ وادعائها له

وان اشترع بالتقضى في الحكم التصحيحي لا صحيح يكون على ساس هذا
المشرع وانما بعد امهانة المدونة وسعي رخصه شكلاً .

★ ★ ★

نفسه ٢٩ ١٠١ ١٩٦١/١/٢٠

١ — بحق الخصوم طلب تصحيح وتفسير الاحكام من المحكمة مصدره
الحكم .

٢ — يجوز تصحيح وتفسير جميع الاحكام سواء كانت اهلالية او غير
انتهائية .

٣ — غايه المشرع من منح رئيس التتبع حتى طلب التفسير .

ان المشرع ادى توقع حدوث الخطأ العموس في الاحكام اثار
ضرر في خصوصية في سائر الامور من فساد اصول المتكاتب طلب
تصحيحها وتفسيرها من المحكمة الى امدها .

• هذه الطريقة المستخذة من اجل صلاح الاحكام تستهدف اتاحة
فرصة لمخضوءه لتقدم كرهه المدونة باسمه لمفهوم هذه الاحكام
بما لا يحد من على الحقوق التي حاروها وان الاحكام انورده في هذا
التياب تشمل جميع الاحكام سواء كانت نهائية او غير اهلالية على
غنى ان الخطأ و العموس يحمل ان يلحق بها جميعها وان النص ورد
مطلقاً شاملاً .

فحصول رئيس التتبع فوق ذلك حق طلب تصحيح الاحكام الانتهائية
بعد تنفيذها بعد ان اشترع قصد من اعطائه هذه ارجسة تدبيل
الصعوبات التي تعرضه اثناء تنفيذ الاحكام لتحويله الى سبب صياح من
الحكمة عن العموس احدى شوب الحكم دون ان يكلف الاطراف
تقديم دعوى طلب تصحيحه مما يؤدى الى عرقلة التنفيذ واسانة امده
وهو في ذلك من المشرع — قد اعطى رئيس التتبع نفس حقوق
التحصيلين ولكنه لم يحضه له اسم التي يحضعان لها نظراً لصفته

وهذه الوسيلة هي تسهيل تشريع لحل اشكالات العهد ليس من شأنه ان يحدد حقوق الاطراف بل يفسر اذا بدأ رئيس الممثلة استعمال هذا الحق الممنوح له لانه في الامر على هذا الرأي من بعض مع حكمه هذا التشريع في اموره يجب ايجاد مرجع لاصلاح ما يقع في الاحكام من عموم واحد واداء واجب يتجسد من حق معقود به صورة منفصلة به يهتم بها بحكم دول آخر .

و انقول بقرينة شمس الاحكام غير الالهية فصلا من انه لا بأس
مع صلاح العنق و لا سقم في مدار التمسق عملي دان الاحكام
غير الالهية مما يمكن اصلاح الحفظ فيها دساع طرق المرجعة في حين
انه لا سبل لاصلاح لاحفء امدية في الاحكام الالهية الا بطريقه
التي رسمه القانون في امد ٢١٤ - ٢١٥ من و و و اصول معاكس.

ولان واتبع قانون هذا الموضع الاحكام المقررة لجميع طرق العلم
الى الموضع المذكور حكم الذي شرعه بمقتضى المادة ٢١٧ من قانون
هذا الموضع الاحكام متى خضعه لغيره سواء هم مفسر
سواء من المدعىين و سلب من رئيس الموضع لان العبرة في تحديد
طريق العلم هي لما هو حكم صادر وموضوعة دون الاعتداد بالمراف
الخصوصية وصفتهم .

* * *

1975/0/27

791

554

تقديم

بر اجماع تمهید

نعويض ٤٤٤ ٥١ ١٩٥٩/١/٢١

يراجع اعلنا

* * *

نعويض ١٠٨ ٥٢٧ ١٩٥٩/١١

يراجع تعادم

* * *

نعويض ٥٢٤ ٦٨٢ ١٩٥٩/١٢/٢٤

١ - ان تعويض الضرر الناجم عن حادث يعزق عن تعويض طارىء العمل.

٢ - اسباب التعريق بين التعويضى .

ان الدعوى تقوم على المطالبة بالتعويض من الضرر المادي و لا بد من احكام من حادث بسبب في وفاة العامل من جراء حرقه من معاقبه سائق السيارة على ارتكابه .

وان التعويض عن هذه المسؤولية المدسه المسعه عن الحادث يعزق عن تعويض طوارىء العمل منسار انه حتى لو رثته تعادل لشريعين ومن اثناء الالم من موت انصابت من الاشخاص المعنوت عنهم في فقره ثامه من المادة ٢٢٣ من و. د. في حين ان تعويض من طوارىء العمل قد يشرف الى غيرهم ممن يعلمهم اعامل .

وان هذه الامسبه التى تقتضى كونها مسؤوليه شخص آخر غير رب العمل تحمل اضروور منسار في رفع الدعوى على هذا الشخص وفي هذه الحالة يبرأ رب العمل بخلاف اضروور من باب الاستحقاق في تعويض طارىء العمل اذا حصل على مبلغ بوزى حقه أو يريد عليه ويكون مسؤولا امامه دلى فى اذ قضى له بأقل من حقه في تعويض طوارىء العمل تطبيقا لاحكام قانون العمل .

٩٨٥ ٧١٩ ١٩٥٩/١٢/٢١ تعويض

مستقل القرار المادي عن الضرر الأدبي الناجم عن حادث سياره
والذى هو القم والحزن اللاحق بالأشخاص الذين يعنى لهم
المطالبة به والمعنين في المادة / ٢٢٢ / من القانون المدني

الوقائع :

ان الدعوى تقوم على مطالبه لالة واروحيه بالتعويض عن الأضرار
مادية والأدبية الناجمة عن فقد أولاد اثر حادثة د . د . د . د . د . د .
بعد ان ثبت حقا سائق حركه حر في حذر مدني مسؤوله عنه لتفكيره .

اجتهاد محكمة التعويض :

من م . . . هذه المسؤولة بالتعويض عن الضرر الأدبي استبعد من
قصد ائتمن س . . . مادي وهو ائتمن د . . . تعويض عن ضرر الأدبي
الذي حار اثباته مع ائتمن د . . . الأرواح والأدب في ابي السرحه ائتمن
عند ائتمن من ا . . . حقيقى من حر ، موت لمصاب .

و ان التعويض الأدبي وان كان مستقل ابي حلهاء لمصاب من اورثه
كن بعد نفسه في الأرب ع . . . ان التعويض لأدبي الذي هم مطالب به
المصاب ائتمن ائتمن س . . . دسر من هؤلاء الأشخاص لمعيني ليس
بحق بهم ائتمن د . . . على غنباره حقا شخص بعض نكل منهم نفسه
من سارة من ا . . . داسي و ائتمن س . . . ائتمن د . . . ٢٢٣ من و . . . م .

* * *

٤٨٤ ٢٠ ١٩٦٠ ١/٧ تعويض

براجع استهلاك

* * *

١٤٢ ٢٠١ ١٩٦٠/٢/٢٩ تعويض

براجع حصومه

* * *

٩٢٦ ٤٠٢ ١٩٦٠/ ٥/١٠ تعويض

براجع استهلاك

٢٢ ٤٢٧ ١٩٦٠/ ٥/٢٢ تعويض

يراجع اختصاص

* * *

١٠٩٨ ٥٢٨ ١٩٦٠ ٦/٢٠ تعويض

يراجع حكم جزائي

* * *

٢٥٢ ٥٥٢ ١٩٦٠/ ٨/٢٢ تعويض

يراجع التزام

* * *

٩٢٢ ٧٤١ ١٩٦٠/١١/ ٧ تعويض

يراجع اساءه استعمال الحق

* * *

١٨٦ ٧٦٠ ١٩٦٠/١١/١٤ تعويض

يراجع تأمين

* * *

٥٠٠ ١٩١ ١٩٦١/٢/٢٧ تعويض

ان من مجموع لديه دلائل والمغ عنها السلطات دون قصد الادى بالتفرع
لا يعتبر مجاوزا حدود ما اوجبه عليه القانون ولا يرتب عليه التعويض

من يقوم «أداء» واحدة في التسلع من حرسه بالاسناد الى مجتمع
لديه من دلائل تلقي في روعه صحة ما سلح عنه دون قصد ساع لادى
بالعبر لا يعتبر متجاوزا حدود ما اوجبه عليه القانون .

وان انتفاء عنصر النحور يجعل المبلغ عن مسؤول سواء اقتررت

الدعوى التي رفعها دائر عد أو عدد المسؤولين لأن حكم التعويض
يتوقف في الأساس على خطأ ثابت راجع من تحقق التعويض .

* * *

تعويض ٤٩٨ ٢١١ ١٩٦١/٢/٦

إرجاع التزام

* * *

تعويض ٢٤٢ ٢٢٧ ١٩٦١/٤/٢٤

التعويض عن مبالغ معلوم المقدار وقت طلبه هو فائده القانونيه

إذا كان التعويض المطالب به هو مبالغ تضر المدين من أداء مسبق
مدين معنوه بمقدار وقت استلامه لا يجوز للمدين عند تضر المدين من
توفاء به في استحقاقه سوى اعادة دفعه أو اعادة المدين من لا يجوز
مخرج من الأحوال أن يخرج أسسه من حدودها المادة ٣٢٧ من ق.م.م
ولا يمكن إلا من تخرج أمثاله من حيث هو ود من المتعديان على تعويض
يرد عن هذه أسسه وجب على المحكمة بحكمها النظر بما يطوي
عليه هذا الأمر في من محتاجة أسسه اعادة .

* * *

تعويض ٥٠٢ ٢٢٧ ١٩٦١/٤/٢٤

المعبره في تقدير التعويض هي ليوم صدور الحكم به

المعبره في تقدير التعويض هي يوم حكمه لأن اعتبار ادا كساد
معتبراً تعين النظر فيه على أساس ما صار به عند الحكم لأن المسؤول
عن هذا الضرر مكلف بحصره بصورة كونه ولا يحسب تعويض كافي
لحصر الضرر إذا لم يراع في تقديره قيمة عند صدور الحكم .

١٩٦١/٥/١٥	٤١٩	٥٨٠	تعويض
	مراجع اعالة		
	* * *		
١٩٦١/ ٥/٢٩	٤٥٠	٢٩٠	تعويض
	مراجع استملاك		
	* * *		
١٩٦١/ ٦/ ٥	٤٧٠	٢٩٦	تعويض
	مراجع اعمار		
	* * *		
١٩٦١/ ٧/ ٩	٥٨٧	١٢٨	تعويض
	مراجع تقادم		
	* * *		
١٩٦١/١١/ ٦	٧٣٤	٢٢٨	تعويض
	مراجع استملاك		
	* * *		
١٩٦١/١١/١٢	٧٥٦	٨٢٦	تعويض
	مراجع سند		
	* * *		
١٩٦٢/١/٢٩	٦٦	٨١	تعويض

عدم ابطال القرارات الادارية المتطو به على تجاوز للسلطة لا يحول دون المطالبة بالتعويض

ن عدم ابطال القرارات الادارية التي مطوي على تجاوز للسلطة لا يحول دون المطالبة بالتعويض . تعويض الشئء عنها على عمار

انه في حال ثوب صدور هذه القرارات عن سلطة غير محصنة بصورة
محصنة تعدو ناطقة بعدمية الاثر ويطوى الصرف المادي ايجاري فالأرتكون
التي على سبيل استعمال الحق مما يحتر بكل متصرف المجرى الى
نقصه العادي لا يقصد ابطال القرار الاداري وانما يقصد ازالة الاثر
الناجم عنه أو التعويض عن الضرر الذي أحدثه مثل هذا التصرف
الضار .

★ ★ ★

١٩٦٢/٢/١٢ ٨٧ ٧٠ تعويض

يراجع اسسلاك

* * *

١٩٦٢/٢/١٥ ٨٨ ٢٠ تعويض

يراجع بلديه

* * *

١٩٦٢/٤/٢٤ ١٩٤ ٢٦٩ تعويض

يراجع تقادم

* * *

١٩٦٢/٥/٢١ ٢٢٧ ٢٥٠ تعويض

ان الاتفاق مسبقا على التعويض عند التناول لا يمنع اثبات عدم وقوع الضرر
ان اتفق الطرفين معده على تحديد التعويض الواجب أدائه عند
كول أحد المتعاقدين وان كان يشيء حرية قابوية لمصلحة الطرف
الآخر بعنه عن اثبات وقوع الضرر ومقداره الا أن هذه القرينة ليست

من لقراءات النسخة الأولى قبل اثبات انعكس مقتضى المادة ٢٢٥
من و.و. التي سمحت للمدين بأن يشب اقتضاء التصرف ورست على ذلك
عدم استحقاق الدائن لتعويض الأضرار على اعتبار أن وقوع الضرر
هو الركن الأساسي لاستحقاق التعويض فإذا انقضى هذا الضرر فلا مجال
لإعطاء التعويض الجزائي.

* * *

١٩٦٢/٦/١٦	٢٤٨	١٠٢	تعويض
براجع حكم جزائي			

* * *

١٩٦٢/٦/٢١	٢٥٨	١٤٦	تعويض
براجع أضرار			

* * *

١٩٦٢/٦/٢٠	٢٧٥	١٤٨	تعويض
براجع بلديه			

* * *

١٩٦٢/١٠/١٠	٤٨١	٣٢٣	تعويض
براجع عقاره			

١٩٦٢/١٠/٢٠

٥١٢

٦٤٠

تعويض

ان الاسلاك الناقلة للتيار الكهربائي تعتبر من الاشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة وعلى ذلك فان مؤسسه الكهرباء تقدر مسؤوله عن الاضرار التي تحدثها هذه الاسلاك للغير ما لم تثبت بان الضرر كان بسبب اجنبي او خطأ المضرور .

الوقائع :

بعد توقيع الدية في الدعوى ان مؤسسة الكهرباء المدعى عليها قامت منذ أربعين عاماً بتحديد خط كهربائي هوائي في منطقة وقوع الحادث لتي كانت تذاك حصة من البناء دون ان تعبئة كما وانها قامت بوضع وحاج أكثرها من مبروءة على بعض الأعمدة الخشبية التي يركب عليها خط يجر فيها أسس من حفر لموت وأهملت وضع مثل هذه الموحات على الأعمدة الأخرى وقد استمر هذا الوضع رغم تنبيه الإسه على حسي بخطري أن قام المدعى الطاعن بالبناء بهب وأثناء العمل سار أحد عماله فحسب من الحفرة احتك بالتيار الكهربائي أحس كذا أدى إلى بفضله بصورة دائمة عن العمل وقد صدر الحكم بفضي دأروم فضع رب العمل بتعويض عن العمل فقدته الطاعن بهذه الدعوى مدعي براء مؤسسة لكهرباء بالبيع المحكوم به باعتبارها مسؤولة عن حراسة هذا الخط وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى إحلاء المؤسسة من المسؤولية .

اجتهاد محكمة النقض :

ان مؤسسة المطعون ضدها التي قامت بتحديد الاسلاك تعتبر حارسة هذه الاسلاك المعنوية من الاشياء التي تطلب حراستها عناية خاصة تدفع بحظر الملام لها في منعها وعلى ذلك فانها مسؤولة عن الضرر الذي يحدثه مسؤولة لا تدفع الا باثبات السبب الاجنبي او خطأ المضرور وعلى هذا الاساس فانها مكلفة باتخاذ جميع الاحتياطات التي

تكتسب هذه النسخة اخصر للمواطنين عملاً بمادة ١٧٦ من د.م.و.ن
 بمدينته بعد الحد الذي يحدد عدد الموب كل من يمس بصورة عارية
 ودون تعسف ان كان يجوز التمتع به قبل اربعين عاماً عند كتاب
 المنطقة حايه من لاسه بحيث لا يحتفل حدوث أي احتكاك بها أو خطر
 من تمددها فان اقامه لاسه يرتب على مؤسسه المذكوره ان تعيد كل
 الاحتكاكات الممكنة مع حسن أي حدث وذلك بعد الحد عن الايبه
 أو بعلقه بصوره بداراً كن حتر يختم من الاحتكاكات أو اساس به وان
 ما يدرج به الحقه المدعى فيها من ان المصنف لم يظم وان مانه العاصمه
 لم يحترها من هذه الالسه جديده لا تدفع عنها هذه مسؤوليه ما دام
 انها هي حارسه الاشياء والملكفه قانون بداره الاحترار بالاحصه عن
 استعمالها .

* * *

١٩٦٢/٢/٧	٨٧	٧٧	معرض
براجع عقارية			

* * *

١٩٦٢/٢/٧	٨٨	٧٩	معرض
براجع التزام			

* * *

١٩٦٢/٢/١٢	١٠٠	٨٩	معرض
-----------	-----	----	------

يجوز المطالبه بالمعرض عن ضرر لاحق بقرار غير مسجل في
 السجل العقاري وانبج عن تعرض غير محق

الوقائع :

ان دعوى الحقه المدعية بالناسه بحوء على المطالبة بداره الردم الذي

ثامه المظعون صده ورء حاضف ائدار التي سكتها بصورة تهدد ثالث
الدار بالانهار •

وال حكم المظعون صده سئى سئى ائى رفض هذه الدعوى يقسم
قضاءه على ان ائدسه ائى دعائها سئى ائدار على ارض الدولة لئى
تثبت تسجل العقار باسمه فى السجل العقارى وعلى انه لا يمكن سماع
ثية دسوى بشأن هء العقار عئر لسجل سمعى المادة ٤٧/ من
القرار ١٨٨ •

اجتهاد محكمة القضا :

ان ما ائيم عليه الحكم عئر سئىء ذلك لانه سفاء من دفعوع
الصرفين ان العقار المذكور مسجل باسم ائمالك ائدولة وان هذه الجهة
ذلك العقار وقف من ائدسة فى ساء الدار واسكن فيها موقف المتسامح
ولان دعوى الجهة ضاعه لا سئىء فى مثل هذه الحالة حسب براع
فائى حول منكة العقار وئى سئىء دارالة ائصرر سئىء عئر
عئر محقق •

ولان الحق فى المصلحة داره مثل هء الصرر لا يستمع تسجىل
العقار باسم المضرور مما يتعين معه على المحكمة بالنظر لما تقدم ان
تثبت من وقوع الصرر ومن سئىء المظعون صده ثى تقصى بما يتراءى
لها انه موافق للقانون •

* * *

تعويض ٢٤٩ ١٦٢ ١٩٦٢/٢/١٩

- ١ - ان للمتضرر مراجعة ائى من القضائين المئى او الجزائى للمطالبه
بالتعويض عن جرم سئىء له ضررا •
- ٢ - عئء تعدد المسؤولين عئر عمل ضار يجوز للمضرور مطالبئهم
متضامئىن مجئمعئىن ومنفردين •

الوقائع :

ان المظعون صده رفع الدعوى ثام القضاء المئى على سئىء

بعد أن ثبت مسؤوليتهم الجزئية مطالب بالتعويض عن ضرر الذي
حقق به من جراء الفعل الجرمي .

اجتهاد محكمة النقض :

ان الدعوى المدنية حتى بكل شخص مضرر من حادثة او حصة
أو حصته بحور به المتدلية به دعا مدعوى احدى ابناء كما يحوز لادعاء
به على حده امام القضاء المدني عملاً بأحكام المادة ٥ من قانون أصول
المحاكمات الجزائية .

وان المصعون ضد المدعى احراز الطريق المدني بالأدعاء المدعى
حقه على الوجه المقرر في قانون وان ثوب مسؤولية المدعين الجزائية
بإرهم بالتعويض من الضرر الذي أو الادبي مصممين مع كل فعل
أو شريك و مدخل في الدسوس بمقتضى أحكام المادة ١٣٨ من قانون
العقوبات .

وان تعدد المسؤولين عن العمل اضرار لا يمنع انصرور من مطالبته
المصممين مجتمعين أو مفردين بالتعويض توفيقاً لأحكام المادة ٢٨٥
من ق.م .

* * *

تعويض ٢٤٣ ١٧٨ ١٩٦٢/٢/٢٧

١ - ينقل التعويض المادي الى خلفاء المصاب كل بقدر نصيبه من
الارث .

٢ - يعلل سبب انتقال هذا التعويض .

ان وفاة امورث تسبب حادث أو حرم لا يخرج عن كونه ضرر مادي
مسبباً عن فقد الميعة اثنى شيء مادي وهو الحياة .

وان هذا التعويض المادي يسفل الى خلفاء المصاب من الورثة كل
بقدر نصيبه من الارث سواء أ حصل الموب بصورة فورية أم بعد فترة
من وقوع الحادث على اعتبار ان الوفاة مهما تكن عاجلة فانها لا تكون

لا بعد وقوع العمل ، صار المدي لا بد له ان يسبق موت و و نسخة
واحدة كما يسبق كل سب نسخة و في هذه اللحظة يكون المحي عليه
لا زال أهلاً يعنى حتى سيعوض به و متى سب به هـ الحق قبل وفاته
بمن من بعده الى ورثه .

* * *

تعويض ١٣٠ ٢٠٦ ١٩٦٣/٤/٨

١ - بدخل في الغرامة المنقوش عليها بالعقد الضرر اللاحق بالإدارة من
جاء عرفه سير احد المرافق الحكومية .

٢ - حق قضاء الموضوع في بعض التعويض الاتفاقي .
الوقائع :

ان دعوى المدعي المصنوع صده تقوم على المداهة بخصم العرمة
المفروضة من قبل الادارة جراء تأخره في تسليم الامتداد المتعدد منها في
الوقت المحدد تنفيذا لشروط العقد .

اجتهاد محكمة النقض .

ان الغرامة المفروضة لا تخرج من كونها من قبل التعويض الاتفاقي
الذي تم تحديده مسبقا أثناء هذا العقد المسمى ببطان المدعي لقضاء
السكرول و تأخير في تنفيذ أحكام العقد وهي تخضع للأحكام التي نص
عليها القانون المدني في هذا الشأن .

و ان التعويض الاتفاقي لا يكون مستحقا اذا ثبت المدين ان الدين
لم يتحمله أي صرر كما انه يحوز للفاضي ان يحقق هـ تعويض اد
أثبت المدين ان التقدير كان مبالغا فيه الى درجة كبيرة بحيث يقتضي ما نصت
عليه م ٢٢٥ من ق م .

و ان الإدارة التي سميت بأحكام العقد واستحققت التعويض
الممارع عليه لا ينبغي بأن تأخير انساب قد سب لها خسارة مادية أو فوت

عندها ربما محقق ولكن بوضوح أن الضرر الذي لحقها يتمثل في تعطيل المرافق العامة .

وإن الضرر اللاحق بالإدارة من جراء عرقلة سير المرافق الحكومية يدخل في الأصل في مقدار العرامة المحددة باتفاق الطرفين وإن لفحصي مدرسة سلسله في محضه بعد أن سبب له المبالغة في التعويض الاتفاقي إلى حد كبير بصورة تستوجب تدخله .

* * *

١٩٦٣/٦/٢	٢١٢	١٨٧	تعويض
		براجع بلدية	

* * *

١٩٦٣/٦/٢٤	٢٤٤	٢١٥	تعويض
		براجع احصاء	

١٩٥٩/١/٢١	٤٥	١١	تقديم
-----------	----	----	-------

ان مع مفادره البلاد في وقت معين لا يسكن ما عدا حول دون سريان التنازع
لا شكل مع صاحب الحق من معادله بآدمه في زمن معين لما
منصوص عليه في فقره الاولى من المادة ٣٧٩ من د م م بدى
مع من سريان المعادله لا مع من الخروج في وقت معين لا يبرر تأخر
صاحب الحق عن مداعبه بعضه في وقت آخر كما وثبتت اذ لم
لا يحول دون قيامه بالحقوق بواسطة وكيل حتى تعذر حضور الامتثال
بالدات ■

✱ ✱ ✱

1909/7/2	252	971	لغادح
----------	-----	-----	-------

١ - ان التقادم في الضرائب المسويه يبدأ من نهاية السنة التي تستحق عنها .

٢ - لقضاء الموضوع بتقدير الاعمال التي تدل على الافرار الضمني
القاطع للتقدم .

بسرمان المتعدد في الضرائب السنوية بعد من نهاية السنة حتى
يتمحق عنها ويستطيع دافعا امكف حتى الحرية قرارا صمما أو
صريحا عملا بأحكام م. ٣٨١/ من ق. م.

وان الاقرار الصمي الذي يستخلص من أي عمل يفيد سارل عن
بحره يدي انقص من منه سعادته اما يعود تقدير مدلوله الى فضا
اموضوع . وان دفع الصرية لمرتبة عن احدي السواب لا يشف عن
الاقرار بالصرية المصمة التي لم يظا بها عن سعة حلت وان المدين
يعبر في مثل هذه الحالة اولى بالرعاية من لدائن يدي تعمل المطالبة
بحقه حقة طوية من الرمن اهمالا نجم عنه سقوط الحق باستقدم .

تقديم

١٩٥٩/٦/٣

٢٤٣

١٠١١

يراجع جمارك

* * *

تقديم

١٩٥٩/٦/٩

٢٥٦

٨٥٦

ان اسئس التعويض للإدارة عن الضرر اللاحق بها من جراء
إهمال موظف هو المسئولة التعصيرية

الوفائع :

ان المدعي كان نائب للمسدوع في مصلحة الأعاشة العامة وهو يطالب
بمع معارضة من المسع الى اندر يدفعه من قبل الماسة .

اجتهاد محكمة القضي :

ان هذه المطالبة ترجع في الحقيقة الى الإحتلال للأجرام اندي فريسة
المشرع عن الموظف وحدد مداه في القانون على سائر ان كان موظف
أهم القسام ووصفه وجهه عن اهمية سائر بمسبح بدولة يرتكب حرما
معافا عليه بنفسى المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات وان اساس التعويض
في هذا الإحتلال المسئولية التعصيرية الناحية عن العمل غير المشروع
لا المسئولية التعاقدية .

وان دعوى التعويض ناشئة عن فعل غير مشروع تسقط بانقضاء
ثلاث سنوات على علم المصور بحدوث الضرر وناشخص المسئول عنه
علا بأحكام ١٧٣ و ١٧٤ م .

* * *

تقديم

١٩٥٩/١١/١١

٥٢٧

١٠٨

١ - ان من دفين اعتراضه من قبل القاضي العقاري لا يملك حق
الرجوع بالتعويض على سبب العطل والضرر الا بعد انقضاء سنتين على
هذا الترفين .

٢ - تبدأ سران المدام بالمعوض بعد انقضاء حق المداءة بعين
المقادير

بـ الشريعة العرفية ، لدى . من أي أسرة في بضعة استحقاق
واو احبب اسرته على دين العبد ، توجب على القاضي العرفي أن يرضى
حكمه ، غير من المعترضين الذين يحلفون من برر الاسناد والوثائق
التي تدعي مرادهم ، دون أن يفصل في الحق المدعى به .

وان ترفع الاعتراض بقى للمعرضين الذين قد يصدر شأن
اعتراضهم حكم مرفوع الى اقامه دعوى العهده امام المحاكم العادية
خلال سنة احدى عشر بعد قرار القاضي القضاة عملاً بحكام امدده
٣١ من ١٤٨٣ المؤرخ في ١٥ ٣ ١٩٢٦ +

والشهود الحق ومقتضى معنى المقادير من حراء انقضاء السنين
مذكورين عليه نحو من هؤلاء المعترضين الحق ترفع لدعوى
اشخصه بالحق والحق على من (الحق) منقضا لاحكام
امده ١٧ من القر ١٨٨ بمقتضى ما قرر ٤٥ ر ٥ ر ٥ صادر
في ٢٠/٤/١٩٣٣

وان من رفق اعرضه من قبل اعاصى العاقب لا يثبت حق الرجوع
للتعويض على مسبب الفعل والعذر الا بعد قضاء سببه .

وأما نعت على ذلك "لا يبد" سران التقدم بنسبه للتعويض لا
من الوقت الذي يقضى به حق المداعاة معين مقدار وهو الوقت الذي
يصح فيه من ركن اعرضه فادرك على اخطائه بالحق بمقتضى المادة ٣٧٨
من ق.م.

تقديم ٤٨١ ٤٩ ١٩٦٠/١/١٤

لا يدخل خرج محاسبته المتوى في مدلول عبارته الصرائب الواردة في المادة ١٦ من قانون المحاسبة العام ولا شمله التقديم المنصوص عليه فيها

إن الحكم المفعول منه أنه على أن رسم محاسبة أصولي موضوع الدعوى يجرى عليه نظامه المقرر المنصوص عليه في المادة ١٦ من قانون نظام المحاسبة العامة .

بمادة ١٧ من قانون نظام إدارة الأوقاف لاسلامه تاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٣٨٠ هجرية ذكرت أن خرج المحاسبة يؤخذ من فصول الأوقاف لحساب الجهة الناعمة كما أن المدة المذكورة سنة نسبة هذا الخرج .

أن الخرج المذكور هو رسم مسجل الأوقاف لاسلامه عن محاسبة المتولين على الأوقاف الخاصة للمحاسبة لا يدخل في مدلول عبارته (الصرائب السوية المباشرة) الواردة بالمادة ١٦ من قانون نظام المحاسبة العامة الصادر بقرار رقم ٢٢٣١ ربيع ١٦ ١٩٢٣

* * *

تقديم ٥٧ ١٧٢ ١٩٦٠/٢/١٨

١ - تقديم دعوى ضمان العيب نهوور رسمه على التسليم .

٢ - المقصود من التسليم عند الضمان لعيب في البضاعة .

إن دعوى ضمان العيب سقطت بتقديم ادفعته رسمه من وقت تسليم البضاعة ولو لم يكشف المشتري لعيب البضاعة عملاً ٤٢٥ من ق.م.م.

وإن التسليم المقصود في هذا المقصد هو تسليم المشتري البضاعة وفقاً للمألوف في التعامل بصورة تمكنه من التحقق من حالته .

وإنه ينبغي عن التهاون في المطالبة بهذا الحق مدة سنة سقوط الدعوى بالتقديم استقراراً للتعامل بين الناس .

١٩٦٠/٢/١٨

١٧٧

٦٨٢

تقادم

يبدأ تقادم الرسوم العقارية ورسوم تصحيح الأوصاف من اليوم
الذي يصح فيه الدين مسجداً الأداء

الوقائع .

طلب مديرية الأوقاف عدم معارضة رسوم العقارية السنوية
ورسم التصحيح من مدة ١٥ عاماً بغير أي قيد ثلاث بالتقدم .

اجتهاد محكمة النقض :

إن المشرع الذي أحصى المعاملات العقارية لرسوم استوية ورسم
التصحيح أوجب استثناء هذه رسوم معروفة دوائر تسجيل بناء
على حدود سنوى تنصه المادة ١٨٧١ من القانون رقم ٢٧ من القانون رقم
١٩٤٨/٧/٢٩ تاريخ ١٩٤٨/٧/٢٩ .

وإن إحصاء المصارف بهذه الرسوم مدة أربع سنوات يؤدي إلى سقوط
هذا الحق بغير دفع ضريبة هذه المصارف العامة بالاستناد إلى أحكام
المادة (٤٤) من القانون رقم ١٩٤٨/٧/٢٩ الذي نص على (أن الرسوم
المستحقة عن المعاملات العقارية أو الخوارج تحصلها على هذه المصارف
سنوية بحري عنها وعنده مرور الزمن المنصوص عنها في قانون المصارف
العامة وتجب استثناء من دبرج الاستحقاق المبين في الجدول المنصه
بمقتضى هذه الرسوم والمودعة في دوائر المسجلة وإذا كان انداء الجدول
بعد تاريخ الاستحقاق المبين فيه فسد لمدة المذكورة من تاريخ انداء
الجدول بحق المالك المستحقة قبل ذلك التاريخ) .

وإن أعمال هذا النص الذي لم يحدد مبدأ سريان التقادم في حالة
الانحطاف من تنظيم الجدول وانداء أي المالكين يرجع بهذا الشأن
إلى القواعد العامة التي يحدد مبدأ سريان التقادم فيما لم يرد عنه نص

خاص من رسوم الترخيص في الترخيص الأولي المادة ٣٧٨ من ق. ٥٥.

وان هذا الحكم يقع مع سنة سقوط الرسوم المستحقة على اعتبار أن ترده وضع الحدود و يداؤها لتجديد مدة مساوية للمدة التي سقط فيها حق المصلحة. رسوم الحكم تقوم حق أيضا ان لا يعتد أن يبقى حق المصلحة مقبولا. ربما أنزل من برمن الذي وحده واسع لتقنون كذا سقوط هذه الرسوم المستحقة.

* * *

١١٤٧ ٦٦٢ ١٩٦٠/١٠/٥ تقادم

راجع معونه فصله

* * *

٢٠٤ ٦٧٩ ١٩٦٠/١٠/١٢ تقادم

راجع استهلاك

* * *

١٠٦٨ ٨٤٩ ١٩٦٠/١٢/٥ تقادم

١ - أن اصلاح الاخطاء في صحيفة العقار ومحاضر التجديد لا تعتبر من الاخطاء القلمية البسيطة.

٢ - أن دعوى اصلاح الخطأ في صحيفة العقار ومحاضر التجديد معا لا تخضع في اقامتها لاحكام مرور الزمن المخصوص عليها في المادتين ٣١ من القرار ١٨٦ و ١٧ من القرار ١٨٨.

ان الدعوى تقوم على حصول الخطأ في سجل العقارات المسارعة عليها وذلك بقصد ناسه ورثة أحمد بن أحمد محمد ديب في حين أن هذا الشخص وهو المدعي لا يزال قيد الحياة وعلى المطالبة بحذف كلمة ورثة التي وردت سهوا تحت نفي العقارات مسجلة باسم المدعي.

ان يدعوى المرفوعة على الوجه المذكور يرمى الى صلاح الخطأ في صحفه المعار ومحصن الحديد مع وهذا لا يعتبر من الأخطاء الفنية بسيطة التي تخص أمين السجل العدلى باصلاحها ان البسطة المحولة به بموجب المادة ١٥ من قرار ١٨٨ تختص في الاحوال التي تكون فيها عقود مدبره بوثائق في التوبة المقدمة تأييدا لتسجيل مما يجعل انشاء العدلى هو المرجع المختص لتعنى في هذا سراع وسعي حقيقة القيد المختلف فيه .

و ان مثل هذه الدعوى لا تختص في ادمها مرور ارمس المنصوص عليه في المادة ٣١ من قرار ١٨٦ والمادة ١٧ من القرار ١٨٨ على اعتبار انها لا تستهدف الادعاء بحق عدلى مع بود سجل العدلى او ادخال أى تعوير او تعديل على الحقوق اعمه المسجلة فيه .

وان دعوى اعد العدلى على مثل هذا الخطأ الذى يعدر معه مدته صاحب الحق العلى يسج كل من مصلحة ادمه يدعوى صفا لآخر باب امره في القانون بوضلا لاصهار وجه البند الحقيقى .

* * *

تقديم ١١٢٧ ٩٢٠٢ ١٩٦٠/١٢/٢٦

ان احكام التقديم المنصوص عنها في مجله الاحكام العنليه لم يرق بين ما يتعلق بدين او عقار ولا يتعلق بالنظام العام

الوقائع :

تقوم دعوى ادعى على المصانة تسجيل الممر المدرع عليه باسمه تأسيسا على أنه بقى الارض هبة من والده وانه بعد ان سلمها اقام عليها حال حياه المورث بناء وبصرف بالنساء والارض بطله حياه المورث وبعدها فاته على مرأى ومسمع من الورثة دون معارضة منهم مدته تقوى مرور الزمن انكسب لحق التسجيل .

ان المحكمة ردت الدعوى مرة متعده وأقرت قضاءه على ان عند
الجهة الشقوى قد تم بحسب الادعاء عام ١٩٣٢ وان الدسوى تمت عام
١٩٥٨ بعد ان مر امر على حق الادعاء بمقتضى اداة ١٦٦٥ / من
المحكمة اسي سود واقعه الدسوى وعلى ان من حق المحكمة ان تشر
التقدم عموا على اعتبار ان القضاء في قضاءه صادره من الامور المتعلقة
بالنظام العام .

اجتهاد محكمة النقص

ان احكام القضاء هي ورتت في خصوص اعدية من مجلة الاحكام
العدية جاءت شاميه لكل دعوى يطلب تدنى او عقار .

وان احكامه في الملكية العقارية رقم ٣٣٣٩ به نص صا
حسب يحمل قضاء متعده في شؤون العقارية من اقسام العام وان
ذهب بحكم المصنوع في المصير من متعده في اقتضا عقارية وبصدم
في عداها من اقتضا واعتبار النوع الاول من الامور لتعريفه بالظن
العدم لا مؤيد له في شئ يعين عليه .

وان الاجتهاد حشده على من حقوق المدنى او الشخص صاحب
انصحه لا يحوز لمحكمته ان يقتضى به من قضاء نفسها عملا بأحكام
م (٣٨٤) من ق . م . اسي رفعت الدسوى في حل بقاها .

ان الخصوص القديمة لا تحول دون العمل بالاحكام الالاهة المذكور
على اعتبار ان تلك الخصوص م بعد سري الالاهى المسائل الخاصة
بده القضاء ووقفه وبقائه عن المدد في سبب العمل بالتشريع
القديم .

تقادم ٢٧٠ ١١٨ ١٩٦١/٢/٦

تتقادم جور ايام الراحة الاسبوعية خمس سنوات

ان الاحور التي يتقاضاها عامل عن العمل في ايام اراحة الاسبوعية
تعتبر من الحقوق الدورية *

لديت انه يحزن على هذه الاحور حكم لاحور العديه التي
نصف نصفه دورته و محدد ونصف مرور برمن احسن *

* * *

تقادم ٤٣٣ ١٨١ ١٩٦١/٢/٢٧

يراجع اجر مثل

* * *

تقادم ٤٨١ ٢٤٧ ١٩٦١/٢/٢٧

راجع التزام

* * *

تقادم ٥٧ ٤٥٩ ١٩٦١/٦/٥

ان الوفاء او التعهد الجديد بالوفاء بعد سقوط الحق بالتقادم
يسع الرجوع فيهما

ان سقوط الحق بالتقادم وان كان يحوز دون المطالبة بعد الحق
عدم وجود دعوى بحقه الا انه لا يبرئ دمة المدين ان ينحل من
سقوط هذا الحق الزام طبع في دمه فدا ما قام ائدين بالوفاء طوعا
واختيار او تعهد به من جديد فان الوفاء أو التعهد يكونان صحيحين
ويسع الرجوع فيهما *

تقديم ٢٢٢ ٤٨٢ ١٩٦١/٦/١٢

يراجع قضاء مستعجل

* * *

تقديم ٢٦٦ ٥٢٧ ١٩٦١/٦/٢٦

يراجع رسم

* * *

تقديم ٦٤٨ ٥٨٤ ١٩٦١/٧/٦

يراجع بيع

* * *

تقديم ١٢٨ ٥٨٧ ١٩٦١/٧/٩

تسقط بالتقديم مرور ثلاث سنوات من يوم علم المضرور بخدوث الضرر والشخص المسؤول عنه دعوى التعويض عن العمل غير المشروع
الوفائات :

نقوم الدعوى على مقابلة الادارة لاحد موظفيها عن الضرر اللاحق بالجزية من جراء تقاعسه عن اكتشاف العنق الواقع في مائة مسلمة ابيه
اجتهاد محكمة النقض :

ان هذه المسألة ترجع في التحققة الى الاحلال ، وبإحاطات التي فرضها المشرع على الموظف وحدد مبادئ القانون على اعتبار ان كل موظف أهمل القيام بوظيفته وجرم عن اهماله ضرر بمصالح الدولة يرتكب جريمة من نوع الحجة معاقبا عليها بمقتضى المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات .

وان اساس التعويض عن هذا الاحلال هو المسؤولية التقصيرية الناجمة عن الاهمال الذي يسري نشأته التقديم من تاريخ وقوعه .

و. دعوى الحق شخصي - عنه عن الحرائم احمية ودعوى
يعود عن ضرر بشيء عن الفعل غير المشروع تعاضد بالتعاضد بالنعاء
ثلاث سنوات من يوم الذي عليه فيه الضرر يحدث الضرر والشخص
المسؤول عنه ومن تعاضد مدة سنة على ثلاث سنوات على الاطلاع على
الركاب هذه الحرائم وهذا عمل عن المشروع يجعل المطالبة بالضرر
الشخصية عن مقومة شعور هذه الحقوق بالتعاضد المستند .

* * *

تقادم ٢٠٠ ٧٦٨ ١٩٦١/١١/٢٠

حجر اموال المكلفين بضريبة لا يقطع التقادم اذا لم يبلغ البهم

ان اتحاد السلطة المختصة قرارا بحجر اموال المكلفين المأخوذين
عن دفع الضريبة المستحقة لا يفسد شروء في تعاضد وبالتالي ليس من
شأنه ان يقع بتعاضد ما به سيع اي المكلفين وفق الاصول بوفاء لاحكام
لمادة ١٨ من قرار المحكمة العامة .

* * *

تقادم ٢٢٢ ٨٢٩ ١٩٦١/١٢/١١

تقادم - انقطاعه في ظل احكام المجلة - سرنامه والاحكام المطبقة
عليه واثر الانذار فيه

ان اترك الادعاء بدس مدة ١٥ سنة دون وجود عذر قاطع للتقادم
يجوز دون سماع الدعوى بمقتضى الاحكام التي انتظمها التشريع
القديم أو نظمها القانون المدني الجديد .

ضرر الرمس الذي بدأ بحق شخصي من تاريخ بلوغه سن الرشد
في ظل احكام المجلة لا ينقطع بالمصالية التي لا تتم في حضور الحاكم
عملاً بالمادة ١٦٦٦ من مجلة الاحكام العدلية . كما ان الانذار الموجه

في صل ضد هذه الأحكام لانهذا لم يرد الرمن على اعتبار ان البصوص
المنفعة هي التي تسرى على المسائل الخاصة بدء التادام ووقعه وانقطاعه
عن المدة السابقة على العمل بالبصوص الجديدة بمقتضى م ٨/٥
من و. و. م.

* * *

تقادم ٢٤ ٨١ ١٩٦٢/١/٣١

١ - تقادم في ظل أحكام المجلة .

٢ - الاتفاق على انقاص مدة التقادم وائر هذا الاتفاق .

الوقائع :

بره بين بانه دمشق وبين شركة الاسون لاسمين عقد تأمين ضد
الحريق يمش فيه على المسألة بالعدل والقرار خلال ٣ أشهر من
تاريخ وقوع حدث الحريق المؤمن ضده وقد أقامت البلدية خلال امد
المدكوره دعوى ردب لعدم الاختصاص وتوفقت عن مناعه هذه الدعوى
لعدم وجود محكمة مختصة حتى صدور القرار رقم ٢٩٤ تاريخ ٢٥ ربيع ١٥
١٩٣٩ القاضي بتألف المحاكم الباطره بقضايا الاحاب حيث أقامت
البلدية هذه الدعوى بتاريخ ٣/ ١٢، ١٩٤١ في بعد مرور أكثر من ٣/
أشهر على نشاء هذه المحاكم مما حدا بشركة التأمين للدفع بسقوط حق
البلدية عملا بأحكام العقد .

اجتهاد محكمة النقض :

ان الاتفاق المبرم بين الطرفين ابتدئ نص على وجوب اقامة دعوى
التمويض خلال ٣/ أشهر اما يطوى في الحقيقة على تقصير مدة
التقادم .

ان صدور العقد في ظل أحكام المجلة ينبغي الرجوع الى هذا

انقدون توصلا لمعرفة مدى شرعية هذا الاتفاق والآثار القانونية
الناجمة عنه .

١- المبدأ العام الذي أحده هذا الشرع فهو على أن يحول لاسم
بالتقدم وإنما يسمع الحاكم من سماع الدعوى بعد بدء الادعاء مدة
١٥ سنة عملاً بالمادة ١٦٦٠ من المجلة بدت من مهل التقدم
المصوص عليها في هذا التشريع لا تخرج عن كونها أشياء قضت
مصالح الأطراف وضروره الاستقرار في التعامل يصل بأقدم العام
وان نص المادة ٦٤ من قانون الأصول الحقوقية العثمانى على اطلاق
حرية التعاقد بين الافراد يقيد بعدم مخالفة العقود لنظام العام .
وعلى هذا يكون الاتفاق على تقصير مهل التقدم اى سها المشرع
على الوجه المذكور مخالف لهذه اعدام .

* * *

نقادم ٨٣ ٩٤ ١٩٦٢/٢/١٩
مرور مدة التقدم على عقد صوري تكسب الحق المصروف به في هذا العقد
١- ادعوى بصورته عقد لا يصح على تقرير ان العقد اظاهر
معدوم لا وجود له بل تفيد بأنه عقد حاهري يستر وراءه عقدا حقيقيا ،
و ان التقدم تكسبه وجود ثابا يحول دون قبول الادعاء بطلانه مادامت
صورته تحمي وراءها عقد حقيقى .
وقد سر المعاقدان عقدا حقيقى بعقد ظاهر يكون العقد اناحد
بالنسبة اليهما هو العقد الحقيقي .
فمرور أكثر من ١٥ / سنة على الوقت الذي صدر فيه انصرف
بصورى يؤدي الى انقضاء الالتزام الحقيقي .

تقادم ١٤٢ ١٠٨ ١٩٦٢/٢/٢٦

تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل

إن الدعوى الناشئة عن عقد العمل وإن كانت تسقط بالتقادم الحولي الذي نصب عنه م.م. ٦٦٤ من ق.م.م. غير أن هذا التقادم المسمى على فرية الوفاء يسقط بحلف من يمسك به البعير على أنه أدى الدين فعلاً بمقتضى م.م. ٣٧٥ / من ق.م.م.

* * *

تقادم ٢٦٩ ١٩٤ ١٩٦٢/٤/٢٤

سقط دعوى التعويض الناشئة عن حادث بمضي ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بالضرر والشخص المسؤول عنه

إن دعوى التعويض الناشئة عن حادث سقط بمضي ثلاث سنوات من اليوم الذي علم به المضرور بحادث الضرر وشخص المسؤول عنه بمضي امدده ١٧٣ من ق.م.م. وإن اصاب المضرور الأبناء أبي ما بعد انقضاء هذه المدة يؤدي للسقوط بالتقادم.

إن الأثر السحيم عن وفاة نسوة أخرى يقتصر على مع سقوط الدعوى المدنية إذا كانت هذه الدعوى لا يراد قائمة بعد انقضاء مهلة التقادم بمعنى أن المشرع استهدف الأبناء على الدعوى المدنية طوال امدده حتى يوقف فيها سريان معادته في الدعوى عامه بالتحقيق أو بمحاكمة ولم يرم أي الله لحل المعاد إلا إذا كانت الدعوى اقامة لا تسقط إلا بانقضاء مدة أطول.

* * *

تقادم ١٩٢ ٢٠٨ ١٩٦٢/٥/٢

يراجع جمارك

٢٠٦ ٢٢٩ ١٩٦٢/٦/١٧ **تقدم**

يراجع اقرار

* * *

٢٦٥ ٢٨٤ ١٩٦٢/٧/٢ **تقدم**

يجوز الاحتجاج بالتقدم امام محكمة الاحالة بعد نقض الحكم
ولو لم يمسك به صاحب المصلحة في المرة الاولى

بعد حجاج صاحب المصلحة بالتقدم في مرحلة الدعوى لاسبابه
في المرة الاولى لا يحول سه ويب الاحتجاج به بعد نقض احكم لان
الدفع بالتقدم مما يجوز اثره امام محكمة الموضوع في انه مرحلة
تكون عنها الدعوى مقضى ٣٨٤/ م ق و م ولا يسقط الحق
بالمسك به ما لم يسدل عنه من شرح لمصلحة تار لا صريحا أو صميا .

* * *

٥٦٦ ٢٨٥ ١٩٦٢/٧/٢ **تقدم**

يراجع فائده فاحشة

* * *

٦٥٥ ٤٨٥ ١٩٦٢/١٠/١١ **تقدم**

- ١ - المقصود بالعيب الخاص في البضاعة لترتب مسؤولية الشاحن .
- ٢ - يبدأ سريان التقدم المسقط المنصوص عنه في المادة ٢١٦ من
قانون التجارة البحرية من تاريخ التسليم الفعلي .
- ٣ - المقصود بالتسليم للبضاعة في النقل البحري .
- ٤ - ان عدم توجيه تحفظ خطي من قبل صاحب البضاعة في مرفأ
التفريغ وقت التسليم قرينة قانونية على سلامة البضاعة وهي تقبل اثبات
العكس .

ان ما نصت عليه م ٢١٠/ م ق و م يد بشأن ضمان اشحن

لعبت الحاص في الصناعة ، بما قصد منه لعب بلوحد في اصاعه بحسب طبيعتها و متى من شأنه أن تعرضها لسلط ذوي ان يكون هذا التنبؤ أو شيء منه مسبوفاً اني تصور انقل وهو كعقد الذي يعترى المواد أعدته لي لا تحمل بحسب طبيعتها عوارض لرحلة بحرية وان وضع شرط خاص يعفى اقل من هذه المسئولية التي يربها القانون اعاء بما يعبر معنى مقتضى ٢١٢ م من ق.و.د.د.

وان اتفاد لمستند المخصوص منه في ٢١٦ م من اتقانوا المذكور لمحدد منه من تاريخ اسلام الصناعة اما سري البدء من تاريخ التسييم الفعلي اي من حق له لاسلام ان هذه التسييم هو الذي يمكن صاحبه من فحص الصناعة ومعاينتها و به د لم يقع التسليم فعني است تأخر صاحب الصناعة عن الاسلام وان استادم يكمل بالانصاف سنة كدفعه على يوم الواجب تسييمه وفق ما نصت عليه في ٢ م من م ٢١٦ المذكور.

وان م ٢١٥ م من ق.و.د.د. أوجب على صاحب صناعة عند اسلامها وتحققه من حصول نفع أو ضرر فيها ان توجه به بحفظات خطيه في مرقأ التفريع وفي وقت التسييم ولا تعرض انه سلمها سنة كما هو مبين في وثيقة الشجن واعديه من هذه الحفظات هي اقامة قرية قنوبية على سلامة الصناعة لصاحبه اقل وان هذه القرية لا تعتبر من القرائل الفاعلة وانما بقل ثاب العكس والابر القوي المتخلف عنها تمثل في نقل العبء في ثاب نصرة لي على صاحب الصناعة كما وان تثبت حصول الضرر بالصناعة من قبل شأنه كره المرقأ واداره الضراء من شأنه اعفاء مسنم الصناعة من توجه لي بحفظ ما دام ان التنبؤ المدعى به ثابت باقرار ممثل الخصم .

نظام ٥٥١ ٤٩٤ ١٩٦٢/١٠/١٥

براجع اعاده محاكمه

* * *

نظام ٢٢٠ ٥١٨ ١٩٦٢/١٠/٢٤

ان الدعوى الجزائية يقطع النظام ويقتصر اثرها على منع سقوط الدعوى المدنية اذا كانت الدعوى الجزائية لا تزال قائمه بعد انقضاء مهلة النظام

الوقائع :

ان الحكم الممنوع فيه انتهى الى رد الدعوى بالنظام وقضى بالزام الطاعين بالتعويض عن الضرر الناشئ عن الدعوى المرفوعة بالتعويض ناشئ عن حريمه وان انقضاء العسكرية توى التحقيق فيها وعلى أنه لا يمسى لمصرور انتم بالشخص المسؤول الا بعد صدور الحكم الجزائي متى نعه .

اجتهاد محكمة النقض :

ان دعوى التعويض الناشئة عن هذا الحادث سمط بمضي ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه لمصرور بوقوع الضرر واشخص المسؤول عنه بمضي المادة ١٧٣ مدني - وان الاثر استلزم عن اقامة الدعوى انصرته بغيره بغيره مع سقوط الدعوى المدنية اذا كانت الدعوى لا تزال قائمة بعد انقضاء مهلة التقادم .

وبما أنه تبين من الاستدعاء المحفوظ بالاصداره المؤرخه في ١/٢٦/ ١٩٥٤ ان المدعين المطعون صدهم سبق لهم ان ادعوا على الطاعن بجرم قتل مورثهم خطأ واتحدوا صفة الادعاء الشخصي صده ، وان وكلهم قد حصر امام انقضاء العسكرية في جلسة ٨/٣١ ١٩٥٥ من الوقائع المذكوره تؤكد ان المدعين المطعون صدهم كانوا على علم بالحادث

والشخص المسؤول عنه وإن استند بهم المقدم إلى انقاضي التبريد العسكري يقطع التقدمة بملا ٥٠ ٣٨٥ من و.م. و.م.
وإن أثر هذا الانقضاء يسمى قائماً ما دامت الدعوى قائمة وبما أن الدعوى اجرائية انتهت بحكم قضائي سقوط الدعوى الحق العام فإن التقدمة سري من جديد من وقت صدور هذا الحكم الذي دعت به الجهة المطعون ضدها .

* * *

نقادم ٧٠٩ ٥٤٢ ١٩٦٢/١١/٣

مراجع جمارك

* * *

نقادم ٧٠٦ ٥٤٥ ١٩٦٢/١١/٥

أن التقدمة الفصح الذي لا يزيد مدته عن الخمس سنوات سري بحق القاصر و القائب ولو لم يكن له نائب

أن حكم خصص الأول من نصي أن المدعى به محقق على البدية بسقط التقدمة المخصوص عليه في المادة ٧٦ من قانون المديونيات ادلي إذا لم يثبت به صاحبه قبل انقضاء السنتين الرابعة التالية لمسبة الماسبة التي تعود لها هذا المدعى إنما اقتصر على تقضى الحكم لاعفاله البحث في الدفع اثار بسب كون اصاعه قاصره وفي حالة الغياب في ديار بعيدة .

أن المدعية لطاعة التي لا تعادل في انقضاء مهلة التقدم بمالي على الدعوى قد حصرت دعوتها ببقاء اعداء فائضة تستوجب وقف هذا التقدمة ناجمة عن القصر والغياب .

أن المشرع عندما نظم في م ٣٧٩ من و.م. أحكام وقف

تصادف من غير أن اعتاده من تريد مده عن خمس سنوات لا يسرى في حق من لا يوافق فيه الأمانة في حق المالك .
تصادف من هذا النص لم يحدث أن اراده المشرع انصراف إلى أن التصادم اعتبار من لا تريد مده عن خمس سنوات متى سارا بحق المالك أو العاقل ولو به يكن له نائب يمثل على أساس أن الهدف في هذا نوع من التصادم يرمى إلى ستر الأرباح والمزاكروسة .

* * *

تصادم ٧٠٢ ٦٠٢ ١٩٦٢/١٢/٦

لا يسري التصادم بشأن بدل الاعتراف قبل اتمام تصفيه

تؤسس بحكم مضمون فيه تصادم تردد استدعوى على أن بدل الاعتراف اصدع عنه هو علاوة بحق راتب موظف الخارجية وتحدد شهراً بعد شهر ويغير من الحقوق الدورية المجددة التي تصادم بمورد خمس سنوات نصف لاحكامه ٣٧٣ من ق.و.م. وعلى أن تطاعه التي استجفت بدل الاعتراف في عام ١٩٤٨ به تطاعه الا في سنة ١٩٥٥ .
الحكمه في فهم على مشوب المتصور ومخالف لتعاون ذلك أنه بين من جواب وراية المالمه ان حداً لا دار بين الطاعة والوراره حول اطلع احدى فصينه الطاعة في اثناء اتمه محسوبه على بدل الاعتراف او تمسك الوراره أنه سلفه بعد سديدها في خلال ثلاثة اشهر وتمسك طاعه أنه يعتبر سخطاً يحق لها الاحتفاظ به مما أوجب رفع الامر الى ديوان المحاسبات الذي عسر المبلغ المدعوع مستحقات الطاعة من حساب به تصفيه بين الطرفين الا في ٥ شباط ١٩٥٥ وان بدل الاعتراف بحكم كونه قابلاً للتبديل بين سنة وأخرى بموجب قرار يصدر عن وزير الخارجيه يحتاج لتصفية تتم على أساس البديل لتغير والمدة التي قضاه الموظف في البلاد الاجبية .

ان التقادم لا يسرى بشأن هذا الحق قبل اتمام تصفيه بحيث
يعتبر تآخر المحقق بعد هذه الصفة اعمالا يسرى بحقه بعد ذلك
مهل التقادم •

* * *

نقادم ١٨٠ ٦٠٦ ١٩٦٢/١٢/٨

يراجع افلاس

* * *

نقادم ٧٩ ٨٨ ١٩٦٢/٢/٧

لا يجوز الانفاق على نقادم بحال احكام النقادم المتصوص عنها في القانون
الوقائع :

أوجب المقتضى على المعهد عند حصول أي خلاف بين الادارة
والبحراني مدير الادارة ودأ له برص المعهد بحكمه وحب عليه بالبحراني
الى لجنة عبد أو الى اعضاء خلال ثلاثة اشهر ودأ له بتقديم بطلب الى
الفضاء خلال هذه المهلة اعسر مسارلا عن حقه في موضوع الخلاف •

اجتهاد محكمة النقض :

ان مؤدى ما نص عليه المقتضى هو تحديد موعد معين يحسم فيه على
المعهد ممارسة حقه بمداعاة الادارة بحسب طائفة سقوط الحق مما يستلزم
على حدوث مرور زمن قصير لصالح الادارة •

وان م ٣٨٥/ من ق. ح. حرم على الطرفين الاتفاق مسبقا
على أن يتم التقادم في مدة تختلف عن المدة التي عينها القانون وان يحكم
اندى قضى بعدم اعمال هذا الشرط صحيح •

تقديم ٩٢ ١٠٢ ١٩٦٣/٢/١٤

١ - أثر ذكر محل إقامة محرر السند .

٢ - على من يمسك بالسند التجاري حالف البمين على براءة ذمته اذا طلبها الخصم .

الوقائع :

ان الطاعن دفع ادعوى شمول الاسد المدعى بها بتقديم التجاري وتظهر استعداده لحلف البمين على براءة ذمته منها .

وقد قضى بحكم لمطعون فيه برفض هذا الوجه من دفع الطاعن وغير الاسد عاده حاصفة لمصادره الطويل تأسيسا على انها حاييه من ذكر مكان انشاءه بصورة لا توفر معها الشروط المطلوبة لاعسارها من سندات الامر بطلب لحكم اذنه ٥٠٩ من و . ب .

اجتهاد محكمة النقض

ان الاسد لم يراع عليها نصيب اى جانب اسم محررها محل اقامة هذا المحرر .

وان م . ب . (٥٠٩) من و . ب . اعترض السند الحالي من ذكر مكان نشأته مشأ في امكان البمين بحال اسم محرره .

وان احكم المصنوع فيه لم يلحظ بوافر الشرط المتعلق بذكر مكان الانشاء في السندات المدعى بها وناسالي وحوو اعتبارها من سندات الامر وانه يعدو مشوب بحالفة القانون بصورة تعرضه للنقض .

وان التمسك بتقديم التجاري يرتب على من يمسك به ان يحلف البمين على براءة ذمته مداه ان الخصم قد طلبها .

١٩٦٣/٢/١٦	١٠٧	٧٦	تقادم
		يراجع ضريبة	
		* * *	
١٩٦٣/٢/١٣	١٥١	١٠٨	تقادم
		يراجع عقارية	
		* * *	
١٩٦٣/٢/١٣	١٥٢	٢٩٩	تقادم
		يراجع جمارك	
		* * *	
١٩٦٣/٤/٤	١٩٩	٢١٣	تقادم
		يراجع ضريبة	
		* * *	
١٩٦٣/٤/١٠	٢٠٨	١٢٤	تقادم

سريان التقادم بشأن كفالة الحضور عند الطلب لخدمة العلم

الوقائع :

في سنة الكفالة تضمن معهد الكفيل ضماناً بحضار مكفوله الراغب في السفر الى خارج البلاد المؤدية منه كل سنة تصدر عن مديرية الترخيد لمدة غير معه .

اجتهاد محكمة النقض .

ان الكفالة امره على الوجه المذكور . في لم يضمن بمدة بمره الكفيل بالحضار مكفوله كتب دعي في حقه اعلم بحسب القواين السابقة .
وان التقادم لا يسري بشأن هذه الالتزام الا بعد انقضاء بالحضار المكفول ويحقق الشرط مما لم يشب انقضاء عند كفالة . نسبة للمكفول نفسه .

تقديم ١٧٨ ٢٧١ ١٩٦٢/٥/١٢
تقديم اسرر داد دفع غير المستحق

ان دعوى اسرر داد دفع غير مستحق تسقط «مضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه من دفع غير مستحق بحقه في الاسرر داد بمقتضى ما نصت عليه ٥٥ ١٨٨ من و.و.» لذلك فإنه يمكن تحديد تاريخ عدم الدفع بحقه في الاسرر داد لمقتضى في الحذل البدائر حول سقوط الدعوى بالتقادم.

* * *

تقديم ٢٢٠ ٢٢٥ ١٩٦٢/٦/٨
يراجع صربه

* * *

تقديم ٢٠١ ٢٢٢ ١٩٦٢/٦/١٥
ان نقل البضاعة بطريق التجريم من السفينة الى الرصيف لا يعتبر

من قبيل النقل البحري ولا يخضع لتقادمه
نقل البضاعة بحسب ما نصت عليه المادة ٢٠٨ من ق.م.م.ب. هو عمله في سواحل شجر البضاعة على من السفينة من أحد المرافئ حتى تفرغها في المحل المقصود.

وان العهد من قبل شركة المرافئ الى بعض الافراد أو التعاونيات العمالية نقل لبضاعة بطريق التجريم من السفينة الى الرصيف الذي يحصم لاحكام خاصة محددة في اعداؤهم لا يعتبر من قبل النقل البحري لانه التزام ترتب آثاره بحكم اقبولهم بعد انتهاء الرحلة البحرية.

وان انتهاء سعة النقل يحول دون تطبيق أحكام تقديم المصار المطمقة بشأن اعمال هذا النقل.

سبال التأثير الحكوميه بالنقودى للموظف الذى يسهر بالعمل
بعد بلوغه سن الستين دون ابلاغه مرسوم انهاء خدمته

ان المرسوم الذى قضى بـسار الموصف محلاً حكماً على التقاعد بسووعه
من الستين قد أوجب على الدائرة الصاعه صدار مرسومه يقضى بانهاء
خدمته وابلاغه ديث حتى يفتتح من العمل ويصرف الى شؤونه الخاصه
ومسح الاداره منه شهرين من تاريخ بلوغه اسى لقيام هذه الاجراءات
بحيث يتعين على هذه الجهة فى جميع الاحوال ان يوقف رواتبه بعد تقبيلها •
وان عدم قيام هذه الجهة اثناءه بما أوجبته عليها ان يكون بعد حقناً بمرس
مؤوسها استفسارته عن ضرر الذى يتسبب الموصف المتصون صده •
وان هذا الحق الذى دنا الى تكليف المصعون صده بالقيام بالعمل
صله لهذه الممارع منها من غير موجب قانونى بتورده جعله بصرف
عن قيامه بأعباء الخدمة وخرمه من اكتساب الموقعة مما سب
له ضرراً بسنوح مساءه الجهة الصاعه منه و راماها بمعويصى بدي
بعاده •

تمثيل	٦٧	١٢٥	١٩٥٩/ ٢/١٤
			يراجع بينات
			* * *
تمثيل	٧٦١	١٨٢	١٩٥٩/ ٥/١٢
			يراجع افلاس
			* * *
تمثيل	٨٧٤	٢٢٦	١٩٥٩/ ٥/٣٠
			يراجع شركة
			* * *
تمثيل	٩٤٣	٣٥٥	١٩٥٩/ ٨/ ٢
			يراجع افلاس
			* * *
تمثيل	٦٨٤	٦٣٤	١٩٥٩/١٢/١٠
			يراجع خصومة
			* * *
تمثيل	٥١٨	٦٦	١٩٦٠/ ١/٢٠
			يراجع جمارك
			* * *
تمثيل	١٥١	٤٣٨	١٩٦٠/٥/٢٣

ان تمثيل اوقف كشخص اعبرى من قبل الحارس القضائي يبقى صحيحا ما دامت الحراسة باقية حتى تقسيم الهائي لعة الوقف واموانه وتقديم احداث مفصى المادة / ٢ / من المرسوم التشريعي رقم / ٧٦ / تاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٤٩ المعدل بمرسوم التشريعي رقم / ٩٧ / تاريخ

٢٦ ١١ ١٩٤٩ كما أن توزيع المبالغ التي تم تحصيلها لا تعد القسم النهائي لعله الوقف ولا مرسد عليه انتهاء التصفية على اعتبار أن ما تم توزيعه هو جزء من العلة .

* * *

تمثيل ١٩٥ ٧٢٠ ١٩٦٠/١٠/٢١
يراجع خصومة

تمثيل ٢٢٠ ٧٤٤ ١٩٦٠/١١/٧
يراجع خصومة

* * *

تمثيل ٨١ ٦٦ ١٩٦٢/١/٢٩
يراجع خصومه

* * *

تمثيل ١٧٧ ٤٦٥ ١٩٦٢/١٠/٤
يراجع خصومه

* * *

تمثيل ٦٥٥ ٤٨٥ ١٩٦٢/١٠/١١
يراجع افلاس

* * *

تمثيل ٢٠١ ٣٣٢ ١٩٦٢/٦/١٥
يراجع تقادم

ملك بالاتصاف يراجع عقارية

تنازع قوانين ٨٨ ٤١٠ ١٩٦١/٥/١٥

عند اختلاف موطن المتعاقدين يخضع الالتزامات التعاقدية لقانون
الدولة التي تم فيها التعاقد

٣٠ - ٥٠

١- الالتزامات التعاقدية تخضع في موضوعها وأشكالها لقانون الدولة
التي تم فيها العقد عند خلاف المتعاقدين في الموطن ما لم ينسب إلى
طرفين أحدهما قانون آخر عملاً بالمادة ٢٠ من ق.م.

٢- حل النزاع على القانون الواجب تطبيقه يسبق التحقق من
اتحاد المتعاقدين في الموضع أو خلافه عند صدور الأحكام والقسول
باعتبار أن التشريع المحلي أثره على قانون الموطن المشترك للمتعاقدتين
إذا اتحدا موطناً واحداً، وعلى حكم قانون الدولة التي تم فيها العقد عند
الاختلاف في الموطن.

١٩٦٠/١/٣٠ ١٠١ ٢٩ تنفيذ

يراجع تفسير

* * *

١٩٦٠/١١/٢١ ٧٨٨ ٢٥٥ تنفيذ

يراجع بيع

* * *

١٩٦١/٦/١٩ ٤٩٨ ١٤٤ تنفيذ

يراجع بيع

* * *

١٩٦٢/٢/٢٦ ١٢٠ ٤٠٨ تنفيذ

يراجع حبرة

* * *

١٩٦٢/٥/٢٦ ٢٩١ ٢٢٢ تنفيذ

ان تفسير الحكم بناء على طلب رئاسة التنفيذ لا يحول عند وجود

العموض دون لجوء الاطراف للمحكمة لاعاده تفسيره

ان سبق تفسير محكم من قبل محكمة الاستئناف بناء على طلب

رئاسة السعد لا يحول دون لجوء الخصوم الى المحكمة لمطالبة باعاده

تفسيره ما دام ان رئيس السعد لم يجد في هذا التفسير الوضوح الكافي

لدي يمكنه من الفصل في الاشكال السدي .

* * *

١٩٦٢/١٠/١٣ ٤٨٧ ٢٢٩ تنفيذ

يراجع اختصاص

تنفيذ ٢٥٢ ٢٠١ ١٩٦٣/٤/١

١ - تعريف خطأ القضاء المهني .

٢ - القانون العثماني واثره في طلب اعاده يد من نزاع بده عن عقاره .

٣ - ان الخطأ في تقرير المبدأ القانوني عن طريق الاجتهاد يعتبر من انواع الاخطاء العادية .

الوقائع

ان دعوى المدعي بطعن بسند مدعيه القضاء بدائي وقوعهم في خطأ مهني حكم وان الوقائع اظهره من الاوراق بعد ان اطلع بعد ان حصل على حكم استأدى ضد املاك الدولة بقضى باعاده بده على اعتبار استدارع عليها المستأجره من املاك الدولة وتشب حصه باستثماره مع الوعد . مع بالاستناد للمادة ٣٠ من القرار ٢٧٥ قام بصرح هذا الحكم في دائره التنفيذ وقدمه وان وزارة الاصلاح الزراعي اسي مارس حقه بالظن في النقص في الحكم المذكور وصحت يدها مجددا على العقارات المدارع عليها فصلت الطعن تمسك الحكم للمره اثباتية ورفع يدها بقرار رئيس سبند رد الطعن بحجه ان السبند قد جرى ولا يجوز اعاده ثم أصدر قرار آخر رد الطعن بأسس على ان الحكم المطلوب بصدده غير مكسب لدرجه القطعية ، فلم يصح في الحكمين أمام المحكمة الاستئنافيه وحسب الصعي وقص برفض طلب التسبند لان الحكم المطلوب بصدده يتعلق بعين العقار وان اطلع فيه بتأريق البعس يؤدي الى وقف بصدده بمقتضى حكم المادة ٢٥١ من قانون أصول المحاكمات .

وان متى الطعن في موضوع المحاصمة يصب على ان ما قرره الهيئة الحاكمة من اعتبار الحق المحكوم به من الحقوق العسة يؤيد خطأ حسيما وعلى ان ما قرره دائرة التسبند من عدم جوار اعادة التسبند

على العقار عند اشعاعه ثابته من قبل المحكوم عليه بخالف لاجتهاد صادر
عن محكمة الاستئناف ذاتها .

اجتهاد محكمة النقض :

ان الخطأ المهيمن الجسم هو الخطأ الفاحش الذي لا يقع فيه من
يهم بعينه اهتماماً عاده من لا تشمل في مداد الخطأ في أوّل اصول
القانونية التي تحتل أوّل أو الخطأ في تقدير الوقائع واستخلاص
النتائج القانونية الصحيحة منها .

وان دون الاحراء العثماني نفس في مادة ٤٥ من قانون المحكوم
له ان يحصل على اعاده منه على المحل الذي رغب به المحكوم عليه عنه
في حل اخلال هذا الاحراء بالمعاملات الاحرائية دون حاجة للحصول على
حكم جديد .

وان المشرع الجديد الصادر بالمرسوم الشريف ٨٤ لعام ١٩٥٣ أي
قانون اصول المحاكمات قد خلا من نص مماثل .

وان عدم ورود هذا النص في القانون الجديد يسمح للمحكمة لاثاره
الحدس فيما انصرف اليه رده المشرع وهل قصد عدم حوار تجديد
النفس عند اخلال المحكوم عليه بالمعاملات الاحرائية اكفاء بالمؤيد
اجرائي الذي نص عليه في نصوص العقوبات والذي كفل صيانة واضح اليد
من تعرض له انه لم ير ادراجته على اعتبار ان ذلك مستبعد من انواع
العمالة التي تعظم الاحراءات بسفده .

وان الخطأ في تقرير مدعى عن طريق لاجتهاد بعض من أنواع الاحطاء
العادية فلس في رفض الفضاة اعاده التعيد ما شكل خطأ مهمل حسبما .
وان تقرير هذا المدعى كفى لاستبعاد الخطأ الجسم عن الحكم
امطعون فيه ويعنى بالناسي الخطأ الجسم عن تكليف بحق المحكوم به
وتعيين طبيعته .

فهرس حرف ال ج

جمارك

جنسبه

* * *

جھارک

11

22

1909/4/4

الأصول الواجب اتباعها أمام اللجنة المحركة

ان البعثة الخضرية وهى محكمة استئنائه تسمى محاكماتها انقضاء
لاساسه لاصول المحاكمات ولا يجوز بها بعد ان ارجأت الخمسة لميعاد
معين ان يبنى المحاكمة فمن هذا البعد بدون حضور الشخص المسد
الى المحاكمة .

✱ ✱ ✱

جہازوں کے

4-2

710

1909/0/25

لا يعمل طلب التدخل في الاعتراض على قرار اللجنة المحركة إذا لم يخبر إدارة الجمارك بعد انقضاء خمسة عشر يوما .

أما بعض نفوذ على أن طلب المدخل في اعقابه أشد من قبل
الطاعين ولا اعتراض على قرار اللجنة اجماعية بعد بمقتضى حكم
م. ٢٢٥ من ق. ٢٠٠٤ م. معناه بصورة تستمع البحث في ثبوت
ما عري بهما من الاضرار في الهرب ما ذاء ب احكام صادر مذهب
استعمل مع أحد المحكوم عليه استعمل من امن هذه الاضرار ووقع
التأمين ضمن المعاد +

ن هذا الفصل مرسوم لأن يكون جمارك وهو قانون حسن فلهذا
أوجب في المادة ٣٢٥ على المخصص تقديم اعتراضه وتلجئة إلى إدارة
الجمارك خلال ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه
قرار اللجنة الجمركية الذي يصح بعد ذلك نهائيا غير قابل لأي مراجعة
أو اعتراض .

وان من تبقى فرار اسحه الحمركة ولم ينعمل حقه في الاعراض

في جبهه على الوجه المذكور لا يمكن ان يسقط من الاعراض التي تقدم به غيره بالاستناد الى قواعده تحالف أحكام هذا التشريع الخاص .

* * *

جمازة

١٩٥٩/٦/٣

٢٤٢

١٠١٠

الشروط الواجب توفرها لاعلان احصاء اللجنة الجبركية في الخلاف

ان احصاء البحار الجبركية يتم بطريق محضر ضمن الحدود التي رسمها المشرع في و. ح. ١٠٠٠ وان ف. ٢ من ٣١٦ ج. ١ فررت احصاء اللجنة الجبركية بالسطر في كل خلاف أو براع أو دعوى تكون فيها مصالح الجمارك امدية مهددة عندما يكون الجمر كمدعي لا سيما من أجل تحصيل الرسوم الجبركية والرسوم الأخرى وتسفد العهدان المتبوءة تجاه الادارة .

وان مؤدى هذا النص جعل ارتداد احصاء اللجنة موقفا على تحقق شريطين الأول أن تكون ادارة الجمر كمدعي وان لا يكون البرع من أجل تحصيل الرسوم الجبركية والرسوم الأخرى .

وان عبارة الرسوم الأخرى لا يمكن ان تشمل مفهومها جميع الرسوم مهما كانت نوعها بل ان المقصود منها الرسوم الواردة نقودا على الجمارك كرسوم النحر من أوجب التناول على ادارة الجمارك تحصيله من الافراد بصورة لا تسد بها اى مباشرة الادعاء بخصوص رسم التواضع لان حصيلة عائدة الى وزارة المالية .

جمازة

١٩٥٩/٦/٣

٢٤٢

١٠١١

ب. التشريع الجبركي الذي وضع قواعد خاصة لتقديره من أجل الحقوق التي تدعيها ادارة الجمر ك تجاه الافراد اما نص على أن ما يتعلق منها يحصل بمراتب سقط فيما اذا لم يصدر به حكم بتقصاء خمس سواب .

١٩٥٩/٧/٦

٢٤٧

١١٢٩

جمارك

- ١ - تختص محكمة موطن المعرض او مكان وقوع المخالفة للنظر بالاعتراضات المقدمة ضد قرارات اللجنة الجمركية .
- ٢ - عند اختلاف موطن المعرض او محل المخالفة عن مكان وجود اللجنة الجمركية يبقى الاختصاص للمحكمة الاسدائه الموجوده في مركز اللجنة الجمركية المعرض على قرارها .

ن لمشروع مادة ملحة احركية حتى انظر في امحاض لمصوص
عدي في قرارات واصوص المتعلقة بمحسك وفي كل خلاف او راع
او دعوى تكون فيها مضاع احسك مهدده عندما يكون الحرك مدس
عملا بالمادة ٣١٦ من ق. ج.

ان كل راع من هذا فصل يحل لاسباب سعن سعه احس
ابي احدي محتين قائمين في سوربه احدهما في دمشق وشمس في
احصصها معفظ دمشق وحمص وحماد ودرع والسوءاء والاخرى
في حب وساول احصصها سعة امحاض .

وان القرارات التي تصدر عن كل من هذين المحتين يحصم بضم
بطريق الاعتراض امام المحكمة الابدائه امدسة مفضى م. ٣٢٦ من
اقتانون المذكور .

ون مند احصص لمحسك ابي مسنن محلفة تنوم سها محاكم
ابدائه معددة من ملحه واحده يحمل لكل من هذه المحاكم الولانية في
الفصل بالاعتراض ضمن ساق الاختصاص للمحسك الذي تحدده
قواعد العامة وانه يستعراض المادى، المقرر بهذا الشأن في قانون
اصول المحاكم يبدو أن الاختصاص المحسك يعود عند تعدد المحاكم
الى محكمة موطن المعرض او الى محكمة محل وقوع المخالفة وانه في
احالات الاستثائية التي يقع فيها الموص او محل المخالفة خارج المناطق
الداخلية في حدود المحسك الحركية يبقى النظر في الاعتراض محصرا

بالحكمة الانتدنية في مركز لجنة مصدره احكم وذلك بمرسوم
القياس على تحكيم الماده ٩٣ من هذا القانون .

* * *

جمازيه ١٠٢ ٩ ١٩٦٠/١/٦

ان الشك المستلم من قبل اداره الجمارك لقاء الرسوم يعتبر
مما لا يستتبع استيفاء يمنع من تطبيق التعريفه الجديده

الوقائع :

مؤم خلاف بين دره احصاء واحد المسورين حول حصوع
بعض الصناع المسورده لمعرفة حركه المعده بعد ان تأيد ان هذه
الصانع سحب من الحماره من رده التعريفه لقاء شئت تعني تأميم
الرسوم الموجهه .

اجتهاد محكمه النقض :

ان استلام هذا الشك من قبل اداره احصاء هذه الرسوم هو
مما لا يتصل بحقوق لدى المحاسب .
وان اذنيه على هذا وجه حول دول حسب التعريفه الجديده اسي
لا يسق معدل الرسوم فيها الا على الصناع اسي هم يتم اتصال
الرسوم عنها .

* * *

جمازيه ٩٧ ٥٩ ١٩٦٠/١/١٩

لا يعتبر من فئه الصناعه الخاضعة للرسوم الجمركيه اجور
تركيب قطع التبديل للسيارات

الوقائع :

نظم محله حركه بعض شخص لاجرائه بعض التصليحات في
لسان على سارته يمكن من مة سيرة الى سوريا وقد ادخل مطبوعا

صبط في حساب الرسووه تجوز البد العامة والضامة به تحدهه
والتصليح *

اجتهاد محكمة النقض :

ما اشترع الذي تحصى المصانع بأذه رسوم الحمر كنه باسمه
أقصد بها ما أوجب أن تشمل هذه المصانع نفس الشراء مضافاً إليه جميع
المصاريف اللاحقة حتى تقديم بيان الحمر كني بمقتضى المادة ٥١ ،
من ق. ج.

ول اقتصد من هذه المصاريف هو نفقات النقل والتعبير وغيرهما
مما يتصاف عاده على نفس الشراء في بلد البيع ولا يخصم رسووه حمر كنه
مستقلة *

وال هذه مصاريف لا يمكن أن تعد في شمولها إلى تجوز مركب
جميع المستوردة على اعتبار أن لا صلة لها بالضامة ، لا تصاف عيبتها
عند بيع *

* * *

جهازك ٥١٨ ٦٦ ١٩٦٠/١/٢٠

ليس من مخالفه للقانون اذا مثل احد الخصوم من سبق له واشترك
في الحكم بالنزاع

ان بناء شخص سمثل إدارة المصانع مام الضامة بعد اشتراكه
في عقوبته الضامة الحمر كنه إلى ثباتت المعرض لا محالة فيه للقانون
دس في القانون ما يحرم على القاضي الذي اشترك في إصدار الحكم
أن يولي الدفاع عن أحد طرف الخصومة في الحالة التي يدعى إليها
بمقتضى القانون *

جهازك ٥٤١ ٧٢ ١٩٦٠/١/٢٠

لا يشترط تبليغ الاعتراض على قرار اللجنة الجمركية بواسطة المحصرين
لا يشترط بعد صدور الاعتراض على قرار اللجنة الجمركية تبليغه
بمصرين أحد المحصرين الرسميين وفقاً للأحكام المحددة في ق. أ. م.
بل يمكن إعمال هذا السمع إلى الإدارة مباشرة عن غير طريق القضاء
رفقاً بكتابات مضمون أو دونه وسيلة كتابة أخرى يثبت بها إحالة
الإدارة عما يوقع الاعتراض .

* * *

جهازك ٦٢٩ ٨٨ ١٩٦٠/١/٢٧

١ - إساءة الاشتراك في المخالفة الثانية بحكم جزائي لا يمنع من
مصادرة المواد المهربة .
٢ - لا يعتد بحسن النية يكفي أن يكون المدعى عليه قد اشترك
بصورة ما في المخالفة الجمركية .

إن حكم المصنوع فيه رقم على أن يحكم الجزائي المتخذ سرءه
خاص لأول مرة من إساءة الاشتراك في المخالفة الجمركية أو العلم
بها ولكنه لم يقع وقوع المخالفة دائماً تلك المخالفة التي تستل في وضع
المسندات غير المصرح استيرادها ضمن اسناد التي استوردها الطاعن
الأول معرفة شركة المصدرة بل أنه من صراحة على عدم التعرض
للمسندات المتوسطة لكونها موضوع دعوى أمام اللجنة الجمركية .
إن وقوع المخالفة على هذا النحو يوجب مصادرة الضائفة المستوردة
التي أحضرت بها المسندات دون البحث في حسن نية عملاً بحكم
المادتين ٣٣٧ و ٣٥٣ من ق. ج .

وإن ما أقدم عليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون ولا يتعارض مع حكم
جزائي لأن هذه المخالفة في مضمونه على القضاء سرءه الطاعن الأول
من حرم التهريب وأعلن عدم التعرض للمسندات المتوسطة .

وان احكم لا يجوز قوه الامر المقتضى به الا فيما يتاونه من براءة
اطاعن الاول ولا يمتد اثره الى المحاماة الجمركية التي يكفي أن تقور
محكمة الموضوع بثبوت استبداد الى عدم ذكر استبداد في السان
جمركي تضمنه للمادة ٣٥٣ السالف ذكرها .

* * *

جهازك ٧٤٦ ١١٠ ١٩٦٠/٢/٢

ان يوم اسلام قرار اللجنة الجمركية لا يحسب في عداد الانام
المعنه لحصول الاعراض

رجوع الى نص المادة ٣٢٥ من د.ج.ه.م.م. التي تم مشروع حدد
مدة الاعراض خمسة عشر يوما من تاريخ اسلام المحكوم عليه قرار
اللجنة الجمركية .

ان يوم الاسلام المعسر في خطر التدون محريا لمبعد لا يمكن أن
يحسب في عداد الايام المعنة لحصول الاعراض لان حسابه قد يعوق
على المحكوم عليه يوما او بعض يوم نالته بوفوع تسليم القرار خلال
اليوم أو في متناه .

* * *

جهازك ٨١٢ ١٢٩ ١٩٦٠/٢/٩

تمدد مهلة الاعراض على قرار اللجنة الجمركية اذا صادف
آخر يوم يوم عطلة رسمية

ان نصق أحكام د.ج.ه.م.م. ٣٢٥ من د.ج.ه.م.م. التي أوجب على معرصين
تقديم الاعراض خلال مبدء لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ سيع
قرار اللجنة الجمركية اما يستتبع تمكين هؤلاء المعرصين من استعمال
حقهم في هذا الميعاد بتمامه .

وان انتهاء الجهاد في يوم عطلة تعلق فيه أدوات الرسمة دونها
يحول دون استعفاء المتعصبي من المعاد على الوجه الكامل .
واله محو في مثل هذه الحالة امتداد العدد الى أول يوم عمل يلي
فترة التعتين بفسقا لتعود العامة .

* * *

جمارك ١٧ ١٢٢ ١٩٦٠/٢/١٠

ان الاسناد التجاري المقدمة تاميناً للرسوم الجمركية تعتبر
بمثابة استعفاء تمنع من تطبيق التعرفة الجديدة

ان اصناف المصائب رسومها محددة سحب قبل زيادة اسعرمة
هذه سداد تجاري قدمت من قبل المسورد تاميناً للرسوم الجمركية
الواجبة الاداء .

ان اسناد هذه الاسناد من قبل د د جمارك تعتبر ايضاً
محتوم من محاسب الجمارك عن رسوم استحقاقه وان زادت الرسوم
على هذا الوجه يحول دون تطبيق التعرفة الجديدة التي لا يطبق
معدل الرسوم فيها الا على اصناف اسي ب ثم اتصال الرسوم عنها .

* * *

جمارك ٧٨٢ ١٦٤ ١٩٦٠/٢/١٧

طرق اثبات المخالفات الجمركية

٣١٥ ٠٠ من ق و ج اثبت اثبات المخالفات الجمركية بجميع
طرق الاثبات القانونية ولو لم يعثر المصدره دخل النقص الجمركي أو
جرحه ومؤدى ذلك ان المشرع أطلق على الموضوع حق تكويس
مفسدة في المخالفات المذكورة بجميع وسائل واشتات المينة بالقانون
دون التقيد بوسيلة معينة من هذه الوسائل .

وان افادته اثبات المخالفات الجمركية بكل وسائل الاثبات يعيد

أن لنقاضي مدعا كان ثم جزائ أن تكون عقده في اثبات هذه
المخالفات دحدى الطرق التي رسمها القانون ثلاثا بما فيها البينة
الشخصية والقرائن .

* * *

١٩٦٠/٢/٢٣ ١٨٤ ٨٤٥ جمارك

رفع على عاتق ادارة الجمارك الحظا الناجم عن تطبيق الوضع
الجمركي على البضاعة المستوردة أو المصدرة

ن لث ربع احدى اوجب على المكلف أن يقدم مدعا لكل بضاعة
يدخل بلاد أو تخرج منها ان اشتراط أن يعرض هذا اعلان جميع
عناصر البضاعة يعرض الرسوم الحركية والرسوم المختلفة عملا م .
٨٧ من و ح .

وان حذا ادارة الجمارك في فسق وضع حركي معين بدلا من وضع
جمركي آخر على هذا البيان ينبغي تحويلها حق امسيرة الرسوم على
الوجه المحدد في قانون بصورة لا تسطاع معها سة الكذب لبيان
ولا معافاة مسحة لان تصفة الرسوم دلاسلد الى العاصر التي تضمنها
ليبان يقع على عاتق الادارة .

* * *

١٩٦٠/٢/٢ ٢١٢ ٧٦١ جمارك

لا يعتبر بيانا كادبا البيان المقدم للجمرك وفق اجتهادها اذا عادت وعدلت عنه
ان تقديم بيان على الاسس التي كانت مصححة الجمارك تسر عليها
لا تقوم فيه عناصر البيان لكذب بل انما أنه يتفق مع اجتهاد مصلحة
الجمرك احدى كان مدرا في الوقت الذي قدم فيه البيان لان ظهور
خطأ المصلحة في الاجتهاد الذي كانت تسير عليه وعدولها الى الاجتهاد

الصحيح دون علم مقدم البيان بهذا العدول ليس من شأنه أن يعير من وضع البيان المقدم على أساس اجتهاد الجمارك السابق .

* * *

جمادى ٧٨٤ ٢٢٤ ١٩٦٠/٤/١٩

١ - تؤدى الرسوم الجمركية على أساس قيمة البضاعة مضافه اليها كلفة المصاريف اللاحقة حتى تقديم البيان .

٢ - ان امكانيه الاطلاع على سجلات المسوردين لا ينفي وقوع مخالفه البيان الكاذب .

الوقائع :

هو الخلاف بين الجمارك وأحد التجار عما دأ كاذب العموله سي دفعها الى الوسيط في الصفقة بعد من المصاريف الواجب ايداعها على ثمن البضاعة ونأدية الرسوم الجمركية عليها .

اجتهاد محكمة النقض :

ان قيمة البضائع التي تؤدى عنها الرسوم الجمركية تشمل ثمن الشراء مضاف اليه جميع المصاريف اللاحقة حتى يقدم البائع بنفسه قيمه ١ / من ٥٠ ٥١ / من ١٠٠ جء وان العموله التي دفعها التاجر لا تخرج عن أن تكون من حمله التكاليف التي نعلمها في سبيل شراء البضاعة ومن ثم الاعلان عنها في ابدان الجمركي واداءه بفعل فان مخالفه الادلاء ببيان كاذب تكون ثابتة في حقه .

وان اثبت هذه العموله في سجلات الجمارك وامكان اطلاع مأموري الجمارك على تلك السجلات في كل وقت لا ينفي وقوع المخالفة في السجل

الكذب الذي تكون محتوياته وحدها المعول عليها في قضاء رسوم
عملا م. ٩٢/ من ق. ج. *
وان عمل هذا البيان اصدقة المصاريف على ثمن الساعة سواء
أديت أو كانت مستحقة الاداء حتى تحرير البيان بوفر عناصر الادلاء
ببيان كاذب *

* * *

جمارك ٨٤٦ ٢٦٧ ١٩٦٠/٤/٢٧

ان اداره الجمارك ملزمة بعد ان افرجت عن الصناعة اثر
معاشها ان تقيم الدليل على ما يخالف البيان

ن اذ لم من وفائع الدعوى أن المضمون صده اسورد من ابحار
قمشة وصفها بالسان احمر كي بأنها من الصوف ، فقام موظف الجمارك
امحصه ككشف غلبه واستوى عنها الرسوم وفقا لتعريفه المحددة بهذا
الوضع *

ان اداره الجمارك التي ابحار لها المستخرج مرقه صحة السان عن
مريق فحص الصناعة أو الماعة ملزمة بعد أن افرجت عن الاقمشة أن تقيم
ابرهان على عكس ما جاء في هذا البيان *

* * *

جمارك ٩٩٢ ٦٨٨ ١٩٦٠/١٠/١٧

المقصود بعبارة السيارة الكاملة في التشريع الجمركي

لقد قصد المشرع بالسيارات الكاملة تلك التي اكتملت اجزاؤها
بحيث تصبح لمسير اذا رودت بالوقود سواء كانت هذه الاجزاء مجتمعة
أو منفردة لان تفريقها في صناديق مختلفة لا يعبر من وضعها ما دام انها
شحت بصورة تمكن المتورد من اسلامها جميعها والقيام بتركيبها
وتجهيزها بصورة تعدو معها صالحه للسير مما يجعلها خاضعة للوضع

الجمركي ٨٩٠ ولا يصح عنها أحكام الوصفيين ٨٩١ و ٨٩٢ استس
يطلق على القطع المنفصلة لسيارات بعتارها قطع تمدين بحصص
للتعرفة المنخفضة .

* * *

جمارك ١٠٩٥ ٨١٦ ١٩٦٠/١١/٢٨

ان المصلحة التي تجربها اداره الجمارك مع المستورد سناول استبدال
العقوبات النظامية بجزاء نقدي بالاضافه الى مبلغ الرسوم المتوجبة
الوقائع :

نقوم دعوى اداره جمارك على ان المصلحة مع اتعاض من السدق
التي استوردها بطريق التهريب لا تشمل سوى العقوبات النظامية كما
هو مبين م ٣٤٧ من ن . ح . ولا يمتد في اثرها الى رسوم التي
لا بد من دفعها لان السدق على خلاف ذلك تؤدي الى معاملة المخالف
معاملة افضل من استورد اسطفي الذي يترتب في كل حال ساديه رسوم .
اجتهاد محكمة النقض :

ان المصلحة التي تجربها اداره الجمارك سناول استبدال العقوبات
النظامية بجزاء نقدي يختلف بخلاف سروف الجمر كما سناول الاضافه
لذلك مبلغ الرسوم المتوجبة على الوقائع استورده او المصدره بطريق
التهريب وفق ما نصت عليه م ٣٤٧ من ن . ح .

وان الاثر المتخلف عن المصلحة يتمثل في اسقاط دعوى الحق
الشخصي ودعوى الحق العام وفق ما نصت عليه م ٣٤٨ من القانون
المشار اليه وان الوثائق المبرزة في اضراره الدعوى تؤكد ان اداره الجمارك
بعد ان وافقت على اجراء المصلحة بدون تحفظ قامت بحساب ما توجب
على ايطاع دفعه وكلفته بتأديته فوق ما كلف به .

وان الوقائع الثابتة على انوجه المذكور تؤكد وقوع المصلحة تشكك

حاسم لمراع بين الطرفين مسوره لا يحق معها للاداره ان تعدل في
مدى هذه لمصالحه او ان يحصر اثرها في ناحيه دون اخرى بعد ان رتب
لقانون الآثار الناحية عنها .

وان اهدت لاداره لاجدد بمقدار الرسوم حد عقد امصاحه
سب من شأنه ان يسقط من فسه هذا لمعد الذي يبقى مرغبا وممررا
لمطربين .

* * *

جهازك ٤٢٧ ٤٢ ١٩٦١/١/١٦

مده الاعتراض على قرارات اللجان الجهريه /١٥/ يوما من
تاريخ تبليغها ولا يجب اضافته مده للمرافه

الوقائع :

تبع شركه و ر بجه جهريه في مقرها بـ ١ ٤ ٩٦٠
واعترضت امام لمحكمة لاعدائه في حلب تاريخ ٢١ نيسان ١٩٦٠
وقب هذه المحكمة الاعتراض معلله حكمها بوجوب مرعه المسافه
في اساس وحل نصف للماده ٣٥ من ق.أ.م.م .

اختهاد محكمة النقض :

ان الشرح الجهري بخصم قرارات البجه جهريه
باعتراض امام المحاكم الاعدائه اما اشترط بصول الاعتراض ان يقدم
ويتم تبليغها الى اداره جهازك خلال مهلة قدره ١٥ يوما بعد
تاريخ اسلاء قرار البجه الجهريه الذي يصبح بعد انقضاء هذا
لمهاد نهائيا غير قابل لآه مرافعه او اعتراض او وقف تنفيذ .

و ان المدد الاصافه المسموحه في تقوانين العامة لمسافه اسر لا تراعى
عند تحديد لمعاد المصوص عليه في قانون الجهازك عني اعتبار ان هذا

الشرع احصى تصمى قواعد استثنائية تجعل قرار اللجنة الجمركية
نهائى فور انقضاء ١٥ / يوما دون اعلان دائره الجمارك بوقوع
الاعتراض فعلا .

* * *

جمارك ٥٩٨ ١٢٢ ١٩٦١/٢/٨

النطاق الجمركى - والخروج على الاحكام الناطقة له

ان المشرع ائدى مرتب نطاقا جمركيا على مناطق معينة في ا حدود
منعنا تسرب الصائغ الى داخل البلاد او خارجها قبل تأدية الرسوم
الجمركية اما مع نقل الصائغ الخاصة للنطاق الجمركى في هذه المناطق
ما هم بكن مرفقة بسد نقل أو احازة مرور للتحررة الداخليه تمرز عند
كل طلب يقع من قبل موظفى الجمارك واعسر كل نقل على غير هذا
الوجه بمثابة تهريب تطلق بشأنه العقوبات المنصوص عليها في قانون
الجمارك .

ولشخص ائدى يوقع عمله على هذه الاحكام لا تطاه العقوبة اذا
لم يقم الدليل على خروجه عن حدود ما احيز له .

* * *

جمارك ٤٣٢ ١٨٠ ١٩٦١/٢/٢٧

المعونة القضائية لا تعفي من ا بداع التامس في دعاوى تهريب المواد المنوعة
ان حق الاعتراض في التشريع الجمركى ضد قرارات اللجنة الجمركية
حاء مطلقا نستع به كل شخص الا في الحالات المنوعة المحطه التى قد
المشرع قبول الاعتراض فيها بقيود شديده حددها في م ٣٢٧ / من
و. ج. المعدلة بالمرسوم الصادر في ١٠/٥/١٩٥٤ رقم ٦٦٦ / .

ن هذه المادة تنص على أنه لا يجوز الاعتراض على قرار اللجنة
الجمركية أمام المحكمة الابتدائية اذا كانت تتعلق بالمنوعات منع نانا

كالمحدرات إلا بعد ايداع تأمين معادل لربع قيمة العمولات المفروضة في
انصراف المفترض عنه شرط أن لا تتجاوز قيمة التأمين / ٧٥٠٠ / ل.س
ون التأمين المفروض اثبات ايداعه على خلاف الاصل في هذه الاحكام
اخصه لا يمكن جعل منه سداد حالة مستثناة يكون فيها المفترض
معفى من ادائه .

ان مراعاة هذه الاحكام بحول دون تطبيق م ٢٠ من ق.و العمولة
بمقتضىاته التي تعفى المعدن قصائبا من سلف عرامات الدعوى لان التأمين
محمول على وان كان يحمل صفة عرامة الا انه ينسجم بخاص معويص
المسمى في النوع ذاته ويخلف هذا التأمين في طمعه أيضا عن التأمينات
المعتمدة التي تنالها احكام المرسوم التشريعي / ١٠٥ / سنة ١٩٥٣
على اعتبار أن ايداع ربع اسبق المحكوم به هو اراء وبره اشرع على
المفترض لا يبري شأنه مبدأ مصادره التأمينات بصفة انحراف عند رد
العمول بل ظل هذا تأمين من أصل العنوتات المحكوم بها .
ولا عير من في الحالات امثلة لا يستطاع قبوله والبحث فيه الا بعد
اثبات ايداع التأمين الحاس المحدد على الوجه المذكور .

* * *

جهازك ١٥٥ ١٨٤ ١٩٦١/٢/٢٧

- ١ - دخول بضاعة تحت احكام وضعين جمركيين مختلفين .
- ٢ - الرسوم الواجب دفعها .

الوقائع :

ان الدعوى تقوم على أن احدى اشركات استوردت قطعاً تبدلية
لمحرك ديزل صاعه ورراعية صرحب على مسؤوليتها بأنها تحض
بلوصح الجمركي رقم ٨٥٨ - رسم سبي قدره واحد في المئة من القيمة
دعورها قطع تبدل صاعية ثم ظهر بعدئذ أن البضاعة المستوردة تعود
لمحركت مركب على جرارات ومشآت ويخل في الوضع / ٨٩٣ /

لتحصيل لرسم مسدود ٢٠ في المئة فطوقت اشركه دأء فرق الرسم
وعرامان ولوحف ثمم اللجة الحمركية وحكمت باقترافها محاسبة
البيان الكادب *

ان محكمة الاسناف قضت بأن الصيانة سبي تحصيل لتعريض بالنظر
لكيفية اسمعها لا تحصيل بالرسم الاعلى وان احصاءها لتعرفه دون أخرى
لا يشكل مخالفة *

اجتهاد محكمة التعرض :

ان الماتخنة تقوم على اعادة الرسوم و عرامات فوجود اسباب
مبرره هي اسباب الكادب من جراء عدم توفر سائرهم لا يتحول دون الحكم
بالرسوم المتوجبة على البضاعة *

ان ثوب دخول قطع المسورده تحت حكمه ومع حمركي حصص
لرسم تسى يتحول اداره الجمارك لمصالحه ما هو مسحق بما ريدده عما
تم استناده بتقرير القضاء ما لم يسقط الحق بالتقدم على اعتبار ان
الرسوم الحمركية ليست الا نوع من الضرائب تحدد مقدارها انقوابين
التي تفرضها *

* * *

جمارك ٥١٧ ٢٤٩ ١٩٦١/٢/٢٧

ان ادعاء أحد المعارضين التأمين يعفي الباقي من ادعاءه

ان الاعراض على قرارات اللجنة الحمركية لمصلحة الملوذ المسوعة
معها داتا لا ينيل ما لم رفعوا باصل تسعر بايداع تأمين معادل ربع قيمة
العقوبات المفروضة في القرار المعارض عليه على أن لا يتجاوز قيمة
التأمين مبلغ ٧٥٠٠ ليرة سورية عملاً بأحكام م. ٣٢٧ / من ق. ج. *
المعدة بالرسوم ٦٦٦ تاريخ ١٧/٥/١٩٥٤ *

وان هذا التأمين لا يتعدد تتعدد المعارضين دا تقدموا باعتراضهم
محتتمين ضد قرار صادر في موضوع واحد مشترك بينهم *

لا بد اداع تأمين من قبل أحد المعترضين باعتراف واحد يعني عن تكليف الآخرين به سواء تم ايداعه بسسه او تسبهم جميعا على اعتبار أن ايداعه لمصلحة الجميع مفترض في مثل هذه الحالة .

* * *

جهازك ٩٣٠ ٥٩٤ ١٩٦١/٨/١

يستلزم لعرض الغرامة وحجز البضائع ومصادرتها من قبل الجهازك أن يقع التهريب من تأدية الرسوم عن طريق تقديم البيان الكاذب أو الناقص أو باستعمال وسائل الغش .

الوقائع :

يسوم تمارع من مديرية جهازك وأحد الأفراد لامتاعه من تأدية المائدة المترتبة على التأخر بدفع الرسوم الجمركية .

اجتهاد محكمة النقض :

أن المشرع الذي منح دارة جهازك حق حسن التصرف الموجوده في حوزتها وحولها رفض تسبمها لأصحابها قبل تأدية الرسوم المترتبة عليها أو ايداع رسوم أو تقديم كفالة مضمونة بشأنها إنما من صيرورة لأكرامه لمكثف بأدائها مع ما يترتب عنه من فوائد التأخر قبل المدة ١٤١ / من ق. ح .

وان الامتاع عن أداء الفوائد المترتبة على التأخر بدفع الرسوم الجمركية لا يدخل تحت أحكامه ٢٩٠ ، من ٣٥٢ / من ق. ح . حتى تشترط لعرض الغرامة وحجز البضائع ومصادرتها أن يقع التهريب من تأدية الرسوم عن طريق تقديم بيان الكاذب أو الناقص أو باستعمال وسائل الغش .

جمارك ٩٢١ ٧٤٠ ١٩٦١/١١/٦

**ان المادة ٥١/ من قانون الجمارك أوجب حساب الرسوم
الجمركية على أساس الثمن الواجب الدفع فعلا**

ان اشريع الجمركي الذي تحدده الاعتماد على البيان
الجمركي اني يصرح فيها امكلف من أجل تحقيق العائد اللازمة لتغطية
الرسوم اني أوجت ان تضمن السات اني تقدم شأن استائع
الخاصة للرسم من الشراء الذي دارم الشاري دفعه فعلا أو السدي
يسجل في مودعه لحساب المدخل فعلا تحكمه م. ٥١ من ق. ح.

وقد كان المسورد يصرح لايداع لم يعمل في السات المتقدمة
شأن المواد اني استوردها على يسبق هذه الاحكام بل اعلى عن الثمن
المدون في افونهم على انشار ان الثمن الحقيقي وثبت من دفاتره لتي
شير الى أن الثمن المسجل لحساب المرسل يفوق الثمن المصرح عنه فان
تقديم البينات شكل لا يمثل الثمن الذي سوفه المرسل الذي كان
يتقاضى حسب الربح رده عن الثمن المصرح عنه اما بعد محالها لاحكام
م. ٥٦ من ق. ح. اني يرتب على المسورد التصريح عن العقد
المبرم بشكل غير قاب لسحب اذيرة اجمارك من ممارسه حتما يعين
القيمة الخاضعة للرسوم عند الاقتضاء .

* * *

جمارك ٨٥٥ ٧٧٤ ١٩٦١/١١/٢٠

**ان فقدان الضبوط الجمركية قوبها الثبوتية لا يحول
دون استنباط المخالفة بجميع وسائل الابتن**

ان بعض الضبط الجمركي بالاستناد الى عوامل مستمدة من مخالفة
القانون اما يقتصر اثره على فقدان هذا الضبط فوته الثبوتية بصورة
لا يحول دون تحرى الحقيقة واستنباط المخالفة بجميع وسائل الابتن
على اعتبار ان ضبط الجمركي ليس الطريقة الوحيدة لاثبات المخالفات

الجمركية بل ان المشرع جار في م/ ٣١٥ من ق. ح. اثبات المحلفات
بجميع طرق الاثبات القانونية .

* * *

جمارك ٩٧٧ ٩١٢ ١٩٦١/١٢/٣٠

الاعتراض على قرارات اللجنة الجمركية طعن - التاكيد من
وروده ضمن المهلة القانونية

ان الاعتراض على قرار لجنة الجمركية أمام المحكمة الابتدائية
طريق من طرق الطعن لا يحوز للمحكمة قبوله الا بعد التأكد من وروده
ضمن المهلة القانونية ولا يعنى في هذا اسدود توافق طرفين او عدم
معارضة الخصم في هذا قبول لان مواعيد الطعن بمر من مهل سقوط
وعلى المحكمة ان تقضى بسقوط الحق في الطعن من تلقاء نفسها عند عدم
مراجعتها عملاً م/ ٢٢٢/ من ق. آ. م.

* * *

جمارك ٦٢ ١٠ ١٩٦٢/١/٨

مهل الطعن في القضايا الجمركية لا سري الا اعتباراً من
من تاريخ بيليفها اذا صدر الحكم غيابياً

ان الاحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية في الاعتراض على
قرارات لجان الجمركية تابعة طرق المراجعة المنصوص عليها في ق. آ. م.
سقطى م/ ٣٣١ من ق. ح. ان هذه الاحكام تخضع بقواعد الاصول
فيما يتعلق بمهل الطعن وميعاد مراجعتها .
فادى صدر احكام الاسدائي غياب فان مهل الطعن لا سري صده
الا اعتباراً من تاريخ تبليغه .

مقتضى المادة ٣٢٦ من ق. ح. على اعتبار الحكم وحال حتى ولو
تعيبه المعترض لا يناقض مع هذه القاعدة اد ان اشارة قصد من هذا

النسب عدم ديمية الحكم للأسر اص ولم يرد الى اجراء مو عيد الطعن
عباراً من تاريخ صدور الحكم بحق المقترض المعبى لأن هذا الرأي
فصلاً عن مناقضه مع فو عد الأصوب الملمع اليها فانه يتنافض أيضاً من
صريح نص المادة ٣٣٣ جمارك التي توجب على أعضاء سلطة الأحكام
الى الخصوم مدة ١٥ يوما على الأكثر من تاريخ صدورهما فبو صبح
قول أن سريان المواعيد يكون من صدور الحكم المعترض وحاهباً لما وجد
من بروه لسلط الأحكام لجمركية .

* * *

جمارك ١٢٠ ٤٢ ١٩٦٢/١/٢٢

المقصود بالرسوم الجمركية - الفرق بينها وبين الضرائب والرسوم الأخرى

إن الرسوم والضرائب للخدمة وأسى تفرض لصالح بعض المؤسسات
العمامة كصنعة الذراع الوطني وصنعة المد رمن ورسم الاستهلاك وغيرها
من الرسوم العامة والرسوم البندية إنما هي ضرائب من نوع آخر فرض
المشرع على استغنائها مع الرسم الجمركي سهلاً بتحصيلها وتوقيفها
للمعاقب وفيما مصلحه جمارك جديدة هذه الضرائب مع الرسوم
الجمركية ليس من شأنه أن يفرس عنها ما دام أن المعيار في تعيين نوع
الرسم هو الجهة التي تحصل هذا الرسم من أهلها .

كما وأن المشرع قد دق بين الرسوم الجمركية التي تقوم الإدارة
بجبايتها لصالحها وبين باقي الرسوم الداخلية والخدمة من دفع أن مجرد
جباية الرسوم الأخرى من قبل دائرة الجمارك لا يفعله مستغنائها ولا تؤدي
بإدخالها في سداد الرسوم الجمركية .

* * *

جمارك ١٢٢ ٦٢ ١٩٦٢/١/٢٩

اختصاص اللجان الجمركية والظن بقراراتها

إن المشرع ومع في اختصاص اللجان الجمركية حتى أصبح شاملاً

المخازن الجمركية المعاف علي وكل خاف أو مروع يهدد مصالح
الجمارك المدنية ، عندما تكون ادارته بجمارك مدعنة بما في ذلك تحصيل
الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى على اوجه المصنوع عنه في م .
٣١٦ / من ق . ح .

كما وأن أحكام الجمارك مهمة كـ نوعها أو وضعها ، وهي
تخص في الأصل لطريق الأعراس ، أما أحكام الابتدائية المدنية ، إلا
ما استثنى بعض خاص تصنيفها للمادة ٣٢٩ من ق . ح . وأن مشروع
الجمركي المطبق لم يجرى أيضاً بعدد من الأشياء الأحكام لتعميق الرسوم
من سلوك هذا الطريق من الطعن .

* * *

جمارك ٩٢ ٢٠٨ ١٩٦٢/٥/٢

١ - ينحصر حق استلام من البضاعة من الجمارك بصاحبها .

٢ - تسقط بالتقادم الطول دعوى استرداد ما دفع من ثمن البضاعة
من قبل الجمارك الى وكيل الباخرة البحرية اذا لم يكن له حق بمثلهم .

في المضمون صدره وكيين الباخرة الذي استلم المبيع عن أصحاب
البضاعة يكون ملزماً ككل متعاقد أن ينفذ ما تعهد به بحسب ما فاد
أجل هذا الواجب واستأثر لنفسه شيء مما احتل عنه حساب الغير
حلالاً لتعقد تسريح ملزم بحد الجمارك وهو التعاقد الآخر الذي تعامل
معه برده ما استأثر به .

وان الجمارك التي باع البضاعة بسعر مدينة تقسمها ، صاحبها فاد
لم يتم المضمون صدره ، فيحصل هذه القيمة من من حق مصلحة الجمارك ان
نصاه برده ، تقوم بدورها بوفاء دمتها .

وان الرجوع على المضمون صدره بما قصه لعدم يصاله المدين بعد
من المدايعات العادية التي يحصل لمزور الرمن الضويل ولا شأن له

باسترداد غير المسحق ، داه ان المبلغ المدفوع هو مبلغ منحق في الاصل
وقد دفع المظعون صده لانتقاله الى اربانه .

و ان عدم قيام الرافع بين مصلحة الحمارك وانتحاب لصائم بشأن
فيه الصناعة المبيعة لحياتهم لا يحد من حق حمارك بالمطالبة باسترداد
ما دفعه الى المتعاقدين الوكيل البحري في حال عدم اوصول القيمة اليهم
اد ان الادارة مصلحة قانونية باستعادة ما دفعته لدفعه لاصحابه وابراء
دمها بوقفا من ملاحقتها بتدوي من قبل اصحاب الصناعة وتكبيدها
المصاريف .

* * *

جمارك ٢٨٧ ٢٢٨ ١٩٦٢/٥/٢١

تقسم محتويات الصبوط الجمركية :

- ١ - ما تم على يد الموظف وما شاهده وبأكد منه شخصيا .
- ٢ - ما دونه بالاسناد الى ما تلقاه من ذوي الشأن .
- ٣ - فوه كل قسم من هذين القسمين .

ان المشرع الذي أحاط تنظيم الصبوط الجمركية بالتصانيف انسي
تكفل الثقة به جعل محتويات هذا الصبف الرسمي المحرر طبقا للاوضاع
القانونية من قبل الموظف العام في حدود سيطرته على قسمين الاول ما تم
على يدي هذا الموظف مما شاهده او سمعه أو تأكد منه شخصيا والثاني
ما دونه بالاسناد الى ما تلقاه من ذوي الشأن وان القسم الاول حجة
ودليل قاطع لا يمكن دحضه الا عن طريق الادعاء بسرور واقعة ابرهان
على أن الموظف مرور غير أهل للثقة التي تولاه اياها القانون وذلك على
خلاف القسم الثاني الذي يمكن اثبات عكس ما ورد فيه بالطرق القانونية
المعتمدة بحقيقة لحرية الدفاع دون حاجة للطعن بالتزوير على اعتبار ان
الموظف غير مسؤول عن صحة هذه الاقرارات ولان ثبوت كذب صاحبها
لا يبرلر الثقة بالوثيقة الرسمية وعلى هذا ادعى المحام ان الاقرار

لم يصدر عنه نالوجه المدون على لسانه لزمه سلوك طريق الطعن بالتزوير
أما إذا ادعى أن الأقرار حصل منه في الحقيقة ولكنه أقرار صوري كاذب
أمكنه إقامة دليل على إثبات هذه الحالة التي لا تسهدف بقي ما حصل
أمام الموظف لا من قريب ولا من بعيد .

* * *

جهازك ٦٢١ ٥٤٠ ١٩٦٢/١١/٢

١ - على المعارض الذي لم يقدم باعتراض مع مودع التأمين ان يشب
رضاء هذا المودع ببقاء التأمين مودعا لمصلحته .

٢ - لا تعرض المسؤولية في العمل غير المشروع ولكن يجب اثباتها .

ان الشريح الحرركي لا يسمح بفول لأغراض على فرد بلحظة
أحرركه في المواد المسووعة معنا ناد الا اذا دودع المعارض التأمين وقد
استمر الاجتهاد على الأكفاء تأمين واحد اذا كان القرار المعارض عليه
واحد او تعدد المعارضون ما لم تختلف مصالحهم .

ويرتب في مثل هذه الحالة على المعارضين الذين لم يقدموا اعتراض
وجد مع مودع التأمين ان يشتوا رضاء هذا المودع بقاء التأمين مودعا
لمصلحتهم لكي يستطيع المحكمة الحكم بفول الاعتراض .

كما وان الشخص لا يكون منصبا مع غيره في المسؤولية عن العمل
غير المشروع لا اذا اثبت اشتراكه في ارتكاب هذا العمل أو مساءلته
للمعارض الذي يصدر الحكم بعدم ادائه لا تعرض بصامته مع هيئة
المعارضين وانما يعدو بمصنعي هذا الحكم خارجا عن نطاق الاشتراك في
مسؤولية .

حمارك ٧٠٩ ٥٤٢ ١٩٦٢/١١/٣

- ١ - لا تعد دفعا لغبر المسحق ولا يخصع للتقادم الخاص دفع اذاره الجمارك ثم البضاعة للوكيل البحري .
- ٢ - تدو للجمارك الرجوع على من دفع له ثمن البضاعة اذا لم يكن صاحبها .

الوقائع :

يقوم دعوى حمارك على المدالبة باسرداد ما دفعه الى أحد الوكلاء البحريين من قيمة بضائع التي تم بيعها بأسس على أن المدفع حصل اياه بهذه القيمة في حين أن المادة ١٨٠ من قانون المحاسبة للجمارك قصر حق انفس بصاحب البضاعة المزود بادن السهم وان الوكيل المذكور لم يمس اينال هذه الدفعات الى أصحابها وقد قضى الحكم المطعون فيه برد هذه الدعوى لأن اسرداد عين المسحق سقط بالتقادم الثلاثي ولأن المدفع كان يعلم منذ وقت اندفع بالتعذر حق وكيل الجمرك انفس الدس ووجود انفس القانوني الذي حضر حق انفس بصاحب البضاعة المزود در اسلم ولأن المفروض في الموصف أن يكون عملا بهذا النص القانوني الذي يمكن الادعاء بجهله .

اجتهاد محكمة النقض :

د المطعون ضده وكيل الجمرك الذي سلم المبيع من أصحاب البضائع يكون ملزما ككل متعاقد أن يعد ما يعهد به بحسب ثبوتها إذا أحل بهذا الواجب واستأثر لنفسه شيء مما حصل عليه بحساب الغير خلافا للعقد أصبح ملزما تجاه التعاقد الآخر الذي تعامل معه بررد ما استأثر به .

كما وان الحمارك التي تاد البضاعة تعتبر مدية بهذه القيمة لصاحبها فإذا لم يتم المطعون ضده الموكل بإيصالها فان من حقها ان تطالبه بردها لتقوم بدورها بوفاء دمتها لذلك فان الرجوع على الموكل

بما فوضه لعدم اتصاله الدين بعد من الرعايات العادية التي تعضع لمروء
 بر من اطوين ولا شأن له بعدم استرداد غير المستحق ما دام ان المبلغ
 المدفوع هو مبلغ مستحق في الاصل وقد دفع لاتصاله الى اربانه كسما
 وأن عده فيام راع بين مصلحة الجمارك وأصحب سوائع بشأن قيمة
 البضاعة لماعه بحسبهم لا يجد من حق الجمارك بالملاسة باسترداد
 ما دفعه الى استوفد معه الوكيل البحري في حال عده اتصال
 ثمنها بهم اد أن لاد رة الجمارك مصلحة و بونة استرداد مادفعه لدفعه
 لاصحده و برء دمنها توفيم من ملاحظها بدعاوى من فلهم .

* * *

جمارك ٦٩٧ ٥٥٣ ١٩٦٢/١١/١١

حق للمحكمة الابتدائية شطب دعوى الاعتراض على قرارات
 اللجنة الجمركية في حال غياب المعارض وممثل اداره الجمارك

ينص من الصعن امترض على قرار اللجنة الجمركية على تحطئة
 احكم فيما قرره من تأييد الحكم الابتدائي القاضي بشطب دعوى
 المعارض بعد أن تعيب الطرفان تأسيسا على أن الشطب يحصر تطبيقه
 في الدعوى الدتية التي يحور رفعها محدد فيما اذا شطبت ولا يطبق
 بشأن الدعاوى المفضة بالاعتراض على اقرارات الجمركية امام المحكمة
 الابتدائية لان المحكمة المذكورة سطر في هذه الاعتراضات كمرجح لطعن
 مما يعين عليها مع التقيد بالاصول المتمعة لدى محكم الطعن المصوص
 عليها في ٢٣٥ / من و . ا . هـ لان السر على خلاف ذلك يحول
 دون تحديد الدعوى بعد شطبها نظرا لانقضاء مهلة الاعتراض وهذا
 يناقض الفقرة اثنابة من المادة ١١٩ من القانون المذكور التي نصت على
 أن الشطب لا يسقط الحق ولا الادعاء به .

اجتهاد محكمة النقض :

ان ما يركن اليه الصاغ غير صحيح في القانون لان ادعوى المقامة امام المحكمة الابتدائية بالاعتراض على قرار البعثة الحمركية لا يخرج عن كونها دعوى بدائية تهدف انقضاء قرار البعثة الحمركية ورفع امام محكمة الدرجة الاولى وتخصم في الاصل للاستئناف كسائر الدعاوى الابتدائية .

وان تحلف برضى الخصومة في المحاكم الابتدائية يسمح شطب استدعاء ادعوى شخصي اماديين ١١٨ و ١١٩ من ق.و.م. ولا محل الاحتجاج بالاحراءات المقررة في ٢٣٥ من هذا القانون نظرا لتفويضها الذي لا يحد في اثره الى محاكم الدرجة الاولى .

كما وان النص في ف. ٢ من م. ١١٩ المذكورة على ان شطب الدعوى لا يسقط الحق ولا الادعاء به لا يعبر من هذا المبدأ ان هذا الشطب لا يفضي حق المعارض بتحديد اعتراضه دالم تكن مدة الاعتراض قد انقضت اما في حالة انقضائها فان حق الادعاء بالنسب فرار الملحة الحمركية يكون قد سقط بمقتضى النص العاشر الذي حدد مدة معينة بممارسة الحق بالاعتراض ومفعول الشطب الذي يبطل استدعاء الدعوى ويريل كل اثر للادعاء المدعى ان المركز القانوني بالنسبة للمعارض على قرار البعثة الحمركية لا يختلف عن الوضعية القانونية لمن يقيم الدعوى امام المحكمة الابتدائية فمسح التسجيل الناجم عن قرار القاضي العقاري خلال مهلة المئين المتين تليان اكتساب هذا اقرار الدرجة القطعية وقد استقر اجتهاد محكمة النقض على ان الشطب الذي يعم في هذه الدعوى يبطل الاستدعاء ويريل اثر الادعاء بحيث لا يسوع للمدعى تحديد الادعاء اذا ما انصرف الستان بل يسقط حقه نهائيا لمرور اهل القانون به .

١٩٦٢/١١/١٨

٥٦٦

٧٤٩

جمارك

- ١ - تعبير الغرامات الجمركية بمثابة تعويض مدني لصالح الجمارك .
- ٢ - عند تقدير تحصيل الغرامات في القضايا الجمركية يصار الى حبس المحكوم عليه .
- ٣ - ان وضع الجمارك بينها على اموال المحكوم عليه يجعل الحبس واقعا نفعا لما تعذر تحصيله ومبررا للمحكوم عليه ضمن هذه الحدود .
- ٤ - ان حبس المحكوم عليه في القضايا الجمركية من شأنه اعتبار الحكم منعلا وانقضاء الغرامات .

ان الساعى الذى قضى منه في الحبس نسيباً لقرار جمركي يطلب استعادته التأمين الذي دفعه وقدره ٧٥٠٠ / ل.س. سبب على ان السعيد قدس الحبس يؤدي الى بلاشي الحكم واسير الجرائم المحكوم بها معفاة .

ان المشرع الذي عسر الغرامات الجمركية براحته بمثابة تعويض مدني لصالح الجمارك اما ان في امدده ٣٤٢ من ق. ح. طريقة خاصة بسفوف الاحكام الجمركية تفصي حبس المحكوم عليه بسنة يوم واحد عن كل لترتين من اجراءات المحكوم بها على ان لا تتجاوز مدة السجن في أي حال سنة واحدة .

وان حبس المحكوم عليه منه من شأنه اعتبار الحكم معفاً وانقضاء الغرامات المحكوم بها تطبيقاً لصراحة النص لان لهذا الحبس صفة ارائية ولان اللجوء الى السعيد بطريق الحبس بما يصار اليه من اخل الغرامات هي بمجرد تحصيلها من اموال المحكوم عليه وفي حالة وضع الجمارك يده على اموال للمحكوم عليه يعتبر ملك حبس المحكوم عليه واقف نسيباً لما تعذر تحصيله ومبرراً له ضمن نطاق هذه الحدود من ابدال المتخلف عن تقديمها .

كما وان انقضاء العقوبة بالسعيد وان كان من شأنه اخلاء دمة المحكوم عنه من كل مطلب فان ذلك لا يستتبع اعادة التأمين المودع من

قبله ادلى هناك برر في نوبى لاستعادته ما دام ان تعقد الحكم حيسا
 به يضع الا بقصد تحصيل ما يعبر بحصيله من اموال المحكوم عليه ومما
 يعزى هذا الى رأى المدعى المقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ مكررة من
 ق. ح. الناطق بأن التأميم على خلاف نواتها تحول في القضايا
 الجمركية الى الرسوم والحاصلات *

* * *

جمارك ٧٢٩ ٥٦٦ ١٩٦٢/١١/١٨

- ١ - للمخالفات الجمركية صفة مدنية وجزائية يميزها عن الجرائم العامة .
- ٢ - ان مسؤوليه مستورد البضاعة او مصدرها يعتبر مخالفا قائمه بذاتها .

لقد اسس الشريعة جمركية بصورها ربحية حاسمة بالمخالفات
 الجمركية وناط باللجان الجمركية أمر الفصل في جميع هذه المخالفات
 المتفرقة وأحضر قرارها ليطعن امام المحاكم الابتدائية ضمن مهلة معينة
 وحصل أحكام هذه المحاكم الصادرة في هذا الشأن حاسمة لطرق الطعن
 العادية *

وان هذه المخالفات انما نشأ معظمها عن عدم مراعاة الاحكام
 والقواعد المتعلقة بتقديم السفات الجمركية عند استيراد البضائع أو
 تصديرها انما تتسم بطابع خاص يميزها عن الجرائم عامة على اعتبار
 ان هذه المخالفات ذات صفة مدنية وجزائية في آن واحد ، كما وأن
 مسؤولية مستورد البضاعة أو مصدرها تعتبر على هذا الاساس مخالفة
 قائمة بذاتها مستقلة بأركانها وعناصرها عن الفعل الجرمي في الدعوى
 الجزائية العامة ، فسقى هذه الاحكام الخاصة مرعية ما لم يصدر قانون
 آخر يتهي الى انعائها بصورة صريحة أو ينظم موضوعها تنظما جديدا
 أو يشتمل على أحكام تعارض معها .

ان ما نص عليه القانون ١٨٢ لعام ١٩٦٠ من فرض العقوبات الجزائية
 المحقة ضد كل امرئ يفترق بحرأثم المحددة فيه ليس من شأنه تعديل
 أو فسخ الأحكام الخاصة اسي تتي ذكرها قانون البحار من جراء
 اختلاف المسبب بين كل من الجريمة والحادثة الجزائية .

كما وان سوء سوء رجل بضامة القضاة على رجل البحار في
 القانون ١٨٢ المذكور ليس من شأنه ان يحد من هذا التطور وانما يحتمل
 على هؤلاء عند اكتشاف جريمة معاقبة عنها في القانون العام ان يعملوا
 على تقديمها الى جهة المختصة بسوء الجزية وليس على مجلس في المجامع
 الجزائية ان يحد من هذا .

* * *

جهازك ٦١٦ ٦٠٥ ١٩٦٢/١٢/٨

يجب على محكمة الاستئناف ان تكلف المعارض بايداع التأمين الجزائي
 ضمن مهلة تحددها اذا كان قد سبق وقدم اعتراضه دون دفع هذا
 التأمين في الحالات المتنوعة في ظل اجتهاد كان يقضي بقبول
 الاعتراض رغم عدم دفع التأمين بسبب المعونة القضائية

ان محكمة المصون قد قضت بفسخ الحكم الابتدائي وردد الاعراض
 الواقع على قرار المحبة الجزائية تأسيسا على ان المعارض قد اقرضه
 لم يودع التأمين الجزائي المستوفى منه في امدد ٣٢٨ من قانون البحار
 في حجم اداعه كشرط قبول الاعتراض وبحسب طائفة السقوط في
 لمخاضات المنفعة بمواد المجموعة مع اننا كما هو شأن هذه القضية وعلى
 ان قرار المعونة القضائية لا يعني عن ايداع هذا التأمين وذلك بالرغم عن
 ان بضاعت كان يقدم الاعتراض على قرار المحبة سابقا ٩ ٢ ١٩٥٧
 ورفض اعتراضه بالمعونة القضائية مما اعطاه قائما مفاد التأمين الجزائي
 وقد احدث لمحكمة الابتدائية بوجهة نظر الطاعن وعلت الاعتراض ثم
 انتهى اسي فسخ قرار المحبة الجزائية ومنع معارضة الطاعن .

الاجتهاد :

ان الاجتهاد القضائي وقت تقديم الاعتراض وحتى صدور قرار محكمة استئناف الموته عنه في الحكم المصعون فيه قد استمر على اعتبار الاعفاء ، صادر عن لجنة المعونة القضائية يعني عن ابداع اسامير المحركي وهو اجتهاد سائده ، أي دائره التشريع في وراثة العدل وعلى هذا تقدم المعارض باعراضه وفيل هذا الاعراض .

وان من الاجتهاد بعدئذ ودهاب الاسناف حرنا مع ما قررته محكمة استئناف مؤخرًا من عدم الاعداد بمعونة لا يحور ان يؤدي الى الاحلال بحي اقطاع الذي اكتسبه في من الاجتهاد المعارف على من قبل على اعمار انه لا يمكن ان تب سطات أي خطأ أو تقصير وعلى هذا الاسس فانه كان يرب على محكمة الاسناف ان يكلف بطلب نادرع اسامير ضمن مهلة معينة تحددها على هدى لاحكام المقررة لاجل ان يرضى منح المعونة القضائية للمتعين .

* * *

جمارك ٨٠٢ ٦٢٨ ١٩٦٢/١٢/٢٢

ان تقديم شهاده بوصول البضاعة المصدره الى بلد المقصد لا يعني من العقوبة الزاجرة المقررة للمخالفة المستفلة

ان المعارض على قرار اللجنة المحركية احدى العهد بقرار شهادته وصول البضاعة الى ادارة الجمارك خلال مده معينة لم يتم بقرارها ضمن المدة المذكورة .

ان اقرار الشهادة المصرفية المشعرة بوصول البضاعة مؤخرًا أمام المحكمة وان كان من شأنه اعتبار المصدر قائمًا بابقاء تمهده الاساسي بقرار الشهادة الا ان هذا التصرف لا يحكي صاحبه من العقوبة الزاجرة المقررة لمخالفة المستفنة الناجمة عن اتأخر في الارار بموجب احكام الفقرة الخامسة من م/٣٥٦/ من ق. ج.

جمارك ٨٣٦ ٦٥٤ ١٩٦٢/١٢/٢٦

لا تقبل التدخل في الاعتراض على قرارات اللجنة الجمركية بعد انقضاء المهلة المحددة لذلك

إن المصنوع من هذه المعروضات التي حكم بالسكوت، وبخاصة مع رفاة بمحافاة جمركية لم تعرض حقه في الاعتراض على القرار الصادر على اسمه الجمركية خلال الميعاد المخصوص عليه في م/٣٢٥/ من ق. ح. و لما تدخل بعد فوات هذا الميعاد في الاعتراض المرفوع من قبل رفاة المتضمنين معه في الحكم الجمركي .

إن الشريع الجمركية الخاصة التي تخضع قرارات اللجنة الجمركية للاعتراض أمام المحاكم الاسمية إنما اشترط ليقول الاعتراض أن يقدم ويتم سبعة إلى إدارة الجمارك خلال ميعاد هذه الاقصى خمسة عشر يوماً بدءاً من تاريخ اسلاء قرار اللجنة الجمركية واعتبر هذا القرار بعد انقضاء الميعاد نهائياً غير قابل دالة مراجعته او اعتراض أو وقف تنفيذ . و هذه الاحكام تضمنت قواعد استئنافية تجعل قرار اللجنة الجمركية نهائياً فور نفاذ خمسة عشر يوماً دون اعلان دائرة الجمارك بوقوع الاعتراض عليه فعلاً .

وإن من نفى قرار اللجنة الجمركية ولم يستعمل حقه في الاعتراض عليه في حقه لا يحق له الاستفادة من الاعتراض الذي تقدم به غيره بالاستناد الى قواعد تحالف أحكام هذا الشريع الخاص .

* * *

جمارك ٨٣٢ ٦٦٠ ١٩٦٢/١٢/٢٩

الحالات التي يجب فيها ابداع التامينات متعددة من قبل المعترضين على قرارات اللجان الجمركية

إن المشتري الذي أراد وضع حد للاعتراضات التي ترفع بدون نرو نفعه ايماطله والنسوية ضد الاحكام التي تلفظها اللجان الجمركية اما

نص في المادة ٣٢٧ من قانون العمارك وحوب ايداع تأمين مادي عند الاعتراض وعلى أنه لا يمكن تعديل من الاحوال ان يقل قلم المحكمة استدعاء الاعتراض ما لم تكن مرفقة بالابصال يشد ايداع التأمين المذكور .

وان هذا النص يحل ايداع التأمين واجب على كل تاجر قبل تقديم الفسخ وفي ايداع مادي يجب رفع الضم فيه باعتباره من الاحكام الجوهرية التي يحتم مراعاتها تحت سائلة عدم قبول الضم وانه يوجد هذا النص انطبق لا يسوع اتخاذ حاشية الشئ يكون فيها المعترض معفو من التأمين الذي سلفه الاحكام الملغى اليها عند كل تلص في حاشية تعدد اطعون من حراء احتدل احلاف نتائج الاعتراضات .

وانه لا يحق لبعض المعترضين سقضي هذه اقواعد ان يستفيدوا من التأمين الذي دفعه معترض آخر ولو كان الحكم المعترض عليه واحدا ما لم يتقدم اطعن منهم محتمين او تظهر موافقة مودعه على ان يستفيد منه المعترض المتضمن معه عملا بالمادى العامة التي وردت في المادة ٨٨ من قانون الرسوم والتأمينات القضائية اساطفة بأنه يودع تأمين واحد مهما تعدد طابون في موضوع واحد مشترك بينهم اذا كانوا محتمين .

* * *

جمارك ٢٢٥ ٤٦ ١٩٦٣/١/٢٤

محاولة تصدير البضائع بطريق التهريب بسوي في الحكم

مع مخالفة التجول الخاص لصايطه النطاق الجمركي

الوقائع :

ان الصبب الجمركي المظم على اصوله ثبت مشاهدته مظميه للمعترض مع اعامه لئلا يتقرب من الحدود اللبنانية وضمن الطابق الجمركي ومعه رفيق له فر هاربا عند مشاهدته رجال الصايطه ولما مثل

المعتزس "فاد أن رقيقه هو الصاعس سليم وان الاعاء بطرقها الى ساء .
اجتهاد محكمة النقض :

ان محاولة تصدير البضائع المحظورة احرارها بطرق التهريب سوى
في احكامهم مع محاميه التحول بالاعاء الحاصص بضاطه البطاق الاحمر لي
على اعسار ان كلا مهدي يستهدف حجر التصنيع البهريه ومصدرها
شروط مراعاة احكامه م ٣٥٣ من ق ٠ ج ٠ ونص في الحراء انحد في م .
/٣٥٤/ من ق ٠ ج ٠

* * *

جهازه ٢٣٦ ٤٧ ١٩٦٢/١/٢٤

ان عدم تقديم تعهد عند تصدير البضاعة حاصص لشروط اعاده
التفقد يعتبر بصرفا مشويا بنوع من أعمال الفس

الوقائع :

ان المعتزس على قرار المحنة الحركية من بضاعة احصيه لمشأ
من دمشق الى القاهرة تمهد لتصديرها الى السودان دون أن يعري
عليها أية معاملة حركية مدعي انه يحفل خصوصها عند التصدير
لاي قيد .

اجتهاد محكمة النقض :

ان تصدير هذه بضاعة يحصص لآحراء معاملة حركية تمثل في عطاء
سند تعهد بدائره الصادر باعاده القمص الاحسي .

ون لا ماسع عن تقديم سند تعهد بصرفا مشويا بنوع من
أعمال العش يمكن امتداد بواسطتها من احرار البضاعة الى خارج
الطاق الحركي وتؤلف سالي المحاماة لمصوص عليها في المادة ٣٥٢
ف ٠ /٢٩/ من ق ٠ ج ٠

كما وأن عدم وصول البضاعة الى المكان المقصود لا يؤدي لاعاء
المعتزس لان المشرع سوى في العقوبة بين التهريب ومحاولة التهريب
دون تفريق .

جهازك

٢٢١

١٢٧

١٩٦٢/٢/٢

مسؤوله ناقل البصاعة المهربه بوسائط النقل الداخلي
وهن بثبوت علمه بهذا التهريب

الوقائع :

ان الدائن الممرض على فرار النجبه المحركه امام المحكمه
لايتدائنه يعمل في النقل بداخل اركب في سيارته شخصين تركيين
تحميلان معهم سلبين من حطب وان رحل اعصابه المحركه عشروا عند
تفتش السجين على مود محدره فصادروه ، وقد اغتفر المحكم المظعون
فه صاحب السياره مسؤولا عن هذه المخافه ومشارك فيها .

اجهاد محكمة النقص :

ان ما فهم عليه المحكم بدو غير صحيح في القانون ديث لان الحائر
على اسلبي ومخوناهما هما اشخصان التركان وان احكام المسدده
٣٣٩ من قانون الحصارك مي نوجب مسؤوليه الاول النجبه مع القاعين
لاصليين واشركاء والمندحين لا سبهدي سوى اشخاص واسطة النقل
التي اسعفت خلال عمله المهرب . فما اد استعفت وسائط النقل
داخل سداد لاصال البصاعة او حمل الاشخاص من مكان الى آخر من
مسؤوله اشخاصها لا تحقق لا بعد ثبوت علمهم بالهرب او بوجود
مصلحة بهم في هذه بخافه سوء آكاتب مباشره او غير مباشره .

وان محدره عام غناس نقل اركبين دون تحري مضمون المبتدئين
عند النقل المحلي لا يحمل منه شريك في التهريب او مندحلا فيه فانه كان
ينرتب على المحكمة ان تأمر بالتحقيق عن عجم الطاعن بالهرب او وجود
مصلحه له فيه ثم تفصل في القصة على سوء اوقائع وما تستظهره
من أدلة .

جمارك ٢٩٥ ١٢٨ ١٩٦٢/٢/٢

- ١ - عدم تنظيم كسبه سديد القطع الناجم عن عملية تصدير بضاعة .
- ٢ - اثر عدم نشر تعليمات مكتب القطع في الجريدة الرسمية .

الوقائع :

ان المحالفة الجمركية لمسند مضاعف المعروض على قرار البعثة الجمركية تلتخص في انه قد هرب الماعز الى الاردن بصورة غير مشروعة وقد ثبت ان تصدير الماعز لم يكن حاصفا يوم الحادث لاني رسم .

اجتهاد محكمة النقض :

ان المرسوم ٦٣٧ شأنه تنظيم احوال القطع وان اوجب في مادته اشارة على كل مصدر ان يقوم بسديد القطع الاحصائي الماحم عن عبءه بتصدير الا ان ابداه المذكورة فسترب على تقرير هذا المسند بصورة عامة ولم ينظم كسبه هذا السديد ولم ينش فيما عد ذلك على تكديف كل مصدر لتقديره حيث يعهد فيه باعادة القطع الماحم عن تصديره في مكتب القطع .

وان معقوله لا ترب الا على من صريح يعين فيه الفعل منهي عنه او اثمور بحراته فان ما نسب عبء ابداه المذكورة لا يصح مسندا لاداة مضاعف بحره لاسماع عن تنظيم اصك المذكور .

وان القرار وان كان صادرا عن مكتب القطع رقم ١٩٨ في ١٢/٨/١٩٥٨ بوجوب تنظيم هذا التعهد غير ان عدم نشره في الجريدة الرسمية يحول دون ابداه مسندا قانون لاداة الطعن بهذه المحالفة ان من ممارسة مكتب القطع صلاحية اصدار تعليمات لها صفة تشريعية يحتم عليه نشرها بالجريدة الرسمية اسوة بالمقررات التشريعية والظامية التي لا تكون نافذة الا بعد انقضاء فترة على نشرها عملا بأحكام المادة ٨ المعدلة من المرسوم رقم ٥ تاريخ ١١/٢/١٩٣٦ .

جمارك ٢١٥ ١٢٩ ١٩٦٣/٢/٢

قبل الطعن بطريق الاستئناف قرار المحكمة الابتدائية المعدل لقرار اللجنة الجمركية اذا فرض عرامه أقل من ٦٠٠ ل.س .

ان بحكم المضمون في مدى قضى برد استئناف ادارة الجمارك لمرفوع ضد احكام الاستئنافي ايام قضائه على ان هذا بحكم محدد بتعريم المفروض على قرار اللجنة الجمركية ببيع خمسة اكره سورية وهو يسرى في مثل هذه الحالة استئناف لا يقبل اعطى بطريق الاستئناف بمقتضى المادة ٣٣٠ من قانون الجمارك .

ان ما قسم منه بحكم لا يناف مع مستوى استئنافه المذكوره التي تشهد لاعتراف المحكمة بمرامه قبل من ٦٠٠ ل.س بهائسا ان يكون في صالح الجمارك .

وان بحكم الاستئنافي اندي صدر تعديل قرار اللجنة الجمركية القاضي بتعريم المظنون ضده المفروض ٨٠٠٠ ل.س اما بعد صادرا في غير مصلحة الجمارك وبطل على هذا الاساس بطلن بطريق الاستئناف .

* * *

جمارك ٩٥ ١٤٧ ١٩٦٣/٢/١٢

١ - ان قيمة البضاعة الخاصة للرسوم الجمركية النسبية تشمل ثمن الشراء مضافا اليه المصاريف حتى تقديم البيان الجمركي .

٢ - تعريف ثمن الشراء .

٢ - لا يدخل في حساب المصاريف اجور الحلفين والمكاتب والتنزيل والتنوير وغير ذلك .

ان استيراد البضائع تحت سائر عقود لا تشكل بيعا يحول دائرة الجمارك ان تستوفى عنها الرسوم كما لو كان هناك بيع نات وفقا للقواعد المتعلقة بتعريف القيمة الخاصة للرسوم بمقتضى ما نصت عليه المادة ٥٤

من ق.ج .

وانه يبين من الرجوع الى المادة ٥١ من المرسوم المذكور انني حددت هذه المواعيد ان قيمة الصناعة الخاصة برسوم نسبه تشمل ثمن شراء مضاف اليه جميع المصاريف اللاحقة حتى تقديم البيان الجمركي . وان ثمن لشراء هو المبلغ الذي دفعه الشاري فعلاً او الذي سحبه في بيوده حسب المرسى .

ان احكم المصنوع في حرج من هذه الموعدين افر بعدد القيمة على اساس ثمن اشراء مضاف اليه المصاريف سحبه عن نقل الصناعة من بيروت الى دمشق او بعد المصنع . و محور التحصيل والمكانب على حدود واسرس و تسوير و داء و اهدف و برفسة و اقل داخل ابدل . وغير ذلك مما لا يدخل في نطاق القيمة المحددة على بوجه الألف المذكور .

و ان تعين قيمة الصناعة مضافا اليها الزيادة الملمع اليها التي لا تدخل في عناصر تحديد القيمة يعرض احكم لتقص ليسس لمحكمه اخرى عن قيمة الحقيقية مقدرة على اساس ثمن اشراء للصناعة امثاله مضاف اليه جميع المصاريف اللاحقة حتى تقديم البيان الجمركي .

* * *

١٩٦٢/٣/١٣ ١٥٢ ٢٩٩ جمارك

يخضع لمرور الزمن الطويل تحصل الرسوم الجمركية التي ينحصر المكلف من تأديتها بواسطة مناورات احتيالية او بيانات كاذبة .

للمشرع الذي قرر بلاشي الدعاوى الجمركية اني تقوم على المطالبة تحصل الاجراءات المبدية والمصادرات كقضاء خمس سنوات على ان الدعاوى المتعلقة تحصل الرسوم التي ينحصر المكلف من تأديتها بواسطة مناورات احتيالية او بيانات كاذبة تبقى حصة لمرور الزمن الطويل المحدد بخمس عشرة سنة يتبدى مرافعتها من تاريخ

كتشاف العث على الوحش المصوص عليه في المادة ٣٥٠ من ق.ح.

وان مجرد شراك امحلف بعمله النهب لا يؤلف في حد ذاته عمل العث ما لم تصور دعائر و تصرفات تؤدي الى مع اكتشاف النهب ، لذلك فان هذه ملاحقة احمالك من ورد منه في استحيقات الجريمة عبر اعمالا منها تسع صفوف حتى ابتداءه برسوم بالنقصا حسن سواب وهي مدة مرور الزمن لمضو بشأن الرسوم التي لم تحصل بسبب حصا لا اداره بمقتضى الفقرة ٣ من المادة ٣٥٠ الابعة بذكر .

* * *

حمارك ٢٩٩ ٢٧٧ ١٩٦٢/٥/١٥

ان احضاع طائفة من البضائع لاضاظة النطاق الجرمي لا يحرم سكان هذه المنطقة من حيازة المواشي ورعيها في ارضهم الواقعة ضمن هذا النطاق .

ان المشرع الذي اجمع ثمانية من البضائع لاضاظة اسدو جرمي وحمل بقل هذه البضائع ضمن هذا النطاق رهبا للحصول على سد بقل قد استهدف مكافحة النهب . سبه لهذه البضائع اثناء نقلها من مكان لآخر بعابه الحذرة او بتعدد محالفة النظم جرمي .

وان هذا الحظر لا يحرم على سكان هذه المنطقة انصهم حيازة المواشي ورعيها في ارضهم الواقعة ضمن هذا النطاق ما لم يتم الدليل على ان هذا التحول كان بصورة غير نظامية يؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٢٩٣ من قانون الحمارك من ان سد النقل يضمن تحديد الوقت المازم لاجراء النقل والخرق الواحد تنبغه مما يفيد بصورة حلية ان الحظر يتناول النقل القاري لهذه البضاعة من مكدها المعتاد الى مكان آخر يقع ضمن نطاق بخلاف التحول العادي لمخوات الواقعة داخل النطاق بعابه رعيها ما لا يخصص لسد نقل يحدد يوما بعد يوم .

جمارك ٤٢٧ ٢٩٥ ١٩٦٣/٥/٢٣

أثر إعطاء شهادة صنع كاذبة ومسؤولية معطي هذه الشهادة أمام الجمارك
ان قيام اصحاب التصاريح تصعب الحريات الحديدية في حب
وارسائها الى بروت لركيب باقي الاحهر بعد الاستحصل على شهادة
من معمل حلب تشير بأنها مصنوعة في هذه المدينة لا يخرج عن كونه
عملية غش فصد منها التهرب من أداء الرسوم الموحدة على الاحهر
المذكورة .

وان المظعون صدهم المدين بعد تصعب هذه التصاريح قد مسكلاً
صناعها في نفس محبتها في بروت وروداً سحب تصاريح بوثيقة
كاذبة تشير بها سحب تكديسها في حلب بعه الحيلولة دون اكشاف
المخالفة من قبل السلطات الجمركية وبذلك ساهما في عمده لغش ووسم
نقومنا بمل التصاريح بصورة محتملها مسؤولين عن المخالفة بغيرها
مستجاب احتياجاً الى اسمعيل لاحقة لغش وبها بعه لغش ووق
ما نصب عنه امدده ٣٣٩ من قانون جمارك .

* * *

جمارك ٤٢٥ ٣١٠ ١٩٦٣/٦/١

١ - تقدير محكمة الموضوع للأفراد الصادر عن مخالف لاحكام
قانون الجمارك .

٢ - حجية ما يرد في ضبط المخالفات الجمركية .
اجتهاد محكمة النقض :

ان قرار المظعون صده بعه تأمر بهرب هو و بعه بغيره فاصى
الموضوع على سوء الظروف المحيطة به وللمقران يش حتماً هذا الاقرار
دون حاجة لاثبات تروير الصط الذي لا تعدى حجية ثبوت صدور
هذا الاقرار من المقر بالشكل الذي به وللقضاء ممارسة حبه في التقدير
شأن وقوع المقر في الخطأ أو بغير مدلول الاقرار .

جمارك ٤٧٣ ٣١١ ١٩٦٣/٦/١

اثر اجراء معانته البضاعة من قبل الجمارك بغياب صاحبها او من يمثله قانونا
اجتهاد محكمة النقض .

ان المعايمة لا يمكن ان تحرق الا بحضور مقدم بيان او بحضور
امنت من يسمي به عملا بمادة ١٠٨ من قانون الجمارك .

وان اجراء المعايمة بغياب المالك يحمله غير مبرر سائقها بعد ان ادى
رسومه واسلم بضاعه وفقا لمدرجات البيان .

وان اداره الجمارك الى يدعى كشف المعايمة بعد لافراج عن
البضاعة مكنته بتقديم الدليل المقبول على ادعاء عملا لاحكام المادة
٣١٥ من قانون الجمارك .

* * *

جمارك ٤٦٩ ٢١٥ ١٩٦٣/٦/٤

١ - يخص القضاء العادي للنظر بكل خلاف بين الافراد والجمارك
اذا لم يكن مسطورا من قبل اللجنة الجمركية .

٢ - ان اللجنة الجمركية لا تضع ندما على الدعوى الا بناء على طلب
ادارة الجمارك .

الوقائع :

ان دعوى المدعى تقوم على المطالبة بمقابل مفعول كفايه المصرفية
مقدمة من قبله لتأمين رسم الجمركي بشأن المصحات المسودة .

وان الحكم المضمون فيه يدى ذهب الى رد الدعوى شكلا اقام
قضاء على ان الخلاف بين الطرفين ادى لتظيم ضبط حقوق الطاعن و
الادارة طلبت احالة الى اللجنة الجمركية وان مجرد طلب احالة القضية
الى اللجنة الجمركية يجعل القضاء غير مختص بنظر النزاع .

اجتهاد محكمة النفس :

ان المادة ٣١٦ من و.ج. قد نصت على انه سداً بقدم القضاة الى البحة بصورة نظامية لايجوز للمحاكم ان تنظر فيها الا سوء على سراض . وان مؤدى ما يقرره هذا نص ان القضاء العددي بقى هو المختص في كل حاف شيئاً بين الحمارك وبين الافراد اذا لم يكن هذا الخلاف منظورياً امام لجنة اد يعين عند ذلك سلوك مرسوم الاعراض عند قرار الذي تصدره اللجنة .

وبما ان القضاء المنظم له يحل في لجنة فان الاحتصاص ينحل معقوداً للقضاء العددي لفصل في الرافع على اعتبار ان الدعوى لا ترفع امام المحاكم حركته الا سوء على طلب من اداره حمارك وبه لا يحل لمس سادس حفا فل هذه الاداره ان مثالبه امام المحاكم المذكورة من يرتب عنه المصروف الى قضاء العددي من اجل الحصول على حكم بحقه .

كما وان مجرد لخدمة دخاله الصبغ من قبل اموظف المختص لا فهو بفسد الاحالة ولا يعد من احتصاص القضاء العددي فصلاً عن ان لا شيء كان يمنع اداره الحمارك من ملاحقة هذا الصبغ لا يدعه من ربحه حركته .

* * *

١٩٦٢/٦/١٦

٣٣٤

٤٩٥

جماركة

يجوز مصادره واسطة نقل التبغ المهرب

ان متى الضمن يتصب على تحطئة الحكم المضعون فيه فيما قضى به من مصادره سيارة يدعى انها استعملت في نقل التبغ المهرب مع أن بحكم حرائي الذي فصل في المخالفة الناحية عن نقل التبغ دون ترخيص الاداره قد تب في هذه المسألة ونفى استعمال السيارة في النقل . انه بالرجوع الى الحكم الحرائي المذكور يبين ان المحكمة بعد ان

قضت تعرض العرائض على ناقل السمع المهرب انتقلت لمعالجة الطعن
اوارد بشأن مصادره السيارة المدعى انها اسعملت في النقل فقال ان
القرار ١٦ لـ ١٠٠٠ لم يضمن أى نص خاص بحظر مصادره وسائط النقل
وان قرار القاضي الجزائي الذي قضى بمصادرة السيارة ليس له على
هذا الأساس مستند من القانون فضلا عن ان مكافحة الادارة لم يضطوا
السيارة أثناء ارتكاب الجريمة وانما حبسوها بعد التهريب .

وانه يصحح من هذا الحكم انه قضى بالغاء مصادرة السيارة بصورة
أساسية نظرا لفقدان النص القانوني الذي يحظر هذه المصادرة ثم
سقطت هذه الدعوى لقول بأن السيارة لم تضبط أثناء النقل .

وان اختصار الحكم الجزائي على القول بأن السيارة لم تضبط أثناء
النقل دون التعرض للدلائل المرافعة بشأن استعمالها في نقل البضائع لا سطوى
في حد ذاته على نفي استعمالها كواسطة للنقل اذ ان مجرد عدم ضبطها
لا يسمع استثناء استعمالها قبل قرار صاحبها . هذا وان الحكم الجزائي
لا يكون من جهة ثانية حجة الا في الوقائع التي فصل فيها فضلا لارما
وضروريا بمقتضى ما نصت عليه المادة ٩١ من قانون البينات .

وان فقدان النص القانوني الذي يسمح بمصادرة واسطة النقل يكفي
وحده لفصل في الطعن المثار بصدد المصادرة فان التصدي بعد ذلك
شئت أو عدم ثبوت استعمال السيارة لم يكن لارما ولا ضروريا لفصل
في الطعن ولا يكسب بالتالي أية حجة تجاه القاضي المدني .

جنسية ٤٠٨ ٣٣١ ١٩٥٩/٧/٦

١ - ان شرط موافقة الحكومة السورية امر ضروري للخروج من الجنسية .

٢ - لا تبطل الجنسية بامر اداري .

ان الجنسية السورية اني نشأت بعد الحرب العالمه الاولى بسلاح البلاد العربية عن ابدولة عثمانية كانت تسخ لرعايا هذه الدولة المقيمين فوق الارض سورية بمقتضى المادة ٣٠ من معاهدة لوران .
وان الخروج من الجنسية السورية لا يقتري نظر قانون مسجداي اثر ما لم يقرن موافقة الحكومة السورية وان تبطل هذه بحسبة لا يمكن ان تؤسس على امر اداري تحكم فيه الملول السياسية والمصالح المختلفة ولا يؤيده التحقيق .

* * *

جنسية ٥١٨ ٤٣٢ ١٩٥٩/٩/٦

ان الخروج من الجنسية السورية اى بحسبة حسبه لا يقتري منها اى اى اثر في نظر القانون ما لم يقرن موافقة السلطات السورية .

* * *

فهرس تسلسل

حرف - ح -

حادث استثنائي

حاصلات زراعيه

هجز

حساب جاري

حكر

حكم

حوادث طارئة

حيازه

يراجع التزام

حادث استثنائي

* * *

يراجع التزام

حادث مفاجئ

* * *

١٩٦١/١٠/١٩

٦٨٩

٢٥٣

حادث طارئ

ان العادة من نظرية الحوادث الطارئة ازالة الارهاق الاخرى باحد المتضمن وهي مقبولة بوقوع حوادث استثنائية عامة غير متوقعة .

ان المشرع عندما اوجد نظرية الحوادث الطارئة المادة ١٤٨ من م.م هدف منها الى ازالة الارهاق الذي يحس بالمدينين وميدهم فيود تتضمن وقوع حوادث استثنائية عامة غير متوقعة تهدده بحسرة ودحة فلا محل لاعمال هذه القاعدة اذا كان المدين لم يلحقه انة حسرة او لحقت به حسرة لا تريد عن بعد ادلوف لان مثل هذه الحسرة هي من الامور المتوقعة في عقود المراحة كما ان فوات الربح لا يعبر من قبيل احسرة بمعنى انني قصد المشرع من استحداث هذه القاعدة لتخفيف الارهاق الذي يحس بالمدين دت الارهاق الذي يؤدي الى حسرة قسم هام من رأس المال تسوجب تدخل القضاء لتعديها على خلافه فوات برشح انني لا يحس أي معنى من معنى الارهاق .

* * *

١٩٦٣/١/٢٤

٤٩

٥٩

حادث طارئ

- ١ - ان الارهاق الذي يخول القاضي بتعديل شروط العقد هو الذي يهدد المدين بخسارة فادحة .
- ٢ - ان الارهاق يتغير بتعديل الظروف .

ان مجرد كون الحادث من احداث الاستثنائية العامة غير المتوقعة يحول القاضي التدخل بتعديل شروط العقد اذا اصبح تعده مرهقا

وفق ما فُضت به المادة ١٤٨ من القانون المدني • وإن الأرهاق الذي عنده
المُسترع هو الذي يبلغ درجة من الحماة بحيث يهدد المدين بحسارة
فادحة فلا يشمل والحالة هذه الحسارة المألوفة لأنها تدخل في الاحتمال
العادي المتوقع في التعامل •

كما وإن الأرهاق تعبر بتميز الظروف وتحقق في كل حالة يصح
تعبد الأسرام فيها مهددا للمدين بحسارة فادحة •

★ ★ ★

حاصلات زراعية ٦٢ ٤٩٥ ١٩٦١/٦/١٩

يعبر الحاصلات الزراعية بعد ادراكها ملكا لمن قام بزراعتها ولو كان غاصبا
ان الحاصلات الزراعية بعد ادراكها ملكا لمن قام بزراعتها ولو كان غاصبا
و يعهد بها للمعاينة حتى ادركت و لو كان غاصبا تأسيسا على ان اعدادا عند
حصول الغصب محتر بمقتضى المادة ٨٨٥ من القانون المدني بملك اسدر
بصرفي الانصاف مقابل دفع قيمته او ترك المحصولات لغاصب مقابل
دفع آخر ائتمن عن سبه واحدة و اذا لم يستعمل حقه في انوفت ثلثه و نوبت
الغاصب ببيع سلعان الارض و عليه بمحشوعه يعبر انه حذر الحل
الثاني وهو ترك الحاصلات لغاصب مقابل آخر مثل الارض .

حجـز ٤٢٢ ٦٤ ١٩٥٩/١/٢٢

لم يعين القانون الأصول التي ينبغي لتقاضي الأمور المستعجلة اتباعها
لإلغاء الحجر الاحتياطي

١٥٠٠ من ق. ١٥٠٠ لم يعين الأصول التي ينبغي لتقاضي الأمور
المستعجلة اتباعها لإلغاء الحجر الاحتياطي . وإن لتقاضي أن يعنى هذا
الحجر بصفة لذكركه دون دعوة الترفيع بدس انه ترك للمحجور عليه
حق الاعتراض على اقرار المذكور . فلو كان الحجر الاحتياطي لا بد له
من محاكمه عليه لما كان هذا حجة يدفع للمشرع الى تعيين الاعتراض
كطريق من طرق المراجعة .

* * *

حجـز ١٢٢٢ ٧٠٦ ١٩٥٩/١٢/٢٩

إن الحماية الممنوحة للمدين المحجور ناره المدة لسكنه حماية شخصه
تزول في حال تجاوزه عن طلبها

إن المشرع مع حجر الدار التي يسكنها المدين أو المحكوم عليه
إذا كانت مضافة بحاله مع زيادة منه الحماية شخصه .
وإن الاستفادة من هذه الحماية التي يهيئ للشخص المحجور عليه
تكون في حالة تجاوزه عن طلبها حتى يسار انه اعلم بحالته انها
والاستغناء عنها .

وإن المدس الذي كان مرق دائما في جردات التمسد ولم يدفع بعدم
جواز البيع يعتبر قابلاً لبيع العقار وإبقاء ديونه منه .
وإن هذا القول بالحجر الذي اعطيه البيع دون اداء اعتراض على
قائمة شروط البيع ينفذ حقه بهذا الشأن .

١٩٦٠/٢/٤ ١١٦ ٧١١ حـجـز

براجع اجره مباني

* * *

١٩٦٠/١٠/٢١ ٧٢٢ ٥٦٢ حـجـز

ان حماه المشرع للمدين بعدم حـجـز دار السكن في حال حماه
تتمد الى الورثه الدين سـمـعـيـون منها للسكن

بمضى شواهد اعمه بمسـرـح جميع اموال المدين وحقوقه وماله
لمـحـجـز وىء مـدـوـه لا مـسـئـلـى من لـحـجـز يسـ في القـيـوم .

ونـ المـشـرـع مـنـى مـسـئـلـى دار امـكـن من لـحـجـز حماه للمـدـنـس
مـعـدـر لمـسـتـ حـمـاـه ان رـد اـحـرـج مـل هـمـه مـن مـسـئـلـى مـم
المقرر للدائن على امواله .

ون هـمـه اـحـمـه الـي مـسـئـلـى مـشـرـع مـن مـدـنـس مـن حـمـاـه
تـمـتـد مـن مـدـوـه مـن اـوـرثـه مـن سـمـعـيـون مـن مـقـنـضـى مـ ٣٠٤ مـن
قـ٠ اـمـ٠

* * *

١٩٦٠/١٠/٢١ ٧٢٦ ١٠١٢ حـجـز

براجع تأمين

* * *

١٩٦١/١/٢ ٢ ٢٤٧ حـجـز

حماة المزارع بمنع حـجـز ما يـكـفـى لمـعـيـشه وعائلته من الاراضي
التي يتصرف بها

ان المـشـرـع اراد حماة المزارع حين مع حـجـز مـا يـكـفـى لمـعـيـشه
ومعـيـشه عائلته مـنـى مـشـرـع مـن الارضى والادوات الزراعيه اللارمـه
لها بمقنضى م ٣٠٣ من قـ٠ اـمـ٠

وهذا المصنف يحفظ لمزارع حبه في هبة الفدر من عين لامول
وخرجها من الفدر بعد انحرافها على أموال اندس وصرم عنهم
حجرها أو برع ممكنها سبعة دونهم صورة استوائية ، فهذا
الاشياء انحراف لمسلحة مدس لا تحول به وبين النصف في ملكه
و بعد شونه من عرض مائتين ضمن هذا استق ما دام الارض
في ملكه .

فقد قد يستعملون من هذه احدى نوصع هذه لأموال موضع
الناس من النصف ارضي و لا يثبت لا بعد المائتين الاخرين الحق
بحجرها بعد ان يحرقها انوار ح حه عن ضمن دونهم ، وانما تحول
ساحب حق لا يثبت ، احدى استواء دونهم بهذا بعد الذي ارضه
مدن المسدد من حمانه .

* * *

حجز ٣٦١ ٦ ١٩٦١/١/٢

للمؤجر حق انفاع الحجز على جميع المعولات الموجودة في المحل المجاور
ان اشترع حول المؤجر حق منع بحجر بالاسناد في عقد الايجار
بين جميع المعولات في حوده في محل المجاور ، كان ماله ومهم
كان سبب وجودها على عتار المؤجر من حوامسار عليها عمل سواهم .
واساس هذا الاسناد وجوده في سبب مؤجر ايجار على ما فيه
من مراع مفهوم مخصوص لديه ماء بدل الايجار سبب ان حبه
مقصودة للمأجر ، مسدده عم مؤجر ولا حكه ارضي لا حجر
انحرثه يجب ان نفس دمدس في لا سمارس مع مسعة حق الامتياز
ورقيته ومداه .

كما وان حق اسناد المؤجر على الاشياء الموجودة في اعين المؤجرة
باق ما دامت لم تنقل من محلها يرضى منه .

حجز ٢٥٨ ١٤٢ ١٩٦١/٢/١٣

- ١ - حجز المسكن والمقاربات المخصصة لعشيرة الدين .
- ٢ - الإصرار على الحجر .

إن الدفع بعدم حق الحجر على ممتلكات المدين والمقاربات المخصصة لعشيرة وممثلة ، أنه من مجموع الموضوعات التي تخضع للحجز ، معروض دعوى ثبت الحجر فإن من حق المدين أن يهاج في جميع ادعاءات الخصومة والى أن يقفل باب المرافعة .

إن عدم ادعاء مهلة له ، أنه ، غير أن على حجر بما يظنون على رخصته من أجله ، لمشرع بالمحجور ، على سبيلها ، وأنه دعوى مسبقة قبل مهلة ، يمكنه من الحصول على ملك حجر من غير أنه أن موقفه ، على مقرر دعوى الأساس ، بقائه بالإصرار ، بإخراجه من سائر ممتلكاته ، ومحافظة من المشرع على حقوق المحجور ، أنه فإن ، أنه من الأساس ، من هذه الرخصة ، لا حول دون استعانة بحصة لأولي ، أنه الدفع ، أنه ، محكمة المحجور ، أنه ، أساس المراجع .

* * *

حجز ٢٠٠ ٧٦٨ ١٩٦١/١١/٢٠

يراجع بقادم

* * *

حجز ١٠ ١١٨ ١٩٦٢/٢/١٢

مسؤولية الحاجز عن العطل والضرر اللاحق بالمحجوز عليه .

يجب التفريق فيما يتعلق بمسؤولية الحجر عن حاجز ، الأولى وهي ظهور ادعاء غير محقق يدعواه فيحصل للمحجور عنه كل عطل وضرر نجم عن هذا الحجر سواء كان ائيل المحجور ملك للمحجور عنه أم يعود لغيره ، أن بناء على حجر ثبت حصته ، يدفع هذا الحجر ، وإن حالة

الثانية وهي ثبوت حقه في دمه المحجوز عليه وظهور مستحق للمال
محجوز دمي هذه الحالة لا تسأل الحجر إلا اذا ثبت سوء نيته وحظنه
لخصم على أساس المسؤولية التقديرية إذا كانت طواهر الحالة تؤيد
أن مال المحجوز يعود بمسئول المحجوز عليه وأن ملكية المستحق كانت
محل حقد عيب بعد كشفه على الحجر والموظف الذي أجرى الحجر
فلا تراب في مسؤوله بحق هذا الحجر الذي به يخصه في تصرفه
وأما بقدر مسدده حتى حفظه القانون بمسئله مدسه والحجر على
مواله فلا تسأل إلا اذا كانت ادعاءه كذبة ثم يصدق بها سوى الاصرار
بالخصم .

* * *

حجر ٢١ ١٢٩ ١٩٦٢/٢/٢٦

مسؤولية المحجوز لديه على مال الغير عند نصيره في تقديم تقرير
عما في ذمته للمدين المحجوز عليه

إن المشرع أنشأ إطاراً لبلدائس أن يوقع الحجر على ما يكون لديه
لدى الغير من أموال أو الديون إنما أوجب على المحجوز لديه أن يقدم
تقريراً يذكر فيه مقدار الدين ونسب تقصده وأن يودع الأوراق المؤيدة
لتقريره في صورة مصدقة عنها أيضاً لا يفسد منه أن يكون غير مدين
بمحجوز عليه عملاً بأحكام المادة ٣٦٧ من قانون أصول المحاكمات .

وإن امتناع المحجوز لديه عن التقرير بما في ذمته أو عن تقديم
المستندات الدالة على صحة هذا التقرير يجعله مائماً تجاه الحجر بالمبيع
من وقع الحجر من أجله مما لم يندسراً فصله المحكمة تطبيقاً بحكم
المادة ٣٧١ من هذا القانون .

وإن المصريف طعن الذي أعلن الحجر ما لديه من أموال المدين قد
قصر بالقيام بما رتب عليه القانون من تقديم المستندات المؤيدة لتقريره

تصويرة تُصح معها ملزم بالقدرة لدى وضع حصة الحجر بعد أن رفض المحكمة قبول معذرتة لهذا الشأن .

* * *

حجز احتياطي ٥٢٨ ٥٦١ ١٩٦٢/١١/١٤

راجع افلاس

* * *

حجز ٢٠٠ ٧٦٨ ١٩٦١/١١/٢٠

راجع بعام

* * *

حجز ١٤٧ ١٢٤ ١٩٦٣/٢/٢

راجع احصاء

* * *

حجز ١٤٨ ١٢٤ ١٩٦٣/٢/٢

ان قرار قاضي الامور المسعجلة الصادر بالغاء الحجز الاحتياطي
يقبل الطعن بطريق النقض

ان المشرع الذي حدد لاصول والاحكام المتعلقة بالحجر
الاحصائي عين المرجع المحض يستعمل في الابعاد الباشئة عن تقرير
الحجز او رفعه حمل الاحكام الصادرة بهذا الشأن حاصلة لفتن بـ طريق
لمقرره بالحكم الصادر بأصل الحق على الوجه المبني في اماده ٣٢٣ من
قانون اصول المحاكمات .

وبما ان حكم تأجيل الحق يصح لبعض طريق الفسخ باعتبار
المسمع المارح عنه يدخل بخصائص المحكمة لاتدائية فان الحكم
صادر برفض رفع الحجر يصح بدوره للطعن بطريق الفسخ وان
صدور هذا حكم عن محكمة استئنافية وفق الاصول المسمع اليها ليس

من شأنه أن يجعل هذا الحكم مبرما وغير قابل مطلقا منقضا لأسوة
بالحكم الآخر الصادر في القضية المستعجلة لأن النص الخاص بأوارد
في المادة ٢٢٢ المذكورة يندرج تحت العام المادة ٢٢٧ من قانون أصول
لمحاكمات .

* * *

١٩٦٢/٤/٧

٢٠٢

١٢٧

حجز احتياطي

براجع امور مستعجلة

* * *

١٩٦٠/٨/٢٧

٥٧٩

٥٣٢

حساب حاري

١ - تعريف الحساب الجاري .

٢ - ان تسجيل قيمة سدادات في الحساب الجاري يفقدتها صفحتها الخاصة ويخصصها للقواعد المتعلقة بهذا الحساب .

الوقائع :

تم يوم ديمونى امصرف على المتابعة بصفة سدادات من ديمونى في

الحساب اجباري .

اجتهاد محكمة النقض :

ان الحساب اجباري هو الذى من فريقين على ان ما يسلمه كل منهما الآخر مدفوعات محسنة من نفود واموال واسناد تحريه فلفة لتسليمه على من سجله في حساب واحد بمصلحة الدفع ودين على الفائض دون ان يكون لاي منهما حق في مقابلة الآخر ما سلمه له من كل دفعة على حدة حيث يتسحق ارساله الى الفريق الآخر عند اقرار هذا الحساب دينيا مسجلا ومثبتا للمادة ٣٩٣ من قانون لختاره .

وان وضع القبول الذى حار ان يكون الدفعات في هذا الحساب و سلطة اسنادات تحريه نفس على ان من حق مسلمها ان يفقد قيمتها في حارة عند وفاء بها سداد الاسحقاق في حساب الحاري مع الاحتفاظ بها على سداد التأمين بمقتضى المادة ٣٩٣ من القانون المذكور .

وان قيد المصرف ما به يقصه من قيمة السدادات في الحساب يعمه بعدئذ من مقدسة لمسلم ما دعوى المرتبة على لسداد لانه لا يستطيع ان يجمع بين قيد اسداد على دفعة اسلام وبين الرجوع عليه بالقيمة في آن واحد ولا ان القيد في حساب اجباري على الوجه المذكور يفقد اسدادات صفحتها الخاصة بصفة للمسلم ويخصصها للقواعد المتعلقة بالحساب اجباري بعد ان مسجلا دفعة من دفعاته لا تقبل اوفاء على حدة بحكم

المادة ٣٩٨ من هذا القانون .

ان المصرف الذي قيد قيمة السندات في حساب العميل لا يمكن ان ينزع هذه المدفعة من دفعات الحساب الجاري وظالمه بها مع عدم وجود اتفاق بهذا الشأن لما في ذلك من نقص لاساس الحساب الجاري .

* * *

حساب جاري ٤٢٦ ٢٢٥ ١٩٦١/٣/١٣

يراجع التزام

* * *

حساب جاري ٦٨٠ ٥١٩ ١٩٦٢/١٠/٢٤

ان الدفعات التي تقيد في الحساب الجاري بواسطة سند تجاري يعتبر حاصله شرط قبض قيمه السند الا في حال وجود اتفاق مخالف .

الوقائع :

ان المدعى عليه كان قد حرر سندا لامر شركة سعد تامين فظهره بدورها الى الشركة المدعى عنها الطاعة التي ادخله في الحساب الجاري للشركة المظهره ودمت بحضيم قيمته لدى المصرف . و نظرا لعدم وقائه في استحقاقه عمدت شركة الطاعة بسديده بدله بمصرف وقيدت قيمه في احوال ذبا على الشركة المظهره ثم رفع المطعون ضده هذه الدعوى مصطب بأفصاء ادين امدارح عليه تأسيس على انه تحدد بسجحه ضده في احوال التجاري ، ولكن الشركة قامت الدعوى المتبادله ضده ابرام المطعون ضده بقيمه وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى بقي تحدد الدين من جراء عدم ثبوت قطع الحساب وقراره ونقض بمع معارضه الشركة الطاعة لمطعون ضده لان دخول هذا سند في الحساب الجاري بين اشركة المظهره والشركة الطاعة يؤدي لابعاد صفاته الخاصة واستفاده قابلية الادعاء من قبل الشركة المظهر لها ضد المدعى لان هذا الاحير ان كان صامسا لوفد السند بوصفه مدينا لشركة المظهره فان صمائه في

هذه العانة يعبر ماقظا «السبة لشركة انظر لها مقصى الماده ٣٩٨ تحاره اد سئل هذا الحق الى اشركة المظهرة التي تعتبر اسند في الحذف اسلي من حسابها مع اشركة لمطعون صدها .

اجتهاد محكمة النقض :

ان ما فهم منه بحكم يبدو غير صحيح في القبول ذلك لان المشرع وان نص على فقدان الدفوعات المتبقية في حساب التجاري ضمنها الأصلية وكيفية اندائهم غير ان هذه القاعدة لا تنطبق بشأن مدفوعات التي تتم بواسطة السداد التجاري لان دفع بواسطة سند تجاري يعبر حاصلا بشرط فحص صحة السند ما لم يكن هناك اتفاق مخالف على الوجه المقرر في الماده ٣٩٦ من قانون تجاريه وان اعمال افعال هذه الاحكام التي تحول لشركة الديانة ان يحتفظ على سبل ما من باسند اندي سم سدد منه وان تستعمل الحقوى الموصلة به في هذه الحاله التي لم دفع لادعاء بوجود اتفاق مخالف فيها اما يسبق نقص الحكم وان احكم الاستدائي المستأنف اندي قضى برد دعوى محرر السند المطعون صده والزامة بدله اما اقام قصده على دعائهم كافي له لحمله بعد ان أظهر اجراء ان حساب تجاري لم يحر اقراره بصورة اصى معها تحديد الدين .

* * *

١٩٦٢/١٢/٢٩	٦٥٨	٦٦١	حساب جاري
يراجع سند			

* * *

١٩٦٣/٣/٢٠	١٨٨	١٣٩	حساب جاري
يراجع سند			

حساب جاري ٤٩٤ ٢٢١ ١٩٦٢/٦/١٢

- ١ - ان مجرد انتهاء الحساب الجاري يستتبع بالضرورة وقفه .
- ٢ - ان وقف الحساب الجاري في نهاية كل سنة اشهر هو احراء ضروري يتم أثناء استمرار الحساب الجاري .

ان مجرد انتهاء الحساب الجاري يستتبع بالضرورة وقفه و احراء حساب بين الطرفين و تحصيل الاعلانية التامة و يتحول حسابي عرسى المدين مصلته لآخر تاريخ التفتي به في ذمه اذا لم يصح من التوقف به أو حصل بينهما خلاف على مقداره .

وانما نصب سنة مدته ٤٠٠ من و ذمه من وجوب وقف احساب في نهاية كل سنة شهر والاعلانية الى ان لا يخرج من كونه احراء دورن تقع أثناء استمرار الحساب الجاري بصفة منظمة و تساهل محال امام المدين لمطالبة بتسحيح احصاء أو فهو احد صيغ في احساب المتعاقبة مع اعسار سكونه ، لقصره المحددة في المانور قراره تسجده الحساب تحول دون المنازعة فيه .

وان افعال هذا الاحراء لا تحول دون تسبق مصادره العامة بشأن انتهاء احساب برعه أخذ الطرفين وترتيب اسائح اسي تسعها هذا الانهاء من وقف احساب وتقصه و تحول العمل حتى مصادفه هذا احساب عند لحواء المصرف الى اقامة الدعوى مباشرة من مصفى المهلة المحدودة لوقف الحساب أو من الاعلام بصورة مسبقة عن رسمه الحساب .

١٩٦٢/٢/٥

٨٢

١٨١

حكر

لا بد من توجيه ائدار لسقوط حقوق المحكر

من رجوع الى احكام امدد ١٠٢٥ من القانون المدني تبين انها تضمنت وجوب سداد حق صاحب المصلحة او به بقه تحديد لاسه او الاعراس مدته بعد اصدار موحه اليه من المولي او اذا لم يدفع منه ثلاث سنوات قيمة المرتب السنوي المتوجب .

١ - راجه عد بعض جهن سداد حق محكر فيما يتعلق بتحديد الا مروهون بوجه لا ائدار من المولي فلا يسوع اسداد هذا الحق دون دفع هذا الاجراء .

٢ - يجب تسحب حق من انهاء بالتجسبات واصله في بعض او جزء منها اما مساوي في اوسع قانوني مع اختلاف عن تحديد د ان لتسرع هدف من هذا الحق راجه محكر بالتعب بالمرامته ولم يرت اسقوط الا بعد حصول الا ائدار واعمل بعده بوجه الا ائدار في حالة عدم اذمه اساءه دون على تقرير اسقوط الحق دون وجود نص قانوني يقرر .

٣ - كما ان معنى سقوط حق المحكر بخلفه من دفع المراتب حسبية فقد استمر اجتهاد محكمة بعض على ان مجرد تحسف المحكر عن دفع المرتب ٣ سنوات لا يؤدي الى سقوط حق بمقتضى امدد ١٠٢٥ من القانون المدني ما لم يشرن بحصول ائمه ارسبي بالودع . ولان بعض واد بوجوب الا ائدار من اجل تحديد لاسه والاعراس لا يندد الخروج عن القواعد اذمه اعلنه بفسح العقود وانسحابه بل يرمي الى وضع تشريع بغيره لم يساولها العقد لمره لمحابي .

وسين مع هذه ان ادعوى سقوط حق المحكر لعدم دفع المرتبات حسبية الا بعد بوجه ائدار رسمي طبقا لقواعد العامة التي تحصل فسخ العقود ره بوجه لا ائدار الى ائدين لاثبات البكول .

كما وان المستوى التي يحور اغنارها قائمة مقام الابدان هي الدعوى التي ترمي الى المطالبة بتعويض العقد المارح عليه فاداً استمر المدين معارصاً في تنفيذ العقد رغم اقامة الدعوى فان ذلك يعتر منه نكولاً بصورة يسوع معها القول ان الدعوى تقوم مقام الابدان .

★ ★ ★

١٩٦٣/٣/٢٠

١٦٤

٢٧٣

هكر

براجع بيع

★ ★ ★

حكم استيائه ٥٠ ١٢٩ ١٩٥٩/٢/١٨

اثر تأسيس محكمة الموضوع حكمها على عده فرائض وأدلة

إذا نسب محكمة الموضوع حكمها على عده فرائض وأدلة وحد
بعضها معاً . فإن حكمها إذا كان قائماً على هذه الأدلة مجتمعة بحيث
لا يصح ثبوت كل واحد منها في تكوين قباعة المحكمة ولا يعرف مادام
يكون حكمها عند استبعاد تلك الأدلة فإن حكم يكون مشوباً بعبث
جوهرى يسوجب البطلان .

* * *

حكم تفسيري ١٠٦ ٧١٠ ١٩٥٩/١٢/٣٠

تفسير الحكم التفسيري الصادر عن القاصي العقاري مهما

للحكم العقاري الأصلي وسبق لنفس طرق الطعن التي يخضع لها هذا القرار

إن حكم يصدر عن القاصي العقاري يعتبر جزءاً من
حكم القاصي الأصلي وسبق عليه ما يسرى على هذا الحكم من
قواعد الطعن العادية وغير العادية .

• سلووت من الاستئناف هو الطريق المحدد للطعن في أحكام
القاصي القاصي متى أحله المشرع مكان لمحكمة الاستئناف في
المقننة .

وإن حكم استعري سواء كان منسباً بالحكم الأصلي محدث
فيه القصة المفضية لم كان قائماً على توضيح ما كتبه من لموضع
يقى في نحوه من الاتصال بقرينة الأدلة أمام المحكمة الابتدائية على
اعتبار أن اختصاصه صادر عن أن يتناول حكماً قضائياً صادر عن قاضي
يعادله في الدرجة .

وإنه سرت على من يصدر من هذا التفسير أن يمارس حق الطعن
فيه أمام محكمة استئناف المقننة عملاً بأحكام المادة ٢٦ من اقرار ١٨٦
المعدلة بالقرار ٤٤ تاريخ ١٩٣٢/٤/٢٠ .

حكم جزائي ١٠٩٨ ٥٢٨ ١٩٦٠/٦/٣٠

لا تحول دون الحكم بالنموذج المدني قرار محكمة الجنايات القاصي
بعدم المسؤولية

الوقائع :

ان المدعى يطالب بترديه الحرانه بالنموذج من القرار ليدحم عن
اقدامه نابعها على من مورثه بعد ان قضت محكمة الجنايات بعدم
مسؤولية النافع مع الوجهه اجرائيه على اسرارها هم تفصيل في سرع
اذا اثر حول هذا النموذج .

اجهاد محكمة النفس .

ان مثل هذا الحكم المدني لا يبعد في حقيقته اذ لا يقع بوجه
على الواقع المسوؤله الى اوسع من شأنه ان تحول دون المحو الى
القضاء المدني من اجل طلب النموذج لان بقي للمسؤوليه حرانه لا يرسد
عنه ضمنا احلاء الفصل من مسؤوليه المدعيه على اعداء ان قواعد هذه
المسؤوليه اوسع نطاقا من مسؤوليه الجرائيه وتملك المحكمة المدنية
تسعة لذلك الفصل في طلبات النموذج المدني .

* * *

حكم جزائي ١٩٩ ٧٤٠ ١٩٦٠/١١/٧

ينحصر اثر الحكم الجزائي في الدعوى المدنية ضمن نطاق المسائل
التي تعرض لها هذا الحكم وفصل فيها

ان الحجة التي تثبت لمحكم الجزائي في الدعوى المدنية بحسب
مفعولها ضمن نطاق المسائل التي تعرض لها هذا الحكم وفصل فيها
لتحليله دون صدور احكام مدنيه نافض مع ما قررته الحكم الجزائي
وذلك على اعتبار ان المشتري قد احاط بالاحراء امام المحاكم الجرائيه
المعققة بأرواح الناس واعراضهم بصمات يقتضي معها ان يكون الحكم
الجزائي محل ثقة الناس كافة فاذا ما اختلفت المسائل والامسالت التي

تعرض لها لتحكم الحرى من ثلاث سنين سببها بحكم المدنى
فيه لا شيء يحول دون اداة من قضى الحكم تحريتى سرته أو بالعكس
اد لا تقوم فى مثل هذه حالة تناقض بين احكامى يسيء الى قوة الحكم
حرائى أو يعرض الاعتداء من حيث ان سبب محدود له .

* * *

حكم جزائى ١٠٢ ٢٤٨ ١٩٦٢/٦/١٦

ان تقرير عدم المسؤولية الجزائية لا يحول دون اللجوء للقضاء
المدنى للمطالبة بالتعويض

ان تقرير عدم المسؤولية من اوجهه الحرث لا يمدى في حجب
مذاع يوقع عدونه على الواقعة المسببة بضرره وهو ليس من شأنه
ان يحول دون اللجوء الى اقتضاء المدنى من اجل طلب التعويض لان
المسؤولية الحرثية من هذه اسبحة لا تربط عنه حجب اداء الماعل
من المسؤولية بل انه على اعتبار ان قوة عدم هذه المسؤولية توسع نطاقها
من مسؤولية حرثه .

* * *

حكم ٧٠٦ ٥٤٥ ١٩٦٢/١١/٥

١ - لا يعيب الحكم عدم الاشارة كونه غائباً او وجاهياً .
٢ - لا يحول دون ممارسة الطعن في الحكم افعال التنويه كونه غائباً
او وجاهياً .

ان تعيين صفة حكم الغائبة أو اوجهه يتم بالرجوع الى موقائع
اجراية أثناء ابرامه ولا يمدى في هذا شأنه بقرره بحكم المذكور
فحلوه من تعيين هذه صفة لا يعيب ولا يستدعي ابطاله لان عدل الحكم
اثبت هذه اسبحة في مضمونه لا يحول دون ممارسة الخصوم حقوقهم
باعتبار خلال المدة القانونية وليس بهم من مصالحة قانونية يثاره هذا
انطعن .

دا بين من معتبر المحكمة ان طرق الخصومة كررا اقوالهما في
 الجلسة الاخيرة فان من جوب المحكمة ان تصدر حكمها في الجلسة
 المذكورة أو تؤجل استداره الى جلسة تالية دون ان تكون مكلفة سؤر
 الطرفين عن اقوالهما الاخيرة •

* * *

حيازة ١٠٠٢ ٤٧٤ ١٩٥٩/١٠/١٤

يراجع بيع

* * *

حيازه ٦٤ ١٨٠ ١٩٦٣/٢/٢٨

يراجع تسجيل

* * *

حيازة ١٤٤ ٢٣٧ ١٩٦٣/٤/٢٣

ان الحيازة المادية في لمعارات تنقل بمجرد تسجل هذه المقدرات
باسم المتصرف اليه في السجل العقاري *

* * *

فهرس سلسل

حرف - خ -

خبره

خدمة العلم

حصومه

خبرة ٨ ١٠٨ ١٩٥٩/٢/٨
اثر الحبرة التي يجربها القضاء المستعجل على قناعة قضاة الموضوع
 لقضاء الموضوع أن يسدوا في تكوين قناعهم الى الأدلة التي يروح
 اليها وجددهم دون أن يكون على تقديرهم معتق وان الحبرة التي يجري
 سمرة فاصي الأمور المستعجلة صاحبه لبدء الضاعة عليها وأوهم يجري
 تحصور جميع الأطراف اد لا يسي في اعدلات المستعجلة جميع الأطراف
 كهم بوصف عدله الرهنة لا يقضيه وسبب ذلك ان الحبرة في بعض الاحوال
 من عجلة زائدة .

* * *

خبرة ٢٩٢ ٨٧٠ ١٩٦١/١٢/٢٤
**للحصول في الدعوى حق اثناء ما يرتدون من احوال في
 الحبرة والمحاكمة غير مكلفه لطلب ذلك منهم**

مع على الحصول أن يشروا مقدسهم في تقرير الحبرة في احوال
 محاكمة يسي بها شخص هذه الحبرة ويس على محاكمة أن يدسوه
 لبدء احوالهم في هذه الحبرة ما داء ان حرب تحصورهم واستكملت
 احوالها ولا يهم هم أصحاب الشأن في ايرد ما يرويه من دسوع اثناء
 محاكمة ويس على محاكمة سوى أن يسبح في المحار لسان احوالهم
 والا تحل بحفهم في الدفاع في هذا الشأن فاذا اتم الحضور الصب
 بعد تقرير الحبرة اتمام محاكمة الموضوع فيسببهم حتى باثرة مطاعن
 حديده في هذه الحبرة لمره الاولى ماء محاكمة نفس .

* * *

خبرة ٤٠٨ ١٢٠ ١٩٦٢/٢/٢٦
براجع امور مستعجلة

خبرة ٧٢ ٧٨ ١٩٦٣/٢/٤

- ١ - السكوت عند تعيين الخبراء لا يحد من حق الطرفين في خبرتهم .
- ٢ - حالات طلب رد الخبراء خلال ثلاثة ايام من تعيينهم .

ان احتره احدى احدى محكمته لابتدائية تمت معرفته حرة من خارج جدول رسمي للخبراء القانونيين وبطرا لاسرائيل الجهة المتعوضون صده على خبرتهم بعد فررت محكمته الاساسا اعادة التحقيق بمعرفة خبراء احاربهم من اعداءه وسب ما جاء في تقريرهم من توريث المستووعة بين الطرفين المتنازعين .

ان سكوت الجهة المتعوضون صده عند تعيين احتره لا يحد من حقها في افضح بعد ذلك في احتره اعداءه عنهم .

وان ما نصت عليه المادة ١٤٧ من قانون سيات من وجوب سب رد احتره في غضون ثلاثة ايام من تاريخ نفسه انما يختص شأنه في حالات اتي يصب فيها رد احتره وجود غشامة أو عدوة بسبه ومن احدث خصومة أو بعد ذلك من الالباس استخصه اتي يبرر طلب رد المتضا .

ون موضع نزاع في هذه القضية لا يسأل رد احتره وانما يهدف افضح احتره لصلورها عن خبراء من غير ذوي الاختصاص والمعرفة فان هذا البس مما يحور الاحتجاج به في جميع مراحل الدعوى امام محكمة الموضوع .

* * *

خبرة ١١٦ ١٥٩ ١٩٦٣/٢/١٨

- ١ - ترك احصار الحبير للمحكمة يحولها انتخاب بدل عنه عند اعتذاره .

- ٢ - اعاده الخبرة يعود تقديرها للمحكمة .

ان ترك امر احصار الحبير للمحكمة يحولها انتخاب بدل عنه عند

اعداده دون حاحه سؤال الطرفين مجدداً من رعيهم في تعيين حرثهم
أو الاتفاق على خير واحد •
كما ان اعاده الحره أمر يعود بقديره للمحكمة تبعاً اليه اذا وجدت
من نفسها أو بناء على طلب الخصوم نقضاً في تقرير الخبر يسدعي هذه
الاعداد •

* * *

خبرة ١٥٠ ٢٢٨ ١٩٦٣/٤/٢٣

جواز ايهال الخبره الجاريه امام قاضي الامور المسعجله

ان احيره اجاريه امام قاضي الامور المسعجله لا يلزم محكمة
الموسوع د فكها ان سبقت بتمتة من حره ثمرت هي اجرائها •

* * *

خدمة العلم ١٧٣ ٩٧ ١٩٦٣/٢/١١

تضم مدة خدمة العلم لصابط الاحياط لمدة خدماته عند تعيينه في احدى الوظائف العامة

الوقائع :

ان المدعى الذى دفعها القاضي المدعى تستهدف البدء بقرار ارفض الصلى بطلب منحه العلاوة الدورية التى تستحقها في حالة ضم اخدمته العسكرية بخدمته في القضاء مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية .

اجتهاد محكمة النقض :

ان اقرار المحترم القاضي برفض ضم هذه الخدمات مؤسس على ان امشروع بنى "وحد في المادة / ٦٦ من القانون ٢٣٤ ع ١٩٥٩م ان يضم لصابط الاحياط المدة اسي قصوها في اخدمته العسكرية اما فقصه هذه الخدمة الارامنة دون اخدمته الاحساسية او خدمة الطوع او غيرها من الخدمات العسكرية .

انه بالرجوع الى هذه المادة من القانون الذى امنن تنظيم فواعد خدمة صناد الاحياط في القواب اسلحة يس ايها وادب شخص اعالي (تضم لصابط الاحياط عر الموصفين عند تسهم في الوظائف العامة المدة اسي قصوها في الخدمة العسكرية) .

وان مدة الخدمة العسكرية التي تناوبها هذه الصل حاص على وجه الاطلاق تشمل كل القواب التي يستندى فيها صاب الاحياط للعمل في القواب المسبحة دون تفريق بين المدة الارامية لاعداد صابة الاحياط سواء منها التي تؤدونها في الاصل أو يستندون اليها بعرض التدريب أو حضور دورات التعليم الحمية أو العمل في وحدات الاحياط زمن الحرب وفي حالات اضواريء بمقتضى المادة / ٣ من القانون المذكور .

وانه لا يسوع قصر تطبيق أحكام المادة /٦٦/ على نوع من الخدمات العسكرية بصورة تؤدي الى تقييد الص المطلق ، دام أن واضع القانون اعتبرها جميعا من الخدمات العسكرية التي تحصى لاحكام تشريع واحد يضم حسابا مدعا عند تحديد الاقدمية او تقدير الراتب لمن يقل الدحول في الوظائف العامة .

وان هذه لمدة التي تقصر أو تضول تبعاً لمصلحة الدفاع عن الوطن تستمع تنويه وضع صاحبها على واقع زمن الذي اسرعه قائم بالخدمة العسكرية .

١٩٥٩/٢/١٤	١٢٥	٦٧	خصومة
		يراجع بينات	
		* * *	
١٩٥٩/٥/١٢	١٨٢	٧٦١	خصومة
		يراجع افلاسي	
		* * *	
١٩٥٩/٥/٣٠	٢٢٦	٨٧٤	خصومة
		يراجع شركة	
		* * *	
١٩٥٩/٨/٣	٢٥٥	٩٤٢	خصومة
		يراجع افلاسي	
		* * *	
١٩٥٩/١١/٢٤	٥٥٨	٥٧٤	خصومة
		يراجع تدحل	
		* * *	
١٩٥٩/١٢/١٠	٦٢٦	٩٥٠	خصومة
		ان الطعن بصفه المحامي الوكيل سيسبب تكلفه لابيات وكالته المصدقه اصولا	

الوقائع :

ان الطعن الذي رفعه المحامي باسم اليدوية ضد الحكم الاسدي سي
محكمه الدرجة الثانيه يستند الى صك بوكيل عام مبطل من قبل مدون
نقاية المحامين .

اجتهاد محكمة النقض :

ان هذا التوكيل سواء آكان عاما أو خاصا لا يصح بافدا بحق

السيدية من فئة درجة كاتب الا بعد صدور مرسوم بالتصديق عليه
موفق لاحكام المادة الاولى من المرسوم التشريعي رقم ١٥٧ تاريخ
١٩٥٢/١١/١٦ *

وان لاجراء الذي قام به المحامي امومانية لا يمكن اعتباره باطلا
في مثل هذه الحالة التي يجب منعها من صاحب الحق بالطمع وانما
يجب عند طعن في صحة المحامي أو في حق مثيله لطعن أن تكون ثابتة
وكأنه سيد توكيل محقق منه بظرفه انما يوجب عملا بالمادة ١٠٥ من
ق. أ. م. وعند المحرر عن انشاء هذه الباحة بعد المحامي صحة البسطة
عن تمثيل موكله أمام قضاء *

* * *

١٩٥٩/١٢/١٠ ٦٢٤ ٦٨٤ خصومة

وفاء احد الورثة انشاء رؤية الدعوى وادخال ورثته

ان وفاء احد الورثة انشاء نظر الدعوى لا يسره دخول ورثته في
احصومه طالما ان الدعوى مقامة عنهم اضافة الى تركه المورث لان
احد الورثة يجب خصما عن الدين في الدعوى التي تقام على التركة
عملا بالمادة ١٣/ من ق. أ. م.

* * *

١٩٦٠/٢/٢٩ ٢٠١ ٢٤٢ خصومة

يحق للمرسل والمرسل اليه ان يطالبوا الناقل البحري بالضرر اللاحق
بالبضاعة المنقولة

ان مسؤولية الناقل البحري تعاقدية تحددها عقد النقل المبرم مع
المرسل الذي يستند حقه على البضاعة من هذا العقد *
وان عقد النقل البحري الذي تم لامر المرسل به يقتصر وجود
شخص ثالث مسفع من هذا العقد يتناول اليه ملكة البضاعة هو
المرسل اليه *

وان هذا الافتراض يجعل لكل من المرسل والمرسل اليه حق في رفع
الدعوى ضد الباقل بوصف المرسل طرفاً في العقد واعتبار المرسل اليه
متفعلاً منه .

وان المرسل والمرسل اليه يصران على هذا لاسيما في مراكز واحد
منه لباقل من رفع الدعوى من أحدهما بالمطالبة بالتعويض في حالة
حصول ما يوجب هذه البطالة مقبول توفيقاً لاحكام المادتين ٣٥٩-٣٦٠
من ق. ب. العربية .

* * *

خصومة ٩٦٩ ٦٦٧ ١٩٦٠/١٠/١٠

لكل من يصره عقد صوري ان يطلب ابطاله أثناء الخصومة

اجتهاد محكمة النقض :

يسوع لكل من يصر به عقد صوري أن يطلب ابطاله أثناء الخصومة
وان سدي طلبه هذا بصورة شفهية بحضور الخصم على أن يجري تثبته
في محضر الجلسة عملاً بأحكام انقضاء اتفاقية من م. ١٥٧/ من
ق. آ. م.

وان قبول المحكمة دعوى الصورية على الوجه الموافق للقانون
ثم ذهبها الى التحقيق فيها مع الدعوى الاصلية للارتباط القائم بينهما
انما يترتب عنه الرام المحكمة بالتوصل في موضوعها .

ان رفض الدعوى الاصلية لا يستتبع في مثل هذه الحالة انقضاء
الخصومة في دعوى الصورية على اعتبار ان المحكمة المقيدة في قضائها
بالبت في طلبات الخصوم المرفوعة اليها طبق الاجراءات المنصوص عليها
في القانون لا يحق لها أن تحكم في الدعوى الاصلية وتحفظ للجهة
المدعى عليها حقها في رفع دعوى الصورية على حدة .

١٩٦٠/١٠/٢١

٧٢٠

١٩٥

خصومة

ان تسمع احد الخصوم بصعين في كافة مراحل الدعوى الابتدائية حتى صدور الحكم يجعل الظن موجهاً اليه بهاتين الصفتين

١- المظنون عليه محمد تمام الدعوى على الجهة الطاعة بصفته اشخصه وصفه وكلاً عن اورثته بعد ان انزل الوثائق التي تثبت هذا لتوكيل وانه خصم الطاعن في جميع مراحل الدعوى ابتدائية حتى صدور الحكم بمواجهته وهو حائر لصفتين المذكورتين وقد سلك الطاعن سبل اخص ائمه محكمة بدرجته اثناسه ضد المدعي سنده ذكر منه انه تهم الحكم وهو سائمه وصب فسحة ورد دعوى الجهة المدعية *

٢- ظن لموجه في المظنون عنه على الصورة المذكورة اما وجه اليه بانصفه في كان حائراً عليها ائمه المحكمة الابتدائية في باصفين المذكورتين ذلك ان جهة الطاعة وجه طاعنها الى الجهة المدعية في ائمه الدعوى وحذر حكم مساعدتها كما هو صريح سائر استدعاء الاستئناف ، وصب فسحة حكم ورد الدعوى *

وان عدم ذكر صفه المظنون عليه اثناسه في سنده الاستئناف ليس من شأنه ان يجعل ظن محصور بشخصه ما دام ان اجراءات ائمه وجه به باصفين المذكورتين ولم يترك سبيل على وضع المظنون عنه من افعاء الوكالة او سحابة منها كما وان عمل القضاة في مقدم بها الطاعن في استدعاء الظن لا يستقيم الا باعتبار ظن موجهها الى المظنون عليه بالصفتين المذكورتين *

خصومة ٢٢٠ ٧٤٢ ١٩٦٠/١١/٧

ان الوارث الذي حصم باسم بركة وابنه لا يصلح لنشل أخويه لان الحق الذي أنشأه الشارع بمقتضى أحكامه المرسومة اشترعى ٨٨ لدوى الاستحقاق في الاوقاف الدرية اما هو حق شخصي ساول الادعاء بالعدل والضرر الذي أصابهم من جراء حرمانهم من استحقاقهم فلا علاقة به بامر بركة وبالتالي فان أحد المستحقين لا يمثل باقي المستحقين في هذه الدعوى .

* * *

خصومة ٥١ ١٥٦ ١٩٦١/٢/٢٠

الخصومة في العقود المتضمنة الاشراف لمصلحة الغير

انه بين من الاتفاقية المعقودة بين أحد مستوردي الارز وبين وزارة الاقتصاد ان وزير الاقتصاد السوري بالاضافة الى وظيفته ومقتضى الاختصاصات المكونة اليه قد تعاقد مع القطاع على استيراد كمية من الارز غير المقشور بقصد توزيعها على المزارعين ضمن اتفاق الطرفين على تحديده سعر الكلفة متسافا به ١٥ ريحا لمستورد مقابل تعطيل رأسماله وأرباحه .

وان العقد انظم على الوجه المذكور، فقد تضمن اشتراط من وزير الاقتصاد ان يضمن لصاحبه الغير الذي هو عموم المزارعين بأن يكون شرائهم لهذه المادة بالشمع وفق الامس التي تضمنها العقد المذكور . وان العقد المتضمن الاشراف لمصلحة الغير يشيء حقا مباشرا لمشتريه بالمطالبة بتنفيذ ما اشترط لمصلحة المشتري الا اذا تبين من العقد أن المشتري به وحده حق المطالبة بذلك وان العقد المعقود بين الطرفين لم يتضمن شرطا خاصا يحول دون مباشرة المشتري الحقوق التي يستمدّها من العقد وان الخصومة تكون قائمة بين المدعى المستورد وبين وزير الاقتصاد في خصوص تنفيذ ما تمّ عنه الاتفاق لمصلحة المشتري .

حصوله ١٠٥ ٤١١ ١٩٦١/٥/١٥

راجع استئناف

* * *

حصوله ٢٠٦ ٦١٠ ١٩٦١/٨/٧

راجع نزول

* * *

حصوله ٥٦ ٢٦ ١٩٦٢/١/١٨

راجع شركة

* * *

حصوله ٨١ ٦٦ ١٩٦٢/١/٢٩

تتضمن وزارة المالية في كل دعوى يلزم فيها الادارة بدفع مبلغ من المال

ان الحصول في الدعوى المرفوعة على الادارات العامة والتي من شأنها اراء هذه الادارة تسبب من المال موقوف بشكها بوزارة اجهزة هي يقع على عاتقها سوء دلائلها المحكومة بها بوقتها بحكم المدة الاولى من المرسوم ٧٥ لعام ١٩٥٧ اسي لكل الى هذه الوزارة امر الدفاع عن حقوق اجهزة والادارات العامة لدى جميع المراجع والمستعاد وزارة اجهزة من الحصول امام المحاكم جعل التمثيل نصف ومجلا .

* * *

حصوله ٤١ ١٤٢ ١٩٦٢/٢/٢٦

راجع دعوى بولصة

خصومة ٨٤ ٢٠٦ ١٩٦٢/٤/٣٠

لا يملك أحد المسنطين لوقف دري ومشارك حق الانشاء يعني
الوقف الا بالوليه او بادن من فاضي

الوقائع :

ينبغي من لا يرقى ب... من اعتبارات المارح على حدة وقف
الجامع لأموي وان شجعت به على هذه الأرض عراش بموجب سند
محكم المفقود منه يعني وقف المذكور تم وقف حقوقه في هذه
الأعراس على نفسه ودرسه كذا عقد المضمون ب... سند مساهمة بشأن
الاشجار المعرومة .

اجتهاد محكمة النقض :

ان تعارض بين طرفين من الأمر بوصفه أحد مستخدمي
والإضافة لجهة الوقف لا يثبت الأدباء في كل ما يتعلق من الوقف
لا يوسه او بادن من شخصي على أساس ان جهة لا تعدي أعنه .
ور القسار ليس ب... وجه به موجه صفاء لاجلده بصفته لا الوقف
بدره ب... مشاركة وإدنى لم يحويه انتهاء حق شغل جهة وقف في
هذه المدعى التي تعين تعين الوقف اما بغير معنى لا يثبت حق
المخاصمة .

* * *

خصومة ٣٧٤ ٤٣٨ ١٩٦٢/٩/٩

براجع احصاء

* * *

خصومة ٣٧٤ ٤٣٨ ١٩٦٢/٩/٩

البلدية خصم فيما تم التنازل لها به عن العقارات

الوقائع :

تقوم دعوى المدعين على أنهم صاروا عند انقراض عمرهم عن بعض

أنفسها ونقلوا ملكها من يده العامة تصدأ بمحفظ العمراني ودخوا
أن هذا سائر لم يصغر لآن ملده غلب موثقتها في شأن سبب
لاقرار على حصول هذا التنازل وقد ردت المحكمة المدعى على أن
بعد سائر وجبة الحاد ويست اسدة طرف فيه ولا تفتح محاصرها
ما دامت لم تضع يدها على الاراضي المحتلة بلطرق والحدائق
العامة .

اجتهاد محكمه النقص :

ان عقد الميراث قد تم لصالح المملو وان الاقسام التي حثرت
احاديها بالشرق والحدائق دحبت في الاملات العامة وتسلمت حصصه
لاشرف المملو صححه ولما له عليها ومكلفه نصها وان شخص
المملو لا يدرى بفتح في مثل هذه الاحاد حصص في كل ما سعى بهذا
سائر يمسك اي عقد الميراث من قبله وجه الادعاء صيده
سواء ما يست ملده حقه بالاستلاء على هذه الاقسام بعد استجنت
العمراني أم لا .

* * *

خصومة ١٧٧ ٤٦٥ ١٩٦٢/١٠/٤

١ - امر شهر حكم الافلاس في بلد اجنبي على اموال المالك الموجود في
سورية .

٢ - تمثيل المحكوم بشهر افلاسه في بلد اجنبي ومخاضه في سوريه .

من امدق مقره في حكم سيرة الافلاس تصدر عن محاكم
حتى الدول لا تسرى معموله لا على أنه لم يحسن الموجوده في اراضي
ملك المملو ولان الحكم المتخذ هذا شأن من قبل محكمة احسنه
سائر فهو شيء المحكوم به قبل اقراره بصحة سميديه في سوريه
باعتبار ان لاجراءات الافلاس صفة اقليمية محصه وان بطيم الوحدة
المدونه بمصلحة جناح التي في سوريه معاهده منح حكمه شهر الافلاس

الأجبية قوة التبعة في اراضى دولة اخرى •

ان حكم شهر الاقالس الاحبسي يعتبر على حد لاسس مذهب الاثر في الاراضى سوربه قبل اكائه تسعة سبعمائة سنين امدسى فالاسه صاحب حق بمعاينه اعماله بمقتضى بشرح اسفد في سوربه و دخول ٤ بند حبي مقسمة ١٠ بواسطة او كيه به دون بدخل وكيل المقدسه •

* * *

خصومة ٦١١ ٥٥٨ ١٩٦٢/١١/١٢

تراجع اعادة محاكمه

* * *

خصومة ٦٢٨ ٥٦٩ ١٩٦٢/١١/١٩

براجع ارب

* * *

خصومة ٢٠١ ٢٢٢ ١٩٦٢/٦/١٥

ان ادره قضاء الحكومة لا تنوب عن شركت التأمين المؤممه ان يسرع بنى امر تأمينه شركات التأمين قد احتفظ بها وشككها مدونى في المادة ١١٧ من القانون ١٩٦١ •
وان مثل هذه الشركت لا تنوب عنها اداره قضاء الحكومة امام المحاكم بعد ان استثبت من هذه الالانة بمقتضى المادة الاولى من امر سوم استشريعى رقم ٨٧ تاريخ ١٨/٧/١٩٦٢ •
وان هذا الاستثناء يجوز انشر كه اعمدة الو كلاء عنها و يكون مشتمل من قبل الو كمل بدنى عين مله لا مخالفة فيه للقانون •







